

The Islamic University of Gaza
Deanship of Research and Graduate Studies
Faculty of Arts
Master of Arabic Language



الجامعة الإسلامية بغزة
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
كلية الآداب
ماجستير لغة عربية

الْأَسْمَاءُ الَّتِي لَهَا حَقُّ الصَّدَارَةِ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ
(دِرَاسَةٌ وَصْفِيَّةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ)

**Names in Sahih Muslim that have the Right of
Sadarah
(A Descriptive Analytical Study)**

إِعْدَادُ الْبَاحِثِ

يوسف عبد الفتاح أحمد الأسطل

إِشْرَافُ الدُّكْتُورِ

أسامة خالد محمد حماد

قُدِّمَ هَذَا الْبَحْثُ اسْتِكْمَالًا لِمُنْتَطَلَبَاتِ الْخُصُولِ عَلَى دَرَجَةِ الْمَاجِسْتِيرِ
فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِكُلِّيَّةِ الْآدَابِ فِي الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِغَزَّةِ

ديسمبر/ ٢٠١٧م - ربيع أول/ ١٤٣٩هـ

إقرار

أنا الموقع أدناه مُقدِّم الرسالة التي تحمل العنوان:

الْأَسْمَاءُ الَّتِي لَهَا حَقُّ الصَّدَارَةِ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ (دِرَاسَةٌ وَصْفِيَّةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ)

Names in Sahih Muslim that have the Right of Sadarah

(A Descriptive Analytical Study)

أقرُّ بأنَّ ما اشتملتُ عليه هذه الرسالة إنَّما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمَّت الإشارة إليه حيثُما ورد، وأنَّ هذه الرسالة كلُّها، أو أيَّ جزء منها، لم يقدِّم من قِبَل الآخرين لنيل درجة، أو لقب علمي، أو بحثي لدى أيِّ مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	يوسف عبد الفتاح أحمد الأسطل	اسم الطالب:
Signature:		التوقيع:
Date:		التاريخ:



هاتف داخلي 1150

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

الرقم: ج س غ/35/

التاريخ: 2017/12/16م

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ يوسف عبد الفتاح أحمد الأسطل لنيل درجة الماجستير في كلية الآداب/ قسم اللغة العربية، وموضوعها:

الأسماء التي لها حق الصدارة في صحيح مسلم - دراسة وصفية تحليلية

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم السبت 28 ربيع الأول 1439هـ، الموافق 2017/12/16م الساعة الواحدة ظهراً في قاعة مبنى الجنوب اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

.....	مشرفاً ورئيساً	د. أسامة خالد حماد
.....	مناقشاً داخلياً	أ.د. محمود محمد العامودي
.....	مناقشاً خارجياً	د. حسين موسى أبو جزر

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية الآداب/ قسم اللغة العربية.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

عميد البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. مازن اسماعيل هنية



مُلخَصُ الرِّسَالَةِ

الأَسْمَاءُ الَّتِي لَهَا حَقُّ الصَّدَارَةِ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ - (دِرَاسَةٌ وَصَفِيَّةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ)

تناولت هذه الرسالة جانبين رئيسيين؛ أولهما نظري؛ وهو (الأَسْمَاءُ الَّتِي لَهَا حَقُّ الصَّدَارَةِ فِي النُّحُو الْعَرَبِيِّ)، والآخر تطبيقي؛ ويتمثل في بيان الأَسْمَاءِ الَّتِي لَهَا حَقُّ الصَّدَارَةِ كما جاءت في صَحِيحِ مُسْلِمٍ، وتخللهما جانب ثالث من الأهمية بمكان؛ وهو (مَوْقِفُ النُّحَاةِ مِنَ الِاسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ)؛ ذلك لأنَّ حقل الدراسة هو صَحِيحِ مُسْلِمٍ؛ فلا بُدَّ منه.

فهدفها الرئيس هو بيان الأَسْمَاءِ الَّتِي لَهَا حَقُّ الصَّدَارَةِ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، وحصر عددها، والاستشهاد بها، بالإضافة إلى إثبات أهمية الحديث النبوي الشريف في خدمة اللغة العربية عامة، والدراسات النحوية خاصة، وأنه مصدر من مصادرها التي لا غنى عنها.

وقد اتَّبعَ الباحث "المنهج الوصفي التحليلي"؛ لمناسبته لموضوع الدراسة، ولاستخلاص الأهداف المرجوة منها - إن شاء الله (ﷻ).

وفي نهاية المطاف توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج؛ لعلَّ أهمها أنَّ الحديث النبوي الشريف يُعدُّ موطنًا قيِّمًا من مواطن الاستشهاد اللُّغويِّ الغني بالشواهد التي تخدم الدراسات اللُّغويَّة.

ومن ثَمَّ أكَّدَ الباحث على توصيات عدَّة؛ أهمُّها توجيه الباحثين إلى دراسة الحديث النبوي الشريف دراسةً لُّغويَّةً؛ فإنَّه يفتقر إلى كثيرٍ منها، بالإضافة إلى الاهتمام باللُّغة العربية عامة، والدراسات النحويَّة خاصة.

هذا وبالله التوفيق

Abstract

Names in Sahih Muslim that have the Right of Sadarah

(A Descriptive Analytical Study)

This study addresses two main issues: the first one is a theoretical one which is a review of the topic “names in Sahih Muslim that have the right of Sadarah according to the Arabic grammar, and the second one is a practical one, which included clarifying these names in Sahih Muslim. The study also included a third minor aspect, which is the stance of Arabic grammar scholars against considering the texts of hadiths as evidences in Arabic grammar.

Thus, the main aim of the study is to clarify the names mentioned in Sahih Muslim that have the right of Sadarah according to the Arabic grammar. These names were clarified, counted, and verified as evidences in Arabic grammar. The study also confirmed the importance of the prophetic hadith as a main source of Arabic grammar, which significantly contributed to our understanding of the Arabic language.

The researcher followed the "descriptive analytical methodology", which is appropriate to the subject of the study, and its stated aims.

In the end, the researcher reached a set of results. Most importantly, the study concluded that the prophetic hadith is a main and valuable source of Arabic language examples, Shawahed, which could be used to serve the Arabic language.

The researcher also stated several recommendations. Most importantly, the study recommended researchers to pay attention to the study the prophetic hadith from a linguistic point of view due to the lack of such studies. This is in addition to studying Arabic language in general and Arabic grammar in particular.

And my success is not but through Allah.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾

[فَاطِر: ٢٨]

الإهداء

إلى والديّ الكريمين/ أطال الله بقاءهما

إلى وطني الحبيب/ فلسطين (حرره الله)

إلى أرواح الشهداء/ الأحياء عند ربهم (ﷺ)

إلى لغة أهل الجنة/ اللغة العربيّة

إلى العلماء الأجلاء/ الذين يخشون الله (ﷻ)

إلى الدكتور الفاضل/ أسامة خالد مُحمّد حمّاد

إلى إخواني الأعزاء، وأهلي الكرام، وعشيرتي الأقربين، ورهطي أجمعين

أهدي هذا العمل!

شُكْرٌ وَتَقْدِيرٌ

أستهلُّ شكريّ وثنائِيّ وحمديّ لله ربّ العالمين، الذي هداني لهذا، وما كنتُ لأهتديّ لولا أنّ هداني الله؛ فالفضلُّ كلُّه له؛ أوّله وآخره، ظاهره وباطنه، وما توفّقي إلاّ به، عليه توكلت، وإليه أنيب.

ثمّ أصليّ وأسلمّ على رسوله الكريم، هادي البشرية، الذي أرسل رحمة للعالمين، عليه أفضل الصلاة وأتمّ التسليم.

ثمّ أتقدّم بكامل الشكر الجزيل والامنتان إلى (والديّ العزيزين) اللّذين كانا خير معين لي، بتحملهما أعباء الرسالة مادياً ومعنوياً؛ فقد ساعداني في إتمامها، فضلاً عن أنّ أبي مرّي الأجيال أستاذ في اللّغة العربيّة؛ فكان معي جنباً إلى جنبٍ في إنجاز هذه الرسالة.

ثمّ أتقدّم بخالص الشكر الجزيل والاحترام إلى أستاذي الدكتور الفاضل (أسامة خالد محمّد حماد)؛ لما قدمه لي من نصح، وإرشاد، وجهد، في إنجاز هذه الرسالة، وتقبّله بصدور رحبٍ الإشراف عليها.

كما أتقدم بخالص الشكر والاحترام إلى أستاذي: الدكتور (حسين موسى أبو جزر)؛ أستاذي الأوّل ومؤسسي في علم النحو، والأستاذ الدكتور (محمود محمّد أحمد العامودي)؛ أستاذي وأستاذ أستاذي، اللّذين تقبلوا مناقشة هذه الرسالة.

وأخصّ بالشكر الجزيل والاحترام والتقدير؛ فضيلة الدكتور الشيخ (يونس محيي الدين الأسطل)؛ على تنقيحه للرسالة كاملة؛ فضلاً عن إرشاداته وتوجيهه لي فيها؛ لتخرج الرسالة بهذا الثوب.

ثمّ أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان الصادق إلى (الجامعة الإسلامية بغزة) التي يسّرت لنا فرصة إتمام دراسة الماجستير، وأخصّ بالذكر (كلية الآداب)، و(قسم اللّغة العربيّة) بهيئته التدريسية والإدارية على حدّ سواء، و(عمادة الدراسات العليا)، و(المكتبة المركزية للجامعة) التي فتحت لي أبوابها على مصرعيها؛ لانتقاء ما أحتاج من المصادر والمراجع.

ثمّ بعد ذلك أقدم شكريّ إلى إخواني وأخواتي الذين أناروا لي الطريق، وساعدوني كذلك في إنجاز هذه الرسالة، وأخصّ بالذكر منهم: أخي محمّد، وأختي: علا، وهدي.

وأخيراً أقدم شكريّ لكلّ من ساهم -ولو بحرف واحد- في إنجاز هذا العمل المتواضع، ومن شارك في حضور مناقشة هذه الرسالة، كلّ باسمه ولقبه، جزاهم الله جميعاً عنا خير الجزاء.

الباحث/ يوسف عبد الفتاح الأسطل

فَهْرَسُ الْمُحْتَوَيَاتِ

- أ. إقـرار.....
- ت. مُلَخَّصُ الرَّسَالَةِ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.....
- ث. مُلَخَّصُ الرَّسَالَةِ بِاللُّغَةِ الْإِنْجَلِيزِيَّةِ.....
- ج. الْآيَةُ الْقُرْآنِيَّةُ.....
- ح. الْإِهْدَاءُ.....
- خ. شُكْرٌ وَتَقْدِيرٌ.....
- د. فَهْرَسُ الْمُحْتَوَيَاتِ.....
١. الْمَقْدَمَةُ.....
٦. التَّمْهِيدُ.....
٧. نُبْدَةٌ مُخْتَصَرَةٌ عَنِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ، وَكِتَابِهِ الصَّحِيحُ.....
١٧. الصَّدَارَةُ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا.....
١٩. الفصل الأول: الْأَسْمَاءُ الَّتِي لَهَا حَقُّ الصَّدَارَةِ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ.....
٢١. المبحث الأول: ضَمِيرُ الشَّانِ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، وَبَيَانُهُ.....
٢١. المطلب الأول: تَعْرِيفُهُ.....
٢٢. المطلب الثاني: تَسْمِيئُهُ.....
٢٣. المطلب الثالث: حَقُّ صَدَارَتِهِ.....
٢٤. المطلب الرابع: أَحْكَامُهُ وَشُرُوطُهُ.....
٢٦. المطلب الخامس: أَضْرِبُهُ.....
٣٣. مَسْأَلَةٌ عَامَّةٌ: هَلْ يَجُوزُ دُخُولُ لُفْظِ الصَّدْرِ عَلَى مِثْلِهِ؟.....
٣٤. المطلب السادس: عَرَضُهُ.....
٣٥. المبحث الثاني: أَسْمَاءُ الْاسْتِفْهَامِ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، وَبَيَانُهَا.....
٣٥. المطلب الأول: مَا هِيَئُهَا.....
٤٨. المطلب الثاني: (بَلَّةٌ) بِمَعْنَى: (كَيْفَ)، وَ(أَيْنَ).....
٥٠. المطلب الثالث: حَقُّ صَدَارَتِهَا.....
٥١. المطلب الرابع: بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِصَدَارَةِ أَسْمَاءِ الْاسْتِفْهَامِ.....
٥١. المسألة الأولى: انْتِصَالُ أَسْمَاءِ الْاسْتِفْهَامِ بِحَرْفِ الْجَرِّ، أَوْ الْمُضَافِ.....

- المسألة الثانية: دُخُولُ حَرْفِي الْجَرِّ (إِلَى، وَعَلَى) عَلَى (كَيْفَ) ٥١
- المسألة الثالثة: الاستفهامُ فِي حَالَةِ الاستِنْبَاتِ ٥٣
- المسألة الرابعة: حُكْمُ (مَاذَا) مِنْ حَيْثُ لُزُومُ التَّصَدُّرِ، وَفَوَائِهُ ٥٣
- المسألة الخامسة: تَقَدُّمُ الأَسْمَاءِ عَلَى أَدَوَاتِ الاستِفْهَامِ ٥٥
- المطلب الخامس: أَحْكَامُ نَاتِجَةِ عَنِ صَدَارَةِ أَدَوَاتِ الاستِفْهَامِ ٥٦
- المبحث الثالث: أَسْمَاءُ الشَّرْطِ فِي النَّحْوِ العَرَبِيِّ، وَبَيَانُهَا ٥٩
- المطلب الأول: مَا هِيَئُهَا ٥٩
- المطلب الثاني: حَقُّ صَدَارَتِهَا ٧٠
- المطلب الثالث: مَسْأَلَةُ الْجَزَاءِ بِ (كَيْفَ) ٧١
- المطلب الرابع: بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِصَدَارَةِ أَسْمَاءِ الشَّرْطِ ٧٢
- المسألة الأولى: اتِّصَالُ أَسْمَاءِ الشَّرْطِ بِحَرْفِ الْجَرِّ، أَوْ المُضَافِ ٧٢
- المسألة الثانية: تَقْدِيمُ المَفْعُولِ بِالْجَزَاءِ عَلَى حَرْفِ الشَّرْطِ ٧٣
- المبحث الرابع: سَائِرُ الأَسْمَاءِ الَّتِي لَهَا حَقُّ الصَّدَارَةِ فِي النَّحْوِ العَرَبِيِّ، وَبَيَانُهَا ٧٥
- المطلب الأول: (بَيْنَا)، وَ(بَيْنَمَا)، الظَّرْفِيَّتَانِ ٧٥
- المقصد الأول: مَا هِيَئُهُمَا ٧٥
- المقصد الثاني: حَقُّ صَدَارَتِهِمَا ٧٦
- المطلب الثاني: (كُلَّمَا) ٧٧
- المقصد الأول: مَا هِيَئُهَا ٧٧
- المقصد الثاني: حَقُّ صَدَارَتِهَا ٧٨
- المطلب الثالث: (كَمْ) الأَخْبَرِيَّةُ ٧٨
- المقصد الأول: مَا هِيَئُهَا ٧٨
- المقصد الثاني: حَقُّ صَدَارَتِهَا ٧٩
- المقصد الثالث: حُكْمُهَا مِنْ حَيْثُ لُزُومُ التَّصَدُّرِ وَفَوَائِهُ ٧٩
- المقصد الرابع: بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِ (كَمْ) الاستِفْهَامِيَّةِ، وَالأَخْبَرِيَّةِ ٨٠
- المسألة الأولى: الاشتراكُ وَالافتِرَاقُ بَيْنَهُمَا ٨٠
- المسألة الثانية: أَصْلُهَا مِنْ حَيْثُ الاستِفْهَامُ، وَالأَخْبَرُ ٨١
- المطلب الرابع: (كَأَيِّنْ) ٨٢
- المقصد الأول: مَا هِيَئُهَا ٨٢

- ٨٢ المقصد الثاني: أَصْلُهَا مِنْ حَيْثُ الْإِفْرَادُ وَالتَّرْكِيبُ
- ٨٣ المقصد الثالث: حَقُّ صَدَارَتِهَا
- ٨٣ المطلب الخامس: (مَا) التَّعْجِيبَةُ
- ٨٣ المقصد الأول: مَا هِيَئُهَا
- ٨٥ المقصد الثاني: حَقُّ صَدَارَتِهَا
- ٨٧ **الفصل الثاني: مَوْقِفُ النُّحَاةِ مِنَ الْاِسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ**
- ٨٩ **المبحث الأول: الْحَدِيثُ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا**
- ٨٩ المطلب الأول: الْحَدِيثُ لُغَةً
- ٩١ المطلب الثاني: الْحَدِيثُ اصْطِلَاحًا
- ٩٢ **المبحث الثاني: بَيَانُ مَوْقِفِ النُّحَاةِ مِنَ الْاِسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ**
- ٩٣ المطلب الأول: الْمُجِيزُونَ الْاِسْتِشْهَادَ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ
- ٩٥ المطلب الثاني: الْمَانِعُونَ مِنَ الْاِسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ
- ٩٨ المطلب الثالث: الْمُتَوَسِّطُونَ بَيْنَ الْجَوَازِ وَالْمَنْعِ فِي الْاِسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ الشَّرِيفِ
- ٩٩ المطلب الرابع: مُنَاقَشَةُ الْمُجِيزِينَ لِأَدِلَّةِ الْمَانِعِينَ
- ١٠٣ المطلب الخامس: مُنَاقَشَةُ الْمَانِعِينَ لِأَدِلَّةِ الْمُجِيزِينَ
- ١٠٥ المطلب السادس: ظَنُّ الْبَاحِثِ مِنَ الْمَسْأَلَةِ
- ١٠٧ **الفصل الثالث: بَيَانُ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَهَا حَقُّ الصَّدَارَةِ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، وَمَوَاضِعُهَا**
- ١٠٩ **المبحث الأول: بَيَانُ ضَمِيرِ الشَّأْنِ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، وَمَوَاضِعُهُ**
- ١٠٩ أولاً: مِنْ حَيْثُ الْمَحَلُّ الْإِعْرَابِيُّ
- ١١٠ ثانياً: مِنْ حَيْثُ الْاِنْفِصَالُ، وَالِاتِّصَالُ
- ١١٠ ثالثاً: مِنْ حَيْثُ التَّذْكِيرُ، وَالتَّنْثِيثُ
- ١١١ رابعاً: مِنْ حَيْثُ الْبُرُوزُ، وَالِاسْتِتَارُ، وَالْحَدْفُ
- ١١٧ **المبحث الثاني: بَيَانُ أَسْمَاءِ الْاِسْتِفْهَامِ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، وَمَوَاضِعُهَا**
- ١١٧ المطلب الأول: (مَنْ)
- ١١٨ القسم الأول: (مَنْ) وَحَدَّهَا
- ١٢٢ القسم الثاني: (مَنْ دَا)
- ١٢٢ القسم الثالث: (مَنْ دَا الَّذِي)
- ١٢٣ القسم الرابع: (مَنْ هَذَا الَّذِي)

١٢٤	المطلب الثاني: (مَا)
١٢٤	القسم الأول: (مَا) دُونَ تَرْكِيْبٍ مَعَ (ذَا)
١٣٦	القسم الثاني: (مَاذَا)
١٤١	المطلب الثالث: (مَتَى)
١٤٣	المطلب الرابع: (أَيْنَ)
١٤٥	المطلب الخامس: (كَيْفَ)
١٤٩	المطلب السادس: (أَنَّى)
١٥١	المطلب السابع: (كَمْ)
١٥٢	المطلب الثامن: (أَيَّ)
١٥٥	المطلب التاسع: (بَلَّه) التي بِمَعْنَى: (كَيْفَ)، و (أَيْنَ)
١٥٨	المبحث الثالث: بَيَانُ أَسْمَاءِ الشَّرْطِ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، وَمَوَاضِعُهَا
١٥٨	المطلب الأول: (مَنْ)
١٦٩	المطلب الثاني: (مَا)
١٧١	المطلب الثالث: (مَهْمَا)
١٧١	المطلب الرابع: (مَتَى)
١٧١	المطلب الخامس: (أَيْنَ)
١٧٢	المطلب السادس: (حَيْثُمَا)
١٧٢	المطلب السابع: (أَيَّ)
١٧٥	المبحث الرابع: بَيَانُ سَائِرِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَهَا حَقُّ الصَّدَارَةِ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، وَمَوَاضِعُهَا
١٧٥	المطلب الأول: (بَيْنَا)، و (بَيْنَمَا)؛ الظَّرْفِيَّتَانِ
١٧٥	المقصد الأول: (بَيْنَا)
١٧٧	المقصد الثاني: (بَيْنَمَا)
١٧٩	المطلب الثاني: (كُلَّمَا)
١٨١	المطلب الثالث: (كَمْ) الْخَبَرِيَّةُ
١٨١	المطلب الرابع: (مَا) التَّعْجِيبِيَّةُ
١٨٢	المطلب الخامس: ما لَمْ يَرِدْ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَهَا حَقُّ الصَّدَارَةِ ...
١٨٤	الخَاتِمَةُ
١٨٤	أولاً: النَّتَائِجُ

١٨٨	ثانيًا: التَّوَصِيَّاتُ
١٨٩	المَصَادِرُ وَالْمَرَاجِعُ

المُقدِّمة

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، أحمده حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

ثمّ الصلاة والسلام على أشرف خلق الله، أفصح من نطق بالضاد، محمد بن عبد الله، عليه أفضل الصلاة وأتمّ التسليم.

أمّا بعد:

هناك ألفاظٌ في اللّغة العربيّة تقتضي صدر الجُمْل والتراكيب، وكأنّها مفاتيح يُفتتح بها الكلام؛ منها: الأسماء، والأفعال، والحروف، وفي هذه الرسالة تناول الباحث القسم الأول من تلك الألفاظ؛ وهي الأسماء؛ فنّمة أسماء في اللّغة العربيّة تقتضي الصدر؛ منها: ضمير الشأن، وأسماء الاستفهام، والشرط، وبعض الظروف، و(كَمْ) الخبرية، وبعض كنايات العدد، و(مَا) التعجّبيّة، وتمثّل ذلك في إطارين؛ أحدهما: نحويّ؛ أي: في إطار النحو وآراء النُّحاة، والآخر: تطبيقيّ؛ أي: في إطار التطبيق على صحيح مُسَلِّم.

ولا بدّ في هذه المقدمة أن نقف على نقاط عدة؛ تتمثّل في: سبب اختيار الموضوع، وأهداف الدراسة، وأهميتها، ومنهجها، والدراسات السابقة، وخطة البحث، والصعوبات التي واجهت الباحث؛ وبيان ذلك في ستّة نقاط على النحو الآتي:

أولاً: سبب اختيار الموضوع

١. ميول الباحث إلى دراسة "القرآن الكريم"، أو الحديث النبويّ الشريف، دراسة لغويّة.
٢. قلة الدراسات اللّغويّة في الحديث النبويّ الشريف؛ ممّا دفع الباحث لجعل حقل دراسته هو صحيح مُسَلِّم.
٣. افتقار باب الصدارة إلى كثيرٍ من الدراسة على الصعيديّين: النظري، والتطبيقي؛ فعمد الباحث إلى اختيار جزء منه وهو (الأسماء التي لها حقّ الصدارة)؛ ليدرسها نحوياً، ثمّ يطبقها على حقل دراسته (صحيح مُسَلِّم).

ثانيًا: أهدافُ الدِّراسَةِ، وأهميّتها

تكمُن أهدافُ الدِّراسَةِ وأهميّتها في نقاطٍ عدَّةٍ؛ منها هذه الثلاثُ:

١. بيان الأسماء التي لها حقُّ الصِّدَارَةِ من خلال:
 - أ- دِراسَتها في النُّحُوِّ العِربِيِّ على نَحْوِ مُيسِّرٍ؛ وبيان آراء النُّحاةِ حولها.
 - ب- استِخْراجِ الشُّواهِدِ عليها في صَحيحِ مُسَلِّمٍ، والاستِشْهادِ بها، ودِراسَتها بما يَطايقُ الجانِبِ النُّظريِّ في هذه الرِّسالةِ.
 - ج- حصرِ عددِ كلِّ اسمٍ منها على حدةِ حسبِ وِرودهِ في صَحيحِ مُسَلِّمٍ؛ وجدولتهِ بِتَحديدِ مكانه تحديداً دَقِيقاً، وقد تَمَّتِ الجدولةُ -بِعونِ اللهِ (ﷺ) وفضلِهِ- على نَحْوِ تَرتِيبِ مُحكَمِ مُيسِّرٍ لِلغايةِ؛ بحيثُ لا يَجدُ أيُّ باحثٍ أدنى صَعوبةٍ في الرُّجوعِ إليها؛ لِلاستِفادةِ منها، أو الاستِشْهادِ بها، أو دِراسَتها على نَحْوِ آخِرٍ، وقد اشتملت على جميعِ الأسماءِ التي لها حقُّ الصِّدَارَةِ في صَحيحِ مُسَلِّمٍ بِأكْمَلِهِ؛ لِئُبَيِّنَ لَنَا غِزَاةَ موطنٍ من موطنِ الاستِشْهادِ المَهمِّ في اللُّغةِ العِربيَّةِ؛ ألا وهو الحِديثُ النَّبويُّ الشَّريفُ.
٢. التَّركيزُ على الدِّراساتِ اللُّغويَّةِ في إطارِ الحِديثِ النَّبويِّ الشَّريفِ.
٣. رَفْدُ المَكتبةِ العِربيَّةِ اللُّغويَّةِ بِمِساهمةٍ جَدِيدةٍ على الطَّرِيقِ.

ثالثًا: مَنهجُ الدِّراسَةِ

اعتمد الباحث في هذه الدراسة "المنهج الوصفي التحليلي"؛ لما فيه من التأمل، والبحث، والربط، والتعمق، مع ما يتضمنه ذلك من مقارنات وإحصاءات، من شأنها أن تخدم عملية البحث، ويمكن تلخيص منهج الباحث في هذه الرسالة من خلال النقاط الثمان الآتية:

١. مراعاة ضوابط البحث، والأمانة العلميَّة؛ من حيثُ نسبة الأقوال إلى أصحابها، ومصادرها.
٢. تقسيم الرِّسالةِ إلى فصولٍ، والفصولِ إلى مباحثٍ، والمباحثِ إلى مطالبٍ، والمطالبِ إلى مقاصدٍ أو مسائلٍ أو أفرعٍ أو نقاطٍ؛ حسب طبيعة المطلب؛ وذلك لِتبسيطِ الرِّسالةِ قدر الإمكان، وعدم التشتت.

٣. الاستئناس بسُنِّيَّة التثليث؛ فغالبًا ما يلجأ إليها الباحث؛ حيث إنَّه من المعلوم أنَّ نقلًا واحدًا أو شاهدًا تثبت به الدعوى، فإذا أُضيف إليه ثانٍ زاده قوة، فإذا جاء الثالث صار مؤكَّدًا، ولم يبقَ بعد ذلك عذرٌ لغيرِ مقتنعٍ ما دام ذا حِجْرٍ، أو من أولي الألباب والأبصار.

٤. الاقتصار غالبًا على مذهبي البصرة، والكوفة، في مسائل الخلاف، دون التطرق إلى الآراء المفردة التي تفرد بها كل نحوٍ على حدة؛ وذلك حَمَلًا على الغالب منها والمشهور، وميول الباحث إلى مذهب البصريين غالبًا؛ لقوة حجته، وأدلتهم.

٥. تحديد مواضع الأسماء التي لها حقّ الصدارة في صحيح مُسلم كان بذكر رقم الكتاب، ثم رقم الباب، ثم رقم الحديث تحت الكتاب الواحد، ثم رقم الحديث ذاته؛ وذلك حسب ترقيم الشيخ مُحمَّد فؤاد عبد الباقي، وفهرسته المشهورة، والتي اعتمدها غالب الطباعات الحديثة؛ بحيثُ يمكن لأيِّ باحث الرجوع لأيِّ طبعة اعتمدت هذا الترقيم.

٦. لم يتطرق الباحث إلى المسائل المتعلقة بصدارة بعض الأسماء في الفصل الثالث التطبيقي، وإنَّما اكتفى بذكرها في الفصل الأوَّل النظري، والاستشهاد عليها مباشرة من صحيح مُسلم إنَّ وُجد؛ وذلك لسببين؛ هما:

أ- إنَّ ذلك يتطلب إلى إعادة ذكر المسألة كاملة؛ لكي تُفهم.

ب- إنَّ بعض المسائل لا يوجد لها شواهد في صحيح مُسلم؛ ممَّا يتوجب على الباحث عدم ذكرها في الفصل الثالث؛ فيظنَّ القارئ أنَّ الباحث قد أهملها.

٧. اعتمد الباحث في بحثه طبعة دار الكتب العلميَّة السابعة لكتاب صحيح مُسلم، والتي نُشرت بتاريخ (١٤٣٦هـ/٢٠١٥م)، وهي طبعة مرقمة الكتب والأبواب والأحاديث حسب المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف.

٨. ذُكر المصادر والمراجع في هوامش الرسالة كان على "باب الحكاية"؛ كما هو مكتوب على غلاف الكتاب نفسه، دون التأثر بعلامات الإعراب؛ لأنَّه عبارة عن توثيق لا سرد.

رابعًا: الدِّراساتُ السَّابِقَةُ

توجد هناك دراستانٍ لألفاظ الصدارة في النحو العربيِّ عامَّةً؛ هما:

١. الصِّدَارَةُ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، لعبد الرحمن محمود مُختار الشَّنْفِيطِي، بتاريخ (١٤١٧هـ).
٢. حَقُّ الصِّدَارَةِ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ بَيْنَ النَّظَرِيَّةِ وَالنَّطْبِيقِ، لعزمي مُحمَّد عيال سلمان، بتاريخ (٢٠١١م).

ولا بدّ هنا للباحث من وقفة؛ لإنصافهما بما يرضي وجه الله (ﷻ)؛ فإنّه يظنّ أنّ الدراسة الأولى أفضل بكثير من الثانية؛ من حيث مادتها اللغوية، وسياقها، وسبقها لذلك، وكثيراً ما أخذت الثانية من الأولى، ومع ذلك فإنّ الشهرة قد حالفت الثانية دون الأولى، وقد استفاد الباحث منهما بالاستعانة بهما في الرجوع إلى المصادر والمراجع الرصينة الأولى على وجه الخصوص.

خامساً: خطة البحث

اقتضت طبيعة البحث أن ينقسم إلى: مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة؛ على النحو الآتي:

- **المقدمة:** وتمّ الحديث فيها عن سبب اختيار الموضوع، وأهداف الدراسة، وأهميتها، ومنهجها، والدراسات السابقة، وخطة البحث، والصعوبات التي واجهت الباحث.
- **التمهيد؛** ويشمل على نقطتين رئيسيتين:
 - **الأولى:** نُبذة مُختصرة عن الإمام مُسلم، وكتابهِ الصَّحيح.
 - **الثانية:** الصِّدَارَةُ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا.
- **الفصل الأوّل:** الأسماء التي لها حقّ الصِّدَارَةِ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ؛ وفيه أربعة مباحث:
 - **المبحث الأوّل:** ضميرُ الشَّانِ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، وبيَّانُهُ.
 - **المبحث الثاني:** أسماء الاستفهام فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، وبيَّانُهَا.
 - **المبحث الثالث:** أسماء الشرط فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، وبيَّانُهَا.
 - **المبحث الرابع:** سائرُ الأسماء التي لها حقّ الصِّدَارَةِ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، وبيَّانُهَا.
- **الفصل الثاني:** مَوْقِفُ النُّحَاةِ مِنَ الاسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ؛ وفيه مبحثان:
 - **المبحث الأوّل:** الْحَدِيثُ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا.
 - **المبحث الثاني:** بَيَانُ مَوْقِفِ النُّحَاةِ مِنَ الاسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ.
- **الفصل الثالث:** بَيَانُ الأَسْمَاءِ الَّتِي لَهَا حَقُّ الصِّدَارَةِ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، وَمَوَاضِعُهَا؛ وفيه أربعة مباحث:
 - **المبحث الأوّل:** بَيَانُ ضَمِيرِ الشَّانِ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، وَمَوَاضِعُهُ.
 - **المبحث الثاني:** بَيَانُ أَسْمَاءِ الاسْتِفْهَامِ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، وَمَوَاضِعُهَا.

المبحث الثالث: بَيَانُ أَسْمَاءِ الشَّرْطِ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، وَمَوَاضِعُهَا.
المبحث الرابع: بَيَانُ سَائِرِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَهَا حَقُّ الصَّدَارَةِ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، وَمَوَاضِعُهَا.

- الخاتمة: وفيها أهمّ النتائج، وأبرز التوصيات.
- المصادر والمراجع.

سادسًا: الصعوبات التي واجهت الباحث

تقتضي سنّة الله في خلقه أنّ الإنسان لا يدرك شيئاً بالتمني؛ وإنّما يدركه بالعمل والجدّ والاجتهاد، ولا يخلو أيُّ عملٍ من بعض الصعوبات، ولكن بعون الله (ﷻ)، وتوفيقه؛ تمّ اجتياز تلك الصعوبات التي منها هاتان العقبان:

١. قلة الدراسات اللغوية في صحيح مسلم، وفي الحديث النبوي الشريف عامة.
٢. الحصار الخانق على قطاع غزة الحبيب لمدةٍ زادت على إحدى عشرة سنة، وما زال.

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

[هُود: ٨٨]

التَّمْهِيدُ

ويشمل على نقطتين رئيسيتين:

الأولى: نُبذةٌ مُختصرةٌ عن الإمامِ مُسلمٍ، وكتابه الصَّحيح

الثانية: الصِّدَارَةُ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا

وبيانها على النحو التالي:

نُبذةٌ مُختصرةٌ عن الإمامِ مُسلمٍ، وكتابِهِ الصَّحيحِ

لا يَخْفَى على مُسلمٍ مَنْ هو الإمامُ مُسلمٍ، وما هو كتابه الصَّحيحُ؛ باعتباره ثانيَ أصحِّ كتب الحديث، وثالثَ أصحِّ الكتبِ على الإطلاق، بعد "القرآن الكريم"، ثم "صحيح البخاري"؛ ذلك لأنه جَمَعَ فيه أحاديثَ النبيِّ (ﷺ) الذي لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وَحْيٌ يُوحَى؛ فبلغ هو وكتابُهُ من الأهمية ما لم يبلغهُ غيرُهُما؛ لذلك اجتهد الباحث في هذه النبذة أن يُعرِّف به، وكتابهِ الصَّحيح -حقل الدراسة- من خلال الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: تَرْجَمَةُ الإمامِ مُسلمِ بْنِ الحَجَّاجِ (ت ٢٦١هـ)

وبيانها في أربع نقاط على النحو الآتي:

أولاً: اسْمُهُ وَنَسَبُهُ

هُوَ العالِمُ الأَجَلُّ، الثَّقَةُ الثَبْتُ، أحدُ أئمةِ الحِفاظِ، وأعلامِ المُحدِّثينَ، الحُجَّةُ الصَّادِقُ، الإمامُ الكَبِيرُ، أَبُو الحُسَيْنِ، مُسْلِمُ بْنُ الحَجَّاجِ بْنِ مُسْلِمِ بْنِ وَرْدِ بْنِ كَوْشَادِ القُشَيْرِيِّ النَّبَسَابُورِيِّ^(١).

ثانياً: مَوْلَدُهُ وَوَفَاتُهُ

اختلف المؤرخون حول تاريخ ولادته على أربعة أقوال؛ هي:

الأول: أَنَّهُ وُلِدَ سَنَةَ سِتِّ وَمِائَتَيْنِ لِلهجرة (٢٠٦هـ)، نصَّ على ذلك كلُّ من: أَبِي عَمْرٍو بْنِ الصَّلَاحِ (ت ٦٤٣هـ) في كتابه "صِيَانَةُ صَحيحِ مُسْلِمٍ"^(٢)، وابنِ خَلْكَانِ (ت ٦٨١هـ) في كتابه

(١) انظر: الفهرست، ابن النديم، ص ٣٢٢. وتاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، تحقيق: بشار عواد معروف، م ١٥، ص ١٢١. وصيانة صحيح مسلم، ابن الصلاح، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، ص ٥٦. وتهذيب الأسماء واللغات، النووي، م ١، ج ٢، ص ٨٩. وصحيح مسلم بشرح النووي، النووي، ج ١/٩. ووفيات الأعيان، ابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، م ٥، ص ١٩٤. وسير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ج ١٢/٥٥٧-٥٥٨. وتذكرة الحفاظ، الذهبي، ج ٢/٥٨٨. والعبر في خبر من عبر، الذهبي، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسبوني زعلول، ج ١/٣٧٥. وإكمال تهذيب الكمال، علاء الدين مغلطاي، تحقيق: عادل محمد وأسامة إبراهيم، م ١١، ص ١٦٩. وتهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ج ١٠/١٢٦. وتاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ترجمة: عبد الحليم النجار، ج ٣/١٧٩.

(٢) صيانة صحيح مسلم، ابن الصلاح، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، ص ٦٤.

"وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ"^(١)، وذكره بروكلمان في كتابه "تاريخ الأدب العربي"^(٢).

الثاني: أَنَّهُ وُلِدَ سَنَةَ إِحْدَى وَمِائَتَيْنِ لِلهجرة (٢٠١هـ)؛ ذكر الإمام المؤرخ شمس الدين الذَّهَبِيُّ (ت ٧٤٨هـ) في كتابه "العبر في خبر مَنْ عَبرَ": "بأنَّه توفي وله من العمر سِتُّونَ، وكانت وفاته سَنَةَ إِحْدَى وَسِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ لِلهجرة (ت ٢٦١هـ)، وعليه تكون ولادته سَنَةَ إِحْدَى وَمِائَتَيْنِ لِلهجرة (٢٠١هـ)^(٣).

الثالث: أَنَّهُ وُلِدَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِائَتَيْنِ لِلهجرة (٢٠٤هـ)، نصَّ على ذلك الإمام المؤرخ شمس الدين الذَّهَبِيُّ (ت ٧٤٨هـ) في كتابه: "سير أعلام النبلاء"^(٤)، و"تذكرة الحفاظ"^(٥).

والرابع: أَنَّهُ وُلِدَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَمِائَتَيْنِ لِلهجرة (٢٠٢هـ)، نصَّ على ذلك كارل بروكلمان في كتابه "تاريخ الأدب العربي"^(٦)، وغلب الظنَّ في أوَّل الأمر على ابن خَلَّكان (ت ٦٨١هـ) أَنَّهُ وُلِدَ في هذه السَّنَةِ، ثم تبين له أَنَّهُ وُلِدَ سَنَةَ سِتِّ وَمِائَتَيْنِ لِلهجرة (٢٠٦هـ)^(٧).

وأما تاريخ وفاته: فقد كانت عشية يوم الأحد، ودُفن يوم الإثنين، لخمسٍ، وقيل لِسِتِّ، بقين من رجب، سَنَةَ إِحْدَى وَسِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ لِلهجرة (ت ٢٦١هـ)، بنصِّر أباذ، ظَاهر نَيْسابُور^(٨).

(١) وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ، ابن خَلَّكان، تحقيق: إحسان عَبَّاس، م ٥، ص ١٩٥.

(٢) تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ترجمة: عبد الحليم النَّجار، ج ٣/١٧٩.

(٣) العبر في خبر مَنْ عَبرَ، الذَّهَبِيُّ، تحقيق: أبو هَاجِرَ مُحَمَّدَ السَّعِيدِ بن بَسِيُونِي زَعْلُول، ج ١/٣٧٥.

(٤) سير أعلام النبلاء، الذَّهَبِيُّ، تحقيق: شُعيب الأَرْنَؤُوط وآخرون، ج ١٢/٥٥٨.

(٥) تَذَكْرَةُ الْحَفَاطِ، الذَّهَبِيُّ، ج ٢/٥٨٨.

(٦) تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ترجمة: عبد الحليم النَّجار، ج ٣/١٧٩.

(٧) وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ، ابن خَلَّكان، تحقيق: إحسان عَبَّاس، م ٥، ص ١٩٥.

(٨) انظر: تاريخ بَغْدَادِ، الحَاطِبُ البَغْدَادِي، تحقيق: بشار عَوَّاد مَعْرُوف، م ١٥، ص ١٢٥. وصِيَانَةُ صَاحِبِ

مُسْلِمِ، ابن الصَّلَاح، تحقيق: مُوفِق بن عبد الله بن عبد القادر، ص ٦٤. وتَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ، النَّوَوِي، م ١،

ج ٢، ص ٩٢. وصَاحِبُ مُسْلِمِ بِشْرَحِ النَّوَوِيِّ، النَّوَوِيُّ، ج ١/١٢. وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ، ابن خَلَّكان، تحقيق: إحسان

عَبَّاس، م ٥، ص ١٩٥. وَسِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ، الذَّهَبِيُّ، تحقيق: شُعيب الأَرْنَؤُوط وآخرون، ج ١٢/٥٨٠. وتَذَكْرَةُ

الحَفَاطِ، الذَّهَبِيُّ، ج ٢/٥٩٠. والعبر في خبر مَنْ عَبرَ، الذَّهَبِيُّ، تحقيق: أبو هَاجِرَ مُحَمَّدَ السَّعِيدِ بن بَسِيُونِي

زَعْلُول، ج ١/٣٧٥. وتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ، ابن حَجَرِ العَسْقَلَانِي، ج ١٠/١٢٧. وتاريخ الأدب العربي، كارل

بروكلمان، ترجمة: عبد الحليم النَّجار، ج ٣/١٧٩.

وقال القراب: "سمعتُ مُحَمَّدَ بن عبد الله بن مُحَمَّد بن زكريا الحافظ، سمعتُ مَكِّيَّ بنَ عَبْدِانَ يقول: مات مُسْلِمُ بن الحَجَّاجِ سَنَةَ تِسْعِ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ لِلهجرة (ت ٢٥٩هـ)"^(١).

ثالثاً: مؤلفاته

للإمام مُسْلِمٍ (ت ٢٦١هـ) مؤلفاتٌ عِدَّةٌ، أشهرها وأهمها: (المُسْنَدُ الصَّحِيحُ)، المشهور باسم (صَحِيحِ مُسْلِمٍ)، ومن مؤلفاته: (المسند الكبير على الرجال)، و(ذكر أوام المُحدِّثين)، و(الجامع الكبير على الأبواب)، و(مَنْ ليس له إِلَّا راي واحد)، و(طبقات التابعين)، و(الأسماء والكنى)، و(الانتفاع بإهاب السباع، أو بجلود السباع)، و(تفصيل السنن)، وغير ذلك^(٢).

رابعاً: ثناء العلماء عليه

حظي الإمام مُسْلِمٌ (ت ٢٦١هـ) باهتمام كبير من قِبَل العلماء في شتى العلوم لا سيَّما عِلْم الحديث، وأثنوا عليه قديماً وحديثاً حتى يومنا هذا، ومن أقوالهم فيه هذه الشهادات الثلاث:

١. قال شيخه أبو أحمد مُحَمَّد بن عبد الوهَّاب الفَرَّاء (ت ٢٧٢هـ): "كان مُسْلِمٌ من علماء الناس، وأوعية العلم، ما علمته إِلَّا خيراً، وكان بزاراً، وكان أبوه الحَجَّاج من المشيخة"^(٣).
٢. وقال أبو قريش الحافظ (ت ٣١٣هـ)^(٤): "سمعتُ مُحَمَّدَ بن بشار البُنْدَار (ت ٢٥٢هـ) يقول: "حَفَاطُ الدنيا أربعةٌ: أبو زُرعة بالرِّيِّ، ومُسلِمُ بن الحَجَّاجِ بِنَيْسَابُور، ومُحمَّدُ بن إسماعيل

(١) إكمالُ تَهذِيبِ الكَمَالِ، علاء الدين مُغلطاي، تحقيق: عادل مُحَمَّد وأسامة إبراهيم، م ١١، ص ١٧٠.

(٢) انظر: الفهرست، ابن النديم، ص ٣٢٢. وصيَّانَةُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ، ابن الصَّلَاح، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ص ٦٠-٦١. وتَهذِيبُ الأَسْمَاءِ واللُّغَاتِ، النَّوَوِي، م ١، ج ٢، ص ٩١. وصَحِيحُ مُسْلِمٍ بِشْرَحِ النَّوَوِيِّ، النَّوَوِيُّ، ج ١/١١-١٢. وسَيْرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ، الدَّهَبِيُّ، تحقيق: شُعَيْب الأَرْنَؤُوط وآخرون، ج ١٢/٥٧٩. وتَذْكَرَةُ الحَفَاطِ، الدَّهَبِيُّ، ج ٢/٥٩٠. وتَهذِيبُ التَّهذِيبِ، ابن حَجَر العسْقلاني، ج ١٠/١٢٧. وتَارِيخُ الأَدَبِ العَرَبِيِّ، كارل بروكلمان، ترجمة: عبد الحليم النَّجَّار، ج ٣/١٨٥.

(٣) انظر: إكمالُ تَهذِيبِ الكَمَالِ، علاء الدين مُغلطاي، تحقيق: عادل مُحَمَّد وأسامة إبراهيم، م ١١، ص ١٦٩-١٧٠. وتَهذِيبُ التَّهذِيبِ، ابن حَجَر العسْقلاني، ج ١٠/١٢٧.

(٤) هو: الإمام العلامة الحافظ الكبير أبو قُرَيْشٍ، مُحَمَّد بن جُمعة بن خَلْفِ القُهِسْتَانِيِّ الأَصَمِّ، صاحب التصانيف. ولد سنة نَيْفٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ لِلهجرة، وتوفي سنة ثَلَاثَ عَشْرَةَ وَثَلَاثِمِائَةَ لِلهجرة بِقُهِسْتَانَ. انظر: سَيْرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ، الدَّهَبِيُّ، تحقيق: شُعَيْب الأَرْنَؤُوط وآخرون، ج ٤/٣٠٤.

بُبْخَارِيٍّ، وَعَبْدُ اللَّهِ الدَّارِمِيُّ بِسَمَرْقَنْدٍ^(١).

٣. وقال الإمام مُحْيِي الدين أبو زكريا يحيى بن شَرَف النَّوَوِيِّ (ت ٦٧٦هـ): "واعلم أَنَّ مُسْلِمًا -رحمه الله- أحد أعلام أئمة هذا الشأن، وكبار المبرزين فيه، وأهل الحفظ، والإتقان، والرحالين في طلبه إلى أئمة الأقطار والبلدان، والمعترف له بالتقدم فيه بلا خلاف عند أهل الحنق والعرفان، والمرجوع إلى كتابه، والمعتمد عليه في كل الأزمان ... واعلم أَنَّهُ إمامٌ لا يلحقه مَنْ بَعْدَ عصره، وَقَلَّ مَنْ يُساويه؛ بل يُدانيه من أهل دهره، وذلك فضل الله يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ، والله ذو الفضل العظيم"^(٢).

الفرع الثاني: التَّعْرِيفُ بِكِتَابِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ

وبيانه في أربع نقاط على النحو الآتي:

أولاً: اسْمُهُ

لم يُنصَّ الإمامُ مُسْلِمٌ (ت ٢٦١هـ) في كتابه الصَّحِيحِ على اسمه؛ ولذلك وقع الاختلاف بين العلماء حول تسميته، فذُكِرَتْ له تسمياتٌ عدَّة، أبرزها وأشهرها والمتعارف عليه بين الناس هو (صَحِيحِ مُسْلِمٍ)، وذكره بهذا الاسم كلُّ من: ابن النَّدِيمِ (ت ٣٨٠هـ)؛ فقال: "وله من الكتب: كتاب الصَّحِيحِ"^(٣)، والإمام النَّوَوِيُّ (ت ٦٧٦هـ)؛ حيثُ قال: "(مُسْلِمٌ بن الحَجَّاج) الإمام صاحب الصَّحِيحِ"^(٤)، وابن خَلَّكَانٍ (ت ٦٨١هـ)، وشمس الدين الدَّهَبِيُّ (ت ٧٤٨هـ)، قالوا كذلك أيضاً^(٥)، وغيرهم كثير، وغلبت هذه التسمية، وشاعت في كتب التفسير، والحديث، والفقه، وغيرها، حتى

(١) انظر: سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ، الدَّهَبِيُّ، تحقيق: شُعَيْب الأَرْنَؤُوط وآخرون، ج ١٢/٥٦٤. وتذَكْرَةُ الحُقَاطِظِ، الدَّهَبِيُّ، ج ٢/٥٨٩. وإِكْمَالُ تَهْذِيبِ الكَمَالِ، علاء الدين مُغْلَطَاي، تحقيق: عادل مُحمَّد وأسامة إبراهيم، م ١١، ص ١٧١. وتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ، ابن حَجَر العَسْقَلَانِيُّ، ج ١٠/١٢٨.

(٢) تَهْذِيبُ الأَسْمَاءِ واللُّغَاتِ، النَّوَوِيُّ، م ١، ج ٢، ص ٩١-٩٢.

(٣) الفِهْرِسْت، ابن النَّدِيمِ، ص ٣٢٢.

(٤) انظر: تَهْذِيبُ الأَسْمَاءِ واللُّغَاتِ، النَّوَوِيُّ، م ١، ج ٢، ص ٨٩. وصَحِيحُ مُسْلِمٍ بِشَرْحِ النَّوَوِيِّ، النَّوَوِيُّ، ج ١/١١.

(٥) انظر: وَفِيَّاتُ الأَعْيَانِ، ابن خَلَّكَانٍ، تحقيق: إِحْسَانُ عَبَّاسٍ، م ٥، ص ١٩٤. وسِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ، الدَّهَبِيُّ، تحقيق: شُعَيْب الأَرْنَؤُوط وآخرون، ج ١٢/٥٥٧-٥٥٨. والعَبْرُ فِي خَبَرِ مَنْ غَبَرَ، الدَّهَبِيُّ، تحقيق: أبو هَاجِرٍ مُحمَّد السَّعِيدِ بن بَسِيُونِي زَعْلُول، ج ١/٣٧٥.

قال السَّمْعَانِيّ (ت ٥٦٢هـ): "أبو الحُسَيْنِ مُسْلِمُ بنِ الحَجَّاجِ بنِ مُسْلِمِ القُشَيْرِيِّ، أحدُ أئمةِ الدُّنيا، المشهورُ كتابه الصَّحِيحُ في الشرقِ والغربِ"^(١)، ومن التسميات الأخرى هذه الثلاث:

١. (المُسْنَدُ) أو (المُسْنَدُ الصَّحِيحُ): هكذا نُقِلَ عن الإمامِ مُسْلِمِ (ت ٢٦١هـ) خارج كتابه الصَّحِيحِ؛ حيثُ قال: "ما وضعتُ شيئاً في كتابي هذا المُسْنَدِ إِلَّا بِحُجَّةٍ، وما أسقطتُ منه شيئاً إِلَّا بِحُجَّةٍ"^(٢)، وقال: "عرضتُ كتابي هذا المُسْنَدَ على أبي زُرْعَةَ الرّازي... ولو أنَّ أهلَ الحديثِ يكتبون الحديثَ مائتَيْ سنةٍ، فمدارهمُ على هذا المُسْنَدِ"^(٣)، وقال أيضاً: "صنفتُ هذا المُسْنَدَ الصَّحِيحَ من ثلاثمائة ألف حديثٍ مسموعة"^(٤)، وتبعه على هذه التسمية الخَطِيبُ البَغْدَادِيُّ (ت ٤٦٣هـ)، فقال: "مُسْلِمُ بنِ الحَجَّاجِ بنِ مُسْلِمِ، أبو الحُسَيْنِ القُشَيْرِيِّ النَّيْسَابُورِيِّ، أحدُ الأئمةِ من حُفَّازِ الحديثِ، وهو صاحبُ المُسْنَدِ الصَّحِيحِ"^(٥)، وغيره من العلماء.

٢. (الجَامِعُ)، أو (الجَامِعُ الصَّحِيحُ): ذكره كلُّ من: ابن حَجَرِ العسْقلانيّ (ت ٨٥٢هـ)، فقال: "وله من التصنيفِ غير الجَامِعِ كتاب الانتفاع بجلود السباع والطبقات... إلخ"^(٦)، ومُحَمَّدُ صَدِيقُ حَسَنِ خانِ القَنْوجِيِّ (ت ١٣٠٧هـ)، فإنَّه بدأ حديثه عن صَحِيحِ مُسْلِمِ قائلاً: "في ذِكْرِ الجَامِعِ الصَّحِيحِ للإمامِ الحافظِ أبي الحُسَيْنِ مُسْلِمِ بنِ الحَجَّاجِ القُشَيْرِيِّ الشَّافِعِيِّ"^(٧)، وحاجي خَلِيفَةَ (ت ١٠٦٧هـ)؛ حيثُ عَنُونُ له باسم: الجَامِعِ الصَّحِيحِ في كتابه (كُتُفُ الظُّنُونِ)^(٨)، وغيرهم.

(١) الأَنْسَابُ، السَّمْعَانِيّ، تحقيق: عبد الرحمن المُعَلِّمِيّ، م ١٠، ص ٤٢٦.

(٢) انظر: سِيرُ أعلامِ النُّبَلَاءِ، الذَّهَبِيُّ، تحقيق: شُعَيْبُ الأَرْنَؤُوطِ وآخرون، ج ١٢/٥٨٠. وتذْكَرَةُ الحُفَّازِ، الذَّهَبِيُّ، ج ٢/٥٩٠.

(٣) سِيرُ أعلامِ النُّبَلَاءِ، الذَّهَبِيُّ، تحقيق: شُعَيْبُ الأَرْنَؤُوطِ وآخرون، ج ١٢/٥٦٨، ص ٥٧٩.

(٤) انظر: تَارِيخُ بَغْدَادَ، الخَطِيبُ البَغْدَادِيُّ، تحقيق: بشارِ عَوَّادِ مَعْرُوفِ، م ١٥، ص ١٢٢. ووقِيَّاتُ الأَعْيَانِ، ابنِ خَلْكَانِ، تحقيق: إِحْسَانُ عَبَّاسِ، م ٥، ص ١٩٤. وسِيرُ أعلامِ النُّبَلَاءِ، الذَّهَبِيُّ، تحقيق: شُعَيْبُ الأَرْنَؤُوطِ وآخرون، ج ١٢/٥٦٥. وتذْكَرَةُ الحُفَّازِ، الذَّهَبِيُّ، ج ٢/٥٨٩.

(٥) تَارِيخُ بَغْدَادَ، الخَطِيبُ البَغْدَادِيُّ، تحقيق: بشارِ عَوَّادِ مَعْرُوفِ، م ١٥، ص ١٢١.

(٦) تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ، ابنِ حَجَرِ العسْقلانيّ، ج ١٠/١٢٧.

(٧) الحِطَّةُ فِي ذِكْرِ الصَّحَّاحِ السَّنَّةِ، صَدِيقُ حَسَنِ خانِ، تحقيق: عليّ حَسَنِ الحليّ، ص ٣٥١-٣٥٢.

(٨) كُتُفُ الظُّنُونِ، حاجي خَلِيفَةَ، تحقيق: مُحَمَّدُ شَرَفِ الدِّينِ يالْتَقَابَا ورفعت بيلكه الكليسي، م ١، ص ٥٥٥.

٣. (المُسْنَدُ الصَّحِيحُ بِنَقْلِ الْعَدْلِ عَنِ الْعَدْلِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ): هكذا سَمَّاهُ ابنُ عَطِيَّةٍ (ت ٥٤١هـ) فِي فَهْرَسِهِ، فَقَالَ: "وَقَرَأْتُ عَلَيْهِ كِتَابَ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ بِنَقْلِ الْعَدْلِ عَنِ الْعَدْلِ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ"، تَصْنِيفَ أَبِي الْحَسَنِ مُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ النَّيْسَابُورِيِّ^(١)، وَتَبِعَهُ نَحْوُ هَذِهِ التَّسْمِيَةِ كُلُّ مَنْ: الْقَاضِي عِيَّاضُ (ت ٥٤٤هـ)، فَقَالَ: "وَأَمَّا كِتَابُ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ الْمَخْتَصَرِ بِنَقْلِ الْعَدْلِ عَنِ الْعَدْلِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْإِمَامِ أَبِي الْحَسَنِ مُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ"^(٢)، وَابْنُ خَيْرٍ الْإِشْبِيلِيُّ (ت ٥٧٥هـ) فِي فَهْرَسَتِهِ، فَقَدْ سَمَّاهُ بِاسْمِ: الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ الْمَخْتَصَرِ مِنَ السَّنَنِ، بِنَقْلِ الْعَدْلِ عَنِ الْعَدْلِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٣)، وَصَلَّاحُ الدِّينِ الْعَلَائِيُّ (ت ٧٦١هـ) كَذَلِكَ عَنُّونَ لَهُ بِاسْمِ: الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ، بِنَقْلِ الْعَدْلِ، عَنِ الْعَدْلِ، عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٤)، وَغَيْرِهِمْ.

ثَانِيًا: مَنْهَجُ صَاحِبِهِ وَشَرْطُهُ فِيهِ

بَيَّنَّ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ (ت ٢٦١هـ) فِي مَقْدَمَةِ صَحِيحِهِ: مَنْهَجَهُ وَشَرْطَهُ فِيهِ؛ حَيْثُ قَالَ: "وَسَأَلْتَنِي أَنْ أُلْخِّصَهَا لَكَ فِي التَّأْلِيفِ بَلَا تَكَرَّرَ يَكْثَرُ، فَإِنَّ ذَلِكَ -رَعَمْتَ- مِمَّا يَشْغَلُكَ عَمَّا لَهُ قَصْدَتٌ مِنَ التَّفْهَمِ فِيهَا وَالِاسْتِنْبَاطِ مِنْهَا ... إِلَّا أَنْ جُمِلَةَ ذَلِكَ، أَنْ ضَبَطَ الْقَلِيلَ مِنْ هَذَا الشَّأْنِ وَإِتْقَانَهُ، أَيْسَرَ عَلَى الْمَرْءِ مِنْ مَعَالِجَةِ الْكَثِيرِ مِنْهُ، وَلَا سِيَّمَا عِنْدَ مَنْ لَا تَمَيِّيزَ عِنْدَهُ مِنَ الْعَوَامِّ، إِلَّا بَأَنْ يُوقِّفَهُ عَلَى التَّمَيِّيزِ غَيْرُهُ، فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ فِي هَذَا كَمَا وَصَفْنَا، فَالْقَصْدُ مِنْهُ إِلَى الصَّحِيحِ الْقَلِيلِ، أَوْلَى بِهِمْ مِنْ إِزْدِيَادِ السَّقِيمِ"^(٥).

ثُمَّ قَالَ: "ثُمَّ إِنَّا، إِنْ شَاءَ اللَّهُ مُبْتَدِئُونَ فِي تَخْرِيجِ مَا سَأَلْتِ وَتَأْلِيفِهِ، عَلَى شَرِيطَةٍ سَوْفَ أَذْكَرُهَا لَكَ، وَهُوَ إِنَّا نَعْمُدُ إِلَى جُمْلَةٍ مَا أَسْنَدَ مِنَ الْأَخْبَارِ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَنَقْسَمُهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ، وَثَلَاثَ طَبَقَاتٍ مِنَ النَّاسِ عَلَى غَيْرِ تَكَرَّرٍ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ مَوْضِعٌ لَا يُسْتَعْنَى فِيهِ عَنِ تَرْدَادِ حَدِيثٍ فِيهِ زِيَادَةٌ مَعْنَى، أَوْ إِسْنَادٌ يَقَعُ إِلَى جَنْبِ إِسْنَادٍ؛ لَعَلَّةَ تَكُونَ هُنَاكَ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى الزَّائِدَ

-
- (١) فَهْرَسُ ابْنِ عَطِيَّةٍ، ابْنُ عَطِيَّةِ الْمَحَازِييِ الْأَنْدَلُسِيِّ، تَحْقِيقٌ: مُحَمَّدُ أَبُو الْأَجْفَانِ وَمُحَمَّدُ الزَّاهِي، ص ٦٧.
- (٢) مَشَارِقُ الْأَنْوَارِ، الْقَاضِي عِيَّاضُ، ج ١/١٠، وَانظُرْ: "الْعُنْيَةُ، فَهْرَسَتْ شَيْخُ الْقَاضِي عِيَّاضُ"، الْقَاضِي عِيَّاضُ، تَحْقِيقٌ: مَاهِرُ زَهِيرِ جَرَّارٍ، ص ٣٥.
- (٣) فَهْرَسَةُ ابْنِ خَيْرٍ الْإِشْبِيلِيِّ، ابْنُ خَيْرٍ الْإِشْبِيلِيِّ، تَحْقِيقٌ: مُحَمَّدُ فَوَادٍ مَنْصُورٍ، ص ٨٥.
- (٤) إِثَارَةُ الْفَوَائِدِ الْمَجْمُوعَةِ، صَلَّاحُ الدِّينِ الْعَلَائِيِّ، تَحْقِيقٌ: مَرْزُوقُ بْنُ هَيَّاسَ آلِ مَرْزُوقِ الرَّهْرَانِيِّ، ج ١/١٤٠.
- (٥) صَحِيحُ مُسْلِمٍ، مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، مُقَدِّمَةُ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ، ص ٩.

في الحديث المحتاج إليه، يقوم مقام حديث تام، فلا بُدَّ من إعادة الحديث الذي فيه ما وصفنا من الزيادة، أو أن يُصَلَّ ذلك المعنى من جملة الحديث على اختصاره إذا أمكن، ولكن تفصيله رُبَّمَا عَسَرَ من جملته، فأعادته بهيئته إذا ضاق ذلك أسلم، فأما ما وجدنا بُدًّا من إعادته بجملته، من غير حاجةٍ منَّا إليه، فلا نتولَّى فعله إن شاء الله (ﷺ) ^(١).

ثم تطرق بعد ذلك لبيان تلك الأقسام الثلاثة على النحو الآتي:

القسم الأول: الثقات من الرواة المتفق على ثقتهم؛ حيث قال: "فإننا نتوخى أن نقدّم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها، وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث، وإتقانٍ لِمَا نقلوا، لم يوجد في روايتهم اختلافٌ شديدٌ، ولا تخليطٌ فاحشٌ، كما قد عُثِرَ فيه على كثيرٍ من المُحدِّثين، وبان ذلك في حديثهم" ^(٢).

القسم الثاني: ما دون القسم الأول من الثقات؛ حيث عدّه أخبارًا يقع في أسانيدنا بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان، كالصنف المقدم قبلهم، على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم، فإن اسم الستر، والصدق، وتعاطي العلم، يشملهم ^(٣).

القسم الثالث: خصّه لقوم هم عند أهل الحديث متهمون، أو عند الأكثر منهم، فلا يتشاغل بتخريج حديثهم؛ لأنّهم قاموا بوضع الأحاديث، وتوليد الأخبار، وكذلك من الغالب على حديثه المنكر، أو الغلط، أمسك أيضًا عن حديثهم، وعلامة المنكر في حديث المُحدِّث، إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم، أو لم تكذ توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك، كان مهجور الحديث، غير مقبوله ولا مُستعمله ^(٤).

وبشكل عام صنّف الإمام مُسلم (ت ٢٦١هـ) صحّحه إلى كتب، كلُّ كتاب منه يختصُّ بموضوع معين يندرج تحته أبواب عدة، ويدخل تحت كلِّ باب أحاديث حسب الموضوع، ومع أنّه لم يترجم لتلك الكتب والأبواب؛ إلّا أنّه ربّما ترتبًا فقهيًا علميًا.

(١) صحیح مُسلم، مُسلم بن الحجاج، مُقدِّمَةُ الإمام مُسلم، ص ٩.

(٢) المصدر السابق، ص ١٠.

(٣) انظر: المصدر نفسه، ص ١٠.

(٤) انظر: المصدر نفسه، ص ١٠.

ثالثاً: عددُ الأحاديثِ الواردةِ فيه

اختلف العلماء في عدد الأحاديث الواردة في صحيح مسلم؛ وذلك "لاختلافهم في عدد الأصول دون المكررات، واختلافهم في عدد المكررات بالمتابعات والشواهد"^(١)، ويمكن حصرها في ستة أقوالٍ على النحو الآتي:

١. قال أحمد بن سلمة (ت ٢٨٦هـ): "وهو اثنا عشر ألف حديث" ذكره الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، وقال فيه: "يعني بالمكرر؛ بحيثُ إنّه إذا قال: حدثنا قتيبة، وأخبرنا ابن رُمح، يُعدّان حديثين، اتفق لفظهما، أو اختلف في كلمة"^(٢).
٢. وقال أبو قُرَيْش الحافظ (ت ٣١٣هـ): "كنتُ عند أبي زُرْعَةَ الرَّازِيّ، فجاء مُسْلِمُ بنِ الْحَجَّاجِ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، وَجَلَسَ سَاعَةً، فَتَذَاكِرًا، فَلَمَّا أَنْ قَامَ قَلْتُ لَهُ: هَذَا جَمَعَ أَرْبَعَةَ آلَافِ حَدِيثٍ فِي الصَّحِيحِ، فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: فَلِمَنْ تَرَكَ الْبَاقِي؟" رواه ابن الصّلاح (ت ٦٤٣هـ)، وقال فيه: "أراد والله أعلم أنّ كتابه هذا أربعة آلاف حديث أصول دون المكررات"^(٣).
٣. وقال حَاجِي خَلِيفَةَ (ت ١٠٦٧هـ): "رَوِيَ عَنْ مُسْلِمٍ أَنَّ كِتَابَهُ أَرْبَعَةَ آلَافِ حَدِيثٍ أُصُولٌ دُونَ الْمَكْرُرَاتِ، وَبِالْمَكْرُرَاتِ سَبْعَةَ آلَافٍ وَمِائَتَانِ وَخَمْسَةَ وَسَبْعُونَ حَدِيثًا"^(٤).
٤. قال أبو حفص الميانجي (ت ٥٨١هـ)^(٥): "اشتمل كتاب مسلم على ثمانية آلاف حديث"، ذكره الزركشي، وقال فيه: "لعلّ هذا أقرب"^(٦).

-
- (١) الإمام مسلمٌ ومنهجهُ في صحيحه، مُحمَّد عبد الرحمن طَوْلَبَةُ، ص ١٠٨.
 - (٢) سِبْرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ، الذَّهَبِيُّ، تحقيق: شُعَيْب الأَرْنَؤُوط وآخرون، ج ١٢/٥٦٦.
 - (٣) صِيَانَةُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ، ابن الصّلاح، تحقيق: مُوفِق بن عبد الله بن عبد القادر، ص ٩٩-١٠٠. وانظر: سِبْرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ، الذَّهَبِيُّ، تحقيق: شُعَيْب الأَرْنَؤُوط وآخرون، ج ١٢/٢٨٠.
 - (٤) كَشْفُ الظُّنُونِ، حَاجِي خَلِيفَةَ، تحقيق: مُحمَّد شرف الدين يالتقايا ورفعت بيلكه الكليسي، م ١، ص ٥٥٦.
 - (٥) هو: أبو حفص عُمر بن عبد المجيد القرشي، المعروف بالميانجي، أو الميانسي، المُتَوَفَّى سَنَةَ إِحْدَى وَثَمَانِينَ وَخَمْسِمِائَةَ لِلْهِجْرَةِ (ت ٥٨١هـ)، وقيل: سنة ثلاثٍ وَثَمَانِينَ وَخَمْسِمِائَةَ لِلْهِجْرَةِ (ت ٥٨٣هـ). انظر: العَبْرُ فِي خَبَرِ مَنْ عَبَرَ، الذَّهَبِيُّ، تحقيق: أَبُو هَاجِرٍ مُحمَّد السَّعِيدِ بنِ بَسْبُونِي رَغُول، ج ٣/٨٣.
 - (٦) النَّكْتُ عَلَى مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّالِحِ، الرَّزْكَشِيِّ، تحقيق: زين العابدين بن مُحمَّد بلافريج، ج ١/١٩١. وانظر: الوَسِيطُ فِي عُلُومِ وَمُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ، مُحمَّد بن مُحمَّد أبو شَهَبَةَ، ص ٢٥٣.

٥. وقد عدّها ورقّمها مُحَمَّدُ فُوَادِ عَبْدِ الْبَاقِي (ت ١٣٨٨هـ) في النسخة التي حقّقها، فبلغت ثلاثةً وثلاثينَ وثلاثَةَ آلافِ حديثٍ دون المكرّر؛ حيثُ قال: "لَمَّا كَانَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ لَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى طَرِيقٍ وَاحِدٍ لِلْحَدِيثِ الَّذِي يَسُوقُهُ؛ بَلْ يُتَّبِعُ هَذِهِ الطَّرِيقَ بِطَرِيقٍ كَثِيرَةٍ مُتَعَدِّدَةٍ لِلْحَدِيثِ الْوَاحِدِ، رَأَيْتُ حَصْرَ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الْأَصْلِيَّةِ، دُونَ النَّظَرِ إِلَى كَثْرَةِ الطَّرِيقِ الَّتِي تَتَّبِعُهَا، فَأَعْطَيْتُهَا رَقْمًا مَسْلُوسًا مِنْ أَوَّلِ الْكِتَابِ إِلَى آخِرِهِ؛ وَبِذَلِكَ بَلَغَتْ عِدَّةُ الْأَحَادِيثِ الْأَصْلِيَّةِ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ (٣٠٣٣) حَدِيثًا"^(١).

٦. وقد علّق عليه^(٢) الشَّيْخُ مَشْهُورُ حَسَنٍ مَحْمُودِ سَلْمَانَ بِقَوْلِهِ: "بَقِيَ عِدَّةُ أَحَادِيثِ الصَّحِيحِ بِالْمَكْرَرِ، وَلَمَّا كَانَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ فُوَادِ عَبْدِ الْبَاقِي قَدْ وَضَعَ رَقْمًا لِلْحَدِيثِ يَدُلُّ عَلَى مَوْقِعِهِ فِي الْكِتَابِ الَّذِي فِيهِ -وَتَسَلَّسَلَ هَذَا الرَّقْمُ فِي الْكِتَابِ الْوَاحِدِ- سَهْلٌ تَجْمِيعُ عِدَّةِ أَحَادِيثِ كُلِّ كِتَابٍ، وَبِجَمْعِ هَذِهِ الْأَعْدَادِ يَكُونُ عَدْدُ مَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَكْرَرَةِ (٥٧٧٠) حَدِيثًا، عِدَّةُ أَحَادِيثِ الْمَقْدَمَةِ، وَفِيهَا سَبْعَةُ أَحَادِيثِ أَصُولٍ فِي عَدِّ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ فُوَادِ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ إِلَّا أَنَّ التَّرْقِيمَ الَّذِي وَضَعَهُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ فُوَادِ لِلأَحَادِيثِ الْأَصُولِ فِي الْبَابِ دُونَ الْمَتَابِعَاتِ وَالشَّوَاهِدِ، وَبِتَتْبُعِ عِدْدَهَا مَفْرَدَةً تَبْلُغُ (١٦١٥) حَدِيثًا، عِدَّةُ الْمَقْدَمَةِ، وَفِيهَا ثَلَاثَةٌ؛ وَعَلَى ضَوْءِ مَا سَبَقَ يَكُونُ عِدَّةُ أَحَادِيثِ هَذَا الصَّحِيحِ بِالْمَكْرَرِ، وَمَعَ الشَّوَاهِدِ وَالْمَتَابِعَاتِ (٧٣٩٥) حَدِيثًا، عِدَّةُ أَحَادِيثِ الْمَقْدَمَةِ، وَهِيَ عَشْرَةٌ، وَاللَّهُ (ﷻ) أَعْلَمُ"^(٣).

رَابِعًا: مَكَانَتُهُ^(٤) وَتَنَاءُ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ

بِمَا أَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا (ت ٢٦١هـ) قَدْ حَظِيَ بِاهْتِمَامٍ كَبِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ -كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ^(٥)- فَإِنَّ السَّبَبَ فِي ذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى كِتَابِهِ الصَّحِيحِ الَّذِي شَهَرَ بِهِ؛ حَيْثُ اهْتَمَّ الْعُلَمَاءُ قَدِيمًا وَحَدِيثًا بِصَحِيحِهِ اهْتِمَامًا كَبِيرًا، فَدَرَسُوهُ، وَشَرَحُوهُ، وَخَرَّجُوا أَحَادِيثَهُ، وَاخْتَصَرُوهُ، وَأَثَنُوا عَلَيْهِ تَنَاءً فَاقَ

(١) صَحِيحُ مُسْلِمٍ، مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ فُوَادِ عَبْدِ الْبَاقِي، (دَارُ إِحْيَاءِ الْكُتُبِ الْعَرَبِيَّةِ-الْقَاهِرَةِ، وَدَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ-بَيْرُوتَ، وَدَارُ الْحَدِيثِ-الْقَاهِرَةَ)، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩١م، ج٥/٦٠١.

(٢) أَي: عَلَى قَوْلِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ فُوَادِ عَبْدِ الْبَاقِي.

(٣) الْإِمَامُ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، مَشْهُورُ حَسَنٍ مَحْمُودِ سَلْمَانَ، ص١٩٤.

(٤) أَي: مَكَانَةُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ، وَتَنَاءُ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ.

(٥) انظُرْ: هَذِهِ الرَّسَالَةُ، ص٩-١٠.

الكتب به، لا سيما أنه ثالثُ أصحِّ الكتب على الإطلاق، بعد "القرآن الكريم"، ثم "صحيح البخاري"، ومن ثناء العلماء عليه هذه الشهادات الثلاث:

١. قال الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ): "حدثني أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن عليّ السوذرجانيّ بأصبهان، قال: سمعتُ مُحَمَّد بن إسحاق بن مَنذَه؛ يقول: سمعتُ أبا عليّ الحسين بن عليّ النيسابوريّ يقول: ما تحت أديم السماء أصحُّ من كتاب مُسَلِّم بن الحجاج في علم الحديث"^(١).

٢. وقال الإمام النوويّ (ت ٦٧٦هـ): "صنّف مُسَلِّم، رحمه الله، في علم الحديث كُتُبًا كثيرة، منها هذا الكتاب الصّحيح الذي منّ الله الكريم -وله الحمد، والنعمة، والفضل، والمِنَّة- به على المسلمين، أبقى لمُسلِّم به ذكرًا جميلًا، وثناءً حسنًا إلى يوم الدين، مع ما أعدّ له من الأجر الجزيل في دار القرار، وعمّ نفعه المسلمين قاطبة"^(٢).

٣. وقال ابن حجر العسقلانيّ (ت ٨٥٢هـ): "حصل لمُسلِّم في كتابه حظٌّ عظيمٌ مفرط، لم يحصل لأحدٍ مثله؛ بحيثُ إنّ بعض الناس كان يفضّله على صحيح مُحمّد بن إسماعيل؛ وذلك لِمَا اختصّ به من جَمع الطرق، وجودة السياق، والمحافظة على أداء الألفاظ كما هي، من غير تقطيع، ولا رواية بمعنى"^(٣).

(١) تاريخُ بغداد، الخطيبُ البغداديّ، تحقيق: بشار عوَّاد معرُوف، م ١٥، ص ١٢٣. وانظر: سيَرُ أعلام النُبلَاء، الدّهبيّ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ج ١٢/٥٦٦. وتذكُرَةُ الحُفَاطِ، الدّهبيّ، ج ٢/٥٨٩. وإكْمَالُ تَهذِيبِ الكَمَالِ، علاء الدين مُعْطَاي، تحقيق: عادل مُحمّد وأسامة إبراهيم، م ١١، ص ١٧١.

(٢) تَهذِيبُ الأَسْمَاءِ واللُّغَاتِ، النوويّ، م ١، ج ٢، ص ٩٠-٩٢.

(٣) تَهذِيبُ التَّهذِيبِ، ابن حَجَر العسقلانيّ، ج ١٠/١٢٧.

الصَّدَارَةُ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا

قبل الخوض في سرد الأسماء التي لها حقُّ الصدارة في النحو العربي، وكشف الستار عنها، وبيان آراء النُّحاة فيها، ثمَّ تطبيقها على صَحيح مُسَلِّم؛ لا بُدَّ من الوقوف على مفهوم الصدارة لُغَةً واصطِلَاحًا؛ لِيَتَّضِحَ لنا ما المراد به؟ وليكون بمثابة تمهيد بسيط لِمَا سَوْفَ يَأْتِي في الدراسة حول هذه الأسماء -إِنْ شاء الله (ﷻ)- وبيانه في النقطتين الآتيتين:

أولاً: الصَّدَارَةُ لُغَةً

كَلِمَةٌ مَأْخُوذَةٌ مِنْ مَادَّةِ (ص، د، ر)؛ وَمَعْنَاهَا: (التَّقَدُّمُ، والسَّبْقُ، والأَوْلَوِيَّةُ)؛ يُقَالُ: فُلَانٌ لَهُ الصَّدَارَةُ فِي الْقَوْمِ^(١)، وَيُقَالُ أَيْضًا: فُلَانٌ يَحْتَلُّ مَكَانَ الصَّدَارَةِ أَي: مَكَانًا مُنْقَدِّمًا، فِي الْوَاجِهَةِ. وَالصَّدْرُ: أَعْلَى مُقَدِّمِ كُلِّ شَيْءٍ، وَأَوَّلُهُ، حَتَّى إِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ: صَدْرُ النَّهَارِ، وَاللَّيْلِ؛ أَي: أَوَّلُهُمَا، وَصَدْرُ الشِّتَاءِ، وَالصَّيْفِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ^(٢)، وَهُوَ مُفْرَدٌ، وَجَمْعُهُ (الصُّدُورُ)، وَلِمَادَةِ (ص، د، ر) مُشْتَقَاتٌ عَدَّةٌ، وَمَعَانٍ كَثِيرَةٌ^(٣).

(١) أَي: مِنَ الْوُجْهَاءِ، وَالْأَعْيَانِ.

(٢) وَشَرْطُهُ: "أَنْ يَكُونَ مُذَكَّرًا؛ أَمَا قَوْلُ الْأَعْشَى:

وَتَشْرِقَ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتْهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

فَالشَّاهِدُ فِيهِ: "شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ"؛ وَقَدْ شَرَحَهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ حَمَادِ الْجَوْهَرِيُّ (ت ٣٩٣هـ) بِقَوْلِهِ: "إِنَّمَا أَتَتْهُ عَلَى الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ صَدْرَ الْقَنَاةِ مِنَ الْقَنَاةِ، وَهَذَا كَقَوْلِهِمْ: ذَهَبَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ؛ لِأَنَّهُمْ يُؤَنِّنُونَ الْإِسْمَ الْمُضَافَ إِلَى الْمُؤَنَّثِ". وَقَالَ ابْنُ سَيِّدِهِ (ت ٤٥٨هـ) فِيهِ: "فَإِنْ شِئْتَ، قُلْتَ: أَنْتَ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ الْقَنَاةَ، وَإِنْ شِئْتَ، قُلْتَ: إِنَّ صَدْرَ الْقَنَاةِ قَنَاةٌ".

انظر: الصَّحَاحُ، الْجَوْهَرِيُّ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مادة (ص، د، ر)، ج ٧٠٩/٢. والمُحْكَمُ والمُحِيطُ الْأَعْظَمُ، ابْنُ سَيِّدِهِ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مادة (ص، د، ر)، ج ٢٨٢/٨. ولسانُ العَرَبِ، ابْنُ مَنْظُورٍ، مادة (ص، د، ر)، م ٤٤٦. وتاجُ العَرُوسِ، المُرْتَضَى الرَّيْدِيُّ، تحقيق: علي هلاي، مادة (ص، د، ر)، ج ٢٩٥/١٢. وتخريج البيت: ديوانُ الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، تحقيق: محمد حسين، ص ١٢٣.

(٣) انظر: الصَّحَاحُ، الْجَوْهَرِيُّ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مادة (ص، د، ر)، ج ٧٠٩/٢-٧١٠. والمُحْكَمُ والمُحِيطُ الْأَعْظَمُ، ابْنُ سَيِّدِهِ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مادة (ص، د، ر)، ج ٢٨٢/٨-٢٨٤. ولسانُ العَرَبِ، ابْنُ مَنْظُورٍ، مادة (ص، د، ر)، م ٤٤٥-٤٥٠. والقَامُوسُ الْمُحِيطُ، الفَيْرُوزُ آبَادِيُّ، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مادة (ص، د، ر)، ص ٤٢٣. وتاجُ العَرُوسِ، المُرْتَضَى الرَّيْدِيُّ، تحقيق: علي هلاي، مادة (ص، د، ر)، ج ٢٩٣/١٢-٣٠١. والمُعْجَمُ الوَسِيطُ، مَجْمَعُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ، مادة (ص، د، ر)، ص ٥٠٩-٥١٠.

ثانيًا: الصَّدَارَةُ اصْطِلَاحًا

لم يكن مصطلح الصَّدَارَةِ معروفًا بهذه التسمية عند أوائل النُّحَاة، وإنَّما كان المتعارف عليه مصطلح: (الابتداء)، أو (أَوَّلُ الكَلَامِ)؛ وذلك لعدم تخصيصهم إيَّاه ببابٍ مستقل عن غيره من فروع عِلْمِ النُّحُو، وإنَّما جاء الحديث عنه في ثنايا كلامهم؛ فمثلًا: سِيَبَوِيهِ (ت ١٨٠هـ) أثناء حديثه عن معاني "أين"، و"كيف" يقول: "فمعنى (أَيْنَ): في أيِّ مكانٍ، و(كيفَ): على أيَّة حالة؛ وهذا لا يكون إلَّا مبدوءًا به قبل الاسم؛ لأنَّها من حروف الاستفهام"^(١)، وكذا المُبَرِّد (ت ٢٨٥هـ) أثناء حديثه عن "رُبَّ" يقول: "ولا تكون "رُبَّ" إلَّا في أوَّل الكَلَامِ"^(٢).

ولعلَّ أوَّل مَنْ أشار إلى لفظ الصَّدَارَةِ ابنُ السَّرَّاج (ت ٣١٦هـ) في أصوله، وخصَّه بفصل سمَّاه "الحُرُوفُ الَّتِي تَكُونُ صُدُورَ الكَلَامِ"^(٣)، تحت باب "التَّقْدِيمُ والتَّأْخِيرُ".

ومصطلح الصَّدَارَةِ هو: "اِخْتِصَاصُ الكَلِمَةِ بِوُقُوعِهَا فِي أوَّلِ الكَلَامِ"^(٤)؛ وليس المقصود بـ (الكَلَامِ) هنا الكَلَامَ كُلَّهُ فحسب، وإنَّما الجملة كذلك؛ سواء أكانت أوَّلَ الكَلَامِ أم وسطه؛ فقد قال الدكتور فاضل السَّامِرَائِي: "ولا يُشْتَرَطُ أَنْ تَقَعَ أَلْفَاظُ الصَّدَارَةِ فِي أوَّلِ الكَلَامِ، وَلَكِنْ لَا بُدَّ أَنْ تَقَعَ فِي أوَّلِ الجُمْلَةِ، سواء أكانت الجملة أوَّلَ الكَلَامِ أم وسطه؛ فنقول: "لَمُحَمَّدٌ أَخُوهُ خَيْرٌ مِنْهُ"؛ حيثُ وقعت "لامُ الابتداء" هنا في صدر الكَلَامِ، ونقول: "مُحَمَّدٌ لِأَخُوهِ خَيْرٌ مِنْهُ"؛ فوَقَّعت^(٥) في صدر جملة الخبر التي هي في وسط الكَلَامِ"^(٦)، وقد قال الرَّضِيَّ الأَسْتَرَابَادِيَّ (ت ٦٨٦هـ): يَقَعُ مَا لَه حَقُّ الصَّدَارَةِ فِي أوَّلِ الجُمْلَةِ؛ فَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا رَكْنٌ مِنْ أَرْكَانِهَا، وَلَا مَا هُوَ مِنْ تَمَامِهَا"^(٧).

(١) الكِتَابُ، سِيَبَوِيهِ، تحقيق: عبد السلام مُحمَّد هارون، ج ٢/١٢٨.

(٢) المُفْتَضَّلُ، المُبَرِّد، تحقيق: مُحمَّد عبد الخالق عزيمة، ج ٤/١٤٠.

(٣) انظر: الأَصُولُ فِي النُّحُو، ابنُ السَّرَّاج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ج ٢/٢٣٤-٢٣٧.

(٤) المُعْجَمُ الوَسِيطُ، مَجْمَعُ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ بِالقَاهِرَةِ، مادة (ص، د، ر)، ص ٥٠٩.

(٥) "لامُ الابتداء".

(٦) الجُمْلَةُ العَرَبِيَّةُ، فَاضِلُ السَّامِرَائِيَّ، ص ٧٠.

(٧) انظر: شَرْحُ الرَّضِيَّ عَلَى الكَافِيَةِ، الرَّضِيَّ الأَسْتَرَابَادِيَّ، تحقيق: يُوسُفُ حَسَنُ عُمَرُ، ج ١/٢٥٩.

الفصل الأول

الأسماءُ التي لها حقُّ الصِّدَارَةِ فِي النَّحْوِ العَرَبِيِّ

تناول الباحث في هذا الفصل الجانب النظريّ في هذه الرسالة، ويتمثل في "الأسماء التي لها حقّ الصّدارة في النّحو العربيّ"؛ وهي:

١. ضمير الشّان.
٢. أسماء الاستفهام.
٣. أسماء الشرط.
٤. (بينا)، و(بينما)، الظرفيتان.
٥. (كلما).
٦. (كم) الخبريّة.
٧. (كأين).
٨. (ما) التّعجبية.

وكان ذلك ببيان ماهيتها، وحقّ صدارتها، وبعض المسائل المتعلقة بها، وآراء النّحاة في ذلك؛ فاقنضت طبيعة هذا الفصل أن يُقسّم إلى أربعة مباحث؛ هي:

المبحث الأول: ضمير الشّان في النّحو العربيّ، وبيانه.

المبحث الثاني: أسماء الاستفهام في النّحو العربيّ، وبيانه.

المبحث الثالث: أسماء الشرط في النّحو العربيّ، وبيانه.

المبحث الرابع: سائر الأسماء التي لها حقّ الصّدارة في النّحو العربيّ، وبيانه.

وبيانها على النحو التالي:

المبحث الأول

ضمير الشأن في النحو العربي، وبيانه

ضمير الشأن هو ضمير يختلف عن سائر الضمائر؛ لاقتضائه أحكاماً خاصة به؛ فمثلاً لا يكون إلا للغائب، ولا يكون إلا مفرداً، ولا يكون إلا صدرَ جملته ... إلخ، وقد جاء بيانه في ستة مطالب؛ هي:

المطلب الأول: تعريفه.

المطلب الثاني: تسميته.

المطلب الثالث: حق صدّارته.

المطلب الرابع: أحكامه، وشروطه.

المطلب الخامس: أثره.

المطلب السادس: غرضه.

وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: تعريفه

قال ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) مبتدئاً كلامه عن ضمير الشأن: "اعلم أنهم إذا أرادوا ذكرَ جملة من الجمل الاسميّة، أو الفعلية، فقد يُقدّمون قبلها ضميراً يكون كنايةً عن تلك الجملة، وتكون الجملة خبراً عن ذلك الضمير، وتفسيراً له. ويؤحّدون الضمير؛ لأنهم يريدون الأمر والحديث؛ لأن كل جملة شأنٌ وحديثٌ"^(١).

وقد عرفه أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) بقوله: "هو ضميرٌ غائب (مفرد)، يأتي صدر الجملة الخبرية، دالاً على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه"^(٢)، ومفسره الجملة بعده.

(١) شرح المُفصّل، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج ٢/٣٣٥.

(٢) التّذليل والتّكميل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، ج ٢/٢٧١. وانظر: همع الهوامع، السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، ج ١/٢٢٤.

المطلب الثاني: تسميته

اختلف البصريون، والكوفيون في تسمية ضمير الشأن؛ وبيان هذا الاختلاف في الفرعين الآتيين^(١):

أ- البصريون: ذهبوا في تسميته إلى اعتبار التذكير والتأنيث، فإذا كان مذكراً؛ سمّوه على ثلاثة: (ضمير الشأن)، و(ضمير الأمر)، و(ضمير الحديث)؛ وذلك رعاية للمطابقة؛ لأنّ الضمير راجع إليه، وإذا كان مؤنثاً؛ سمّوه باسم (ضمير القصة)؛ لتحصل المناسبة^(٢).

ب- الكوفيون: ذهبوا إلى تسميته باسم (الضمير المجهول)؛ لأنّه لم يتقدمه ما يعود عليه، وقد سمّاه أبو زكريا الفراء (ت ٢٠٧هـ) عماداً في كتابه "معاني القرآن"^(٣)؛ لأنّ ما بعده من الكلام يعتمد عليه في المعنى؛ ألا ترى أنّك إذا قلت: "الله أحدٌ"؛ فإنّها من حيث المعنى هي نفس الضمير (هو) في قوله (ﷻ): ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٤).

ويظنّ الباحث أنّ الاختصار على اسم (ضمير الشأن) فقط من باب أولى أن يُتبع؛ وذلك من باب التغليب، وما اشتهر به.

(١) انظر: الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ج ١/٢٣٢. وشرح المفصل، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج ٢/٣٣٩-٣٤٠. والتدليل والتكميل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، ج ٢/٢٧١. والفوائد الضيائية، المولى عبد الرحمن الجامي، تحقيق: أحمد عزو عناية وعليّ محمد مصطفى، ج ٢/٤٥-٤٦. وهمع الهوامع، السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، ج ١/٢٢٤.

(٢) وإنما أطلق البصريون هذه المصطلحات، وجاء تقسيمهم على هذا النحو؛ لأنّهم نظروا إلى دلالة على تعظيم الأمر في نفسه، أو أنّهم قدّروا من معنى الجملة اسماً، جعلوا ذلك الضمير يُفسّره ذلك الاسم المُقدّر، حتّى يصحّ الإخبار بتلك الجملة عن الضمير، ولا يحتاج فيها إلى رابط به؛ لأنّها هي نفس المبتدأ في المعنى.

(٣) انظر: معاني القرآن، الفراء، (ج ١/٢٤٨)، (ج ٢/٢٢٨)، (٢٨٧).

(٤) الإخلاص: ١.

المطلب الثالث: حَقُّ صَدَارَتِهِ

نصَّ بعض النحاة على صدارة (ضمير الشأن) في أقوال لهم؛ منها هذه الثلاثة:

١. قال عبد القاهر الجُرْجَانِيّ (ت ٤٧١هـ): "اعْلَمْ أَنَّ ضَمِيرَ الْقِصَّةِ يَقَعُ فِي صَدْرِ الْكَلَامِ، وَيَقَعُ بَعْدَهُ الْمَبْتَدَأُ، وَالْخَبَرُ، وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْجُمْلِ لِلتَّفْسِيرِ؛ نَحْوُ: "هُوَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ"؛ فَيَكُونُ (هُوَ) ضَمِيرَ الْقِصَّةِ وَالْأَمْرِ^(١)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: "الْحَدِيثُ مُنْطَلِقٌ"، ثُمَّ أُضْمِرَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ تُفَسِّرُهُ، وَهَذَا مِثْلُ قَوْلِهِمْ: "أَكْرَمَنِي وَأَكْرَمْتُهُ"؛ فِي أَنَّهُ أُضْمِرَ قَبْلَ الذِّكْرِ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ^(٢)؛ فَالضَّمِيرُ فِي (أَكْرَمَنِي) بِمَنْزِلَةِ (هُوَ) فِي قَوْلِكَ: "هُوَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ"، فَ (هُوَ) مَبْتَدَأٌ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ خَبَرٍ"^(٣).

٢. وقال الرُّضِيّ الأَسْتَرَابَادِيّ (ت ٦٨٦هـ): "يجب تأخير الخبر، إذا اقترن المبتدأ بلام الابتداء، أو كان ضمير الشأن؛ للزوم تصدُّرهما"^(٤).

٣. وقد ذهب كلُّ من الصَّبَّان (ت ١٢٠٦هـ)، والخُضْرِيّ (ت ١٢٨٧هـ) إلى أَنَّ مَا لَازِمَ الصَّدْرِ ضَمِيرُ الشَّأْنِ، وَنَحْوَهُ مِنْ كُلِّ مَا أُخْبِرَ عَنْهُ بِجُمْلَةٍ هِيَ عَيْنُهُ فِي الْمَعْنَى؛ نَحْوُ: "نُطِقِي اللَّهَ حَسْبِي"؛ إِذْ قَوْلُهُمْ: (الله حَسْبِي) هُوَ عَيْنٌ مَا نَطَقُوا بِهِ^(٥).

(١) قول الجُرْجَانِيّ: "فَيَكُونُ (هُوَ) ضَمِيرَ الْقِصَّةِ وَالْأَمْرِ"؛ يدل على أَنَّ هناك علماء لا يفرقون بين ضمير الشأن ما إن كان مذكراً أم مؤنثاً.

(٢) أي: "هُوَ أَكْرَمَنِي وَأَكْرَمْتُهُ"، وهذا ما نصَّ عليه ابنُ السَّرَّاج (٣١٦هـ) من قبله؛ إذ قال بأنَّ: "الأشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر؛ منها: المضمَرُ على الظاهر في اللفظ والمعنى، إلا ما جاء على شريطة التفسير". وممَّا جاء على شريطة التفسير ضميرُ الشأن، لكنَّه لم ينصَّ على صدارته صراحة. انظر: الأصولُ في النحْوِ، ابنُ السَّرَّاج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ج ٢/٢٢٢.

(٣) المُقْتَصِدُ، الجُرْجَانِيّ، تحقيق: كاظم بحر المرجان، م ١، ص ٤١٩.

(٤) شَرْحُ الرُّضِيّ عَلَى الْكَافِيَةِ، الرُّضِيّ الأَسْتَرَابَادِيّ، تحقيق: يوسف حسن عمر، ج ١/٢٥٩.

(٥) انظر: حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ، مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الصَّبَّانِ، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد، ج ١/٣٣٥. وحَاشِيَةُ الخُضْرِيّ، مُحَمَّدُ بْنُ مِصْطَفَى الخُضْرِيّ، ج ١/١٠٢.

المطلب الرابع: أحكامه وشروطه

لضمير الشأن أحكام، وشروط، يُخالف فيها القواعد العامة للضمائر؛ تتلخص في عشرة بنود؛ هي^(١):

١. أنه لا يحتاج إلى ظاهر يعود إليه.
٢. وأنه لا يقوم الظاهر مقامه.
٣. وأنه لا يكون إلا لغائب^(٢).
٤. وأنه لا يعمل فيه إلا الابتداء، أو أحد نواسخه.
٥. وأن مفسره لا يكون إلا جملة^(٣)؛ نحو: (اللَّهُ رَبِّي) في قوله (ﷻ): ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾^(٤).
٦. وأنه لا يُشترط عود ضمير من الجملة إليه.

(١) انظر: التَّنْبِيهُ وَالتَّكْمِيلُ، أبو حَيَّان الأَنْدَلُسِيُّ، تحقيق: حسن هنداوي، ج ٢/٢٧١. ومُعْنِي اللَّيْبِ، ابن هشام الأَنْصَارِيُّ، تحقيق: مُحَمَّد مُحْيِي الدين عبد الحميد، ج ٢/٥٦٤-٥٦٥. والأشْبَاهُ والنَّظَائِرُ فِي النَّحْوِ، السُّيُوطِيُّ، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ج ٤/٢٠-٢١.

(٢) دون المتكلم والمخاطب؛ وذلك لوجهين:

- أ- إنَّ المقصود منه الإبهام، والغائب هو المبهم، أمَّا المتكلم والمخاطب فهما في نهاية الإيضاح.
- ب- إنَّه في المعنى عبارة عن الغائب؛ لأنَّه عبارة عن الجملة التي بعده؛ وهي موضوعة للغيبة دون الخطاب والتكلم.

انظر: الأشْبَاهُ والنَّظَائِرُ فِي النَّحْوِ، السُّيُوطِيُّ، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ج ٤/٢٠-٢١.

(٣) ولا يشاركه في هذا ضمير، وأجاز الكوفيون، والأخفش -الأوسط-؛ أبو الحسن سعيد بن مسعدة المَجَاشِعِيُّ البَلْخِيُّ البَصْرِيُّ (ت ٢١٥هـ) - تفسيره بمفرد له مرفوع؛ نحو: "كَانَ قَائِمًا زَيْدًا"، و"ظَنَّتُهُ قَائِمًا عَمْرُوًا"؛ وهذا إنَّ سَمَّ، حُرِّجَ على أنَّ المرفوع مبتدأ، (واسم كان، وضمير ظننته) راجعان إليه؛ لأنَّه في نيَّة التقديم، ويجوز كون المرفوع بعد (كان) اسمًا لها، وأجاز الكوفيون "إنَّه قام"، و"إنَّه ضرب" على حذف المرفوع، والتفسير بالفعل مَبْنِيًّا للفاعل أو للمفعول، وفيه فسادان: التفسيرُ بالمفرد، وحذف مرفوع الفعل. انظر: مُعْنِي اللَّيْبِ، ابن هشام الأَنْصَارِيُّ، تحقيق: مُحَمَّد مُحْيِي الدين عبد الحميد، ج ٢/٥٦٤.

(٤) الكَهْف: ٣٨. والتقدير: (لكن أنا هو الله ربِّي)؛ فلما ذهبت الهمزة إلى النون حذفت؛ لتصبح (لكنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي)؛ فالضمير المنفصل (أنا) مبتدأ وخبره جملة (هُوَ اللَّهُ رَبِّي)، وضمير الشأن (هُوَ) مبتدأ وخبره جملة (اللَّهُ رَبِّي)، ولفظ الجلالة (اللَّهُ) مبتدأ وخبره كلمة (رَبِّي).

٧. وأنَّ الجملة المُفسَّرة بعده لها محلٌّ من الإعراب؛ فجملة (اللَّهُ رَبِّي) في محلِّ رفع خبر المبتدأ (هو) في قوله (ﷺ): ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾^(١).
٨. وأنَّ عَوْدَهُ على ما بعده لزومًا؛ إذ لا يجوز للجملة المُفسَّرة له أن تتقدَّم هي، ولا شيءٌ منها عليه^(٢).
٩. وأنَّه مُلازم للإفراد، فلا يُتَّى، ولا يُجْمَع، وإن فُسِّرَ بحديثين، أو أحاديث^(٣)؛ فقد قال الله (ﷻ): ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٤)، ولم يقل (ﷻ): ﴿فَإِذَا هُنَّ شَاخِصَاتٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، ونحو قولك: "هُوَ الْمُنتَصِرُ مُقْبِلٌ، وَالْمَهْزُومُ مُدْبِرٌ"، ولا يجوز أن تقول: (هُمَا الْمُنتَصِرُ مُقْبِلٌ، وَالْمَهْزُومُ مُدْبِرٌ) ... إلخ.
١٠. وأنَّه لا يُتَّبَعُ بِتَابِعٍ؛ فلا يُعْطَفُ عليه، ولا يُؤَكَّدُ، ولا يُبَدَّلُ منه؛ لأنَّ هذه الأوجه توضحه، والمقصود منه الإبهام.

(١) الكَهْف: ٣٨.

(٢) وقد تبيَّن لابن هشام الأَنْصَارِيُّ (ت ٧٦١هـ) غلط يوسف بن السَّيرافِيِّ في تصنيفه (كان) الواردة في قول الفرزدق (ت ١١٠هـ):

أَسْكُرَانُ كَانَ ابْنُ الْمَرَاعَةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا بِجَوِّ الشَّامِ أَمْ مُتْسَاكِرًا؟

-فيمَن رفع (سكران)، و(ابن المراعة)- بأنَّها شأنيَّة، و(ابن المراعة سكران): مبتدأ وخبر، والجملة خبر كان.

والصواب كما قال ابن هشام (ت ٧٦١هـ): "أَنَّ (كان) زائدة، والأشهر في إنشاده نصبُ (سكران)، ورفع (ابن المراعة)؛ فارتفاع (متساكر) على أنَّه خبرٌ لـ (هو) محذوفًا، ويُرْوَى بالعكس؛ فاسم كان مستترٌ فيها".

انظر: مُغْنِي اللَّيْبِ، ابن هشام الأَنْصَارِيُّ، تحقيق: مُحَمَّدُ مُحْيِي الدِّينِ عبد الحميد، ج ٢/٥٦٤. وشرحه كاملاً في: خِرَازَةُ الأَدَبِ، عبد القادر البَغْدَادِيُّ، تحقيق: عبد السلام مُحَمَّد هارون، ج ٩/٢٨٨-٢٩٥. وتخريج البيت: دِيوَانُ الفَرَزْدَقِ، الفَرَزْدَقُ هَمَامُ بن غالب التَّمِيمِيُّ، تحقيق: عبد الله الصاوي، ج ٢/٤٨١. ورواية الديوان: "بِجَوِّ الشَّامِ"، والمَرَاعَةُ: لقبٌ أطلقه الأخطل -أبو مالك غياث بن غوث بن الصلت التَّغْلِبِيُّ (ت ٩٢هـ)- على أم جريز، وهو مأخوذ من تمرغ الرجال.

(٣) المقصود بحديثين أو أحاديث؛ أي: بجملتين أو أكثر، كما هو موضح في الأمثلة.

(٤) الأَنْبِيَاء: ٩٧.

المطلب الخامس: أضربُهُ

ضمير الشأن على أضربٍ عدة؛ حسب نوع التقسيم الذي يُتَّبَع؛ فابن الشَّجَرِيِّ (ت ٥٤٢هـ) قَسَمَهُ من حيثُ المَحَلِّ الإِعْرَابِيِّ إلى مَرْفُوعٍ، وَمَنْصُوبٍ، ثُمَّ قَسَمَ المَرْفُوعَ إلى مَنفَصِلٍ، وَمَتَّصِلٍ مُسْتَتِرٍ^(١)، أَمَّا السُّيُوطِيُّ (ت ٩١١هـ) فَقَدَ قَسَمَهُ من حيثُ البروز والاستتار^(٢)؛ ويمكن تقسيم ضمير الشأن من حيثُ أربع نقاط؛ هي:

١. مِنْ حَيْثُ المَحَلِّ الإِعْرَابِيِّ.
٢. مِنْ حَيْثُ الانْفِصَالِ، وَالِاتِّصَالِ.
٣. مِنْ حَيْثُ التَّنْكِيرِ، وَالتَّأْنِيثِ.
٤. مِنْ حَيْثُ البُرُوزِ، وَالِاسْتِتَارِ، وَالْحَدْفِ.

وبيانها على النحو الآتي^(٣):

أولاً: مِنْ حَيْثُ المَحَلِّ الإِعْرَابِيِّ؛ فَإِنَّهُ يَنْقَسِمُ إلى مَرْفُوعٍ، وَمَنْصُوبٍ؛ وذلك في البندين الآتيين:

١. ضمير الشأن المرفوع؛ نحو قوله (ﷺ): ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٤)؛ ف (هُوَ): ضمير الشأن، مبني على الفتح، في محل رفع مبتدأ، والجملة بعده (اللهُ أَحَدٌ) خبره ومفسره؛ والتقدير: (الشأن: اللهُ أَحَدٌ).
٢. ضمير الشأن المنصوب؛ نحو قوله (ﷺ): ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾^(٥)؛ فالهاء في (أَنَّهُ): ضمير الشأن، مبني على الضم، في محل نصب اسم (أَنَّ)،

(١) انظر: أمالي ابن الشَّجَرِيِّ، ابن الشَّجَرِيِّ، تحقيق: محمود مُحَمَّد الطناحي، ج ٣/١١٦.

(٢) انظر: همعُ الهوامع، السُّيُوطِيُّ، تحقيق: أحمد شمس الدين، ج ١/٢٢٦.

(٣) انظر: الأصولُ في النَّحو، ابن السَّرَّاج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ج ٢/٢٣٢. وأمالي ابن الشَّجَرِيِّ، ابن الشَّجَرِيِّ، تحقيق: محمود مُحَمَّد الطناحي، ج ٣/١١٦-١١٧. وشرحُ المَفَصَّلِ، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج ٢/٣٣٤-٣٤٠. وشرحُ ابنِ عَقِيلِ، عبد الله بن عقيل، تحقيق: مُحَمَّد مُحْيِي الدين عبد الحميد، ج ١/٣٨٣، ٣٩٠-٣٩١). وهمعُ الهوامع، السُّيُوطِيُّ، تحقيق: أحمد شمس الدين، ج ١/٢٢٦.

(٤) الإخلاق: ١.

(٥) الجن: ١٩.

ومفسره الجملة الشرطية بعده (لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا)؛ والتقدير: (أَنَّ الشَّأْنَ: لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا).

ثانيًا: مِنْ حَيْثُ الْإِنْفِصَالِ، وَالِاتِّصَالِ؛ وذلك في البندَيْنِ الْآتِيَيْنِ كذلك:

١. ضمير الشَّأْنَ المنفصل؛ نحو قوله (ﷺ): ﴿بَلْ هُوَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾^(١)؛ ف (هُوَ): ضمير الشَّأْنَ منفصل، مبني على الفتح، في محل رفع مبتدأ، والجملة بعده (اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) خبره ومفسره؛ والتقدير: (بَلِ الشَّأْنُ: اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ)^(٢).

٢. ضمير الشَّأْنَ المتصل؛ نحو قوله (ﷺ): ﴿إِنَّهُ وَمَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ﴾^(٣)؛ فالهاء في (إِنَّهُ): ضمير الشَّأْنَ متصل، مبني على الضم، في محل نصب اسم (إِنَّ)، ومفسره الجملة الشرطية بعده (مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ)؛ والتقدير: (إِنَّ الشَّأْنَ: مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ).

ثالثًا: مِنْ حَيْثُ التَّذْكِيرُ، وَالتَّأْنِيثُ؛ وذلك في البندَيْنِ الْآتِيَيْنِ أيضًا:

١. ضمير (الشَّأْنَ، والأمر، والحديث) إذا كان مذكرًا؛ نحو قوله (ﷺ): "اتَّقِ دَعْوَةَ الْمُظْلُومِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ"^(٤)؛ فالهاء في (إِنَّهُ): ضمير (الشَّأْنَ، والأمر، والحديث)؛ متصل، مبني على الضم، في محل نصب اسم (إِنَّ)، ومفسره الجملة بعده (لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ)؛ والتقدير: (إِنَّ الشَّأْنَ وَالْأَمْرَ وَالْحَدِيثَ: لَيْسَ بَيْنَ دَعْوَةِ الْمُظْلُومِ وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ).

(١) سَبَّأ: ٢٧.

(٢) ويحتمل أن يكون الضمير (هُوَ) في هذه الآية الكريمة ﴿بَلْ هُوَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ راجع إلى الله وحده؛ وعليه ف (هُوَ) مبتدأ، ولفظ الجلالة (اللَّهُ) خبره، و(الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) صفتان. انظر: الْكُشَافُ، الزَّمَخْشَرِيُّ، تحقيق: خليل مأمون شيحا، ص ٨٧٤.

(٣) طه: ٧٤.

(٤) صَحِيحُ مُسْلِمٍ، مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، الْإِيمَانُ/الدُّعَاءُ إِلَى الشَّهَادَتَيْنِ، وَشَرَائِعُ الْإِسْلَامِ، ص ٣٣: رقم الحديث ٢٩ - (١٩).

٢. ضمير القصة إذا كان مؤنثاً؛ نحو قوله (ﷺ): ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾^(١)؛ فالضمير المؤنث في (إِنَّهَا) هو ضمير القصة، متصل، مبني على السكون، في محل نصب اسم (إِنَّ)، ومفسره الجملة بعده (لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ)؛ والتقدير: (إِنَّ الْقِصَّةَ: لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ).

رابعاً: مِنْ حَيْثُ الْبُرُوزُ، وَالِاسْتِتَارُ، وَالْحَدْفُ؛ وبينهما مع ربطهما بالأضرب السابقة^(٢) في البنود الثلاثة الآتية:

١. ضمير الشأن البارز: ويكون مرفوعاً، ومنصوباً؛ فالمرفوع يبرز منفصلاً في محلين من الإعراب:

الأول: مبتدأ^(٣)؛ نحو قوله (ﷺ): ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٤).

والثاني: اسم (ما)؛ نحو قول الشاعر:

١. وَمَا هُوَ مَنْ يَأْسُو الْكُلُومَ وَيَتَّقَى
بِهِ نَائِبَاتُ الدَّهْرِ كَالدَّائِمِ الْبُخْلِ^(٥)

(١) الْحَجَّ: ٤٦.

(٢) وقد اكتفى الباحث في هذا النقطة بذكر الشواهد دون شرحها؛ لئلا يلتبس على القارئ تداخل الأضرب مع بعضها بعضاً من خلال الربط فيما بينها، واكتفاءً بما تمّ شرحه من الشواهد في الأضرب السابقة، والافتداء بها.
(٣) ومنع الفراء (ت ٢٠٧هـ)، والأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، وقوعه مبتدأ، وقالوا: لا يقع إلا معمولاً. انظر: همع الهوامع، السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، ج ١/٢٢٦.

(٤) الإخلاص: ١.

(٥) الشاهد رقم (١):

- تخريج البيت: هو بلا نسبة. انظر: همع الهوامع، السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، ج ١/٢٢٦.
- والدُرُّ اللَّوَامِعُ، أحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ج ١/١١٨.
- اللُّغَةُ: (الْكُلُومُ: الْجُرُوحُ؛ وَمَفْرَدُهُ: الْكَلْمُ).
- الشاهد: "وَمَا هُوَ مَنْ يَأْسُو الْكُلُومَ".
- وجه الاستشهاد: حيث جاء ضمير الشأن (هُوَ) اسماً ل (ما) العاملة عمل (ليس)، والجملة بعده في محلّ نصبٍ على أنّها خبرها، وعليه فإنّ ضمير الشأن يكون مرفوعاً، منفصلاً، بارزاً؛ وإنما يأتي الاستشهاد بذلك إذا ثبت أنّ قائله ممن يُعْمَلُ (ما) إعمال (ليس)؛ وهم الحجازيون، وبلغتهم نزل القرآن؛ كما في (ﷺ) -على لسان النسوة-: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]. ومنع بعضهم وقوع ضمير الشأن اسماً ل (ما).

والمَنْصُوبُ يَبْرُزُ مُتَّصِلًا فِي بَابِي (إِنَّ)، وَ(ظَنَّ) ^(١) عَلَى الْأَغْلَبِ الْأَعْمِ ^(٢)؛ فَمِثَالُ (إِنَّ) نَحْوُ قَوْلِهِ (ﷺ): ﴿قَدْ نَعَلِمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ﴾ ^(٣)، وَمِثَالُ بَابِ (ظَنَّ) نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

٢. عَلِمْتُهُ الْحَقَّ لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ فَكُنْ مُحِقًّا تَتَلَّ مَا شِئْتَ مِنْ ظَفَرٍ ^(٤)

٢. ضَمِيرُ الشَّأْنِ الْمُسْتَتِرِ: وَيَكُونُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ فِي بَابِي (كَانَ)، وَ(كَادَ) ^(٥)؛ فَمِثَالُ (كَانَ) نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ الْعَجَبِيِّ السُّلُولِيِّ (ت ٩٠هـ) ^(٦):

(١) والسبب في ذلك كما قال ابن السراج (٣١٦هـ): "وإنما أظهروا المضمير المجهول في (إِنَّ)، و(ظننت) خاصة، ولم يظهروا في (كان)؛ لأنَّ المرفوع ينستر في الفعل، والمنصوب يظهر ضميره، فمنَّ قال: "كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ"، قال: "إِنَّهُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ". انظر: الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ج ١/٢٣٢.

(٢) حيثُ إِنَّهُ يُحذفُ فِي مَوْضِعَيْنِ مِنْ بَابِ (إِنَّ)؛ بَيَانُهَا فِي الْبَنْدِ الثَّلَاثِ (ضَمِيرُ الشَّأْنِ الْمَحذُوفِ).

(٣) الْأَنْعَامُ: ٣٣.

(٤) الشَّاهِدُ رَقْمُ (٢):

• تَخْرِيجُ الْبَيْتِ: هُوَ بِلَا نِسْبَةٍ. انظر: تَمْهِيدُ الْقَوَاعِدِ بِشَرْحِ تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ، ناظر الجيش، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، م ١، ص ٥٦٢. وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ، السُّيُوطِيُّ، تحقيق: أحمد شمس الدين، ج ١/٢٢٦. وَالذَّرْرُ اللَّوَامِعُ، أحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ج ١/١١٨.

• الشَّاهِدُ: "عَلِمْتُهُ الْحَقَّ لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ".

• وَجْهُ الْإِسْتِشْهَادِ: حَيْثُ جَاءَ ضَمِيرُ الشَّأْنِ مَنْصُوبًا مُتَّصِلًا بَارِزًا فِي بَابِ (ظَنَّ).

(٥) والسبب في ذلك كما قال ابن يعيش (٦٤٣هـ): "وَإِذَا كَانَ مَرْفُوعًا مُتَّصِلًا، اسْتَكَنَّ فِي الْفِعْلِ، وَاسْتَتَرَ فِيهِ؛ لِأَنَّ ضَمِيرَ الْفَاعِلِ، إِذَا كَانَ وَاحِدًا غَائِبًا؛ اسْتَكَنَّ فِي الْفِعْلِ، نَحْوُ: "زَيْدٌ قَامَ"؛ فَلِذَلِكَ قَالُوا: "لَيْسَ خَلَقَ اللَّهُ مِثْلَهُ"، فِي "لَيْسَ" ضَمِيرٌ مَنْوِيٌّ مُسْتَكَنَّ؛ لِأَنَّ "لَيْسَ"، وَ"خَلَقَ" فِعْلَانِ، وَالْفِعْلُ لَا يَعْمَلُ فِي الْفِعْلِ، فَلَا بَدَّ مِنْ اسْمٍ يَرْتَفِعُ بِهِ، فَلِذَلِكَ قِيلَ: فِيهِ ضَمِيرٌ". انظر: شَرْحُ الْمُفَصَّلِ، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج ٢/٣٣٨.

(٦) هُوَ: عُمَيْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدَةَ بْنِ كَعْبِ بْنِ عَائِشَةَ بْنِ الرَّبِيعِ بْنِ ضَبِيبِ بْنِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلُولٍ، مِنْ بَنِي سُلُولٍ بِنْتُ ذُهَلِ بْنِ شَيْبَانَ، شَاعِرٌ أُمَوِيٌّ، وَالْعَجَبِيُّ لِقَبِّهِ، وَكُنْيَتُهُ أَبُو الْفَرَزْدِقِ، وَأَبُو الْفَيْلِ، وَالْمُؤَرِّخُونَ عَلَى خِلافٍ فِي نِسْبِهِ، وَقَبِيلَتُهُ. انظر: طَبَقَاتُ الشُّعْرَاءِ، ابن سلام الجُمَحِيِّ، ص ١٨٠. وَالْأَعْيَانِي، أَبُو الْفَرَجِ الْأَصْفَهَانِيُّ، تَحْقِيقُ: مَكْتَبُ تَحْقِيقِ دَارِ إِحْيَاءِ التَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ، ج ١٣/٤١. وَالْمُؤْتَلَفُ وَالْمُخْتَلَفُ، الْأَمْدِيُّ، تَحْقِيقُ: الْمُسْتَشْرِقُ سَالِمُ الْكَرْنَكُوِي، ص ١٦٦. وَشِعْرُ الْعَجَبِيِّ السُّلُولِيِّ، مُحَمَّدُ نَائِفُ الدَّلِيمِيِّ، ص ٢٠٧.

٣. إِذَا مَتُّ كَانِ النَّاسُ صِنْفَانِ: شَامِتٌ وَآخَرَ مَثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ^(١)

ومثال (كاد) نحو قوله (ﷺ): ﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيْقٍ مِّنْهُمْ﴾^(٢)؛ على قراءة جمهور القُرَّاء بالتاء في الفعل (تزيغ)، عدا قراءتي: حمزة، وحفص؛ فهما بالياء (بزيغ).

(١) الشاهد رقم (٣):

- **تخريج البيت:** الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج ١/٧١. وأما ابن الشَّجَرِيّ، ابنُ الشَّجَرِيّ، تحقيق: محمود محمد الطناحي، ج ٣/١١٦. وهَمْعُ الهَوَامِعِ، السُّيُوطِيّ، تحقيق: أحمد شمس الدين، ج ١/٢٢٦. وخرائنة الأدب، عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج ٩/٧٢-٧٣.
 - **اللُّغَةُ:** (صِنْفَانِ: نَوْعَانِ)، (الشَّامِتُ: الَّذِي يَفْرَحُ بِمُصِيبَةِ غَيْرِهِ)، (المُثْنِي: المَادِحُ).
 - **الشَّاهِد:** "كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ".
 - **وجه الاستشهاد:** حيثُ أُسْتَرْتَر في (كان) ضمير الشَّأن؛ وهو اسمها، وجملة (النَّاسُ صِنْفَانِ) خبرها. والتقدير: (كَانَ الشَّأْنُ وَالْحَدِيثُ: النَّاسُ صِنْفَانِ).
- وهذا البيت على رواياتٍ مختلفةٍ كثيرةٍ؛ منها ما رواه ابنُ الأَعْرَابِيِّ (ت ٢٣١هـ):

إِذَا مَتُّ كَانِ النَّاسُ صِنْفَيْنِ: شَامِتٌ وَمَثْنٍ بِنِيرِي بَعْضِ مَا كُنْتُ أَصْنَعُ

ف (كان) على أصلها؛ إذ لا شاهد فيها، والنيران: العلمان في الثوب، وإنما يريدُ أنه يُثْنِي عليه بحسنِ فعله، الذي هو في أفعال الناس كالعلم في الثوب.

انظر: الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، تحقيق: مكتب تحقيق دار إحياء التراث العربي، ج ١٣/٤٩. وخرائنة الأدب، عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج ٩/٧٣. وشعرُ العَجَبْرِ السُّلُوكِيّ، محمد نايف الدليمي، ص ٢١٠.

(٢) التَّوْبَةُ: ١١٧. وشرح الشاهد فيها كما قال ابنُ يعِيش (ت ٦٤٣هـ): "فَأَمَّا قَوْلُهُ (ﷺ): ﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيْقٍ مِّنْهُمْ﴾، فَقَدْ قَرَأَ حَمَزَةً وَحَفْصٌ: "كَادَ يَزِيغُ" بِالْيَاءِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالتَّاءِ. وَفِي رَفْعِ "قُلُوبَ" وَجِهَانِ:

أحدهما: أنها مرتفعة بـ "تزيغ"، وفي "كاد" ضمير الأمر؛ لأن "كاد" فعلٌ، و"تزيغ" فعلٌ، والفعل لا يعمل في الفعل، فلم يكن بُدُّ من مرتفع به مستتر.

والثاني: أنها مرتفعة بـ "كاد"، والخبرُ مقدَّمٌ، وهو "تزيغ"، والأولُ أجودٌ؛ لأنك جعلت ما يعمل فيه الأولُ يلي الآخر، وهذا لا يحسنُ.

انظر: شرحُ المُفَصَّلِ، ابن يعِيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج ٢/٣٣٩.

٣. ضمير الشأن المحذوف: ويكون في محل نصبٍ في مَوْضِعَيْنِ من باب (إِنَّ) (١):

الأول: في (أَنْ) المخففة من الثقيلة؛ نحو قوله (ﷺ): ﴿وَعَاخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (٢)؛ والتقدير: (أَنَّهُ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ).

الثاني: في (كَأَنَّ) المخففة من الثقيلة؛ نحو قوله (ﷺ): ﴿فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ﴾ (٣)؛ والتقدير: (كَأَنَّهُ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ).

وباستثناء هَذَيْنِ المَوْضِعَيْنِ لا يجوز حذف ضمير الشأن (٤) إلا في لغة الشعر؛ نحو قول الشاعر:

٤. إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَادِرًا (٥) وَطَبَّاءَ (٦)

(١) بعض النحاة يرى أنه يستتر في هَذَيْنِ المَوْضِعَيْنِ، وظنَّ الباحث أنه يُحذف منهما؛ لأنَّ الحذف من خواص النصب، بينما الاستتار من خواص الرفع.

(٢) يُونُس: ١٠.

(٣) يُونُس: ٢٤.

(٤) المنصوب المتصل من باب (إِنَّ).

(٥) الأصل في الاسم (جَادِر) أَنْ يُمنع من الصرف؛ لشبهه بصيغة منتهى الجموع، فهو على وزن (فَعَالِل) المُشْبِهَة وزن (مَفَاعِل)، ولكنَّ الشاعر قد صرفه بالتثنية اضطراراً؛ للضرورة الشعرية، ولا ضمير في ذلك؛ لقول ابن مالك (ت ٦٧٢هـ):

وَلِاضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفَ دُو الْمُنْعِ وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ

انظر: مَثْنُ الأَلْفِيَّةِ، ابنُ مَالِك، ص ٤٥.

(٦) الشاهد رقم (٤):

- تخريج البيت: نسبه بعض العلماء للأخطل (ت ٩٢هـ)؛ إلا أنه غير موجود في ديوانه، وبعضهم الآخر جعله بلا نسبة. انظر: شَرْحُ المَفَصَّلِ، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج ٢/٣٣٧-٣٣٨. وَهَمْعُ الهَوَامِعِ، السُّيُوطِي، تحقيق: أحمد شمس الدين، ج ١/٤٣٧-٤٣٨. وَخِرَانَةُ الأَدَبِ، عبد القادر البَغْدَادِي، تحقيق: عبد السلام مُحَمَّد هارون، ج ١/٤٥٧-٤٦٢. وَالدَّرُّرُ اللُّوَامِعُ، أحمد بن الأمين السَّنْقِيطِي، تحقيق: مُحَمَّد باسل عيون السود، ج ١/٢٩٠-٢٩١.
- اللُّغَةُ: (الجَادِرُ: جَمْعُ جُوْدِرٍ، وَهُوَ وَالدُّ البَقْرَةُ الوَحْشِيَّةُ، وَهِيَ هُنَا كِنَايَةٌ عَنِ الأَوْلَادِ)، (الطَّبَّاءُ: جَمْعُ طَبَّيَّةٍ، وَهِيَ العَزَالَةُ، وَهِيَ هُنَا كِنَايَةٌ عَنِ النِّسَاءِ). =

فالهاء مرادة، والتقدير: (إِنَّهُ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ)؛ وذلك لأنَّ "مَنْ" ههنا شرط، ولا يعمل في الشرط ما قبله من العوامل اللفظية؛ لأنَّ له صدرَ الكلام، فلذلك قلنا: إنَّ الهاء مرادة، وكذلك باقي أخواتها.

ويمكن الرد على هذا القول بأنه يجوز حذف ضمير الشأن في باب (إِنَّ) عامة سواء أكان الحذف في لغة الشعر أم غيرها؛ بدليل أحاديث ورد فيها ضمير الشأن محذوفاً، منها هذه الثلاثة:

أ- حديث عائشة رضي الله عنها- أَنَّهَا قَالَتْ: "وَإِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) لِيَدْعُ الْعَمَلَ وَهُوَ يُحِبُّ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ، خَشْيَةً أَنْ يَعْمَلَ بِهِ النَّاسُ فَيُفْرَضَ عَلَيْهِمْ"^(١)؛ حيثُ حذف ضمير الشأن من (إِنَّ) المخففة من الثقيلة؛ والتقدير: (وَإِنَّهُ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) لِيَدْعُ الْعَمَلَ....).

ب- وقول رسول الله (ﷺ): "إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الَّذِينَ يُسَبِّهُونَ بِخُلُقِ اللَّهِ"^(٢)؛ حيثُ حذف ضمير الشأن من (إِنَّ)؛ والتقدير: (إِنَّهُ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الَّذِينَ يُسَبِّهُونَ بِخُلُقِ اللَّهِ).

ج- وقول رسول الله (ﷺ): "أَرَأَيْتُمْ لِيَلْتَكُمُ هَذِهِ؟ فَإِنَّ عَلَى رَأْسِ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ"^(٣)؛ حيثُ حذف ضمير الشأن من (إِنَّ)؛ والتقدير: (فَأِنَّهُ عَلَى رَأْسِ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ).

• = الشاهد: "إِنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى..."

• وجه الاستشهاد: حيثُ حذف اسم "إِنَّ"، وهو ضمير الشأن، ولا يجوز اعتبار "مَنْ" اسمها؛ لأنها شرطية بدليل جزمها الفعلين، والشرط له الصدر في جملته، فلا يعمل فيه ما قبله، بالإضافة إلى أنَّ ضمير الشأن يُحذف في الشعر كثيرًا.

(١) صَحِيحُ مُسْلِمٍ، مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، صَلَاةُ الْمُسَافِرِينَ وَقَصْرُهَا/اسْتِحْبَابُ صَلَاةِ الضَّحَى، وَأَنَّ أَقْلَهَا رُكْعَتَانِ، وَأَكْمَلَهَا ثَمَانِ رُكْعَاتٍ، وَأَوْسَطُهَا أَرْبَعُ رُكْعَاتٍ، أَوْ سِتٌّ، وَالْحَنَّتْ عَلَى الْمُحَافَظَةِ عَلَيْهَا، ص ٢٦١: رقم الحديث ٧٧ - (٧١٨).

(٢) المصدر السابق، اللَّبَاسُ وَالرَّيْنَةُ/تَحْرِيمُ تَصْوِيرِ صُورَةِ الْحَيَوَانَ، وَتَحْرِيمُ اتِّخَاذِ مَا فِيهِ صُورَةٌ غَيْرَ مُمْتَهَنَةٍ بِالْفَرَسِ وَنَحْوِهِ، وَأَنَّ الْمَلَائِكَةَ -عَلَيْهِمُ السَّلَامُ- لَا يَدْخُلُونَ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ وَلَا كَلْبٌ، ص ٨٣٩: رقم الحديث ٩١ - (٢١٠٧).

(٣) المصدر نفسه، فَصَائِلُ الصَّحَابَةِ (ﷺ)/قَوْلُهُ (ﷺ): "لَا تَأْتِي مِائَةُ سَنَةٍ وَعَلَى الْأَرْضِ نَفْسٌ مَنفُوسَةٌ الْيَوْمَ"، ص ٩٨٤: رقم الحديث ٢١٧ - (٢٥٣٧).

ومن خلال ما سبق قد يتبادر إلى الذهن سؤال يطرح نفسه؛ هو: "هل يجوز أن يدخل لفظ الصدر على مثله؟"، وهو سؤال من الأهمية بمكان، يتعلق بألفاظ الصدارة جميعها، وجوابه في الفرع الآتي:

مَسْأَلَةٌ عَامَّةٌ: هَلْ يَجُوزُ دُخُولُ لَفْظِ الصَّدْرِ عَلَى مِثْلِهِ؟

قال أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ): "ولا يدخل حرف صدر على مثله؛ ألا ترى أن أدوات الاستفهام لا يتقدمها (ما)، ولا شيء له الصدر، لأن كلاً منهما يطلب الصدر، وتقدم الأدوات الصدرية على مثلها يخرجها عن الصدر"^(١).

فإن قيل لك: قد توالفت ثلاثة ألفاظ لها حق الصدارة في قوله (ﷺ): ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾^(٢)؛ وهي: (إن) الأولى، وما اتصل بها من ضمير الشأن (الهاء)، و(من) الشرطية؛ وعليه فقد دخل لفظ الصدر على مثله، فقلت: ليس الأمر كذلك؛ وإنما كل لفظ في موضعه؛ ذلك لأن (إن) قد دخلت على عموم الكلام؛ لتوكيده، وضمير الشأن (الهاء) قد دخل على عموم الجملة الشرطية^(٣)؛ لتعظيم شأن التقوى والصبر وأجرهما، و(من) الشرطية قد تصدرت جملتها؛ وعليه لم يدخل لفظ الصدر على مثله.

ويؤيد هذا ما نص عليه السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) في قوله (ﷺ): ﴿أَفَايُن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ أَنْقَلَبْتُمْ﴾^(٤)؛ من "أن" (الهمزة) لها صدر الكلام، و(إن) لها صدر الكلام، فقد وقعا في موضعيهما، والمعنى يتم بدخول الهمزة على جملة الشرط والجواب؛ لأنهما كالشيء الواحد^(٥).

ومن الأمثلة على ذلك؛ ما ذكر في أضرب ضمير الشأن من قوله (ﷺ): ﴿إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا﴾^(٦)، وقول الشاعر:

-
- (١) الصدارة في النحو العربي، عبد الرحمن محمود مختار الشنقيطي، ص ٢٦.
 - (٢) يوسف: ٩٠.
 - (٣) أي: على أداة الشرط وجملتها (فعل الشرط، وجوابه).
 - (٤) آل عمران: ١٤٤.
 - (٥) الدر المنثور، السمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ج ٣/١٧-٤١٨.
 - (٦) طه: ٧٤.

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَادِرًا وَظَبَاءً

ولهذا قالوا بأنَّ الهاء مرادة؛ والتقديرُ: (إِنَّهُ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ)، وغيرها من الأمثلة التي قد تُذكر في ثنايا هذه الرسالة.

المطلب السادس: عَرَضُهُ

الغرض من ضمير الشأن تعظيم الأمر، وتفخيمه؛ لجلب انتباه السامع وتشويقه، وبما أنَّه مبهم يحتاج إلى تفسير؛ يبدأ به المتكلم كلامه؛ ليتشوق السامع تفسيره، وذلك إذا قصد المتكلم استعظام السامع حديثه.

قال الرُّضِيِّ الأَسْتَرَابَادِيُّ (ت ٦٨٦هـ): "والقصد بهذا الإبهام، ثم التفسير: تعظيم الأمر، وتفخيم الشأن، فعلى هذا، لا بدَّ أن يكون مضمون الجملة المُفسَّرة شيئاً عظيماً يُعنى به"^(١).

ومن الأمثلة على ذلك قولك: "هُوَ الأَمِيرُ مُقْبِلٌ"؛ فهذا التركيب مُكوَّن من ضمير الشأن، وجملة اسمية تأتي بعده، والجملة الاسمية: (الأَمِيرُ مُقْبِلٌ) مُكتملة العناصر تامة المعنى، ولو اكتفى المتكلم بها دون ذكر لضمير الشأن؛ لَحصلت الفائدة، ولكنَّ المتكلم لَمَّا أراد تعظيم الأمر، وتفخيمه؛ أتى بضمير الشأن، وكأنَّه عنصر تعظيم، وتفخيم، وتشويق يسبق الجملة الاسمية التي تحمل هذا المضمون، فكان هذا أسلوباً من أساليب العربية في جلب انتباه السامع، وحمله على استعظام حديث المتكلم"^(٢).

ومنه قوله (ﷺ): ﴿وَهُوَ اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾^(٣)؛ فقد ابتداءً الله (ﷻ) الآية الكريمة بضمير الشأن (هو)؛ لتعظيم الأمر، وتفخيمه، وجلب انتباه السامع.

(١) شَرُحُ الرُّضِيِّ عَلَى الكَافِيَةِ، الرُّضِيِّ الأَسْتَرَابَادِيُّ، تحقيق: يُوسُفُ حَسَنُ عُمَرُ، ج ٢/٤٦٥.

(٢) حَقُّ الصَّدَاةِ فِي النَّحْوِ العَرَبِيِّ، عزمي سلمان، ص ٤٣-٤٤.

(٣) القَصَص: ٧٠.

المبحث الثاني

أَسْمَاءُ الاسْتِفْهَامِ فِي النُّحُوِّ الْعَرَبِيِّ، وَبَيَانُهَا

أَسْمَاءُ الاسْتِفْهَامِ تِسْعَةٌ؛ هِيَ: (مَنْ)، وَ(مَا)، وَ(مَتَى)، وَ(أَيَّانَ)، وَ(أَيْنَ)، وَ(كَيْفَ)، وَ(أَنَّى)، وَ(كَمْ)، وَ(أَيَّ)؛ وَقَدْ جَاءَ بَيَانُهَا فِي خَمْسَةِ مَطَالِبٍ؛ هِيَ:

المطلب الأول: مَا هِيَئُهَا.

المطلب الثاني: (بَلَه) بِمَعْنَى: (كَيْفَ)، وَ(أَيْنَ).

المطلب الثالث: حَقُّ صَدَارَتِهَا.

المطلب الرابع: بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِصَدَارَةِ أَسْمَاءِ الاسْتِفْهَامِ.

المطلب الخامس: أَحْكَامُ نَاتِجَةِ عَنِ صَدَارَةِ أَدْوَاتِ الاسْتِفْهَامِ.

وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: مَا هِيَئُهَا

ونتلخص في تسع نقاط على النحو الآتي:

١. (مَنْ)؛ للاسْتِفْهَامِ عَنِ الْعِقْلَاءِ^(١)؛ نَحْوُ قَوْلِهِ (ﷺ): ﴿قَالَتْ مَنْ أَتْبَاكَ هَذَا قَالَ نَبَأَنِي أَلْعَلِيمُ الْحَيِيرُ﴾^(٢).

وقد تلحقها (ذَا)؛ فتكون (مَنْ ذَا) على أربعة أوجه^(٣):

(١) انظر: أمالي ابن الشَّجَرِيِّ، ابنُ الشَّجَرِيِّ، تحقيق: محمود مُحَمَّد الطنَّاحي، ج ١/٤٠٢. وشرح الرُّضِيِّ عَلَى الكَافِيَةِ، الرُّضِيِّ الأَسْتَرَابَادِيِّ، تحقيق: يُوْسُفُ حَسَن عُمَر، ج ٣/٧١-٧٢. وَعِلْمُ المَعَانِي، عبد العزيز عَتِيق، ص ٩٣-٩٤. وَمَعَانِي النُّحُو، فاضل السَّامِرَائِيِّ، ج ٤/٢٦٧. وَأَسْلُوبُ الاسْتِفْهَامِ فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ، عبد الكريم محمود يوسف، ص ١١.

(٢) التَّحْرِيم: ٣.

(٣) انظر: شرح الرُّضِيِّ عَلَى الكَافِيَةِ، الرُّضِيِّ الأَسْتَرَابَادِيِّ، تحقيق: يُوْسُفُ حَسَن عُمَر، ج ٣/٢٤، ٦٤. وَمُغْنِي اللِّبِّيِّ، ابن هشام الأَنْصَارِيِّ، تحقيق: مُحَمَّدُ مُحْيِي الدِّين عبد الحميد، ج ١/٣٥٨. وَمَعَانِي النُّحُو، فاضل السَّامِرَائِيِّ، ج ٤/٢٦٨-٢٦٩.

الأول: أن تكون (مَنْ) استفهاميةً، و(ذَا) اسم إشارة؛ نحو: "مَنْ ذَا وَاقِفًا؟"؛ أي: (مَنْ هَذَا وَاقِفًا؟).

الثاني: أن تكون (مَنْ) استفهاميةً، و(ذَا) موصولةً؛ نحو: "مَنْ ذَا أَكْرَمْتَ، مُحَمَّدٌ أَمْ خَالِدًا؟"؛ أي: (مَنْ الَّذِي أَكْرَمْتَ)، ف (مَنْ) هنا اسم استفهام في موضع رفعٍ على الابتداء؛ بدليل إبداله المرفوع (مُحَمَّدٌ) منها، و(ذَا) موصولة^(١)؛ بدليل افتقارها للجملة بعدها؛ لتكون صلةً لها توضح المراد بها.

الثالث: أن تكون (مَنْ ذَا) كلها استفهاميةً على التركيب بمنزلة اسمٍ واحدٍ^(٢)؛ نحو: "مَنْ ذَا أَكْرَمْتَ، مُحَمَّدًا أَمْ خَالِدًا؟"، ف (مَنْ ذَا) كلها اسم استفهام في موضع نصبٍ على المفعولية؛ بدليل إبداله المنصوب (مُحَمَّدًا) منها، وقد تقدّم على عامله لحقّ الصدارة.

الرابع: أن تكون (مَنْ) استفهاميةً، و(ذَا) زائدةً؛ نحو قوله (ﷺ): ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾^(٣) في أحد وجوهها - كما سيأتي إن شاء الله تعالى^(٤).

(١) وهي في موضع رفعٍ بالإخبار عن (مَنْ).

(٢) على خلافٍ بين النحاة؛ حيث إن ثعلب النحوي (ت ٢٩١هـ)، وأبا البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، وغيرهما، منعوا ذلك، وخصوا جواز ذلك ب (مَادًا)؛ لأن (مَا) أشدُّ إبهامًا من (مَنْ)؛ إذ كانت (مَنْ) لمن يعقل، بينما (مَا) لكلِّ شيءٍ، و(ذَا) لكلِّ شيءٍ، فحسن أن تجعل (مَا) مع غيرها كشيء واحد؛ ليكون ذلك أظهرَ لمعناها، ولأنَّ التركيب خلافُ الأصل، وإنما دلَّ عليه الدليل مع (مَا) وهو قولهم: "مَادًا جِئْتَ؟" بإثبات الألف.

إلا أن أبا حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) يرى كَوْن (مَنْ ذَا) كلها استفهاميةً على التركيب بمنزلة اسمٍ واحدٍ من بابٍ أولى؛ لتمام معنى الجملة الابتدائية في جعل (مَنْ ذَا) كلها اسم استفهام في موضع رفعٍ على الابتداء، وما بعدهما من الكلام خيرًا؛ إذ لو كانت (ذَا) اسم إشارة، أو اسمًا موصولًا، وكانت في موضع رفعٍ بالإخبار عن (مَنْ) الاستفهامية -المبتدأ-؛ لاستقلت بهما الجملة، وأنت ترى احتياجها إلى ما بعدها من الكلام.

انظر: مجاليس ثعلب، ثعلب النحوي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، م ٢، ج ١١، ص ٥٢٦. والنتياني، أبو البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد الجاوي، م ١، ص ١٩٣-١٩٤. ونفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: عبد الرازق المهدي، ج ٢/ (٤٠٣، ٤٤٦). ومغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج ١/ ٣٥٨-٣٥٩.

(٣) البقرة: ٢٤٥.

(٤) انظر: هذه الرسالة، ص ٣٧.

ويظنّ الباحث أنّ الوجه الأقرب لـ (مَنْ ذَا) هو أنّ تكون (مَنْ) استفهاميةً، و(ذَا) اسمَ إشارةٍ؛ لاستيفاء الجملة ركنيها على هذا الوجه، وعدم احتياجها إلى ما بعدها من الكلام.

ومن الشواهد على (مَنْ ذَا) قوله (ﷺ): ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾^(١)؛ فهي في هذه الآية الكريمة تحتل ثلاثة أوجه^(٢):

الأول: أنّ تكون (مَنْ) استفهاميةً، و(ذَا) اسمَ إشارةٍ؛ بمعنى: (مَنْ هَذَا الَّذِي يُفْرِضُ اللهُ؟)، كما في قوله (ﷺ): ﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ يَنْصُرُكُمْ مِّنْ دُونِ الرَّحْمَنِ﴾^(٣)، وإليه يميل الباحث.

الثاني: أنّ تكون (مَنْ ذَا) كلها استفهاميةً على التركيب بمنزلة اسمٍ واحدٍ.

الثالث: أنّ تكون (مَنْ) استفهاميةً، و(ذَا) زائدةٌ؛ والتقدير: (مَنْ الَّذِي يُفْرِضُ اللهُ؟).

ولا بُدَّ هنا من ذكر الفرق بين (مَنْ)، و(مَنْ ذَا)؛ فإنه يبرز من ناحيتين^(٤):

الناحية الأولى: إنّ (ذَا) إذا اقترنت بـ (مَنْ)؛ فإنها تفيد التخصيص على الاستفهام، بينما (مَنْ) وحدها تحتل الاستفهام وغيره؛ نحو قوله (ﷺ): ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَقِيبَةُ الدَّارِ﴾^(٥)، فـ (مَنْ) هنا تحتل الاستفهام، والموصولة^(٦).

(١) البقرة: ٢٤٥.

(٢) انظر: شرح الرضوي على الكافية، الرضوي الأستراباذي، تحقيق: يوسف حسن عمر، ج ٣/٢٤، ٦٤. ومغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج ١/٣٥٨. ومعاني النحو، فاضل السامرائي، ج ٤/٢٦٨-٢٦٩.

(٣) الملوك: ٢٠.

(٤) انظر: معاني النحو، فاضل السامرائي، ج ٤/٢٦٤، ٢٦٩.

(٥) الأنعام: ١٣٥.

(٦) (مَنْ) الواقعة بعد العلم تحتل الاستفهامية، والموصولة؛ فإن اعتبرتها اسمَ استفهامٍ تكون في موضع رفعٍ على الابتداء، والفعل قبلها معلق عن العمل، وإن اعتبرتها اسمًا موصولًا تكون في موضع نصبٍ على المفعولية للفعل قبلها، وهو (العلم). انظر: دراساتٍ لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، م ١، ج ٣، ص ٢٧٤.

الناحية الثانية: إنَّ في (مَنْ ذَا) قوةً ومبالغةً في الاستفهام ليست في (مَنْ) وحدها، ففي قولنا: "مَنْ ذَا فَعَلَ؟" قوة في الاستفهام ليست في: "مَنْ فَعَلَ؟"؛ ولعلَّ ذلك يعود إلى زيادة حروفها؛ فإنَّ زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى غالباً، كزيادة الألف والنون في المصادر؛ مثل: شُكْرَان، وِغْفْرَان، ونُكْرَان ... إلخ.

٢. (مَا)؛ للاستفهام عن ذوات غير العقلاء، وأجناسه، وصفاته؛ نحو قوله (ﷺ): ﴿قَالُوا أَدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ ... مَا لَوْهَاهُ﴾^(١) في شأن بقرة بني إسرائيل، وكذلك للاستفهام عن صفات العقلاء، وحقيقة الشيء؛ نحو قوله (ﷺ): ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾^(٢)، وعليه؛ فإنَّ (مَا) أعم من (مَنْ) في جميع أحوالها^(٣).

ويجب حذف ألف (مَا) الاستفهامية إذا جُرَّت^(٤)، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها؛ نحو: (فِيمَ)، و(إِلَامَ)، و(عَلَامَ)، و(بِمَ)، و(عَمَ)، و(لِمَ)، و(مِمَّ)، ونحو قولك: "اِفْتِضَاءَ مَ اِفْتِضَى زَيْدًا"^(٥)؛ وذلك للفرق بينها وبين (مَا) الخبرية^(٦)؛ فلهذا حُذفت في نحو قوله (ﷺ): ﴿فَنَاطِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾^(٧)، وثبتت في قوله (ﷺ): ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾^(٨).

(١) البقرة: ٦٨، ٦٩.

(٢) الشعراء: ٢٣.

(٣) انظر: أمالي ابن الشَّجَرِيِّ، ابنُ الشَّجَرِيِّ، تحقيق: محمود مُحَمَّد الطناحي، ج ١/٤٠٢. وشرح المُفَصَّل، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج ٢/٤٠٥-٤٠٦. ومُعْنَى اللَّيْبِ، ابن هشام الأَنْصَارِيِّ، تحقيق: مُحَمَّد مُحْيِي الدين عبد الحميد، ج ١/٣٢٨. وعِلْمُ المَعَانِي، عبد العزيز عَتِيق، ص ٩٤. ومَعَانِي النَّحْوِ، فاضل السَّامِرَائِيِّ، ج ٤/٢٦١. وأُسْلُوبُ الاسْتِفْهَامِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، عبد الكريم محمود يوسف، ص ١١.

(٤) إِذَا جُرَّتْ بحرف جرٍّ، أو بالإضافة؛ كما هو موضح في الأمثلة.

(٥) إِذَا كَانَ الجار لها اسماً؛ أي: إِذَا جُرَّتْ بالإضافة.

(٦) ليس المراد بالخبرية التي تقع خبراً لمبتدأ، إنما التي تقع في سياق الإخبار الذي هو نقيض الإنشاء، والاستفهام من أنواع الإنشاء.

(٧) النمل: ٣٥.

(٨) البقرة: ٤. انظر: شَرْحُ الرِّضِيِّ عَلَى الكَافِيَةِ، الرِّضِيِّ الأَسْتَرَابَادِيِّ، تحقيق: يُوْسُفُ حَسَنَ عُمَر، ج ٣/٥٠. ومُعْنَى اللَّيْبِ، ابن هشام الأَنْصَارِيِّ، تحقيق: مُحَمَّد مُحْيِي الدين عبد الحميد، ج ١/٣٢٨-٣٣٠. وشَرْحُ ابنِ عَقِيلٍ، عبد الله بن عقيل، تحقيق: مُحَمَّد مُحْيِي الدين عبد الحميد، ج ٤/١٧٩. ومَعَانِي النَّحْوِ، فاضل السَّامِرَائِيِّ، ج ٤/٢٦٢.

إِلَّا أَنْ الْفَرَّاءَ (ت ٢٠٧هـ) يرى إتمامها صواباً، وحذف الألف من (مَا) إنما هي علة جاءت؛ ليعرف الاستفهام من الخبر؛ حيث قال: "وإذا كانت (مَا) في موضع (أَيِّ)، ثم وصلت بحرف خافض نُقِضت الألف من (مَا)؛ ليعرف الاستفهام من الخبر ... وإن أتممتها فصواب" (١).

وإليه يميل الباحث؛ لورود ثلاثة أحاديث في صحيح مسلم تؤيد ذلك؛ وهي:

١. قول ثابت البناني يسأل أنس بن مالك رضي الله عنهما: "بِمَا أَوْلَمَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ)؟ فَقَالَ أَنَسُ: أَطْعَمَهُمْ خُبْزًا وَلَحْمًا حَتَّى تَرَكَوهُ" (٢)؛ حيث لم تحذف ألف (مَا) الاستفهامية المجرورة بحرف الجرّ (الباء) في قوله: "بِمَا أَوْلَمَ؟".
٢. وقول عمر بن الخطاب (رضي الله عنه): "فَبَيْنَمَا أَنَا فِي أَمْرٍ أُنْتَمِرُهُ؛ إِذْ قَالَتْ لِي امْرَأَتِي: لَوْ صَنَعْتَ كَذَا وَكَذَا، فَقُلْتُ لَهَا: وَمَا لِكَ أَنْتِ، وَلِمَا هَاهُنَا؟" (٣)؛ حيث لم تحذف ألف (مَا) الاستفهامية المجرورة بحرف الجرّ (اللام) في قوله: "وَلِمَا هَاهُنَا؟".
٣. وحديث جابر، أنه قال: جَاءَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ؛ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ بَيْنَ لَنَا دِينِنَا كَأَنَّا خُلِقْنَا الْآنَ، فِيمَا الْعَمَلُ الْيَوْمَ؟ أَفِيمَا جَفَّتْ بِهِ الْأَقْلَامُ، وَجَرَتْ بِهِ الْمَقَادِيرُ، أَمْ فِيمَا نَسْتَقْبِلُ؟ قَالَ (ﷺ): لَا، بَلْ فِيمَا جَفَّتْ بِهِ الْأَقْلَامُ وَجَرَتْ بِهِ الْمَقَادِيرُ، قَالَ: فَفِيمَ الْعَمَلُ؟ ... قَالَ: اعْمَلُوا فَكُلُّ مُيَسَّرٍ" (٤)؛ حيث لم تحذف ألف (مَا) الاستفهامية المجرورة بحرف الجرّ (في)؛ وذلك في قوله: "فِيمَا الْعَمَلُ الْيَوْمَ؟".

وعليه فيكون القول بحذف ألف (مَا) الاستفهامية إذا جرّت من بابٍ أُولَى، وليس من بابِ الْوُجُوبِ.

(١) معاني القرآن، الفرّاء، ج ٢/٢٩٢.

(٢) صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، النكاح/زواج زينب بنت جحش، ونزول الحجاب، وإثبات وليمة العرس، ص ٥٣٤: رقم الحديث ٩١ - (١٤٢٨).

(٣) المصدر السابق، الطلاق/في الإيلاء، واعتزال النساء، وتخييرهن، وقوله تعالى: ﴿وَأَن تَطَّهَّرَا عَلَيْهِ﴾ [التحریم: ٤]، ص ٥٦٤-٥٦٥: رقم الحديث ٣١ - (١٤٧٩).

(٤) المصدر نفسه، القدر/كيفية خلق الأدمي في بطن أمه، وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، ص ١٠٢١: رقم الحديث ٨ - (٢٦٤٨).

"وإذا وَقَفَ عليها بعد دخول الجار؛ فإِذَا أَنْ يَكُونُ الجار لها حرفًا، أو اسمًا؛ فَإِنْ كَانَ حرفًا جاز إلحاقُ هاءِ السَّكْتِ؛ نحو: (عَمَّةٌ)، و(فِيَمَّةٌ)، وَإِنْ كَانَ اسمًا وجب إلحاقُها؛ نحو: (اقتِضَاءَ مَهْ)، و(مَجِيءَ مَهْ)"^(١)؛ لقول الناظم (ت ٦٧٢هـ):

وَمَا فِي الِاسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفَ أَلْفُهَا، وَأَوْلَهَا أَلْفًا إِنْ تَقِفَ

وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَصَا بِاسْمِ كَقَوْلِكَ: "اقتِضَاءَ مَهْ"؟^(٢)

أَمَّا "إِذَا رُكِبَتْ (مَا) الِاسْتِفْهَامِيَّةُ مَعَ (ذَا) لَمْ تُحْذَفِ أَلْفُهَا"^(٣)؛ نحو: "مَاذَا جِئْتَ؟"؛ لِأَنَّ أَلْفَهَا قَدْ صَارَتْ حَشْوًا"^(٤)؛ أَي: فِي وَسْطِ التَّرْكِيبِ (مَاذَا) كَكَلِّ.

وَتَكُونُ (مَاذَا) فِي الِاسْتِفْهَامِ^(٥) عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ^(٦):

الأوَّل: أَنْ تَكُونَ (مَا) اسْتِفْهَامِيَّةً، وَ(ذَا) اسْمَ إِشَارَةٍ؛ نَحْو: "مَاذَا الْوُقُوفُ؟"؛ أَي: (مَا هَذَا الْوُقُوفُ؟).

الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ (مَا) اسْتِفْهَامِيَّةً، وَ(ذَا) مَوْصُولَةً؛ نَحْو: "مَاذَا صَنَعْتَ، أَخَاتَمَ أُمَّ سُورًا؟"؛ أَي: (مَا الَّذِي صَنَعْتَ)، فِ (مَا) هُنَا اسْمُ اسْتِفْهَامٍ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ؛

(١) شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ، عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَقِيلٍ، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدٌ مُحْيِي الدِّينِ عَبْدِ الحَمِيدِ، ج ١٧٩/٤.

(٢) مَتْنُ الْأَلْفِيَّةِ، ابْنُ مَالِكٍ، ص ٥٩.

(٣) عِنْدَ الجَرِّ.

(٤) مُعْنِي اللَّيْبِ، ابْنُ هِشَامِ الأَنْصَارِيِّ، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدٌ مُحْيِي الدِّينِ عَبْدِ الحَمِيدِ، ج ٣٣٠/١. وَاَنْظُرْ: شَرْحُ الرُّضِيِّ عَلَى الكَافِيَّةِ، الرُّضِيِّ الأَسْتَرَابَادِيِّ، تَحْقِيقُ: يُوسُفُ حَسَنَ عُمَرَ، ج ٥١/٣.

(٥) لِأَنَّهَا قَدْ تَحْتَمِلُ أَوْجِهًا غَيْرَ الِاسْتِفْهَامِ؛ كَأَنَّ تَكُونَ (مَاذَا) كُلُّهَا اسْمَ جِنْسٍ بِمَعْنَى (شَيْءٍ)، أَوْ مَوْصُولَةً بِمَعْنَى (الَّذِي)، أَوْ أَنْ تَكُونَ (مَا) زَائِدَةٌ، وَ(ذَا) اسْمَ إِشَارَةٍ. اَنْظُرْ: مُعْنِي اللَّيْبِ، ابْنُ هِشَامِ الأَنْصَارِيِّ، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدٌ مُحْيِي الدِّينِ عَبْدِ الحَمِيدِ، ج ٣٣١/١-٣٣٢.

(٦) اَنْظُرْ: شَرْحُ الرُّضِيِّ عَلَى الكَافِيَّةِ، الرُّضِيِّ الأَسْتَرَابَادِيِّ، تَحْقِيقُ: يُوسُفُ عُمَرَ، ج ٣(٢٣-٢٤، ٦٤-٦٨). وَمُعْنِي اللَّيْبِ، ابْنُ هِشَامِ الأَنْصَارِيِّ، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدٌ مُحْيِي الدِّينِ عَبْدِ الحَمِيدِ، ج ٣٣٠/١-٣٣٢. وَمَعَانِي النُّحُو، فَاضِلُ السَّامِرَائِيِّ، ج ٤(٤٦٣-٢٦٤).

بدليل إبداله المرفوعَ (خَاتَمٌ) منها، و(ذَا) موصولة^(١)؛ بدليل افتقارها للجملة بعدها؛ لتكون صلةً لها توضح المراد بها.

الثالث: أن تكون (مَادَا) كلها استفهاميةً على التركيب بمنزلة اسمٍ واحدٍ؛ نحو: "مَادَا صَنَعْتَ، أَحَاتَمًا أَمْ سُوَارًا؟"، ف (مَادَا) كلها اسم استفهام في موضع نصبٍ على المفعولية؛ بدليل إبداله المنصوبَ (خَاتَمًا) منها، وقد تقدّم على عامله لحقّ الصدارة.

الرابع: أن تكون (مَا) استفهاميةً، و(ذَا) زائدةٌ؛ أجازهُ جماعةٌ منهم ابن مَالِك (ت ٦٧٢هـ) في نحو: "مَاذَا صَنَعْتَ؟"؛ وعلى هذا التقدير فينبغي وجوب حذف الألف في نحو: "لِمَذَا جِئْتَ؟"، والتحقق أن الأسماء لا تزداد.

ويظنّ الباحث أن الوجه الأقرب لـ (مَاذَا) هو أن تكون (مَا) استفهاميةً، و(ذَا) اسم إشارة؛ لاستيفاء الجملة ركنيها على هذا الوجه، وعدم احتياجها إلى ما بعدها من الكلام؛ كما الأمر في (مَنْذَا) تمامًا.

وأما الفرق بين (مَا)، و(مَادَا)، فإنّه نظير الفرق بين (مَنْ)، و(مَنْذَا)^(٢)؛ إذ إنّهُ يبرز من ناحيتين^(٣):

الناحية الأولى: إنّ (ذَا) تفيد التنصيص على الاستفهام فيما يحتمل الاستفهام وغيره، وذلك نحو قوله (ﷺ): ﴿فَأُرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ﴾^(٤)؛ فإنّ (ذَا) أفادت التنصيص على الاستفهام، ولو حُذفت لاحتُمّل المعنى الاستفهام، والموصولة؛ أي: (فأروني الذي خلقه الذين من دونه)، ألا ترى أنّك إذا قلت: "أنا أعلم ما تُريدُ" يحتمل الخبر والاستفهام، ولو قلت (مَادَا) أفادت الاستفهام نصًّا؟، وكذلك قوله (ﷺ) -على لسان قوم لوط (ﷺ): ﴿وَأَنْتَ لَتَعْلَمُ مَا تُرِيدُ﴾^(٥).

(١) وهي في موضع رفعٍ بالإخبار عن (مَا).

(٢) انظر: هذه الرسالة، ص ٣٧-٣٨.

(٣) معاني النحو، فاضل السامرائي، ج ٤/٢٦٤-٢٦٧.

(٤) لقمان: ١١.

(٥) هود: ٧٩.

الناحية الثانية: إنَّ في (مَادَا) قوَّةً ومبالغةً في الاستفهام ليست في (مَا) وحدها، ففي قولنا: "مَادَا فَعَلْتَ؟" قوَّة في الاستفهام ليست في: "مَا فَعَلْتَ؟"؛ ولعلَّ ذلك يعود إلى زيادة حروفها، وقد سلف أنَّ زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى غالبًا.

٣. (مَتَى)؛ للاستفهام عن زمانٍ مُبهمٍ يتضمَّن جميع الأزمنة؛ فإذا قيل: "مَتَى الخُرُوجُ؟"؛ فنقول: "اليوم"، أو "الساعة"، أو "غداً"، والمرادُ بها الاختصار؛ وذلك أنَّكَ لو سألت إنسانًا عن زمنٍ خروجه؛ لكان القياسُ أن تقولَ: "اليومَ تخرج؟"، أم غداً؟، أم الساعة؟ ... إلخ، والأزمنةُ أكثرُ من أن يُحاطَ بها، فإذا قُلْتَ: "مَتَى"، أغنى عن ذِكر ذلك كلِّه^(١).

ومن الشواهد عليها قوله (ﷺ): ﴿مَتَى نَصَرَ اللَّهُ﴾^(٢).

٤. (أَيَّانَ)؛ للاستفهام عن الزمان المستقبل في حال الترخيم والتعظيم؛ نحو قوله (ﷺ): ﴿يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾^(٣)، وهي بمعنى (مَتَى)، إلا أنَّ الفرق بينها وبين (مَتَى) يبرز في النقاط الثلاث الآتية^(٤):

- أ- إنَّ (مَتَى) للاستفهام عن الزمان عموماً، بينما (أَيَّانَ) للاستفهام عن الزمان المستقبل.
- ب- إنَّ "مَتَى" لكثرة استعمالها قد صارت أظهرَ من "أَيَّانَ" في الزمان.

(١) انظر: أمالي ابن الشَّجَرِيِّ، ابنُ الشَّجَرِيِّ، تحقيق: محمود مُحمَّد الطناحي، ج ١/٤٠١. وشرحُ المُفَصَّل، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج ٣/١٣٣. وشرحُ الرُّضِيِّ عَلَى الكَافِيَةِ، الرُّضِيِّ الأَسْتَرَابَادِيِّ، تحقيق: يُوسُفُ حَسَنُ عُمَرُ، ج ٣/٢٠٤. ومُعْنِي اللَّيْبِيبِ، ابن هشام الأَنْصَارِيِّ، تحقيق: مُحمَّدُ مُحْيِي الدِّين عبد الحميد، ج ١/٣٦٦. وعِلْمُ المَعَانِي، عبد العزيز عَتِيق، ص ٩٤. ومَعَانِي النُّحُو، فاضل السَّامِرَائِيِّ، ج ٤/٢٦٧. وأُسْلُوبُ الاسْتِفْهَامِ فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ، عبد الكريم محمود يوسف، ص ١١.

(٢) البَقَرَةُ: ٢١٤.

(٣) القِيَامَةُ: ٦.

(٤) انظر: أمالي ابن الشَّجَرِيِّ، ابنُ الشَّجَرِيِّ، تحقيق: محمود مُحمَّد الطناحي، ج ١/٤٠١. وشرحُ المُفَصَّل، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج ٣/١٣٥-١٣٦. وشرحُ الرُّضِيِّ عَلَى الكَافِيَةِ، الرُّضِيِّ الأَسْتَرَابَادِيِّ، تحقيق: يُوسُفُ حَسَنُ عُمَرُ، ج ٣/٢٠٤-٢٠٥. والأشْبَاهُ والنُّظَائِرُ فِي النُّحُو، السُّيُوطِيِّ، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ج ٤/١١٩. وعِلْمُ المَعَانِي، عبد العزيز عَتِيق، ص ٩٤-٩٥. ومَعَانِي النُّحُو، فاضل السَّامِرَائِيِّ، ج ٤/٢٥٧. وأُسْلُوبُ الاسْتِفْهَامِ فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ، عبد الكريم محمود يوسف، ص ١١.

ج- إِنَّ "مَتَى" تُسْتَعْمَلُ فِي أَغْرَاضٍ عَدَّةٍ، بَيْنَمَا "أَيَّانَ" لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِيمَا يُرَادُ تَفْخِيمُ أَمْرِهِ وَتَعْظِيمُهُ؛ أَيُّ: فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي يُقْصَدُ فِيهَا تَعْظِيمُ الْمَسْئُولِ عَنْهُ، وَالتَّهْوِيلُ بِشَأْنِهِ؛ نَحْوُ قَوْلِهِ (ﷺ): ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَلُهَا﴾^(١).

وَرُبَّمَا يَكُونُ مَا وَرَدَ فِي كِتَابِ النُّحُوِّ بِشَأْنِ (أَيَّانَ)، مِنْ أَنَّهَا لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِيمَا يُرَادُ تَفْخِيمُ أَمْرِهِ وَتَعْظِيمُهُ، فِيهِ نَظَرٌ؛ ذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ (ﷺ): ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَلُهَا﴾^(٢)؛ قَدْ يَكُونُ الْمُرَادُ هُنَا التَّهْوِيلُ بِشَأْنِهَا، وَلَيْسَ التَّهْوِيلُ؛ فَإِنَّ الَّذِينَ يَسْأَلُونَ عَنِ السَّاعَةِ هُمُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِهَا؛ فَيَسْتَعْجِلُونَ بِهَا عَلَى جِهَةِ التَّحْدِي، وَالْقَصْدُ الْجُودُ، نَظَرًا لِمَا فِي الْعَقْلِ مِنَ الْجُمُودِ^(٣).

وَكذَلِكَ فِي قَوْلِهِ (ﷺ): ﴿يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ﴾^(٤)؛ قَدْ يَكُونُ الْمُرَادُ بِالسُّؤَالِ هُنَا اسْتِبْعَادُ الْقِيَامَةِ وَإِنْكَارِهَا، حَتَّى يَتِمَّ كَافِرٍ مِنَ الْفُجُورِ بَعِيدًا عَنِ الرُّهْبَةِ مِنْ سَيْفِ الْحِسَابِ؛ بِدَلِيلِ الْآيَةِ الَّتِي سَبَقَتْهَا: ﴿بَلْ يُرِيدُ الْإِنْسَانُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُ﴾^(٥).

وَعَلَيْهِ لَا يُشْتَرَطُ التَّفْخِيمُ، وَالتَّعْظِيمُ، وَالتَّهْوِيلُ، فِي اسْتِعْمَالِ (أَيَّانَ)^(٦).

٥. (أَيَّانَ) لِلِاسْتِفْهَامِ عَنِ الْمَكَانِ، سِوَاءِ أَكَانَ اسْتِفْهَامًا حَقِيقِيًّا؛ نَحْوُ: "أَيَّانَ أَخُوكَ؟"، أَمْ مَجَازِيًّا؛ نَحْوُ قَوْلِهِ (ﷺ): ﴿أَيَّانَ شُرَكَاءِى الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾^(٧)؛ فَإِنَّهُ لَا يَسْأَلُ عَنِ مَكَانِهِمْ حَقِيقَةً،

(١) النَّازِعَاتُ: ٤٢.

(٢) النَّازِعَاتُ: ٤٢.

(٣) انظر: تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ، مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرِ الطَّبْرِيِّ، تَحْقِيقُ: بَشَارُ مَعْرُوفٍ وَعَصَامُ الْحَرَسْتَانِي، م٧، ص٤٥٨. وَتَفْسِيرُ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، ابْنُ كَثِيرٍ، تَحْقِيقُ: سَامِي السَّلَامَةِ، ج٣١٨/٨.

(٤) الْقِيَامَةُ: ٦.

(٥) الْقِيَامَةُ: ٥. انظر: تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ، مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرِ الطَّبْرِيِّ، تَحْقِيقُ: بَشَارُ مَعْرُوفٍ وَعَصَامُ الْحَرَسْتَانِي، م٧، ص٤١٠. وَتَفْسِيرُ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، ابْنُ كَثِيرٍ، تَحْقِيقُ: سَامِي السَّلَامَةِ، ج٢٧٦/٨-٢٧٧.

(٦) وَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ قَدْ تُسْتَعْمَلُ (أَيَّانَ) فِي أَغْرَاضٍ عَدَّةٍ؛ غَيْرِ التَّفْخِيمِ، وَالتَّعْظِيمِ، وَالتَّهْوِيلِ؛ كَالْتَهْوِيلِ وَالِاسْتِبْعَادِ مَثَلًا؛ لَكِنَّ الْغَالِبَ عَلَيْهَا هُوَ اسْتِعْمَالُهَا فِيمَا يُرَادُ تَفْخِيمُ أَمْرِهِ وَتَعْظِيمَهُ.

(٧) الْفُصَّصُ: ٧٤.

وإنَّما هو لتبكيتهم. والمرادُ بـ (أَيَّنَ) الإيجاز والاختصار أيضاً؛ فإنَّها تُغني عن ذكر الأمكنة؛ إذ إنَّ الأمكنةَ أكثرُ من أن يُحاطَ بها^(١).

٦. (كَيْفَ)؛ للاستفهام عن الحال؛ نحو قولك: "كَيْفَ زَيْدٌ؟"؛ فجوابه: هو صحيح، أو سقيم، أو آكل، أو شارب، وما أشبه ذلك من أحواله، والمراد بها الاختصار كذلك؛ إذ إنَّ الأحوالَ أكثرُ من أن يُحاطَ بها؛ فجاؤوا بـ (كَيْفَ)، وهو اسم مبهم يتضمَّن جميع الأحوال؛ فإذا قلت: "كَيْفَ زَيْدٌ؟" أغنى عن ذلك كلُّه^(٢). وقد تكون استفهاماً حقيقياً؛ نحو: "كَيْفَ زَيْدٌ؟" أو غيره؛ نحو قوله (ﷺ): ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾^(٣)؛ فإنَّه أُخْرِجَ مُخْرَجَ التَّعَجُّبِ^(٤).

وقال ابن مالك (ت ٦٧٢هـ): "(كَيْفَ) ... لا تخرج في الاستعمال عن أن تكون في موضع نصبٍ على الحال، أو خبرٍ مبتدأٍ في الحال أو الأصل، إلَّا ما شذَّ من نحو جرِّها بـ (عَلَى) في قول بعضهم: "عَلَى كَيْفَ تَبِيعُ الْأَحْمَرِينَ؟"^(٥).

٧. (أَيُّ)؛ ولها ثلاثة معانٍ^(٦):

(١) انظر: أمالي ابن الشَّجَرِيِّ، ابنُ الشَّجَرِيِّ، تحقيق: محمود مُحَمَّد الطناحي، ج ١/٤٠١. وشرحُ المُفَصَّلِ، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج ٣/١٣٣-١٣٥. وشرحُ الرُّضِيِّ عَلَى الكَافِيَةِ، الرُّضِيِّ الأَسْتَرَابَادِيِّ، تحقيق: يُوسُفُ حَسَنُ عُمَرُ، ج ٣/٢٠٢. وَعِلْمُ المَعَانِي، عبد العزيز عَتِيق، ص ٩٥. وَمَعَانِي النُّحُو، فاضل السَّامِرَائِيِّ، ج ٤/٢٥٦. وأَسْلُوبُ الاسْتِفْهَامِ فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ، عبد الكريم محمود يوسف، ص ١١.

(٢) أي: أغنى عن قولك: "أصحيحٌ زيدٌ أم سقيمٌ؟"، "أأكلٌ زيدٌ أم شاربٌ؟" إلى غير ذلك من أحواله.

(٣) البقرة: ٢٨.

(٤) انظر: أمالي ابن الشَّجَرِيِّ، ابنُ الشَّجَرِيِّ، تحقيق: محمود مُحَمَّد الطناحي، ج ١/٤٠١. وشرحُ المُفَصَّلِ، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج ٣/١٣٩-١٤٢. وشرحُ الرُّضِيِّ عَلَى الكَافِيَةِ، الرُّضِيِّ الأَسْتَرَابَادِيِّ، تحقيق: يُوسُفُ حَسَنُ عُمَرُ، ج ٣/٢٠٥-٢٠٧. وَمُعْنَى اللَّيْبِ، ابن هشام الأَنْصَارِيِّ، تحقيق: مُحَمَّدُ مَحْيِي الدين عبد الحميد، ج ١/٢٣٠-٢٣٢. وَعِلْمُ المَعَانِي، عبد العزيز عَتِيق، ص ٩٥. وَمَعَانِي النُّحُو، فاضل السَّامِرَائِيِّ، ج ٤/٢٥٧-٢٦١. وأَسْلُوبُ الاسْتِفْهَامِ فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ، عبد الكريم محمود يوسف، ص ١١.

(٥) شرحُ الشُّهَيْلِ، ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيِّد ومُحَمَّدُ بدوي المختون، ج ٤/١٠٥.

(٦) انظر: أمالي ابن الشَّجَرِيِّ، ابنُ الشَّجَرِيِّ، تحقيق: محمود مُحَمَّد الطناحي، ج ١/٤٠١. وشرحُ الرُّضِيِّ عَلَى الكَافِيَةِ، الرُّضِيِّ الأَسْتَرَابَادِيِّ، تحقيق: يُوسُفُ حَسَنُ عُمَرُ، ج ٣/٢٠٣-٢٠٤. وَعِلْمُ المَعَانِي، عبد العزيز عَتِيق، ص ٩٥. وَمَعَانِي النُّحُو، فاضل السَّامِرَائِيِّ، ج ٤/٢٥٤-٢٥٥. وأَسْلُوبُ الاسْتِفْهَامِ فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ، عبد الكريم محمود يوسف، ص ١١.

الأول: (مِنْ أَيْنَ)؛ نحو قوله (ﷺ): ﴿قَالَ يَمْرِيُمُ أَنِّي لَكَ هَذَا﴾^(١)؛ أي: (مِنْ أَيْنَ لَكَ هَذَا؟).

والثاني: (كَيْفَ)؛ نحو قوله (ﷺ): ﴿قَالَ أَنِّي يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾^(٢)؛ أي: (كَيْفَ يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا؟).

والثالث: (مَتَى)؛ نحو قولك لِمَنْ حضر: "أَنَّى جِئْتَ؟"؛ أي: (مَتَى جِئْتَ؟).

لكنها تختلف عن (مِنْ أَيْنَ)، و(كَيْفَ)، و(مَتَى)؛ لاشتراكها في أكثر من معنى، فقد تحتل عدة معانٍ في آنٍ واحد؛ نحو قوله (ﷺ): ﴿أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ﴾^(٣)؛ فإنها تحتل أن يُراد بها (مِنْ أَيْنَ لَهُمُ الذِّكْرَى؟)، وكذلك تحتل أن يُراد بها (كَيْفَ لَهُمُ الذِّكْرَى؟)^(٤).

وهي كذلك في غير الاستفهام قد تحتل عدة معانٍ؛ نحو قوله (ﷺ): ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَثُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾^(٥)؛ فقد يحتل أن المراد بها: (مِنْ أَيْنَ شِئْتُمْ)، و(مَتَى شِئْتُمْ)، و(كَيْفَ شِئْتُمْ)، ما دام ذلك لا يخالف شرع الله (ﷺ)^(٦).

كما يرى الدكتور فاضل السامرائي اختلافًا آخر لـ (أَنَّى) عمَّا تشتمل عليه من معانٍ؛ هو أنها أقوى في الاستفهام؛ لبنائها اللغوي، فالتشديد الذي فيها، والمدة الطويلة التي في آخرها يُرجحان ذلك؛ فإن في قوله (ﷺ): ﴿أَنَّى لَكَ هَذَا﴾^(٧) من التعجب ما ليس في قولنا: (مِنْ أَيْنَ

(١) آل عمران: ٣٧.

(٢) البقرة: ٢٥٩.

(٣) الدخان: ١٣.

(٤) معاني النحو، فاضل السامرائي، ج ٤/٢٥٥.

(٥) البقرة: ٢٢٣.

(٦) انظر: الكليات، أبو البقاء الكفوي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، ص ١٩٥. ومعاني النحو، فاضل السامرائي، ج ٤/٢٥٥.

(٧) آل عمران: ٣٧.

لَكَ هَذَا؟)، وفي قوله (ﷺ): ﴿أَنِّي يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾^(١) من التعجب ما ليس في (كيف)^(٢).

وعلى هذا فهي تختلف عن (مِنْ أَيْنَ)، و(كَيْفَ)، و(مَتَى) من ناحيتين هما:

أ- السعة في أدائها المعنى.

ب- القوة في الاستفهام.

٨. (كَمْ)؛ للاستفهام عن العدد^(٣)؛ نحو قوله (ﷺ): ﴿قَلَّ كَمْ لَبِئْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾^(٤)، وقوله (ﷺ): ﴿سَلَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾^(٥).

وهي بسيطة غير مركبة؛ وعليه جمهور النحاة، خلافاً للكسائي (ت ١٨٩هـ)، والفرّاء (ت ٢٠٧هـ)؛ فإنها عندهما مركبة من: كاف التشبيه، و(ما) الاستفهامية محذوفة الألف، وسكنت ميمها؛ لكثرة الاستعمال^(٦).

ويميل الباحث إلى رأي الجمهور؛ لأن دلالتها على التشبيه لا تخلو من بُعد، فضلاً عن سكون الميم، وإلا فإن كثيراً ما نُجَرَّ - (ما) الاستفهامية - بحروف أخرى، وتظل الميم مفتوحة.

(١) البقرة: ٢٥٩.

(٢) معاني النحو، فاضل السامرائي، ج ٤/٢٥٥-٢٥٦.

(٣) انظر: أمالي ابن السجري، ابن السجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، ج ١/٤٠٢. وشرح المفصل، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج ٣/١٦٧-١٦٨. وشرح الرضي على الكافية، الرضي الأسترابادي، تحقيق: يوسف حسن عمر، ج ٣/١٥٤. ومغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج ١/٢٠٧-٢٠٩. وعلم المعاني، عبد العزيز عتيق، ص ٩٥. ومعاني النحو، فاضل السامرائي، ج ٤/٢٥٧. وأسلوب الاستفهام في القرآن الكريم، عبد الكريم محمود يوسف، ص ١٢.

(٤) المؤمنون: ١١٢.

(٥) البقرة: ٢١١.

(٦) الجني الداني، المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ص ٢٦١.

٩. (أَيُّ)؛ لتعيين أحد المتشاركين في أمرٍ يعمُّهما؛ نحو قوله (ﷺ) -على لسان الكافرين: ﴿أَيُّ الْقَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا﴾^(١)؛ أَي: أنحن أم أصحاب مُحَمَّد (ﷺ)؟

وهي بحسب ما تُضاف إليه^(٢):

فإن أُضيفت إلى العاقلِ كانت استفهامًا عن العقلاء؛ نحو: "أَيُّ الْقَوْمِ عِنْدَكَ؟" ومنه قوله (ﷺ): ﴿سَلِّمُوا إِلَيْهِمْ بِذَلِكَ زَعِيمٌ﴾^(٣).

وإن أُضيفت إلى غيرِ العاقلِ كانت استفهامًا عن غيرِ العقلاء؛ نحو: "أَيُّ الْخَيْلِ رَكِبْتَ؟" ومنه قوله (ﷺ): ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾^(٤).

وإن أُضيفت إلى زمانٍ كانت استفهامًا عن الزمان؛ نحو: "أَيُّ الشُّهُورِ خَرَجْتَ؟" ومنه قوله (ﷺ): ﴿لَأَيِّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ﴾^(٥).

وإن أُضيفت إلى مكانٍ كانت استفهامًا عن المكان؛ نحو: "أَيُّ الْمَجَالِسِ جَلَسْتَ؟" ومنه قوله (ﷺ): ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾^(٦).

وإن أُضيفت إلى غير ذلك كانت بحسب ما أُضيفت إليه^(٧).

(١) مَرْيَم: ٧٣.

(٢) فَإِنَّهَا تَلْزِمُ الْإِضَافَةَ؛ لِإِزَالَةِ إِبْهَامِهَا؛ نَحْو: "أَيُّ رَجُلٍ سَاعَدَكَ؟"، وَيَجُوزُ أَنْ تُقَطَعَ عَنْهَا فَتَتَّبَعَ إِعْرَابَ الْمَسْئُولِ عَنْهُ رَفْعًا، وَنَصْبًا، وَجَزًّا؛ نَحْو: (أَيًّا؟)؛ لِمَنْ قَالَ: "قَابَلْتُ رَجُلًا"، وَ(أَيُّ؟)؛ لِمَنْ قَالَ: "حَدَّثَنِي رَجُلٌ". انظر: الْمُعْجَمُ الْوَافِي، عَلِيٌّ تَوْفِيقُ الْحَمْدِ وَيُوسُفُ جَمِيلُ الزَّعْبِيِّ، ص ١٠١.

(٣) الْقَلَمُ: ٤٠.

(٤) الْمُرْسَلَات: ٥٠.

(٥) الْمُرْسَلَات: ١٢.

(٦) الشُّعْرَاء: ٢٢٧.

(٧) انظر: أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ، ابْنُ الشَّجَرِيِّ، تَحْقِيق: مُحَمَّدُ مُحَمَّدُ الطَّنَاحِي، ج ١/٤٠١-٤٠٢. وَشَرْحُ الرِّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَّةِ، الرِّضِيِّ الْأَسْتَرَابَادِيِّ، تَحْقِيق: يُوسُفُ حَسَنُ عُمَرَ، ج ٣/٥٩-٦٣. وَمُعْنَى اللَّيْبِ، ابْنُ هِشَامِ الْأَنْصَارِيِّ، تَحْقِيق: مُحَمَّدُ مُحْيِي الدِّينِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، ج ١/٩١. وَعِلْمُ الْمَعَانِي، عَبْدِ الْعَزِيزِ عَتِيقُ، ص ٩٥. وَمَعَانِي النَّحْوِ، فَاضِلُ السَّامِرَائِيِّ، ج ٤/٢٥٦. وَأَسْلُوبُ الْإِسْتِفْهَامِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، عَبْدِ الْكَرِيمِ مُحَمَّدُ يُونُسُ، ص ١٢.

المطلب الثاني: (بَلَّة) بِمَعْنَى: (كَيْفَ)، و(أَيْنَ)

قد تكون (بَلَّة) على أوجهٍ عدَّة؛ منها هذه الخمسة^(١):

١. اسم فعل أمر، بمعنى: (دَع)، مبني على الفتح، وما بعدها منصوب؛ نحو قولك: "بَلَّة زَيْدًا".

٢. مصدر، بمعنى: (التَّرَك)، منصوب^(٢) على المصدرية، نائب عن فعل الأمر (أَتَرَكَ)، وما بعدها مجرور بالإضافة؛ نحو قولك: "بَلَّة زَيْدٍ".

٣. اسم مرادف لـ (كَيْفَ)، مبني على الفتح، وما بعدها مرفوع؛ نحو قولك: "بَلَّة زَيْدٌ؟".

٤. وذهب الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ) إلى أنَّ (بَلَّة) حرف جرٌّ بمنزلة: (حَاشَا)، و(عَدَا)، و(خَلَا)؛ قيل: ومنه قوله (ﷺ): "يَقُولُ اللَّهُ (ﷻ): أَعَدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ. نُحْرًا. بَلَّة مَا أَطْلَعَكُمْ اللَّهُ عَلَيْهِ"^(٣)؛ وسوف يأتي بيانُ هذا الحديث في المبحث الثاني من الفصل الثالث^(٤) إن شاء الله تعالى.

٥. ويرى الرضوي الأستراباذي (ت٦٨٦هـ)، والصبَّان (ت١٢٠٦هـ)، أنَّها تأتي بمعنى: (أَيْنَ) في بعض مواضعها؛ نحو قول ما حكاه أبو زيد الأنصاري (ت٢١٥هـ): "إِنَّ فُلَانًا لَا يُطِيقُ أَنْ يَحْمِلَ الْفِهْرَ فَمِنْ بَلَّةٍ أَنْ يَأْتِيَ بِالصَّخْرَةِ".

وفي حالة مجيئها بمعنى: (كَيْفَ)، و(أَيْنَ)، يكون لها ما يكون لهما من أحكام؛ كحقِّ الصدارة، وغير ذلك.

(١) انظر: شرح الأبيات المشكَّلة الإعراب، أبو علي الفارسي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، ج١/٢٦-٢٩. وشرح المفصل، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج٣/٤٢-٤٤. وشرح الرضوي على الكافية، الرضوي الأستراباذي، تحقيق: يوسف حسن عمر، ج٣/٩٤. والجنى الداني، المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ص٤٢٤-٤٢٦. ومغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج١/١٣٣. وحاشية الصَّبَّان، محمد بن علي الصَّبَّان، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد، ج٣/٣٠٢.

(٢) أي: مُعْرَب.

(٣) صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، الجنة وصفة نعيمها وأهلها، ص١٠٨٧: رقم الحديث ٤ - (٢٨٢٤).

(٤) انظر: هذه الرسالة، ص١٥٥-١٥٦.

ومن الشواهد على (بَلَّه) قول الشاعر كعب بن مالك (ت ٥١هـ):

٥. تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلَّهَ الْأَكْفُفَ، كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ^(١)

فقد رُويت كلمة (الأكْفُف) بالحركات الثلاث: (الأكْفُف، الأكْفُف، الأكْفُف):

فعلى رواية النصب: تخرج على أن (بَلَّه): اسمُ فعلٍ أمرٍ، بمعنى: (دَع)، مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً؛ تقديره: أنت، و(الأكْفُف): مفعول به، وانتصابه كانتصاب كلمة (الكتاب) في قولك: "دُونَكَ الْكِتَابُ"، وانتصاب الاسم بعد اسم الفعل.

وعلى رواية الجر: تخرج على أن (بَلَّه): مصدر، بمعنى: (التَّرَك)، منصوب على المصدرية، و(الأكْفُف): مجرور بإضافة هذا المصدر إليه، على نحو قوله (ﷺ): ﴿فَضْرَبَ الرِّقَابِ﴾^(٢)؛ غير أن "ضَرَبَ" له فعل من لفظه، و(بَلَّه) ليس له فعل من لفظه.

وعلى رواية الرفع: تخرج على أن (بَلَّه) بمعنى: (كَيْفَ) للاستفهام التعجبي، مبني على الفتح، في محل رفع خبر مقدم، و(الأكْفُف): مبتدأ مؤخر مرفوع، وفي هذه الحالة يكون لها حقُّ الصدارة.

(١) الشاهد رقم (٥):

- **تخريج البيت:** دِيوَانُ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، كَعْبُ بْنُ مَالِكِ الْأَنْصَارِيِّ، تحقيق: مجيد طراد، ص ٧٧. وروايته: "فتى الجَمَاجِمِ...". وانظر: شَرْحُ الْمُفَصَّلِ، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج ٣/٤١ - ٤٣. ومُغْنِي اللَّيْبِ، ابن هشام الْأَنْصَارِيِّ، تحقيق: مُحَمَّدُ مُحْيِي الدِّينِ عَبْدِ الحَمِيدِ، ج ١/١٣٣. وجزائنة الأدب، عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام مُحَمَّد هارون، ج ٦/٢١٢-٢١٧.
- **اللُّغَةُ:** (تَذَرُ: تَتْرُكُ)، (الْجَمَاجِمُ: جَمْعُ جُمُجَمَةٍ، وَهِيَ عَظْمُ الرَّأْسِ الْمُشْتَمِلُ عَلَى الدَّمَاعِ)، (ضَاحِيًا: بَارِزًا لِلشَّمْسِ)، (هَامَاتُهَا: جَمْعُ هَامَةٍ، وَهِيَ الرَّأْسُ)، (بَلَّهَ: اسْمُ فِعْلٍ بِمَعْنَى "دَع").
- **الشاهد:** "بَلَّهَ الْأَكْفُفَ".

• **وجه الاستشهاد:** تَمَّتِ الإِشَارَةُ إِلَيْهِ فِي المِثْلِ.

(٢) مُحَمَّد: ٤.

المطلب الثالث: حَقُّ صَدَارَتِهَا

نصَّ معظم النُّحاة على صدارة أسماء الاستفهام في أقوال لهم؛ منها هذه الثلاثة:

١. قال سيبويه (ت ١٨٠هـ) في أثناء حديثه عن معاني (أَيْنَ)، و(كَيْفَ): "وهذا لا يكون إلاَّ مبدوءًا به قبل الاسم؛ لأنها من حروف الاستفهام"^(١).

٢. وقال الزمخشري (ت ٥٣٨هـ): "وللاستفهام صدر الكلام، لا يجوز تقدم شيء مما في حيزه عليه؛ لا تقول: "ضَرَيْتَ أَرَيْدًا؟" وما أشبه ذلك"^(٢).

٣. وقال ابن السَّجَرِيَّ (ت ٥٤٢هـ): "الاستفهام يقع صدر الجملة، وإنَّما لزم تصديره؛ لأنَّك لو أَحْرَتَهُ تَنَاقُضَ كَلَامِكَ، فلو قلت: "جَلَسَ زَيْدٌ أَيْنَ؟" و"خَرَجَ مُحَمَّدٌ مَتَى؟" جعلت أول كلامك جملةً خبريةً، ثم نقضت الخبر بالاستفهام؛ فذلك وجب أن تُقَدِّمَ الاستفهام، فنقول: "أَيْنَ جَلَسَ زَيْدٌ؟" و"مَتَى خَرَجَ مُحَمَّدٌ؟" لأنَّ مرادك أن تستفهم عن مكان جلوس زيد، وزمان خروج مُحَمَّد، فزال بتقديم الاستفهام التناقض"^(٣)؛ إذ إنَّ الاستفهام من الإنشاء، وهو نقيض الإخبار.

ويعلِّ الرُّضِيَّ الأُسْتَرَابَاذِيُّ (ت ٦٨٦هـ) صدارة كلِّ من: (الاستفهام، والشرط، والعرض، والتمني، ونحو ذلك ممَّا يُغَيِّرُ معنى الكلام)؛ فيقول: "وإنَّما كان للشرط، والاستفهام، والعرض، والتمني، ونحو ذلك ممَّا يُغَيِّرُ معنى الكلام، مرتبةً التصدُّر؛ لأنَّ السامع يبني الكلام الذي لم يُصدَّر بالمغيِّر على أصله، فلو جُوِّزَ أن يجيء بعده ما يغيِّره، لم يَدْرِ السامع إذا سمع بذلك المغيِّر: أهو راجعٌ إلى ما قبله بالتغيير، أو مغيِّرٌ لِمَا سيجيء بعده من الكلام، فيتشوش لذلك ذهنه"^(٤).

(١) الكِتَابُ، سِيْبَوِيَّهِ، تحقيق: عبد السلام مُحَمَّد هارون، ج ١٢٨/٢. وقد سبق ذكرها؛ انظر: هذه الرسالة، ص ١٨.

(٢) المُفَصَّلُ، الزمخشري، ص ٣٢٠.

(٣) أمالي ابن السَّجَرِيَّ، ابن السَّجَرِيَّ، تحقيق: محمود مُحَمَّد الطناحي، ج ٤٠٢/١.

(٤) شَرْحُ الرُّضِيِّ عَلَى الكَافِيَةِ، الرُّضِيَّ الأُسْتَرَابَاذِيُّ، تحقيق: يُوسُفُ حَسَنُ عُمَرُ، ج ٢٥٧/١.

المطلب الرابع: بعض المسائل المتعلقة بصدارة أسماء الاستفهام

ومنها هذه الخمس:

المسألة الأولى: اتصال أسماء الاستفهام بحرف الجر، أو المضاف

إذا اتصلت أسماء الاستفهام بحرف الجر؛ نحو قوله (ﷺ): ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾^(١)، أو المضاف؛ نحو قولك: "عَلَامٌ مَنْ هَذَا؟"، فإنه يصبح لهذا المركب اللغوي حقُّ الصدارة في الأساليب العربية، وهذا ما نصَّ عليه الرضوي الأسترابادي (ت ٦٨٦هـ) بقوله: "وقد تحذف ألف (مَا) الاستفهامية في الأغلب عند انجرارها بحرف جرٍّ أو مضاف؛ وذلك لأنَّ لها صدرَ الكلام لكونها استفهامًا، ولم يمكن تأخير الجارِّ عنها فقدمَ عليها، ورُكِّبَ معها؛ حتى يصير المجموع ككلمة واحدة موضوعة للاستفهام، فلا يسقط الاستفهام عن الصدر، وجُعِلَ حذف الألف دليلَ التركيب، ولم يُحذف آخر (مَنْ)، و(كَمْ)، الاستفهاميتين مجرورتين؛ لكونه حرفًا صحيحًا، ولا آخر (أَيُّ)؛ لجريه مجرى الصحيح في تحمُّل الحركات"^(٢)، ومن الشواهد على ذلك من صحيح مُسَلِّم قول عُمر بن الخطاب (رضي الله عنه) يسأل صُهيبيًا: "عَلَامٌ تَبْكِي؟"^(٣)؛ فإنَّ شبه الجملة (عَلَامٌ) ككلِّ له حقُّ الصدارة في جملته.

المسألة الثانية: دخول حرفي الجرِّ (إلى، وعلى) على (كَيْفَ)

أجمع النَّحَاة على صدارة (كَيْفَ)، وأمَّا دخول حرف الجرِّ (إلى) على (كَيْفَ) في نحو قولهم: "انظُرْ إِلَى كَيْفَ تَصْنَعُ"، فيرى الرضوي الأسترابادي (ت ٦٨٦هـ) أنَّ "(كَيْفَ) فيه مُخْرَجٌ عن معنى الاستفهام؛ لسقوطه عن الصدر"^(٤)، ورُبَّمَا تكون (كَيْفَ) هنا بمعنى (الكيفية)؛ كما في

(١) النَّبَأُ: ١.

(٢) شَرْحُ الرُّضِيِّ عَلَى الكَافِيَةِ، الرُّضِيِّ الأَسْتَرَابَادِيِّ، تحقيق: يُوسُفُ حَسَنَ عُمَرَ، ج ٣/٥٠.

(٣) انظر: صَحِيحُ مُسَلِّمٍ، مُسَلِّمُ بْنُ الحَجَّاجِ، الجَنَائِزُ/المَيْتُ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ، ص ٣٣٢: رقم الحديث ٢٠ - (٩٢٧).

(٤) شَرْحُ الرُّضِيِّ عَلَى الكَافِيَةِ، الرُّضِيِّ الأَسْتَرَابَادِيِّ، تحقيق: يُوسُفُ حَسَنَ عُمَرَ، ج ٣/٢٠٦.

قوله (﴿﴾: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾^(١)، وعندها لا يكون لها حقّ الصدارة كذلك^(٢).

وأما دخول حرف الجر (عَلَى) على (كَيْفَ) في نحو قولهم: "عَلَى كَيْفَ تَبِيعُ الْأَحْمَرِينَ؟" فشاذٌّ لا تعوّل عليه العرب^(٣).

وظنّ الباحث في هذه المسألة أنّ اسم الاستفهام (كَيْفَ) لا يفقد حقّ الصدارة عند دخول حرفي الجرّ (إلى، وعلى) عليه؛ لأنّ (كَيْفَ) في نحو قولهم: "انظُرْ إِلَى كَيْفَ تَصْنَعُ" لها حقّ الصدارة في جملتها (المفعولية)، وفي قوله (﴿﴾: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾؛ تحتل^(٤) وجهين:

الأول: أنّ تكون اسم استفهام في محل نصبٍ مفعول مطلق نائب عن المصدر؛ أي: فَعَلَ فَعَلًا عَظِيمًا.

الثاني: أنّ تكون اسم استفهام في محل نصبٍ حال، عامله الفعل (فَعَلَ).

وجملة (فَعَلَ رَبُّكَ) في محل نصبٍ سدّت مسدّ مفعولي (تَرَ) المعلق بالاستفهام (كَيْفَ).

وعليه فإنّ (كَيْفَ) لها حقّ الصدارة في جملتها كذلك.

بالإضافة إلى ما ذُكِرَ في المسألة السابقة من أنّ اتّصال أسماء الاستفهام بحرف الجرّ أو المضاف لا يسقطها عن الصدر.

(١) الفيل: ١.

(٢) حاشية الصبّان، مُحمّد بن عليّ الصبّان، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد، ج ٥٦/٢.

(٣) انظر: شرح النَّسَهِيلِ، ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيّد ومُحمّد بدوي المختون، ج ١٠٥/٤. وشرح

الرّضويّ على الكافية، الرّضويّ الأستراباديّ، تحقيق: يوسف حسن عمّار، ج ٢٠٦/٣.

(٤) (كَيْفَ).

المسألة الثالثة: الاستفهام في حالة الاستثبات

المقصود بالاستثبات: هو أن تُعيد لفظ المستفهم عنه، ولكن بأحد أدوات الاستفهام الآتية خصوصاً: (مَنْ، وَمَا، وَأَيٌّ، وَأَيْنَ، وَكَمْ في حالة العطف)؛ فإنه يقتصر عليها؛ كأن تقول: ("ضَرَبْتُ مَنْ؟"، "رَأَيْتَ مَا؟"، "مَرَرْتُ بِأَيِّ؟") مُجِيباً لِمَنْ قَالَ لك على الترتيب: ("ضَرَبْتُ رَجُلًا"، "رَأَيْتُ شَيْئًا"، "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ")، ومثال (أَيْنَ) نحو قولهم: "إِنَّ أَيْنَ الْمَاءِ وَالْعُشْبِ؟" لِمَنْ قَالَ: "إِنَّ فِي مَوْضِعٍ كَذَا مَاءً وَعُشْبًا"، ومثال (كَمْ) في العطف نحو قولهم: "قَبَضْتُ عَشْرِينَ، وَكَمْ؟" إذا استثبَّت مَنْ قَالَ: "قَبَضْتُ عَشْرِينَ، وَكَذَا، وَكَذَا"^(١).

وقد اختلف البصريون والكوفيون في صدارة أدوات الاستفهام الخاصة بالاستثبات عند مجيئها فيه؛ وبيان هذا الاختلاف في الفرعين الآتيين:

أ- البصريون: يرون أن للاستفهام صدر الكلام، سواء أفصِدَ به ابتداءً، أو كان للاستثبات؛ واستثنوا من ذلك قول بعض العرب: "ضَرَبَ مَنْ مَنَّا؟"؛ واعتقدوا شذوذه^(٢).

ب- الكوفيون: يرون فَوَاتَ تصدر الاستفهام في حالة الاستثبات.

ويميل الباحث إلى رأي البصريين، من لزوم الاستفهام صدر الكلام، بجميع أدواته، وعلى أي حال كان، حتى في حالة الاستثبات؛ وذلك لقلّة السماع عن العرب لما ذهب إليه الكوفيون، وشذوذه.

المسألة الرابعة: حُكْمُ (مَاذَا) مِنْ حَيْثُ لُزُومُ التَّصَدُّرِ، وَفَوَاتُهُ

يرى ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) أَنَّ (مَا) الاستفهامية إذا رُكِبَتْ مع (ذَا) فَإِنَّهَا تُفَارِقُ وجوب التصدير؛ فيعمل فيها ما قبلها رفعاً ونصباً، واستشهد على ذلك بحديث عائشة رضي الله عنها- في حادثة الإفك؛ أَنَّهَا قَالَتْ: "فَوَعَّظَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ)، فَالْتَفَتَ إِلَى أَبِي، فَقُلْتُ لَهُ: أَجِبْهُ،

(١) انظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، (ج ٢/ ص: ٦٨٠-٦٨١)، (ج ٣/ ص: ١٤٦٨-١٤٦٩).

(٢) انظر: المرجع السابق، ج ٣/ ١٤٦٨-١٤٦٩.

قَالَ: فَمَاذَا أَقُولُ؟، فَالْتَفَتُ إِلَى أُمِّي، فُقِلْتُ: أَجِيبِيهِ، فَقَالَتْ: أَقُولُ مَاذَا؟^(١)؛ حَيْثُ قَالَ^(٢): "وَفِي (أَقُولُ مَاذَا؟) شَاهِدٌ عَلَى أَنَّ (مَا) الِاسْتِفْهَامِيَّةَ إِذَا رُكِبَتْ مَعَ (ذَا) تَفَارِقُ وَجُوبَ التَّصْدِيرِ، فَيَعْمَلُ فِيهَا مَا قَبْلَهَا رَفْعًا وَنَصْبًا؛ فَالرَّفْعُ كَقَوْلِهِمْ: "كَانَ مَاذَا؟"، وَالنَّصْبُ كَقَوْلِ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: "أَقُولُ مَاذَا؟". وَأَجَازَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ وَقَوْعَهَا تَمْيِيزًا؛ كَقَوْلِكَ لِمَنْ قَالَ: "عِنْدِي عِشْرُونَ": "عِشْرُونَ مَاذَا؟"^(٣)

وتبعه في ذلك بعض النُّحَاة؛ منهم المَالِقِيُّ (ت ٧٠٢هـ)؛ حَيْثُ يَرَى أَنَّ (مَا) الِاسْتِفْهَامِيَّةَ إِذَا اتَّصَلَتْ بِـ (ذَا)؛ فَإِنَّهَا تَخْرُجُ عَنِ حُكْمِ أَدْوَاتِ الِاسْتِفْهَامِ؛ وَبِهَذَا تَفْقَدُ حَقَّ صِدَارَتِهَا؛ فَقَدْ قَالَ مَعْلَقًا عَلَى قَوْلِ: (كَانَ مَاذَا؟): "وَرُبَّمَا وَقَعَتْ (مَا) فِي مَوْضِعِ خَبَرٍ (كَانَ)؛ فَتَكُونُ فِي تَقَدُّمِ (كَانَ) عَلَيْهَا خَارِجَةً عَنِ أَدْوَاتِ الِاسْتِفْهَامِ فِي كَوْنِهَا^(٤) يَقَعُ مَا بَعْدَهَا خَبْرًا لَهَا، وَجَمِيعُ أَدْوَاتِ الِاسْتِفْهَامِ لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ، فَتَتَقَدَّمُ عَلَى (كَانَ)؛ فَتَقُولُ: "إِذْ ضَرَبْتَ زَيْدًا فَكَانَ مَاذَا؟ أَيُّ شَيْءٍ كَانَ)، فَاتِّصَالَ (ذَا) بِهَا أَخْرَجَهَا عَنِ حُكْمِ أَدْوَاتِ الِاسْتِفْهَامِ"^(٥).

لكن جمهور النُّحَاة يَرَوْنَ وَجُوبَ صِدَارَتِهَا؛ لِأَنَّ الِاسْتِفْهَامَ بِجَمِيعِ أَدْوَاتِهِ، وَعَلَى أَيِّ حَالٍ كَانَ، لَهُ حَقُّ الصِّدَارَةِ عِنْدَهُمْ.

ويميل الباحث إلى ما ذهب إليه ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)؛ من أَنَّ (مَا) الِاسْتِفْهَامِيَّةَ إِذَا رُكِبَتْ مَعَ (ذَا) فَإِنَّهَا تَفَارِقُ وَجُوبَ التَّصْدِيرِ؛ وَهَذَا لَا يَمْنَعُ مِنْ أَنْ تَأْتِيَ صَدْرًا؛ بَلْ هُوَ الْأَغْلَبُ؛ وَلَكِنْ لَا تَسْتَوْجِبُهُ؛ بِدَلِيلِ أَحَادِيثَ وَرَدَتْ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ؛ مِنْهَا هَذِهِ الثَّلَاثَةُ:

١. حِينَ بَايَعَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ (رضي الله عنه) رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) بَسَطَ يَمِينَهُ، فَقَالَ (ﷺ): "فَقَبِضْتُ يَدِي، قَالَ (ﷺ): مَا لَكَ يَا عَمْرُو؟ قَالَ (ﷺ): قُلْتُ: أَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِطَ، قَالَ (ﷺ): تَشْتَرِطُ"

(١) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، الْبُخَارِيُّ، التَّفْسِيرُ/﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [النور: ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢]، ص ١١٩١-١١٩٣: رقم الحديث ٤٧٥٧.

(٢) ابن مالك (ت ٦٧٢هـ).

(٣) شَوَاهِدُ التَّوَضُّيْحِ وَالتَّصْحِيحِ، ابن مالك، تحقيق: طه مُحْسِن، ص ٢٦١.

(٤) أي: في كون أدوات الاستفهام.

(٥) رَصَفُ الْمَبَانِي، المَالِقِيُّ، تحقيق: أحمد مُحَمَّد الخراط، ص ١٨٧.

بِمَاذَا؟ قُلْتُ: أَنْ يُغْفَرَ لِي" (١)؛ والتقدير أن يُقال: (بِمَاذَا تَشْتَرِطُ؟).

٢. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُبَيْدٍ: وَقَدْ الْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ فِي خِلَافَتِهِ، فَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: مَا أَظُنُّ أَبَا حُبَيْبٍ يَعْنِي ابْنَ الرَّبِيعِ، سَمِعَ مِنْ عَائِشَةَ مَا كَانَ يَزْعُمُ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْهَا، قَالَ الْحَارِثُ: بَلَى أَنَا سَمِعْتُهُ مِنْهَا، قَالَ: سَمِعْتَهَا تَقُولُ مَاذَا؟" (٢)؛ إذ التقدير أن يُقال: (مَاذَا سَمِعْتَهَا تَقُولُ؟).

٣. عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ، قَالَتْ: "دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ)، فَقُلْتُ لَهُ: هَلْ لَكَ فِي أُخْتِي بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ؟ فَقَالَ (ﷺ): أَفَعَلَ مَاذَا؟ قُلْتُ: تَنكِحُهَا" (٣)؛ والتقدير أن يُقال: (مَاذَا أَفَعَلُ؟).

المسألة الخامسة: تَقْدِيمُ الْأَسْمَاءِ عَلَى أَدْوَاتِ الْأِسْتِفْهَامِ

قد تتقدم الأسماء على أدوات الاستفهام؛ لجلب انتباه المخاطب؛ حيث عقد سيبويهي (ت ١٨٠هـ) لذلك باباً سماه: "هَذَا بَابٌ مِنَ الْأِسْتِفْهَامِ يَكُونُ الْأِسْمُ فِيهِ رَفْعًا؛ لِأَنَّكَ تَبْتَدِئُهُ لِتُنَبِّئَهُ الْمَخَاطَبَ، ثُمَّ تَسْتَفْهَمُ بَعْدَ ذَلِكَ؛" وذلك قولك: "زَيْدٌ كَمْ مَرَّةً رَأَيْتَهُ"، و"عَبْدُ اللَّهِ هَلْ لَقَيْتَهُ"، و"عَمْرُو هَلَّا" (٤) لَقَيْتَهُ، وكذلك سائر حروف الاستفهام (٥).

ورغم تقدم الاسم على أداة الاستفهام، إلا أنه يبقى لها حقُّ الصدارة؛ فقد ذهب الدكتور كمال بشر في مثل هذا التركيب نحو قولهم: "الْمُنْهَرَبُونَ مِنَ الضَّرَائِبِ، كَيْفَ نَنَعَبُهُمْ؟"، "الْإِمْتِحَانُ الْفَصْلِيُّ، مَتَى يَكُونُ؟" قائلًا: "وقد وهم بعض الدارسين المُحَدِّثِينَ؛ فظنوا أَنَّ الْأَدَاةَ

(١) صَحِيحُ مُسْلِمٍ، مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، الْإِيمَانُ/كُونُ الْإِسْلَامِ يَهْدِمُ مَا قَبْلَهُ، وَكَذَا الْهَجْرَةُ وَالْحَجُّ، ص ٦٣-٦٤: رقم الحديث ١٩٢ - (١٢١).

(٢) المصدر السابق، الْحَجُّ/نَقْضُ الْكُعْبَةِ وَبِنَاوُهَا، ص ٤٩٨: رقم الحديث ٤٠٣ - (١٣٣٣).

(٣) المصدر نفسه، الرِّضَاعُ/تَحْرِيمُ الرَّبِيبَةِ، وَأَخْتُ الْمَرْأَةِ، ص ٥٤٦: رقم الحديث ١٥ - (١٤٤٩).

(٤) (هَلَّا): هي حرف تحضيض؛ ولكن سيبويهي (ت ١٨٠هـ) أجراها مجرى الاستفهام؛ لسببين؛ هما:

١. لِأَنَّ مَعْنَى (هَلَّا فَعَلْتَ، وَهَلَّا تَفَعَّلَ): (لِمَ لَمْ تَفْعَلْ، وَلِمَ لَا تَفْعَلْ).

٢. أَنَّ (هَلَّا) مَرْكَبَةٌ مِنْ: (هَلْ)، وَ(لَا).

انظر: شَرْحُ النَّسَائِيِّ، ابْنُ مَالِكٍ، تَحْقِيقُ: عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّيِّدِ وَمُحَمَّدُ بَدْوِيِّ الْمُخْتُونَ، ج ٢/١٣٩.

(٥) الْكِتَابُ، سَيْبُوَيْهِ، تَحْقِيقُ: عَبْدِ السَّلَامِ مُحَمَّدَ هَارُونَ، ج ١/١٢٧.

الاستفهامية في هذين المثالين قد فقدت خاصتها؛ حيث لم تنصدر التركيب الذي وقعت فيه، والحق أن الأداة هنا ما زالت في صدر الكلام؛ أي الجملة التي وقعت بها الجملة الثانية في التركيبين السابقين؛ فكأن التركيب مكون من جملتين، جاءت الثانية منهما مصدرة بأداة الاستفهام جذباً للانتباه، ودليل ما نقول^(١): وجود سكتة خفيفة بين الجانبين عند النطق الصحيح للتركيب كله، وقد أشرنا إلى ذلك بوضع فاصلة في المثالين^(٢).

المطلب الخامس: أحكام ناتجة عن صدارة أدوات الاستفهام

إذا تقرر للاستفهام صدر الكلام من حيث الجملة؛ نتج عن هذا التصدر أحكام عدة؛ منها هذه الثلاثة:

١. لا يعمل فيه ما قبله، إلا حرف الجر، والمضاف؛ وحقيقة علة امتناع العمل: أن الاستفهام معني، وما قبله معني آخر، فلو عمل فيه ما قبله لدخل بعض المعاني في بعض، بالإضافة إلى أن الصدارة نفسها تقتضي هذا الامتناع^(٣)، وقد قال المبرّد (ت ٢٨٥هـ): "ألا ترى أنه لا يدخل على الاستفهام من الأفعال إلا ما يجوز أن يلغى^(٤)؛

(١) حسب قول الدكتور كمال بشر.

(٢) دراسات في علم اللغة، كمال بشر، ص ٢٩٤.

(٣) انظر: الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج ١/٢٣٥. وإعراب القرآن، النحاس، تحقيق: خالد العلي، ج ٣/١٩٦. والمسائل البصريّات، أبو عليّ الفارسي، تحقيق: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ج ١/٥٤٣. وتفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: عبد الرازق المهدي، ج ٢/٢٠٥. والدُرّ المصون، السمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ج ٩/٢٦٢.

(٤) لعل ما مثل به المبرّد (ت ٢٨٥هـ) في هذا الموضع يكون أقرب للتعليق منه للإلغاء؛ إذ إن هناك فرقاً بين الإلغاء، والتعليق، في أفعال القلوب، وبيان هذا الفرق في الفرعين الآتيين:

أ- الإلغاء: هو إبطال عمل الفعل القلبي الناصب للمبتدأ والخبر لا لمانع، فيعودان مرفوعين على الابتداء والخبرية، مثل: "خالدٌ كريمٌ ظننتُ".

ب- التعليق: وهو إبطال عمل الفعل القلبي لفظاً لا محلاً، لمانع، فتكون الجملة بعده في موضع نصب على أنها سادة مسدّ مفعوليه، مثل: علمتُ لخالدٍ شجاعاً. فيجب تعليق الفعل، إذا كان هناك مانع من إعماله؛ وذلك إذا وقع بعده أحد أربعة أشياء؛ ذكرها الشيخ مصطفى الغلاييني في كتابه "جامع الدروس العربيّة"، ج ٣/٢٩-٣٢.

لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، وهذه الأفعال هي التي يجوز ألا تعمل خاصةً، وهي ما كان من العِلْمِ والشكِّ؛ فعلى هذا قوله (ﷺ): ﴿لَتَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِئُوا أَمَدًا﴾^(١).

٢. لا يجوز تقدم شيء مما في حيزه عليه^(٢)؛ فلا تقول: "ضربت أزيداً؟" وما أشبه ذلك^(٣).
٣. لا يعمل ما قبله فيما بعده، ولا ما بعده فيما قبله^(٤).

وكذلك سائر ألفاظ الصدارة الأخرى؛ فإنها تقتضي هذه الأحكام غالباً، وأحياناً مطلقاً؛ إثر صدارتها، في حين أنها لو فقدت إحداها؛ فقدت حق الصدارة، وأصبحت حشواً في الكلام؛ أي: وسطه.

فعلى سبيل المثال: ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) يشرح قول ابن مالك (ت ٦٧٢هـ):

كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وَجِدْ^(٥)

فيقول: "وكذلك يجب رفع الاسم السابق إذا ولى الفعل المُشْتَعَلُ بالضمير أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها^(٦)، كأدوات الشرط، والاستفهام، و(مَا) النافية؛ نحو: "زَيْدٌ إِنْ لَقِبْتَهُ فَأَكْرَمُهُ"، و"زَيْدٌ هَلْ تَضْرِبُهُ؟"، و"زَيْدٌ مَا لَقِيتَهُ"؛ فيجب رفع (زَيْدٌ) في هذه الأمثلة ونحوها، ولا يجوز نصبه؛ لأن ما لا يصلح أن يعمل فيما قبله لا يصلح أن يُفسَّرَ عاملاً فيما قبله"^(٧).

(١) الكهف: ١٢. انظر: الْمُفْتَضَّبُ، المُبْرَدُ، تحقيق: مُحَمَّد عبد الخالق عزيمة، ج ٣/٢٩٧.

(٢) باستثناء الجار، والمضاف، كما تبين.

(٣) انظر: الإيضاح العُضْدِي، أبو علي الفارسي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ج ١/٣١. والمُفَصَّلُ، الزمخشري، ص ٣٢٠. وقد سبق ذكرها؛ انظر: هذه الرسالة، ص ٥٠.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق: جودة مبروك مُحَمَّد مبروك، ص ١٤٩.

(٥) متن الألفية، ابن مالك، ص ١٨.

(٦) الأصل في الكتاب: "وكذلك يجب رفع الاسم السابق إذا ولى الفعل المُشْتَعَلُ بالضمير أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها العكس..."، وهذا خطأ نحوي؛ إذ الفعل هو الذي يلي الأداة، وليس العكس، حسب قول ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، وما مثل به ابن عقيل (٧٦٩هـ).

(٧) شرح ابن عقيل، عبد الله بن عقيل، تحقيق: مُحَمَّد مُحْيِي الدين عبد الحميد، ج ٢/١٣٦-١٣٧.

ويُعلّق على قوله الشيخ مُحَمَّدٌ مُحْيِي الدين عبد الحميد؛ فيقول: الأشياء التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها عشرة أنواع؛ منها: أدوات الشرط، والاستفهام، والتحضيض، والعرض، والام الابتداء، و(كَمْ) الخبرية، و(إِنَّ) وأخواتها، و(مَا) النافية^(١)، وكلُّ ذلك ممّا له حقّ الصدارة، ومعناه أنّ ألفاظ الصدارة جميعها تشترك في أحكام عامة تقتضيها إثر صدارتها؛ كالتي بيّنتُ هنا.

(١) حاشية "سُرْحُ ابنِ عَقِيلٍ" بتحقيق: مُحَمَّدٌ مُحْيِي الدين عبد الحميد، ج ٢/١٣٦-١٣٧.

المبحث الثالث

أَسْمَاءُ الشَّرْطِ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، وَبَيَانُهَا

أسماء الشرط تسعة؛ هي: (مَنْ)، و(مَا)، و(مَهْمَا)، و(مَتَى)، و(أَيَّانَ)، و(أَيَّنَ)، و(أَنَّى)، و(حَيْثُمَا)، و(أَيَّ)؛ وبيانها في أربعة مطالب؛ هي:

المطلب الأول: مَا هِيَئُهَا.

المطلب الثاني: حَقُّ صَدَارَتِهَا.

المطلب الثالث: مَسْأَلَةُ الْجَزَاءِ بِـ (كَيْفَ).

المطلب الرابع: بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِصَدَارَةِ أَسْمَاءِ الشَّرْطِ.

وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: مَا هِيَئُهَا

ونتلخص في تسع نقاط على النحو الآتي:

١. (مَنْ)؛ وتكون شرطاً للعاقل: الإنسان، وغيره^(١)؛ فقد تُستعمل للإنسان؛ نحو قوله (ﷺ): ﴿فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾^(٢)، وقد تُستعمل للملائكة؛ نحو قوله (ﷺ): ﴿وَمَنْ يَسْتَنْكِفَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾^(٣)؛ فإن صدر الآية يتحدث عن الملائكة المقربين، وقد تُستعمل للجن؛ نحو قوله (ﷺ): ﴿فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ

(١) اقتصرها سيبويه (ت ١٨٠هـ) على الأناسي؛ حيث قال: "وهي للمسألة عن الأناسي، ويكون بها الجزاء للأناسي، وتكون بمنزلة (الذي) للأناسي". انظر: الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج ٢٢٨/٤.

والحق أنها أعم من ذلك؛ فإنها تشمل الأناسي وغيرهم ممن يعقل كالملائكة والجن. وربما ذكر سيبويه (ت ١٨٠هـ) الأناسي حملاً على الأغلب.

(٢) البقرة: ١٥٨.

(٣) النساء: ١٧٢.

يَجِدُ لَهُرَ شَهَابًا رَّصَدًا^(١)؛ فَإِنَّ صَدْرَ الْآيَةِ يَتَحَدَّثُ عَنِ الْجَنِّ؛ أَيُّ: يَصْعَدُ إِلَى السَّمَاءِ؛
لِيَسْتَرْقِ السَّمْعَ لِحَدِيثِ الْمَلَائِكَةِ^(٢).

وقد ذكر المُبَرِّدُ (ت ٢٨٥هـ) أَنَّ (مَنْ) الشَّرْطِيَّةُ لَا تَكُونُ إِلَّا لِلْعَاقِلِ؛ حَيْثُ قَالَ: "تَقُولُ فِي
(مَنْ): "مَنْ يَأْتِي آتِيهِ"؛ فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا لِمَا يَعْقِلُ، فَإِنْ أَرَدْتَ بِهَا غَيْرَ ذَلِكَ، لَمْ يَكُنْ"^(٣).
٢. (مَا)؛ وَهِيَ نَوْعَانِ^(٤):

الأوَّلُ: زَمَانِيَّةٌ؛ نَحْوُ قَوْلِهِ (ﷺ): ﴿فَمَا اسْتَقَمُّوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾^(٥)، أَيُّ: اسْتَقِيمُوا
لَهُمْ مَدَّةَ اسْتِقَامَتِهِمْ لَكُمْ.

الثَّانِي: غَيْرُ زَمَانِيَّةٌ؛ نَحْوُ قَوْلِهِ (ﷺ): ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ
اللَّهِ﴾^(٦)، وَقَوْلِهِ (ﷺ): ﴿وَمَا أَصَبَكُمْ يَوْمَ أَلْتَقَى الْجَمْعَانِ فَيَاذَنْ لِلَّهِ﴾^(٧).

وتكون شرطاً لغير العاقل؛ نحو قوله (ﷺ): ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾^(٨)،
ولصفات العقلاء؛ نحو قوله (ﷺ): ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾^(٩)،
فهي أعم من (مَنْ) في جميع أحوالها^(١٠).

(١) الجَنِّ: ٩.

(٢) انظر: مُغْنِي اللَّيْبِ، ابن هشام الأَنْصَارِيُّ، تحقيق: مُحَمَّدٌ مُحْيِي الدِّينِ عبد الحميد، ج ١/٣٥٨. وَمَعَانِي
النَّحْوِ، فاضل السَّامِرَائِيُّ، ج ٤/٨٧-٨٨.

(٣) الْمُقْتَضَبُ، المُبَرِّدُ، تحقيق: مُحَمَّدٌ عبد الخالق عزيمة، ج ٢/٤٩.

(٤) انظر: شَرْحُ الرَّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَّةِ، الرَّضِيُّ الأَسْتَرَابَادِيُّ، تحقيق: يُوسُفُ حَسَنُ عُمَرُ، ج ٤/٨٩. وَمُغْنِي
اللَّيْبِ، ابن هشام الأَنْصَارِيُّ، تحقيق: مُحَمَّدٌ مُحْيِي الدِّينِ عبد الحميد، ج ١/٣٣٢. وَمَعَانِي النَّحْوِ، فاضل
السَّامِرَائِيُّ، ج ٤/٨٥.

(٥) النَّوِيَّةُ: ٧.

(٦) البَقْرَةُ: ١١٠. وَالْمُرَّمَلُ: ٢٠.

(٧) آلِ عِمْرَانَ: ١٦٦.

(٨) آلِ عِمْرَانَ: ١١٥.

(٩) النِّسَاءُ: ٢٤.

(١٠) انظر: الْمُقْتَضَبُ، المُبَرِّدُ، تحقيق: مُحَمَّدٌ عبد الخالق عزيمة، ج ٢/٥١-٥٢. وَمَعَانِي النَّحْوِ، فاضل
السَّامِرَائِيُّ، ج ٤/٨٥-٨٦.

٣. (مَهْمَا)؛ قيل: هي بمعنى (مَا)، وقيل: أعمُّ منها، وقيل: إنَّ أصلها (مَا) ألحقتُ بها (مَا) كما في (كَيْفَمَا، وَأَيْمَمَا)، ويجوز أن تكون (مَهْ)؛ ك (إِذْ ضُمَّ إِلَيْهَا (مَا)^(١).

قال سيبويه (ت ١٨٠هـ): "وسألتُ الخليلَ (ت ١٧٠هـ) عن (مَهْمَا)؛ فقال: هي (مَا) أدخلتَ معها (مَا) لَعَوًا، بمنزلتها مع (مَتَى) إذا قلتَ: "مَتَى مَا تَأْتِي آتِكَ"، وبمنزلتها مع (إِنْ) إذا قلتَ: "إِنْ مَا تَأْتِي آتِكَ"، وبمنزلتها مع (أَيْنَ) كما قال (ﷺ): ﴿أَيُّنَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾^(٢)، وبمنزلتها مع (أَيَّ) كقوله (ﷺ): ﴿أَيُّمَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾^(٣)، ولكنهم استنبحو أن يكرروا لفظًا واحدًا؛ فيقولوا: (مَا مَا)؛ فأبدلوا الهاءَ من الألف التي في الأولى، وقد يجوز أن يكون (مَهْ)؛ ك (إِذْ ضُمَّ إِلَيْهَا (مَا)^(٤).

ويرى ابن هشام الأَنْصَارِيُّ (ت ٧٦١هـ) أنَّها "بسيطة، لا مركبة من (مَهْ)، و(مَا) الشرطية، ولا من (مَا) الشرطية، و(مَا) الزائدة"^(٥).

واليه يميل الباحث؛ فهي بسيطة غير مركبة.

وكما وقع الخلاف فيها بين البساطة والتركيب؛ كذلك وقع بين الاسمِية والحرفية؛ فذهب بعض النحاة إلى أنَّها حرفٌ؛ منهم السُّهَيْلِيُّ (ت ٥٨١هـ)؛ واستدلَّ على ذلك بقول الشاعر زُهَيْر بن أَبِي سُلْمَى:

(١) انظر: الكتابُ، سيبويه، تحقيق: عبد السلام مُحمَّد هارون، ج ٣/٥٩-٦٠. والمُعْتَضِبُ، المُبْرَد، تحقيق: مُحمَّد عبد الخالق عضية، ج ٢/٤٧. ومُعْنِي اللَّيْبِ، ابن هشام الأَنْصَارِيُّ، تحقيق: مُحمَّد مُحيي الدين عبد الحميد، ج ١/٣٦١-٣٦٢. ومَعَانِي النَّحْوِ، فاضل السَّامِرَائِيُّ، ج ٤/٨٧-٨٨.

(٢) النِّسَاء: ٧٨.

(٣) الإِسْرَاء: ١١٠.

(٤) الكتابُ، سيبويه، تحقيق: عبد السلام مُحمَّد هارون، ج ٣/٥٩-٦٠.

(٥) انظر: مُعْنِي اللَّيْبِ، ابن هشام الأَنْصَارِيُّ، تحقيق: مُحمَّد مُحيي الدين عبد الحميد، ج ١/٣٦٢.

٦. وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُغْلَمُ^(١)

وقال: هي حرف بمنزلة (إن)؛ بدليل أنها لا محل لها من الإعراب.

أما جمهور النحاة فذهبوا إلى أنها اسمٌ؛ بدليل رجوع الضمير إليه؛ كما في قوله (ﷺ): ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ عَائِيَةٍ﴾^(٢)، وإليه يميل الباحث^(٣).

ولها ثلاثة معانٍ^(٤):

الأول: ما لا يعقل غير الزمان، مع تَضَمُّنِ معنى الشرط؛ نحو قوله (ﷺ): ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ عَائِيَةٍ لَيْتَسَحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾^(٥)؛ ولهذا فَسَّرَتْ بقوله: (مِنْ آيَةٍ)، وهي فيها إمَّا مبتدأ، وخبره جملتنا الشرط (فعل الشرط وجوابه معاً)، أو منصوبة على الاشتغال؛ فيُقَدَّرُ لها عاملٌ متعدِّ - كما في قولك: "زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ"؛ والنقدير: (جَاوَزْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ) - متأخراً عنها؛ لأنَّ لها الصِّدْرُ؛ أي: (مَهْمَا تَحْضُرُنَا تَأْتِنَا بِهِ).

الثاني: الزمان والشرط، فتكون ظرفاً لفعل الشرط؛ نحو قول الشاعر حاتم الطائي
(٤٦ق.هـ):

(١) الشاهد رقم (٦):

- تخريج الحديث: ديوان زهير بن أبي سلمى، تحقيق: علي حسن فاعور، ص ١١١. ومُعْنِي اللَّيْبِ، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج ١، ص ٣٦١-٣٦٢.
- اللُّغَةُ: (الْخَلِيقَةُ: الصِّفَةُ؛ حَسَنَةٌ كَانَتْ أُمَّ سَيِّئَةٍ)، (خَالَهَا: ظَنَّهَا).
- الشاهد: "وَمَهْمَا تَكُنْ".
- وجه الاستشهاد: استدل به السُّهَيْلِيُّ (ت ٥٨١هـ) على أَنَّ (مَهْمَا) حرف، بمنزلة (إن)، لا محل لها من الإعراب.

(٢) الأعراف: ١٣٢.

(٣) انظر: شَرْحُ الرِّضِيِّ عَلَى الكَافِيَةِ، الرِّضِيِّ الأَسْتَرَابَادِيِّ، تحقيق: يُوسُفُ حَسَنَ عُمَرُ، ج ٤/٨٩. ومُعْنِي اللَّيْبِ، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج ١، ص ٣٦١-٣٦٢.

(٤) انظر: مُعْنِي اللَّيْبِ، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج ١/٣٦٢-٣٦٤.

(٥) الأعراف: ١٣٢.

٧. وَإِنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ وَفَرَجَكَ نَالًا مُنْتَهَى الدَّمِّ أَجْمَعًا^(١)

وهذا النوع ذكره ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، وزعم أن التَّحْوِيَّينَ أهملوه. ويرى ابن هشام (ت ٧٦١هـ) أنه لا دليل في ذلك^(٢)؛ لجواز كونها للمصدر، بمعنى: (أَيُّ إِعْطَاءٍ كَثِيرًا أَوْ قَلِيلًا)، وقال بأنَّ النَّحَاةَ قد سبقوا ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) إلى ذكر هذه المقالة، وأنَّ الزَّمْخَشَرِيَّ (ت ٥٣٨هـ) شدد الإنكار على مَنْ يقول بها، ووصفه^(٣) بأنه لا يَدَّ له في العربية؛ لأنَّه يضعها في غير موضعها.

ويظنُّ الباحثُ أنَّ (مَهْمَا) تتضمَّن معنى الزمان والشرط؛ لكنَّه لا ينطبق على جميع الأمثلة والشواهد، ووجه ذلك هو أنَّه في هذا البيت يجوز لك أن تقولَ على التقدير: (مَتَى تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ وَفَرَجَكَ نَالًا مُنْتَهَى الدَّمِّ أَجْمَعًا)؛ أَي: وَقْتَ إِعْطَائِكَ بَطْنَكَ وَفَرَجَكَ سُؤْلَاهُمَا يِنَالًا مُنْتَهَى الدَّمِّ أَجْمَعًا^(٤)، والمعنى بذلك يستقيم.

(١) الشاهد رقم (٧):

- **تخريج البيت:** ديوانُ حَاتِمِ الطَّائِي، حَاتِمِ الطَّائِي، ص ٦٨. وَحَمَاسَةٌ أَبِي تَمَّام، أبو تَمَّامِ الطَّائِي، تحقيق: عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، ج ٣٤٣/٢. وَمُعْنِي اللَّيْبِ، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: مُحَمَّدُ مُحِبِّي الدِّينِ عبد الحميد، ج ٣٦٣/١. وَشَرْحُ أُبَيَّاتِ مُعْنِي اللَّيْبِ، عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، ج ٣٥٠/٥-٣٥٢.

ورواية ابن جنِّي (ت ٣٩٢هـ): "وَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيتَ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ...؛ وعليها لا يكون شاهداً في البيت لـ (مَهْمَا)؛ انظر: التَّنْبِيهُ عَلَى شَرْحِ مُشْكَلَاتِ الْحَمَاسَةِ، ابن جنِّي، تحقيق: حسن محمود هنداوي، ص ٥٣٧.

- **الشاهد:** "مَهْمَا تُعْطِ".
- **وجه الاستشهاد:** مجيء (مَهْمَا) بمعنى: الزمان، والشرط؛ فتكون ظرفاً لفعل الشرط، ووجه الدلالة على ذلك هو اقتضاؤها معنى (مَتَى) الشرطية؛ والتقدير: (مَتَى تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ وَفَرَجَكَ نَالًا مُنْتَهَى الدَّمِّ أَجْمَعًا).

(٢) أي: لا دليل في أنَّ (مَهْمَا) تأتي بمعنى الزمان والشرط.

(٣) الزَّمْخَشَرِيَّ (ت ٥٣٨هـ).

(٤) (أَجْمَعًا؛ أَي: كِلَاهُمَا).

الثالث: الاستفهام، قد تجيء (مَهْمَا) في الاستفهام بمعنى: (مَا) الاستفهامية؛ نحو قول الشاعر عمرو بن مَلَقَطِ الْجَاهِلِيّ:

٨. مَهْمَا لِي اللَّيْلَةُ مَهْمَا لِيهِ أَوْدَى بِنَعْلِيَّ وَسِرْبَالِيهِ^(١)

ذلك أنه يُريد: (مَا لِي اللَّيْلَةُ)^(٢)؛ ولـ (مَهْمَا) الصدارة في هذا النمط التركيبي على حد استعمالها في الجزء^(٣).

ويرى ابن هشام (ت ٧٦١هـ) أنه "لا دليل في هذا البيت؛ لاحتمال أن التقدير (مَهْمَا) اسم فعل بمعنى: (اكفف)، ثم استأنف استفهامًا بـ (مَا) وحدها"^(٤).

(١) الشاهد رقم (٨):

- تخريج البيت: النَّوَادِرُ، أبو زيد الأنصاريّ، تحقيق: مُحمّد عبد القادر أحمد، ص ٢٦٧. وشرح المُفَصَّلِ، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج ٤/٢٦٨-٢٦٩. وشرح الرُّضِيِّ عَلَى الكَافِيَةِ، الرُّضِيِّ الأَسْتَرَابَادِيّ، تحقيق: يُوسُفُ حَسَنُ عُمَرُ، ج ٤/٨٨. ومُعْنِي اللَّيْبِ، ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: مُحمّد مُحيي الدين عبد الحميد، ج ١/٣٦٣-٣٦٤. وشرحه كاملاً في: خِرَازَةُ الأَدَبِ، عبد القادر البَغْدَادِيّ، تحقيق: عبد السلام مُحمّد هارون، ج ٩/١٨-٢٥.
- اللُّغَةُ: (أَوْدَى الشَّيْءُ: هَلَكَ، وَهَوَى)، (وَأَوْدَى بِهِ: أَهْلَكَ، وَأَضَلَّهُ)، (السَّرْبَالُ: القَمِيصُ، وَقِيلَ: الدَّرْعُ؛ لقوله ﷺ): ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَبِيلَ تَقِيكُمْ أَلْحَرَّ وَسَرَبِيلَ تَقِيكُمْ بِأَسْكُمُ﴾ [النحل: ٨١]؛ فالأول هو الثياب، والثاني هو الدروع السابغات في الحروب.
- الشاهد: "مَهْمَا لِي اللَّيْلَةُ".
- وجه الاستشهاد: مجيء "مَهْمَا" فيه اسم استفهام بمعنى: (مَا) الاستفهامية، وعليه فإنها تستحق الصدارة.

(٢) انظر: شرح المُفَصَّلِ، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج ٤/٢٦٨-٢٦٩. وشرح الرُّضِيِّ عَلَى الكَافِيَةِ، الرُّضِيِّ الأَسْتَرَابَادِيّ، تحقيق: يُوسُفُ حَسَنُ عُمَرُ، ج ٤/٨٨. ومُعْنِي اللَّيْبِ، ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: مُحمّد مُحيي الدين عبد الحميد، ج ١/٣٦٣-٣٦٤.

(٣) لأنّ (مَهْمَا) في هذا النمط التركيبي بمعنى: (مَا) الاستفهامية التي لها حق الصدارة، وهي كذلك في الجزء لها حق الصدارة؛ والمراد بالجزء هنا هو جملة الشرط ككل، وليس جواب الشرط وحده. انظر: حقّ الصّدَاةِ فِي النُّحُوِّ العَرَبِيّ، عزمي سلمان، ص ٤٩.

(٤) مُعْنِي اللَّيْبِ، ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: مُحمّد مُحيي الدين عبد الحميد، ج ١/٣٦٤.

ويظنّ الباحث أنّ المعنى الأوّل هو الأرجح؛ وهو مجيء (مَهْمَا) في هذا البيت بمعنى: (مَا) الاستفهامية؛ بدليل توكيده لفظاً في قوله: (مَهْمَا لِيَهْ)، وإن كان كما يرى ابن هشام (ت ٧٦١هـ)؛ فَمَنْ المخاطب باسم فعل الأمر (مَهْ) الذي هو بمعنى: (اكفف)، وما هو معنى البيت حينئذٍ؟!

٤. (مَتَى)؛ وتكون شرطاً للزمان عموماً؛ نحو قولك: "مَتَى تَأْتِي آتِكَ"^(١)؛ ونحو قول الشاعر
سُحَيْمِ بْنِ وَثِيلِ الرَّيَّاحِيِّ (ت ٦٠هـ):

٩. أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ النَّبَايَا مَتَى أَضَعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي^(٢)

ولا بدّ هنا من ذكر الفرق بين (مَتَى) و(إِذَا) من ناحية، وبين (مَتَى) و(إِنْ) الشرطية من ناحية أخرى؛ وذلك في الفرعين الآتيين:

(١) انظر: شرح المُفَصَّل، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج ٣/١٣٥. ومعاني النُّحو، فاضل السامرائي، ج ٤/٨٦-٨٧.

(٢) الشاهد رقم (٩):

• **تخريج البيت:** الأَصْمَعِيَّاتُ، الأَصْمَعِيُّ، تحقيق: أحمد مُحمَّد شاکر وعبد السلام مُحمَّد هارون، ص ١٧. وَمَجَالِسُ نَعْلَب، نَعْلَبُ النُّحُويِّ، تحقيق: عبد السلام مُحمَّد هارون، م ١، ج ٤، ص ١٧٦. وَشَرْحُ الْمُفَصَّل، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج ٣/١٣٤. وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمُغْنِي، السُّيُوطِيِّ، تحقيق: أحمد ظافر كوجان، م ١، الكتاب الأوّل، ص ٤٥٩-٤٦١. وشرحه كاملاً في: جَزَائَةُ الأَدَبِ، عبد القادر البَغْدَادِيِّ، تحقيق: عبد السلام مُحمَّد هارون، ج ١/٢٥٥-٢٧٠.

• **اللُّغَةُ:** (جَلَا: كَشَفَ)، (وَابْنُ جَلَا: كِنَايَةٌ عَنْ أَنَّهُ شَجَاعٌ وَمَعْرُوفٌ)، (النَّبَايَا: جَمْعُ النَّبِيَّةِ، وَهِيَ الطَّرِيقُ فِي الجَبَلِ)، (أَضَعُ العِمَامَةَ: أَي: عَمَامَةُ الحَرْبِ، وَقِيلَ: العِمَامَةُ تُلبَسُ فِي الحَرْبِ، وَتُوضَعُ فِي السَّلْمِ).

• **الشاهد:** "مَتَى أَضَعُ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي".

• **وجه الاستشهاد:** مجيء (مَتَى) اسم شرط للزمان عموماً، وقد تصدّر جملة الشرط؛ لأنّه من الأسماء التي لها حقُّ الصدارة، وقد جاء كلٌّ من فعل الشرط وجزائه مجزومين كما ترى؛ فأما الأوّل (أَضَعُ) فقد تحرك بالكسر لالتقاء الساكنين، وأما الثاني (تَعْرِفُونِي) فتحذف النون الأولى للجزم، وأما الثانية المذكورة فهي للوقاية.

الفرع الأول: الفرق بين (مَتَى) و(إِذَا)؛ وَيَبْرُزُ فِي النَّقْطَتَيْنِ الْآتِيَتَيْنِ^(١):

أ- إِنَّ (إِذَا) مضافة إلى شرطها؛ فهي معيّنة للوقت المحدود، و(مَتَى) غير مضافة؛ فهي للوقت المبهم، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: "آتَيْكَ إِذَا أَحْمَرَ الْبُسْرُ"^(٢)؛ كان حسناً، ولو قُلْتَ: "آتَيْكَ مَتَى أَحْمَرَ الْبُسْرُ"؛ كان قبيحاً؛ وذلك لأنَّ وقت احمرار البُسْر معلوم لدى الناس عامة؛ فيتفق مع (إِذَا) التي هي للوقت المعلوم؛ على خلاف (مَتَى) التي هي للوقت المبهم.

ب- إِنَّ (إِذَا) تقع شرطاً في الأشياء المحققة الوقوع ونحوها، أمَّا (مَتَى) فتقع شرطاً فيما يحتمل الوجود والعدم؛ تقول: "إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ حَرَجْتُ"، ولا يصح فيه (مَتَى)؛ لاحتمية طلوع الشمس؛ بخلاف قولك: "مَتَى تَخْرُجُ أُخْرُجُ"؛ فاستعمال (مَتَى) هنا لاحتمال حدوث الخروج وعدمه على حدٍّ سواء.

الفرع الثاني: الفرق بين (مَتَى) و(إِنْ) الشرطية؛ وَيَبْرُزُ فِي أَنَّ (إِنْ) أداة تعليق لا زمن فيها، و(مَتَى) زمان؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: "إِنْ أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمْتُكَ"؛ معناه: تعليق الإكرام على الإكرام، في حين أنك لو قُلْتَ: "مَتَى أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمْتُكَ"؛ كان معناه: تعليق الإكرام على زمان يقع فيه الإكرام^(٣).

وقد تَلَحَّظَهَا (مَا) زائدة مؤكدة؛ نحو قولك: "مَتَى مَا نَقَمَ أَقَمَ"، فإذا لحقتها (مَا)؛ زادتُها إبهاماً وعموماً، وازدادت المجازة بها حسناً^(٤)؛ ومن الشواهد عليها قول الشاعر:

(١) انظر: الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج ٦٠/٣. وشرح المفصل، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج ١٣٥/٣. والأشباه والنظائر في النحو، السُّيُوطِي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ج ١١٨-١١٩.

(٢) مَعْنَى (الْبُسْرُ) هُنَا: التَّمْرُ قَبْلَ إِزْطَابِهِ؛ لِعَضَاظَتِهِ؛ وَذَلِكَ إِذَا لَوَّنَ وَلَمْ يَنْضَجْ، وَإِذَا نَضِجَ فَقَدْ أَرْطَبَ، وَالْبُسْرَةُ وَاحِدَتُهَا. انظر: لِسَانُ الْعَرَبِ، ابْنُ مَنْظُورٍ، مادة (ب، س، ر)، م ٤، ص ٥٨. وتاج العروس، المرتضى الزبيدي، تحقيق: علي هلال، مادة (ب، س، ر)، ج ١٠/١٧٤.

(٣) انظر: النحْوُ وَالنُّحَاةُ، مُحَمَّدٌ أَحْمَدُ عَرَفَةَ، ص ٥٩.

(٤) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج ١٣٥/٣. والكليات، أبو البقاء الكفوي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، ص ٨٣٩.

١٠. مَتَى مَا يَرِ النَّاسُ الْغَنِيَّ وَجَارَهُ فَقَيْرٌ يَقُولُوا: عَاجِزٌ وَجَلِيدٌ^(١)

٥. (أَيَّانَ)؛ وتكون شرطاً للزمان في المستقبل؛ نحو: "أَيَّانَ تَهْرَبُ أَهْرَبُ مَعَكَ"^(٢)، والراجح أنَّها تُعامل في الشرط كعاملتها في الاستفهام -كما سبق بيانه^(٣).

٦. (أَيْنَ)؛ وتكون شرطاً للمكان؛ نحو: "أَيْنَ تَجْلِسُ أَجْلِسُ"، ونحو قول الشاعر ابن همام السَّلُولِيِّ (ت ٧٢هـ):

١١. أَيْنَ تَضْرِبُ بِنَا الْعُدَاةَ تَجِدُنَا نَصْرَفُ الْعَيْسَ نَحْوَهَا لِلتَّلَاقِي^(٤)

(١) الشاهد رقم (١٠):

• تخريج البيت: نُسب هذا البيت لخمسةٍ من الشعراء؛ هم:

١. فُرَيْع بن عَوْف بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم.
٢. المعلوط بن بدل الفُرَيْعِيّ؛ و(المعلوط) اسم مفعول من علّطه بسهمٍ علّطاً: إذا أصابه به.
٣. المعلوط السَّعْدِيّ، ورُبَّمَا يكون هو والذي قبله شخصاً واحداً؛ بأن يكون فُرَيْعِيًّا ثم سَعْدِيًّا.
٤. سُويد بن حَدَّاق العَبْدِيّ؛ وفي رواية: (ابن حدّاق) بالحاء.
٥. المخبّل السَّعْدِيّ.

انظر: شَرْحُ الْمُفَصَّلِ، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج ٣/١٣٥. ولسانُ العَرَبِ، ابنُ مَنْظُور، م ٧، ص ٤٤٠. وجزائنةُ الأَدبِ، عبد القادر البَغْدَادِيّ، تحقيق: عبد السلام مُحَمَّد هارون، ج ٣/٢١٩-٢٢١. وشرحُ الشَّوَاهِدِ الشَّعْرِيَّةِ فِي أُمَمَاتِ الكُتُبِ النَّحْوِيَّةِ، مُحَمَّد مُحَمَّد حَسَن شَرَاب، ج ١/٣٥١.

- اللُّغَةُ: (الْجَلِيدُ هُنَا مِنَ الْجَلَادَةِ؛ وَهِيَ الصَّلَابَةُ؛ فَأَرَادَ الشَّاعِرُ بِهَا الْقُوَّةَ عَلَى السَّعْيِ وَتَحْصِيلِ الْمَالِ).
- الشاهد: "مَتَى مَا".
- وجه الاستشهاد: حيثُ دخلت "ما" الزائدة على "متى" الجازمة بهدف التوكيد؛ فزادتها إبهاماً وعموماً، وازدادت المجازةُ بها حُسناً.

(٢) انظر: مَعَانِي النَّحْوِ، فاضل السَّامِرَائِيّ، ج ٤/٨٢.

(٣) انظر: هذه الرسالة، ص ٤٢-٤٣.

(٤) الشاهد رقم (١١):

- تخريج البيت: شِعْرُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَمَّامِ السَّلُولِيِّ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَمَّامِ السَّلُولِيِّ، تحقيق: وليد مُحَمَّد السَّرَاقِبِيّ، ص ٨٣. والكَتَابُ، سَبَبِيَّهِ، تحقيق: عبد السلام مُحَمَّد هارون، ج ٣/٥٨. والمُقْتَضَبُ، المُبْرَدُ، تحقيق: مُحَمَّد عبد الخالق عزيمة، ج ٢/٤٧. وشرحُ الْمُفَصَّلِ، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج ٣/١٣٤ =

وقد تلحقها (مَا) زائدة مؤكدة؛ نحو قوله (ﷺ): ﴿أَيُّنَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾^(١)، فإذا لحقتها (مَا)؛ زادتها إبهامًا وعمومًا، وزادته المجازة بها حسنًا^(٢)؛ كما مر بنا في (مَتَى)^(٣).

٧. (أَيُّ)؛ وتكون شرطًا لمكانٍ مُبْهَمٍ، وتفيد العموم؛ نحو قولك: "أَيُّ تَذَهَبُ أَذْهَبُ"، ونحو قول الشاعر لبيد بن ربيعة العامري (ت ٤١هـ):

١٢. فَأَصْبَحْتَ أَيُّ تَأْتِيهَا تَلْتَبِسُ بِهَا كَلَّا مَرْكَبِيهَا تَحْتَ رَجْلِكَ شَاجِرُ^(٤)

ويرى الدكتور فاضل السامرائي "أنها أكثر عمومًا من (أَيُّ)؛ نظرًا لانتهائها بالألف؛ حيث إن إطلاق الألف قد يدل على سعة المكان فيها.

والملاحظ في العربية أن الكلمة يتقارب معناها ومبناها؛ ف (لَا) مثلًا أوسع في النفي من (لَنْ)؛ أي أن زمنها أطول؛ لأنها تكون للحال، والاستقبال، والماضي؛ نحو قوله (ﷺ): ﴿قَلَّا

- = اللُّغَةُ: (الْعَيْسُ: الإِبِلُ الْبَيْضُ، وَمُفْرَدُهُ: أَعْيَسُ، وَعَيْسَاءُ).
- الشاهد: "أَيُّنَ تَضْرِبُ ... تَجِدُنَا".
- وجه الاستشهاد: مجيء (أَيُّنَ) اسم شرط للمكان، وقد تصدر جملة الشرط؛ لأنه من الأسماء التي لها حقُّ الصدارة.
- (١) النَّسَاء: ٧٨.
- (٢) انظر: شَرْحُ الْمُفَصَّلِ، ابن يعيش، تحقيق: إميل يعقوب، ج ٣/١٣٥. وَمَعَانِي النَّحْوِ، فاضل السامرائي، ج ٤/٨٢.
- (٣) انظر: هذه الرسالة، ص ٦٦-٦٧.
- (٤) الشاهد رقم (١٢):
- تخريج البيت: ديوانُ لبيد بن ربيعة العامري، لبيد بن ربيعة العامري، تحقيق: دار صادر، ص ٦٥. والكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج ٣/٥٨. والمُقْتَضَبُ، المُبْرَدُ، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، ج ٢/٤٧.
- اللُّغَةُ: (تَلْتَبِسُ: تَنْسَبُ)، (شَاجِرُ: مُتَشَبِّهُ أَوْ مُضْطَرِبُ).
- الشاهد: "أَيُّ تَأْتِيهَا تَلْتَبِسُ بِهَا".
- وجه الاستشهاد: مجيء (أَيُّ) اسم شرط للمكان، وقد تصدر جملة الشرط؛ لأنه من الأسماء التي لها حقُّ الصدارة.

صَدَّقَ وَلَا صَلَّى^(١)، و(لَنْ) مختصة بنفي المستقبل، و(لَا) مطلقة؛ أي أنّ صوتها غير محدود، و(لَنْ) مقيدة بالسكون، وكذلك (إِذَا) و(إِذْ)، وغيرهما.

فمُدَّة الألف في (أَنْتِي) تُطْلَقُ المَكَانَ إِطْلَاقًا بَعِيدًا، بخلاف (أَيْنَ) التي لا يمتد الصوت بها امتدادًا بعيدًا^(٢).

ويظنُّ الباحثُ أنّ رأيَ الدكتورِ فاضلِ السَّامِرَائِيِّ وجيه؛ لأنَّ المدَّ في الألف يؤدي هذا المعنى؛ ألا ترى إلى رواية حفصٍ عن عاصمٍ في قوله (ﷺ): ﴿وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا﴾^(٣)؛ كيف أَشْبَعُ الكسرة في الهاء من (فِيهِ) حتى انقلبت ياءً؛ للدلالة على مدى انغماس مرتكب الكبائر في العذاب المهين، ولا يتأدَّى هذا المعنى بغير المدِّ.

٨. (حَيْثُمَا)؛ وتكون شرطاً لمكانٍ مُبْهَمٍ كذلك؛ وقد عرَّفها المُبَرِّدُ (ت ٢٨٥هـ) بقوله: "و(حَيْثُ) اسم من أسماء المكان مُبْهَمٌ يُفَسِّرُهُ ما يضاف إليه ... فَلَمَّا وَصَلَتْهَا بِ (مَا) امتنعت من الإضافة، فصارت ك (إِذْ) إِذَا وَصَلَتْهَا بِ (مَا)"^(٤).

و(حَيْثُ) تلزمها (مَا) إذا استعملت للشرط؛ لأنها لازمة للإضافة، والإضافة توضحها، وباب الشرط مبناه الإبهام؛ فلا يصلح دخولها فيه، فاشتُرِطَ (مَا)؛ لِتَكْفَافِهَا عَنِ الإِضَافَةِ، فَتُبْهَمُ، فيصلح دخولها في الشرط حينئذٍ^(٥).

ومن الشواهد عليها قوله (ﷺ): ﴿رَحَيْتُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾^(٦)؛ أي: في أيِّ

(١) الْقِيَامَةُ: ٣١.

(٢) مَعَانِي النَّحْوِ، فاضل السَّامِرَائِيِّ، ج ٤/٨١.

(٣) الْفُرْقَانُ: ٦٩.

(٤) الْمُفْتَضِّلُ، المُبَرِّدُ، تحقيق: مُحَمَّدُ عبد الخالق عزيمة، ج ٢/٥٣. وانظر: شَرْحُ الْمُفَصَّلِ، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج ٣/١١٣. ومَعَانِي النَّحْوِ، فاضل السَّامِرَائِيِّ، ج ٤/٨٣.

(٥) الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ فِي النَّحْوِ، السُّيُوطِيُّ، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ج ١/٢١٥. وانظر: الْمُفْتَضِّلُ، المُبَرِّدُ، تحقيق: مُحَمَّدُ عبد الخالق عزيمة، ج ٢/٤٦-٤٧. وشَرْحُ الْمُفَصَّلِ، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج ٣/١١٥. ومَعَانِي النَّحْوِ، فاضل السَّامِرَائِيِّ، ج ٤/٨٣.

(٦) الْبَقَرَةُ: ١٤٤.

مكانٍ كنتم فعليكم أن تتجهوا بوجوهكم جهة المسجد الحرام، ف (كُنْتُمْ) فعل ماضٍ مبني على السكون؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك في محل جزم فعل الشرط، و (التاء) ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل؛ لأنَّ (كان) هنا تامّة، والميم للجمع، وأمّا جوابه فجملة (وَلَوْ أُوْجُوْهُكُمْ) وقد اقترنت ب (الفاء)؛ لأنّها جملة طلبية.

٩. (أَيّ)؛ وهي أكثرهنَّ إبهامًا؛ إذ هي بحسب ما تضاف إليه كما مرّ بنا في الاستفهام^(١)؛ ومن الشواهد عليها قوله (ﷺ): ﴿أَيُّمَا الْأَجْلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾^(٢)؛ حيثُ جاءت (أَيّ) متصدّرة جملة الشرط ككلّ^(٣)، والفعل (قَضَيْتُ) هو فعل ماضٍ في محلّ جزم فعل الشرط، وجوابه هو جملة (لا عُدْوَانَ عَلَيّ) في محلّ جزم، وقد اقترنت بالفاء لأنّه جملة اسميّة؛ وكذلك قوله (ﷺ): ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾^(٤).

المطلب الثاني: حَقُّ صَدَارَتِهَا

نصَّ معظم النُّحاة على صدارة أسماء الشرط في أقوال لهم؛ منها هذه الثلاثة:

١. قال ابنُ السَّرَّاج (ت ٣١٦هـ): "إنَّ هذه الأسماء^(٥) إذا كانت جزاءً، أو استفهامًا؛ فلها صدور الكلام"^(٦).
٢. عقد الزمخشريّ (ت ٥٣٨هـ) فصلًا سمّاه "تصدُّرُ الشرطِ"؛ وقال فيه: "والشرط كالاستفهام في أن شيئًا ممّا في حيّزه لا يتقدّمه، ونحو قولك: "آتيتك إن تَأْتِي" ^(٧)، و"قَدْ سَأَلْتُكَ لَوْ

(١) انظر: هذه الرسالة، ص ٤٧.

(٢) القُصَص: ٢٨.

(٣) أَيّ: فعل الشرط وجوابه.

(٤) الإسراء: ١١٠.

(٥) يقصد بها: (مَنْ)، و(مَا)، و(مَتَى)، و(أَيَّانَ)، و(أَيْنَ)، و(أَنَّى)، و(كَيْفَ)، و(أَيّ)؛ سواء أكانت استفهامًا أم جزاءً، وكذلك: (مَهْمَا)، و(حَيْثُمَا)؛ ولا يكونان إلا جزاءً، و(كَمْ) الاستفهامية.

(٦) الأُصُولُ فِي النُّحُو، ابنُ السَّرَّاج، تحقيق: عبد الحسين الفعلي، ج ١٥٩/٢.

(٧) في هذا المثال قد جاء فعل الشرط (تَأْتِي) مضارعًا، وحذفت جواب الشرط له شرطان: الأول: أن يكون فعل الشرط ماضيًا، والثاني: أن يكون جواب الشرط معلومًا، وعليه لا بدّ أن يكون فعل الشرط في المثال ماضيًا نحو: "آتيتك إن تَأْتِي".

أَعْطَيْتَنِي"، ليس ما تقدّم فيه جزءاً مقدّماً، ولكنّ كلاماً وارداً على سبيل الإخبار، والجزاء محذوفٌ، وحذفُ جوابِ "لَوْ" كثيرٌ في القرآن، والشعر^(١)؛ وقد شرّحه ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) في كتابه "شَرْحُ الْمُفَصَّلِ" شرحاً وافياً^(٢).

٣. وعبد القاهر الجُرْجَانِيّ (ت ٤٧١هـ) أثناء حديثه عن أسماء الشرط يقول: "وهذه الأسماء لا يعمل فيها ما قبلها، لا يجوز أن تقول: "لَيْتَ مَنْ يَأْتِيكَ تَضْرِبُهُ"^(٣)، ولا: "لَيْتَ أَيُّهُمْ يَأْتِيكَ تَضْرِبُهُ"، وتلزمها صدر الكلام"^(٤).

المطلب الثالث: مَسْأَلَةُ الْجَزَاءِ بِ (كَيْفَ)^(٥)

اختلف البَصْرِيُّونَ وَالْكُوفِيُّونَ فِي الْجَزَاءِ بِ (كَيْفَ)؛ وبيان هذا الاختلاف في الفرعَيْنِ الآتِيَيْنِ:

أ- البَصْرِيُّونَ: ذهبوا إلى أنه لا يجوز المجازاة بها؛ لثلاثة أوجه، هي^(٦):

الوجه الأول: أنّها نقصت عن سائر أخواتها؛ لأنّ جوابها لا يكون إلا نكرة؛ لأنّها سؤال عن الحال، والحال لا يكون إلا نكرة، وسائر أخواتها تارة تُجاب بالمعرفة، وتارة تُجاب بالنكرة، فلمّا قَصُرَتْ عن أحد الأمرين ضَعُفَتْ عن تصريفها في مواضع نظائرها من المجازاة.

والوجه الثاني: إنّما لم يَجُزِ الْمُجَاوِزَةُ بِهَا؛ لأنّها لا يجوز الإخبار عنها، ولا يعود إليها ضمير، كما يكون ذلك في (مَنْ)، و(مَا)، و(أَيُّ)، و(مَهْمَا)، فلمّا قَصُرَتْ في ذلك عن نظائرها، ضَعُفَتْ عن تصريفها في مواضع نظائرها من المجازاة.

(١) الْمُفَصَّلُ، الزَمَخْشَرِيُّ، ص ٣٢٢-٣٢٣.

(٢) انظر: شَرْحُ الْمُفَصَّلِ، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج ٥/١١٧-١٢٠.

(٣) الأصل في الكتاب: "لَيْتَ مَنْ يَأْتِيكَ تَضْرِبُهُ"؛ وهذا خطأ نحوي؛ لأنك إذا لم تحذف حرف العلة (الياء) في الفعل (يَأْتِيكَ) تكون (مَنْ) موصولة، ونحن نريد الشرطية الجازمة للفعل المعتل بحذف حرف العلة.

(٤) الْمُفْتَصِّدُ، الجُرْجَانِيّ، تحقيق: كاظم بحر المرجان، م ٢، ص ١١٠٩.

(٥) وقد جاء شرحها كاملة في كتاب: الإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ، أبو البركات بن الأَنْبَارِيّ، تحقيق: جودة مبروك مُحمَّد مبروك، ص ٥١١-٥١٤. وانظر: الْكِتَابُ، سَبِيحِيَّة، تحقيق: عبد السلام مُحمَّد هارون، ج ٣/٦٠. ومُعْنَى اللَّيْبِ، ابن هشام الأَنْصَارِيّ، تحقيق: مُحمَّد مُحْيِي الدين عبد الحميد، ج ١/٢٢٩-٢٣٠.

(٦) الإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ، أبو البركات بن الأَنْبَارِيّ، تحقيق: جودة مبروك مُحمَّد مبروك، ص ٥١٢.

والوجه الثالث: أن الأصل في الجزاء أن يكون بالحرف، إلا أن يضطر إلى استعمال الأسماء، ولا ضرورة ههنا تلجئ إلى المجازة بها؛ فينبغي أن لا يجازى بها؛ لأننا^(١) وجدنا أيًا تغني عنها، ألا ترى أن القائل إذا قال: "في أي حال تكُنْ أكنْ"؛ فهو في المعنى بمنزلة: "كيف تكُنْ أكنْ".

ب- **الكوفيون:** ذهبوا إلى أنه يجوز المجازة بها؛ واحتجوا بقولهم: "إنما قلنا: إنه يجوز المجازة بها؛ لأنها مشابهة لكلمات المجازة في الاستفهام، ألا ترى أن (كيف) سؤال عن الحال، كما أن (أين) سؤال عن المكان، و(متى) سؤال عن الزمان، إلى غير ذلك من كلمات المجازة؛ ولأن معناها كمعنى كلمات المجازة، ألا ترى أن معنى "كيفًا تكُنْ أكنْ": في أي حال تكُنْ أكنْ، وكما أن معنى "أينما تكُنْ أكنْ": في أي مكان تكُنْ أكنْ ... فلما شابهت (كيف) ما يجازى به في الاستفهام، ومعنى المجازة، وجب أن يجازى بها، كما يجازى غيرها من كلمات المجازة"^(٢).

ويظن الباحث أنه يجوز المجازة ب (كيف)؛ ولكنها مستكرهة، ووجه الجواز هو أنها تقتضي معنى: "على أي حال تكُنْ أكنْ"، كسائر أدوات الشرط، ووجه الاستكراه هو أنه يجوز الاستغناء عنها بأداة الشرط (أي)، فلا داعي للمجازة بها.

المطلب الرابع: بعض المسائل المتعلقة بصدارة أسماء الشرط

ومنها المسألتان الآتيتان:

المسألة الأولى: اتصال أسماء الشرط بحرف الجر، أو المضاف

عند اتصال أسماء الشرط بحرف الجر، أو المضاف؛ فإنها لا تفقد حق الصدارة؛ لأنها حينئذ تصبح ككلمة واحدة لها حق الصدارة -كما مر بنا في الاستفهام^(٣)- وأكد ذلك الرضي الأسترلابادي (ت ٦٨٦هـ) في نحو قولهم: "غلام من يقيم أقم"، على أن (غلام من) أصبحتا كلمة

(١) حسب قول أبي البركات بن الأثيري (ت ٥٧٧هـ).

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات بن الأثيري، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، ص ٥١١.

(٣) انظر: هذه الرسالة، ص ٥١.

واحدة فيها معنى الشرط؛ بسبب الإضافة؛ فيلزم هذا المركب اللغوي صدر الكلام؛ حيث قال: "وكذلك حكم المضاف إلى أداة الشرط أو الاستفهام، يجب تصدُّره؛ نحو: "عَلَامٌ مَنْ قَامَ؟" و"عَلَامٌ مَنْ يَقُمْ أَقْمُ؟" لأنَّ معنى الشرط والاستفهام يسري إلى المضاف^(١)، وإلا لم يَجُزْ تقدُّمه على ما له الصدر"^(٢).

المسألة الثانية: تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ بِالْجَزَاءِ عَلَى حَرْفِ الشَّرْطِ (٣)

اختلف البَصْرِيُّونَ وَالْكُوفِيُّونَ فِي "تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط"؛ وبيان هذا الاختلاف في الفرعين الآتيين:

أ- البَصْرِيُّونَ: ذهبوا إلى أنه لا يجوز تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط؛ وحثهم في ذلك أنهم قالوا: "إِنَّ الشَّرْطَ بِمَنْزِلَةِ الاسْتِفْهَامِ، وَالاسْتِفْهَامُ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ، فَكَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ مَا بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ فِيمَا قَبْلَهُ، فَكَذَلِكَ الشَّرْطُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: "زَيْدًا أَضْرِبْتَ؟"، فَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: "زَيْدًا إِنْ تَضْرِبَ أَضْرِبْ"^(٤).

ب- الكُوفِيُّونَ: ذهبوا إلى أنه يجوز تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط؛ نحو: "زَيْدًا إِنْ تَضْرِبَ أَضْرِبْ"؛ وحثهم في ذلك أنهم قالوا: "إِنَّ حَقَّ الْجَوَابِ التَّقْدِيمَ؛ فَنَحْوُ: "إِنْ تَضْرِبَ أَضْرِبْ"، كَانَ عِنْدَهُمْ فِي الْأَصْلِ: "أَضْرِبْ إِنْ تَضْرِبْ"، فَلَمَّا تَأَخَّرَ الْجَوَابُ انْجَزَمَ عَلَى الْجَوَارِ"^(٥).

(١) في إشارة من الباحث إلى أن الرَضِيَّ الأَسْتَرَابَادِيَّ (ت ٦٨٦هـ) قد استخدم عند التمثيل هنا أسلوب اللَّفِّ والنشر غير المرتب؛ حيث إنه قد بدأ كلامه بقوله: "وكذلك حكم المضاف إلى أداة الشرط أو الاستفهام"، ثم إنَّه عند التمثيل قد بدأ بمثال الاستفهام: "عَلَامٌ مَنْ قَامَ؟"، ثم الشرط: "عَلَامٌ مَنْ يَقُمْ أَقْمُ"، ثم بعد ذلك علَّل بقوله: "لأنَّ معنى الشرط والاستفهام يسري إلى المضاف".

(٢) شَرَحَ الرَضِيَّ عَلَى الْكَافِيَّةِ، الرَضِيَّ الأَسْتَرَابَادِيَّ، تحقيق: يُوسُفُ حَسَنَ عُمَرَ، ج ١/٢٥٧.

(٣) يقصد أبو البركات بن الأَنْبَارِيِّ (ت ٥٧٧هـ) بحرف الشرط: (أدواته)، وقد شرح المسألة شرحاً وافياً في كتابه "الإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ"، ص ٤٩٦-٥٠٠.

(٤) الإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ، أبو البركات بن الأَنْبَارِيِّ، تحقيق: جودة مبروك مُحمَّد مبروك، ص ٤٩٧.

(٥) انظر: الإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ، أبو البركات بن الأَنْبَارِيِّ، تحقيق: جودة مبروك مُحمَّد مبروك، ص ٤٩٦. وشرح الرَضِيَّ عَلَى الْكَافِيَّةِ، الرَضِيَّ الأَسْتَرَابَادِيَّ، تحقيق: يُوسُفُ حَسَنَ عُمَرَ، ج ٤/٩٦.

ويميل الباحث إلى رأي البصريين؛ لأدلتهم الراجحة، ولأن ما أورده الكوفيون من شواهد على (تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط) لا يتجاوز لغة الشعر، والأمثلة المصنوعة^(١)، والغالب في الشعر أنه يقتضي التغيير في ترتيب كلمات الجمل والأساليب؛ لضرورة من ضرورات الشعر؛ كالوزن، والقافية، وغير ذلك.

ويمكن القول: إنَّ الخلاف في تقديم معمول الشرط^(٢) كالخلاف في تقديم معمول الجزاء - كما تبيّن - على حدّ سواء، وكذلك الخلاف في تقديم جواب الشرط بحدّ ذاته على الأداة أيضًا^(٣).

(١) انظر: الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج ٣/٦٨.

(٢) أي: تقديم معمول الشرط على أداة الشرط.

(٣) وما ذكرناه من الخلاف ينتسب لرأي الجمهور من (البصريين، والكوفيين)، مع الإشارة إلى أن هناك بعض العلماء قد تفرّد كل واحدٍ منهم برأيه الخاص في هذه المسائل. انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات ابن الأثيري، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، ص ٤٩٦-٥٠٠. وارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، ج ٤/١٨٧٩-١٨٩١. وهمع الهوامع، السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، ج ٢/٤٦١-٤٦٢.

المبحث الرابع

سائر الأسماء التي لها حق الصدارة في النحو العربي، وبيانها

تمّ بيان كلّ من: ضمير الشأن، وأسماء الاستفهام، والشرط، من الأسماء التي يحقّ لها الصدارة، وبقي كلّ من: (بَيَّنَّا، وَبَيَّنَّمَا) الظرفيّين، و(كُلَّمَا)، و(كَمْ) الخبريّة، و(كَيْنَ)، و(مَا) التّعجبية؛ وقد جاءت كل واحدة منها في مطلب كما يأتي:

المطلب الأول: (بَيَّنَّا)، و(بَيَّنَّمَا)، الظرفيّان.

المطلب الثاني: (كُلَّمَا).

المطلب الثالث: (كَمْ) الخبريّة.

المطلب الرابع: (كَيْنَ).

المطلب الخامس: (مَا) التّعجبية.

وبيان هذه المطالب الخمسة على النحو الآتي:

المطلب الأول: (بَيَّنَّا)، و(بَيَّنَّمَا)^(١)، الظرفيّان

وبيانها في المقصدَيْن الآتِيَيْن:

المقصد الأول: ما هيئتهما

قال ابنُ مَنْظُور (ت ٧١١هـ) في أثناء حديثه عن (بَيَّنَّا)، و(بَيَّنَّمَا): "وهما ظرفا زمانٍ بمعنى المفاجأة، ويضافان إلى جملة من فعلٍ وفاعلٍ، ومبتدأ وخبرٍ، ويحتاجان إلى جوابٍ يتمُّ به

(١) وقع الاختلاف بين النحاة في تعيين: (الألف)، و(ما) -ماهيئتهما- اللتان تلحقان الظرف (بَيَّنَّ)، وكذلك الاختلاف في المضاف إلى الظرف (بَيَّنَّ). انظر: هَمْعُ الهَوَامِعِ، السُّيُوطِي، تحقيق: أحمد شمس الدين، ج ٢/١٤٨-١٥٢.

المعنى، والأفصح في جوابهما أن يكون فيه (إذ)، و(إذا)^(١)، وقد جاء في الجواب كثيراً^(٢).

ومن الشواهد عليهما في صحيح مسلم هذان الحديثان:

١. حديثُ عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) إذ قال: "بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) ذَاتَ يَوْمٍ، إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ"^(٣).

٢. وحديثُ جابر بن عبد الله (رضي الله عنه) إذ قال: "بَيْنَمَا النَّبِيُّ (ﷺ) يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، إِذْ جَاءَ رَجُلٌ؛ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ (ﷺ): أَصَلَّيْتَ يَا فُلَانُ؟ قَالَ: لَا، قَالَ (ﷺ): فَمَازَكَمَ"^(٤).

المقصد الثاني: حَقُّ صَدَارَتِهِمَا

نصَّ بعض النحاة على صدارة (بَيْنَا)، و(بَيْنَمَا) في أقوالٍ لهم؛ منها هذه الثلاثة:

١. قال ابن سيده (ت ٤٥٨هـ): "بَيْنَا، وَبَيْنَمَا، من حروف الابتداء"^(٥)؛ أي: مِمَّا يَحِقُّ لَهُ الصدارة.

٢. وقال الرضوي الأستراباذي (ت ٦٨٦هـ): "وَإِنَّمَا رُتِبَ (بَيْنَا)، وَ(بَيْنَمَا)، وَ(كُلَّمَا)، مع جملتها ترتيب كلمات الشرط، مع الشرط والجزاء؛ لِلزُّومِ مضمون الثانية للأولى لزوم الجزاء للشرط؛ ولهذا أُدْخِلَ (إِذَا)، وَ(إِذْ) للمفاجأة في جواب (بَيْنَا)، وَ(بَيْنَمَا)^(٦)؛ لِيَدُلَّ عَلَى اقتران مضمون الأول بالثاني مفاجأة بلا تراخ، فيكون أكد في معنى اللزوم"^(٧).

(١) في إشارة من الباحث أن هذا رأي ابن منظور (ت ٧١١هـ)؛ وإنَّ ما نقله في لسانه هو رأي ابن بري (ت ٥٨٢هـ) من أن الأفصح في جواب (بَيْنَا)، وَ(بَيْنَمَا) أن لا يكون فيه (إِذْ)، وَ(إِذَا)، وقد علق عليه ابن منظور (ت ٧١١هـ) وردّه بأدلة كثيرة. انظر: لِسَانُ الْعَرَبِ، ابنُ مَنْظُورٍ، مادة (ب، ي، ن)، م ١٣، ص ٦٦.

(٢) لِسَانُ الْعَرَبِ، ابنُ مَنْظُورٍ، مادة (ب، ي، ن)، م ١٣، ص ٦٦.

(٣) صَحِيحُ مُسْلِمٍ، مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، الْإِيمَانُ/بَيَانُ الْإِيمَانِ، وَالْإِسْلَامِ، وَالْإِحْسَانِ، وَالْقَدْرِ...، ص ٢٧: رقم الحديث ١ - (٨).

(٤) المصدر السابق، الْجُمُعَةُ/التَّحِيَّةُ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، ص ٣١١-٣١٢: رقم الحديث ٥٤ - (٨٧٥).

(٥) الْمُحْكَمُ وَالْمُحِبِّطُ الْأَعْظَمُ، ابنُ سَيِّدِهِ، تحقيق: عبد الحميد هندواوي، مادة (ب، ي، ن)، ج ١٠/٥٠٥.

(٦) كما أدخلت (الفاء) في جواب الشرط.

(٧) شَرْحُ الرُّضِيِّ عَلَى الكَافِيَةِ، الرُّضِيُّ الأَسْتَرَابَادِيُّ، تحقيق: يوسف حسن عمر، ج ٣/١٩٨.

يُستنتج من ذلك أنّ كلاً من: (بَيْنَا)، و(بَيْنَمَا)، و(كُلَّمَا)، لها حقُّ الصدارة في الجمل والتراكيب؛ ذلك لأنّها تُرتَّب مع جملتها ترتيبَ كلمات الشرط، مع الشرط والجزاء، ولكلمات الشرط صدرُ الكلام.

٣. وقال الدكتور كمال بشر في أثناء حديثه عن (تأخير ما حقّه التقديم): "ويظهر هذا بكثرة عند استخدام الرابطة (بَيْنَمَا)؛ إذ يقولون: "دَخَلْتُ عَلَيْهِ بَيْنَمَا كَانَ يُدَاكِر"، وقد نصّوا على أنّ (بَيْنَا)، و(بَيْنَمَا)، لها صَدَارَةٌ الكلام"^(١).

المطلب الثاني: (كُلَّمَا)

وبيانها في المقصدين الآتيين:

المقصد الأول: مَا هِيَئُهَا

عرّفها السُّيُوطِيُّ (ت ٩١١هـ) بقوله: "(كُلَّمَا) ظرفٌ يَقْتَضِي التَّكَرُّرَ، مَرَكَّبٌ من: (كُلّ)، و(مَا) المصدرية، أو النكرة الَّتِي بِمَعْنَى: (وَقْتُ)^(٢)، ومن هُنَا جَاءَتْهَا الظَّرْفِيَّةُ^(٣)؛ كقوله (عَلَّامَةٌ): ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ﴾"^(٤).

ف (كُلّ) في الآية الكريمة مَنْصُوبَةٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ الزَّمَانِيَّةِ، وَنَاصِبُهَا الْفِعْلُ (قَالُوا) الَّذِي هُوَ جَوَابٌ فِي الْمَعْنَى، وَجَاءَتْهَا الظَّرْفِيَّةُ مِنْ جِهَةِ (مَا) الْمُحْتَمَلَةَ لَوَجْهَيْنِ - كَمَا أُشْرِتُ^(٥):

(١) دِرَاسَاتٌ فِي عِلْمِ اللُّغَةِ، كَمَالِ بَشْرٍ، ص ٢٩٤.

(٢) وَقَدْ اسْتَبْعَدَ ابْنُ هِشَامِ الْأَنْصَارِيُّ (ت ٧٦١هـ) الْوَجْهَ الثَّانِيَّ وَقَرَّبَ الْأَوَّلَ؛ حَيْثُ اسْتَبْعَدَ أَنْ تَكُونَ (مَا) فِي (كُلَّمَا) نَكْرَةً بِمَعْنَى: (وَقْتُ)، وَقَرَّبَ أَنْ تَكُونَ حَرْفًا مَصْدَرِيًّا؛ لِأَسْبَابٍ عَدَّةٍ ذَكَرَهَا فِي كِتَابِهِ: مُغْنِي اللَّيْبِيبِ، ج ٢٢٦-٢٢٧.

(٣) أَي: أَنَّ (كُلّ) جَاءَتْهَا الظَّرْفِيَّةُ مِنْ (مَا) الَّتِي لِحَقَّتْهَا.

(٤) الْبَقْرَةُ: ٢٥. انظر: هَمْعُ الْهَوَامِعِ، السُّيُوطِيُّ، تَحْقِيقٌ: أَحْمَدُ شَمْسُ الدِّينِ، ج ٢/٤٩٩.

(٥) انظر: مُغْنِي اللَّيْبِيبِ، ابْنُ هِشَامِ الْأَنْصَارِيُّ، تَحْقِيقٌ: مُحَمَّدٌ مُحْيِي الدِّينِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، ج ١/٢٢٦. وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ، السُّيُوطِيُّ، تَحْقِيقٌ: أَحْمَدُ شَمْسُ الدِّينِ، ج ٢/٤٩٩.

الأول: أن تكون حرفاً مصدرياً، والجُمْلَة بعده صلةً له؛ فَلَا مَحَلَّ لَهَا، والأَصْل: (كُلُّ رِزْقٍ)،
ثُمَّ عَبَّرَ عَنِ مَعْنَى الْمَصْدَرِ بِ (مَا، وَالْفِعْلِ)، ثُمَّ أَنْبِئَا عَنِ الزَّمَانِ؛ أَي: (كُلُّ وَقْتٍ رِزْقٍ).

والثاني: أن تكون اسماً نكرةً بِمَعْنَى: (وقت)؛ فَلَا تَحْتَاجُ -على هَذَا- إِلَى تَقْدِيرِ وَقْتٍ،
وَالجُمْلَة بعده فِي مَوْضِعِ جَرٍّ على الصِّفَةِ؛ فَتَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ عَائِدٍ مِنْهَا^(١)؛ أَي: (كُلُّ وَقْتٍ رِزْقُوا
فِيهِ).

المقصد الثاني: حَقُّ صَدَارَتِهَا

نصَّ بعض النُّحَاةِ على صَدَارَةِ (كُلَّمَا) فِي أَقْوَالِ لِهْم؛ مِنْهُمْ الرَّضِيَّ الأَسْتَرَابَادِيَّ (ت ٦٨٦هـ)
فِي قَوْلِهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِي (بَيِّنَا)، وَ (بَيِّنَمَا)؛ إِذُ اللَّحَقَ بِهِمَا (كُلَّمَا)؛ حَيْثُ قَالَ: "وَإِنَّمَا رُتِّبَ (بَيِّنَا)،
وَ (بَيِّنَمَا)، وَ (كُلَّمَا)، مَعَ جَمَلَتِيهَا تَرْتِيبَ كَلِمَاتِ الشَّرْطِ، مَعَ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ..."^(٢)؛ فَكَمَا أَنَّ لِكَلِمَاتِ
الشَّرْطِ صَدْرَ الْكَلَامِ، فَكَذَلِكَ لِكُلِّ مَنْ: (بَيِّنَا)، وَ (بَيِّنَمَا)، وَ (كُلَّمَا)، صَدْرُ الْكَلَامِ؛ جَزَاءً هَذَا التَّرْتِيبِ.
كَمَا وَبَيَّنَّ أَنَّ (كُلَّمَا) تَقْتَضِي أَحْكَامَ (بَيِّنَمَا) الَّتِي مِنْهَا أَنَّهَا تَتَضَمَّنُ مَعْنَى الشَّرْطِ، وَلِلشَّرْطِ
صَدْرُ الْكَلَامِ^(٣).

المطلب الثالث: (كَمْ) الْخَبَرِيَّةُ

وبيانها في أربعة مقاصد على النحو الآتي:

المقصد الأول: مَا هِيَ

(كَمْ) نوعان:

أ - (كَمْ) الاستفهامية؛ وقد سبق بيانها^(٤).

(١) إِنَّ الصِّفَةَ إِذَا وَقَعَتْ جَمْلَةً لَزِمَ أَنْ يَكُونَ فِيهَا ضَمِيرٌ وَنَحْوَهُ يَعُودُ عَلَى الْمَوْصُوفِ؛ حَتَّى يَرْتَبِطَ جَمْلَةٌ الصِّفَةِ
بِالْمَوْصُوفِ، بَيِّنَمَا لَوْ كَانَتْ الصِّفَةُ اسْمًا مَفْرَدًا؛ تَكُونُ حَرَكَةُ الْإِتْبَاعِ لِلْمَوْصُوفِ هِيَ الرِّابِطُ بَيْنَهُمَا، وَكَذَا الْحَالُ
فِي الْخَبْرِ الْجَمْلَةُ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ رَابِطٍ يَعُودُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ، وَكَذَلِكَ جَمْلَةُ صِلَةِ الْمَوْصُولِ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ رَابِطٍ
يَرْتَبِطُ بِالْإِسْمِ الْمَوْصُولِ؛ كَالضَّمِيرِ وَنَحْوِهِ.

(٢) شَرَّحَ الرَّضِيَّ عَلَى الْكَافِيَةِ، الرَّضِيَّ الأَسْتَرَابَادِيَّ، تَحْقِيقًا: يُوسُفُ حَسَنَ عُمَرَ، ج ٣/١٩٨. وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُهَا؛
انظر: هذه الرسالة، ص ٧٦.

(٣) انظر: المرجع السابق، ج ٣/١٩٧.

(٤) انظر: هذه الرسالة، ص ٤٦.

ب- و(كَمْ) الخبرية؛ وهي أداة للإخبار عن معدودٍ كثيرٍ؛ نحو قوله (ﷺ): ﴿كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّتٍ وَعُيُونٍ﴾^(١)؛ يريد بذلك الفراعنة حين خرجوا من ديارهم بطراً وصدًا عن سبيل الله؛ فأهلكهم الله (ﷻ)، وقد أخرجهم بذلك من بساتين وعيون كثيرة.

المقصد الثاني: حَقُّ صَدَارَتِهَا

نصَّ معظم النُّحاة على صدارة (كَمْ) الخبرية في أقوالٍ لهم؛ منها هذه الثلاثة:

١. قال ابنُ السَّرَّاج (ت ٣١٦هـ): "واعلم أنَّ (كَمْ) لا تكون إلاَّ مبتدأةً في الاستفهام والخبر"^(٢).
٢. وقال عبد القاهر الجُرْجَانِي (ت ٤٧١هـ): "و(كَمْ) في الخبر بمنزلتها في الاستفهام من جهة لزوم التقديم لها؛ فلا يجوز أن تقول: "يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ كَمْ رَجُلٍ"، ولا: "أَعْلَمُ أَنَّهُ جَاءَكَ كَمْ رَجُلٍ"؛ لأنَّهم أَجْرَوْهَا مُجْرَى واحدًا في الحالين"^(٣).
٣. وقال ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): "إنَّ في (كَمْ) - الخبرية شيئًا من أحكام الاستفهام، وهو أنَّ لها صدرَ الكلام؛ كالاستفهامية"^(٤).

المقصد الثالث: حُكْمُهَا مِنْ حَيْثُ لَزُومُ التَّصَدُّرِ وَفَوَاتُهَا

يمكن حصر الخلاف في حكم وجوب الصدارة لـ (كَمْ) الخبرية في ثلاث نقاط على النحو الآتي^(٥):

- (١) الدُّخَانُ: ٢٥.
- (٢) الأَصُولُ فِي النُّحُو، ابنُ السَّرَّاج، تحقيق: عبد الحسين الفعلي، ج ١/٣١٦.
- (٣) انظر: الْمُفْتَصِّدُ، الجُرْجَانِي، تحقيق: كاظم بحر المرجان، م ٢، ص ٧٤٨.
- (٤) انظر: شَرْحُ الْمُفَصَّلِ، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج ٣/١٦٥.
- (٥) انظر: أَمَالِي ابْنِ الْحَاجِبِ، ابنُ الْحَاجِبِ، تحقيق: فخر صالح سليمان قداره، ج ١/٢٤٣-٢٤٤. وشرحُ جُمَلِ الرَّجَّاجِي، ابنُ عصفور الإشبيلي، تحقيق: فواز الشعار، ج ٢/١٤٨. ومُعْنَى اللَّيْبِ، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: مُحَمَّدُ مُحْيِي الدِّين عبد الحميد، ج ١/٢٠٧-٢٠٨. ودراساتٌ لِأَسْلُوبِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، مُحَمَّدُ عبد الخالق عَضِيْمَة، م ١، ج ٢، ص ٤٠٧-٤٠٨.

١. البَصْرِيُّونَ: قالوا بوجوب صدارتها؛ كما تبين لنا في المقصد السابق.
٢. الكُوفِيُّونَ: يَرَوْنَ فَوَاتَ تَصَدُّرُهَا بِأَنَّ عَمَلَ فِيهَا مَا قَبْلَهَا؛ نحو قوله (ﷺ): ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾^(١)؛ حيثُ أعملوا الفعل (يَرَوْنَ) في (كَمْ) الخبرية.

٣. الأَخْفَشُ الأَوْسَطُ (ت٢١٥هـ): يرى فَوَاتَ تَصَدُّرُهَا على لغةٍ قد حكاها عن بعض العرب أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: "مَلَكْتَ كَمْ عَيْدٍ" على معنى: (مَلَكْتَ كَثِيرًا مِنَ الْعَيْدِ)؛ فكما يجوز أن يتقدم العامل على (كثير)، كذلك يجوز أن يتقدم على (كَمْ)؛ لأنها بمعناها.

ويظنُّ الباحثُ أَنَّ قَوْلَ البَصْرِيِّينَ بوجوب صدارتها هو الأَوْلَى بالاعتقاد والعمل لقوته، كما يمكن الردُّ على الكُوفِيِّينَ بِأَنَّ العاملَ في (كَمْ) هو الفعل الذي بعدها (أَهْلَكْنَا)، وجملة (أَهْلَكْنَا....) في محل نصبٍ سدَّتْ مسدًّا مفعولي (يَرَوْنَ) المعلق بـ (كَمْ) الخبرية، وقد تكون استفهامية، وأمَّا ما حكاه الأَخْفَشُ الأَوْسَطُ (ت٢١٥هـ) من لغةٍ فردية.

المقصد الرابع: بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِـ (كَمْ) الاستفهامية، والخبرية، على حدِّ سَوَاءٍ

ومنها المسألتان الآتيتان:

المسألة الأولى: الاشتراكُ والافتراقُ بينهما

لا شكَّ أَنَّ هناك اشتراكًا وافتراقًا بين (كَمْ) الاستفهامية، والخبرية؛ حيثُ إنَّهما يشتركان في حَمْسَةِ أُمُورٍ؛ هي^(٢):

١. الاسمية.
٢. والإبهام.
٣. والافتقار إلى التَّمْيِيزِ.
٤. والبناء على السكون.
٥. ولزوم التصدير.

(١) يَسَ: ٣١. وقد بيَّنَ بعض النُّحاة تخريجها على التفصيل. انظر: أَمَالِي ابْنِ الحَاجِبِ، ابْنُ الحَاجِبِ، تحقيق: فخر صالح سُلَيْمان قداره، ج١/٢٤٣-٢٤٤. ومُغْنِي اللُّبِّيِّ، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: مُحَمَّدٌ مُحْيِي الدين عبد الحميد، ج١/٢٠٧-٢٠٨.

(٢) مُغْنِي اللُّبِّيِّ، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: مُحَمَّدٌ مُحْيِي الدين عبد الحميد، ج١/٢٠٧.

ويفتقران في خمسة أمور؛ هي^(١):

١. إنَّ الكلامَ معَ الخبريةِ مُحتمَلٌ للتصديقِ والتكذيبِ، بِخِلافِهِ معَ الاستفهاميةِ (إنشائية).
٢. إنَّ المُتكلِّمَ بالخبريةِ لَا يَسْتَدْعِي من مُخاطَبِهِ جَوَابًا؛ لِأَنَّهُ مُخَبِّرٌ، وَالمُتكلِّمَ بالاستفهاميةِ يَسْتَدْعِيهِ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَحْزِرٌ.
٣. إنَّ الإِسْمَ المُبدَلِ من الخبريةِ لَا يَقْتَرِنُ بِالهِمَزَةِ، بِخِلافِ المُبدَلِ من الاستفهاميةِ؛ يُقَالُ في الخبريةِ: "كَمْ عبيدٍ لي؛ خَمْسُونَ بَلْ سِتُونَ"، وفي الاستفهاميةِ: "كَمْ مَالِكٌ؛ أَعَشْرُونَ أَمْ ثَلَاثُونَ؟".
٤. إنَّ تَمْيِيزَ الخبريةِ مُفْرَدٌ أَوْ مَجْمُوعٌ؛ تَقُولُ: "كَمْ عبيدٍ مَلَكْتُ"، و"كَمْ عبيدٍ مَلَكْتُ"، وَلَا يَكُونُ تَمْيِيزُ الاستفهاميةِ إِلَّا مُفْرَدًا^(٢).
٥. إنَّ تَمْيِيزَ الخبريةِ وَاجِبُ الجَرِّ، وَتَمْيِيزُ الاستفهاميةِ وَاجِبُ النَّصْبِ^(٣).

المسألة الثانية: أصلها من حيث الاستفهام، والخبر

يرى ابنُ بَرَهَانَ العُكْبَرِيَّ (ت ٤٥٦هـ) أَنَّ (كَمْ) الخبرية أصلٌ للاستفهامية؛ لِأَنَّ الخَبَرَ أصلُ الاستفهام، والاستفهام فرعٌ عنه^(٤).

ويرى ابنُ يعيش (ت ٦٤٣هـ) أَنَّ (كَمْ) أصلها الاستفهام؛ لِأَنَّها كناية عن العدد المبهم، والإبهام يكون في الاستفهام لا الإخبار^(٥).

ويردُّ عليهما أبو حَيَّان الأَنْدَلُسِيَّ (ت ٧٤٥هـ) بقوله: "ليس أصلها الاستفهام؛ بل كلُّ واحدةٍ أصلٌ في بابها، لكنَّها لفظٌ مشتركٌ بين الاستفهام والخبر"^(٦)؛ ومعناه أيضًا: ليس أصلها الخبر.

(١) مُعْنِي اللَّيْبِ، ابن هشام الأَنْصَارِيَّ، تحقيق: مُحَمَّدُ مُحْيِي الدين عبد الحميد، ج ١/٢٠٨-٢٠٩.

(٢) هذا هو مذهبُ البَصْرِيِّينَ، خِلافًا لِلْكُوفِيِّينَ الَّذِينَ يَرَوْنَ أَنَّ تَمْيِيزَ الاستفهاميةِ مُفْرَدٌ أَوْ مَجْمُوعٌ. انظر: مُعْنِي

اللَّيْبِ، ابن هشام الأَنْصَارِيَّ، تحقيق: مُحَمَّدُ مُحْيِي الدين عبد الحميد، ج ١/٢٠٨.

(٣) على خلافِ بَيْنِ النُّحَاةِ، لکن المشهور ما ذكرناه؛ وقد وضح هذا الخلاف ابن هشام الأَنْصَارِيَّ (ت ٧٦١هـ)

في كتابه: مُعْنِي اللَّيْبِ، ج ١/٢٠٩.

(٤) انظر: شَرْحُ اللَّمَعِ: ابنُ بَرَهَانَ العُكْبَرِيَّ، ج ٢/٤٢٧.

(٥) انظر: شَرْحُ المُفَصَّلِ، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج ٣/١٦٥.

(٦) تَفْسِيرُ البَحْرِ المُحِيطِ، أبو حَيَّان الأَنْدَلُسِيَّ، تحقيق: عبد الرازق المهدي، ج ٧/٤٤١.

ويميل الباحث إلى رأي أبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)؛ للفروق الخمسة بينهما -التي وردت في المسألة السابقة^(١)؛ فتكون كل واحدةٍ منهما أصلاً في بابها، لا أصلاً للأخرى.

المطلب الرابع: (كأين)

وبيانها في ثلاثة مقاصد على النحو الآتي:

المقصد الأول: ما هيئتها

هي اسمٌ يفيد تكثير العدد بمعنى (كَمْ) الخبرية، والأكثر أن تُستعمل مع (مِنْ)؛ نحو قوله (ﷺ): ﴿وَكَايْنٍ مِّن نَّبِيٍّ قَتَلَ مَعَهُ رِيشُونَ كَثِيرٌ﴾^(٢)؛ وإنما ألزموها (مِنْ) توكيداً، فصارت بمنزلة تمام الاسم (كأين)^(٣).

المقصد الثاني: أصلها من حيث الأفراد والتركيب

اختلف النحاة في (كأين) من حيث الأفراد، والتركيب؛ وبيان هذا الاختلاف في أربع نقاط على النحو الآتي^(٤):

١. جمهور النحاة: ذهبوا إلى أنها مركبة من (كاف التشبيه)، و(أَيُّ) المنونة؛ وقيل: هي الاستفهامية.
٢. ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ): يرى أن (الكاف) فيها زائدة لا تتعلق بشيء، وعليه فإن أصلها (أَيُّ).
٣. ابن خروف (ت ٦٠٩هـ): ذهب إلى أنها مركبة من (الكاف) التي هي اسم، ومن (أَيُّ) على وزن (فَيْعَلُ)؛ وهو اسم كذلك.
٤. أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ): ذهب إلى أنها بسيطة غير مركبة.

(١) انظر: هذه الرسالة، ص ٨١.

(٢) آل عمران: ١٤٦.

(٣) انظر: المُفَصَّل، الزمخشري، ص ١٨٣. وشرح المُفَصَّل، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج ٣/١٨٠، ١٨٢. وشرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: فواز الشعار، ج ٢/١٤٩. وارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، ج ٢/٧٨٩. والمُعْجَمُ الوسيط، مَجْمَعُ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ بالقاهرة، ص ٧٧١.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، ج ٢/٧٨٩.

ويميل الباحث إلى رأي أبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)؛ وذلك على إثر ما ذكر في (كَمْ) الاستفهامية^(١)؛ من أن دلالتها على التشبيه لا تخلو من بُعدٍ، بالإضافة إلى أن معظم النحاة عند إعرابها يُعربونها بسيطةً، غير مركبة، ولا منونة؛ بل مبنية على السكون.

المقصد الثالث: حَقُّ صَدَارَتِهَا

نصَّ بعض النحاة على صدارة (كَأَيُّن) في أقوال لهم؛ منها هذه الثلاثة:

١. قال ابن مالك (ت ٦٧٢هـ): "وانفردت (كَأَيُّن) بموافقة (كَمْ) في لزوم التصدير، فلا يعمل فيها ما قبلها"^(٢).
٢. وقال أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ): "و(كَأَيُّن) لازمة التصدير"^(٣).
٣. وقد عقد ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) مسألة الاتفاق والاختلاف بين: (كَأَيُّن)، و(كَمْ)؛ فيرى أنهما يتفقان في خمسة أمورٍ، ويختلفان في خمسة أخرى، ومن الأمور التي توافق (كَأَيُّن) (كَمْ) لزوم التصدير^(٤).

المطلب الخامس: (مَا) التَّعْجِيبِيَّةُ

وبيانها في المقصدين الآتيين:

المقصد الأول: مَا هِيَ

اختلف النحاة في تعيين (مَا) التعجيبية؛ وبيان هذا الاختلاف في أربع نقاط على النحو الآتي^(٥):

- (١) انظر: هذه الرسالة، ص ٤٦.
- (٢) شَرَحُ الشَّهِيلِ، ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ج ٢/٤٢٣.
- (٣) ارتشاق الضرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، ج ٢/٧٩١.
- (٤) انظر: مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج ١/٢١٠-٢١١.
- (٥) انظر: الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج ١/٧٢. والمفصل، الزمخشري، ص ٢٧٧. وشرح المفصل، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج ٤/٤٢٠-٤٢١. وشرح الرضي على الكافية، الرضي الأسترابادي، تحقيق: يوسف حسن عمر، (ج ٢/٢٩١)، (ج ٣/١٠)، (ج ٤/٢٣٣-٢٣٤). وشرح ابن عقيل، عبد الله بن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج ١/٢٢٠. وحاشية الصبان، محمد بن علي الصبان، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد، ج ٣/٢٤-٢٥. والأساليب الإنشائية، عبد السلام محمد هارون، ص ٩٦-٩٧. ومعاني النحو، فاضل السامرائي، ج ٤/٢٧٩.

١. قال سيبويه (ت ١٨٠هـ) -نقلًا عن الخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ)-: بأنها نكرة تامّة^(١)، بمعنى: (شيء)؛ قد دخله معنى التعجب، وعليه فإنّ التقدير في قولك: "مَا أَحْسَنَ زَيْدًا!": (شَيْءٌ أَحْسَنَ زَيْدًا)؛ أي: شَيْءٌ جعلَ زيدًا حسنًا، ثمّ نُقلَ إلى معنى التعجب، وانمحي معنى الجعل.

٢. وقال الفراء (ت ٢٠٧هـ)، وابنُ دُرستويه (ت ٣٤٧هـ): بأنها استفهامية مضمّنة معنى التعجب، وما بعدها خبرها؛ كقولك: "مَا أَحْسَنَ زَيْدًا؟!": للاستفهام التعجّبي، وكأنّك قلت: (أَيُّ شَيْءٍ أَحْسَنَ زَيْدًا؟) ونحوه.

٣. وقال الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، وابنُ خروف (ت ٦٠٩هـ): بأنها موصولة، والجملة بعدها صلتها، والخبر محذوف، وعليه فإنّ التقدير في قولك: "مَا أَحْسَنَ زَيْدًا!": (الَّذِي أَحْسَنَ زَيْدًا: مَوْجُودٌ، أَوْ شَيْءٌ عَظِيمٌ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ).

٤. وقال الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) -في أحد قوليه في (مَا) التعجّبية-: بأنها نكرة موصوفة، وما بعدها صفة لها، والخبر محذوف، وعليه فإنّ التقدير في قولك: "مَا أَحْسَنَ زَيْدًا!": (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا: مَوْجُودٌ، أَوْ شَيْءٌ عَظِيمٌ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ).

ويميل الباحث إلى رأي سيبويه (ت ١٨٠هـ)، من أنّ (مَا) التعجّبية نكرة تامّة، بمعنى: (شيء)؛ قد دخله معنى التعجب؛ ذلك لأنّ التعجب إنّما يكون فيما يُجهل سببه، والتكثير يناسب معنى التعجب، والذي سوغ الابتداء بها^(٢)؛ هو ما فيها من معنى التعجب، وقصد الإبهام، فضلًا عن أنّها من ألفاظ الصدارة.

ويمكن الردُّ على قول الفراء (ت ٢٠٧هـ)، وابنِ دُرستويه (ت ٣٤٧هـ) من "أنّها استفهامية مضمّنة معنى التعجب"؛ بأنّه: "بعيدٌ جدًّا؛ لأنّ التعجب خبرٌ محضٌ يحسن في جوابه صدقٌ أو كذبٌ، والمتكلم لا يسأل المخاطب عن الشيء الذي جعله حسنًا، وإنّما يُخبره بأنّه حسنٌ، ولو كانت (مَا) استفهامًا، لم يسع فيها صدقٌ أو كذبٌ؛ لأنّ الاستفهام ليس بخبر"^(٣).

(١) أي: غير موصوفة بالجملة بعدها؛ وذلك لأنّ التعجب إنّما يكون فيما خفي سببه؛ فيناسبه التكرير. انظر: حاشية الصّبّان، مُحمّد بن علي الصّبّان، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد، ج ٢٤/٣.

(٢) أي: بـ (مَا) التعجّبية النكرة التامة؛ إذ الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، وإلّا فمّا الفائدة في الإخبار عن النكرة أو المجهول!؟

(٣) شَرَحُ الْمُفَصَّلِ، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج ٤٢١/٤.

وأما الردُّ على قول الأَخْفَش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، وابن خروف (ت ٦٠٩هـ) من "أنَّها موصولةٌ، والجملة بعدها صلتهَا، والخبر محذوفٌ؛ فضعيفٌ جدًّا؛ وذلك لأُموْرٍ عدةٍ؛ منها هذه الثلاثة^(١):"

١. حذف الخبر، والخبرُ إنَّما ساغ حذفه إذا كان في اللَّفْظ ما يدلُّ عليه، ولا دليلَ ههنا، فلا يسوغ الحذف.

٢. تقدير المحذوف بشيءٍ، والخبرُ ينبغي أن يكون فيه زيادةٌ فائدةً، وهذا لا فائدةٌ فيه؛ لأنَّه معلومٌ أنَّ الحُسْنَ^(٢) ونحوه إنَّما يكون بشيءٍ أُوجِبَهُ، فقد أضمر ما هو معلوم، فلم يكن فيه فائدةٌ.

٣. إنَّ باب التعجُّب بابُ إبهامٍ، والصلةُ مُوضحةٌ للموصول، ففيه نقضٌ لما اعتزمه في باب التعجُّب من إرادة الإبهام.

وهذا الردُّ بأموْرِهِ الثلاثة ينطبق على القول الثاني للأَخْفَش الأوسط (ت ٢١٥هـ) في تخريجه لـ (مَا) التعجُّبِيَّة من "أنَّها نكرةٌ موصوفةٌ، وما بعدها صفةٌ لها، والخبر محذوفٌ".

المقصد الثاني: حَقُّ صَدَارَتِهَا

أجمع النُّحَاة على صدارة (مَا) التعجُّبِيَّة قولًا واحدًا؛ وذلك لأنَّها تصدَّرت كلاًّ ما قد جرى مَجْرَى المثلِّ؛ فَلَزِمَ طَرِيقَةً واحدةً لا تتغير؛ نحو قولك: "مَا أَحْسَنَ زَيْدًا!"، ومن أقوال النُّحَاة في صدارة (مَا) التعجُّبِيَّة هذه الخمسة:

١. قال سيبويهِ (ت ١٨٠هـ) في نحو: "مَا أَحْسَنَ عَبْدَ اللَّهِ!"؛ "ولا يجوز أن تُقدِّمَ (عبدَ الله) وتؤخَّرَ (مَا)، ولا تُزِيلَ شيئًا عن موضعه، ولا تقولَ فيه: (مَا يُحْسِنُ)، ولا شيئًا ممَّا يكون في الأفعال سوى هذا"^(٣)؛ أي: سوى "مَا أَحْسَنَ عَبْدَ اللَّهِ!".

٢. وقال الزمخشرِي (ت ٥٣٨هـ): "ولا يُتصرَّف في الجملة التعجُّبِيَّة بتقديم، ولا تأخير، ولا

(١) انظر: شَرْحُ المُفْصَلِ، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج ٤/٢١٤.

(٢) في مثل قولك: "مَا أَحْسَنَ زَيْدًا!".

(٣) الكِتَابُ، سيبويهِ، تحقيق: عبد السلام مُحمَّد هارون، ج ١/٧٣.

فصل^(١)؛ فلا يُقال^(٢): "عَبَدَ اللهُ مَا أَحْسَنَ"، ولا: "مَا عَبَدَ اللهُ أَحْسَنَ"، ولا: "مَا أَحْسَنَ فِي الدَّارِ عَبَدَ اللهُ"^(٣).

٣. وقال ابنُ يعِيش (ت ٦٤٣هـ) في شرحه لقول الزمخشريّ (ت ٥٣٨هـ) السابق: "صيغة التعجّب تجري على منهاج واحد لا يختلف؛ فلا يجوز تقديم المفعول فيه على (مَا)، ولا على الفعل؛ فلا يجوز^(٤): "زَيْدًا مَا أَحْسَنَ"، ولا "مَا زَيْدًا أَحْسَنَ" ... ذلك لِضَعْفِ فعل التعجّب، وَعَلَبَةِ شَبَهِ الاسم عليه؛ لجواز تصغيره، وتصحيح المعتل منه من نحو: (مَا أُمْلِحَهُ!)، و (مَا أَقْوَمَهُ!)^(٥).

٤. والصَّبَّان (ت ١٢٠٦هـ) في تعليقه على قول الأشمونيّ (ت ٩٢٩هـ): "إِنَّ النُّحَاةَ قَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ (مَا) التَّعْجِيبِيَّةُ مَبْتَدَأٌ"^(٦)؛ يقول: "أي: واجبُ التقديم؛ لأنّها في كلام جرى مَجْرَى المَثَل؛ فَلَزِمَ طريقة واحدة"^(٧).

٥. وكذلك الخُضْرِيّ (ت ١٢٨٧هـ) في تعليقه على قول ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ): "إِنَّ (مَا) التَّعْجِيبِيَّةُ مَبْتَدَأٌ"^(٨)؛ يقول: "وجب تقديمه إجماعاً؛ لجريانه مَجْرَى المَثَل؛ فلا يُغَيَّر"^(٩)، وفي "باب الإخبار ب (الذي)" ينصّ على أَنَّ (مَا) التَّعْجِيبِيَّةُ مِمَّا يلزم الصدر^(١٠).

ويظنّ الباحث أنّ هذه الأقوال إنّ دلّت على شيءٍ فإنّما تدلّ على صدارة (مَا) التَّعْجِيبِيَّةِ إجماعاً.

(١) على خلاف بين النُّحَاة في الفصل. انظر: شَرْحُ المُفَصَّلِ، ابن يعِيش، تحقيق: إميل يعقوب، ج ٤/٤٢٢.

(٢) في نحو: "مَا أَحْسَنَ عَبَدَ اللهُ!".

(٣) المُفَصَّلُ، الزمخشريّ، ص ٢٧٧.

(٤) في نحو: "مَا أَحْسَنَ زَيْدًا!".

(٥) شَرْحُ المُفَصَّلِ، ابن يعِيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج ٤/٤٢٢.

(٦) شَرْحُ الأشمونيّ، أبو الحَسَنِ الأشمونيّ، تحقيق: مُحَمَّدُ مُحْيِي الدين عبد الحميد، ج ٤/١٦٧.

(٧) حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ، مُحَمَّد بن عليّ الصَّبَّانِ، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد، ج ٣/٢٤.

(٨) شَرْحُ ابنِ عَقِيلِ، عبد الله بن عقيل، تحقيق: مُحَمَّدُ مُحْيِي الدين عبد الحميد، ج ٣/١٤٨.

(٩) حَاشِيَةُ الخُضْرِيّ، مُحَمَّد بن مصطفى الخُضْرِيّ، ج ٢/٣٩.

(١٠) انظر: المرجع السابق، ج ٢/١٣٣.

الفصل الثاني

مَوْقِفُ النُّحَاةِ مِنَ الاسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ

في هذا الفصل تطرق الباحث إلى موضوع من الأهمية بيانه؛ وهو "موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف"؛ ذلك لأن حقل دراسته هو صحيح مسلم؛ فاستهله بتعريف الحديث لغةً واصطلاحًا، ثم بيان موقف النحاة من الاستشهاد به، وآرائهم فيه، ويمكن حصر مواقفهم في ثلاثة اتجاهات؛ هي:

١. المُجِزُونَ الاستشهادَ بالحديثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ.
٢. المَانِعُونَ مِنَ الاستشهادِ بالحديثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ.
٣. الْمُتَوَسِّطُونَ بَيْنَ الْجَوَازِ وَالْمَنْعِ فِي الاستشهادِ بالحديثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ.

وجاء ذلك في مبحثين؛ هما:

المبحث الأول: الحديث لغةً واصطلاحًا.

المبحث الثاني: بيان موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف.

وبيانها على النحو التالي:

المبحث الأول

الحديث لغةً واصطلاحاً

من المتعارف عليه بين الناس أنّ كلمة (الحديث) إذا أُطلقت دُونَ تعيينٍ؛ فإنَّ أوَّل ما يتبادر إلى الذهن هو الحديثُ النَّبَوِيُّ الشَّرِيفُ، وهو المقصود في هذه الرسالة، فضلاً عن دلالاتها^(١) الكثيرة؛ لذلك أراد الباحث في هذا المبحث أن يَصَدِّحَ بمفهوم (الحديث) لغةً واصطلاحاً؛ وذلك في مطلبين؛ هما:

المطلب الأول: الحديث لغةً.

المطلب الثاني: الحديث اصطلاحاً.

وبيانها على النحو الآتي:

المطلب الأول: الحديث لغةً^(٢)

كَلِمَةٌ مَأخُوذَةٌ مِنْ مَادَّةِ (ح، د، ث)، وَلَهَا مَعَانٍ عِدَّةٌ؛ مِنْهَا هَذِهِ الْخَمْسَةُ:

١. الجَدِيدُ، نَقِيضُ الْقَدِيمِ.
٢. وَكُلُّ مَا يُتَحَدَّثُ بِهِ مِنْ كَلَامٍ وَخَبْرٍ، وَيَأْتِي عَلَى قَلِيلِ الْخَبَرِ وَكَثِيرِهِ؛ لِأَنَّهُ يَحْدُثُ شَيْئاً فَشَيْئاً.
٣. وَيُقَالُ: "هُوَ حَدِيثٌ عَهْدٍ بِكَذَا"؛ أَي: هُوَ قَرِيبُ عَهْدٍ بِهِ.
٤. وَيُقَالُ: "رَجُلٌ حَدِيثُ السِّنِّ": كِنَايَةٌ عَنِ الشَّبَابِ، وَأَوَّلِ الْعُمُرِ.
٥. (وَالْحَدِيثُ): مَا يُحَدَّثُ بِهِ الْمُحَدِّثُ تَحْدِيثاً؛ وَقَدْ حَدَّثَهُ الْحَدِيثَ وَحَدَّثَهُ بِهِ.

(١) كلمة (الحديث).

(٢) انظر: الصَّحَاحُ، الْحَوْهَرِيُّ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مادة (ح، د، ث)، ج١/٢٧٨-٢٧٩. ولسان العرب، ابن مَنْطُور، مادة (ح، د، ث)، م٢، ص١٣١-١٣٤. والقَامُوسُ الْمُحِيطُ، الْفَيْرُوزُ أْبَادِي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف مُحَمَّد نعيم العرقسوسي، مادة (ح، د، ث)، ص١٦٧. وتاج العَرُوسِ، الْمُرتَضَى الرَّيْدِيُّ، تحقيق: علي هِلالي، مادة (ح، د، ث)، ج٥/٢٠٥-٢١٤. والمُعْجَمُ الوَسِيطُ، مَجْمَعُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ، مادة (ح، د، ث)، ص١٥٩-١٦٠.

وَالْجَمْعُ: أَحَادِيثٌ، كَقَطِيعٍ وَأَقَاطِيعَ، وَهُوَ شَادٌّ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ.

وَقَدْ قَالُوا فِي جَمْعِهِ: حَدَّثَانٌ وَحَدَّثَانٌ، وَهُوَ قَلِيلٌ؛ وَأَنْشَدَ الْأَصْمَعِيُّ (ت ٢١٦هـ) قَوْلَ الشَّاعِرِ الْمُفَضَّلِ النُّكْرِيِّ^(١):

١٣. تَلَهَّى الْمَرْءَ بِالْحَدَّثَانِ لَهْوًا وَتَحَدَّجَهُ كَمَا حَدَّجَ الْمُطِيقُ^(٢)

وبالحديثان أيضاً؛ ورواه ابن الأعرابي (ت ٢٣١هـ): بالحديثان، وفسره، فقال: إذا أصابه حديثان الدهر من مصائبه ومرارته، ألتهه بدلها وحديثها عن ذلك.

وقال الفراء (ت ٢٠٧هـ) وغيره: نرى أن واحد الأحاديث أحدثه، ثم جعلوه جمعاً للحديث، وقال ابن بري (ت ٥٨٢هـ): ليس الأمر كما زعم الفراء (ت ٢٠٧هـ)؛ لأن الأحدثه بمعنى الأعجوبة، يقال: قد صار فلان أحدثه، أي: أعجوبة، فأما حديث النبي (ﷺ)، فلا يكون واحداً إلا حديثاً، ولا يكون أحدثه، قال^(٣): وكذلك ذكره سيبويه (ت ١٨٠هـ) في باب ما جاء جمعه على غير واحد المستعمل، كعروضٍ وأعاريضٍ، وباطلٍ وأباطيلٍ.

وقد قيل: بل جمع (الحديث) أحدثه، على أفعلة؛ ككتيبٍ وأكتيبةٍ.

(١) المفضل النكري: هو المفضل بن معشر بن أسحم بن عدي بن شيبان بن وسيد بن عذرة بن منبه بن نكرة ابن لكيز بن أفضى بن عبد قيس. شاعر جاهلي. ذكره السيوطي (ت ٩١١هـ): "المفضل السكري من عبد القيس، واسمه عامر بن معشر بن أسحم، وإنما سمي مفضلاً لهذه القصيدة (المنصفة)". وقد نسبت هذه القصيدة - للشاعر (عامر بن أسحم) عم (المفضل بن معشر بن أسحم). انظر: الأصمعيّات، الأصمعيّ، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، ص ١٩٩-٢٠٠. وطبقات الشعراء، ابن سلام الجمحيّ، ص ١٠٥. وشرح شواهد المغني، السيوطي، تحقيق: أحمد ظافر كوجان، م ١، الكتاب الأول، ص ١٧١. (٢) الشاهد رقم (١٣):

• تخريج البيت: الأصمعيّات، الأصمعيّ، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، ص ٢٠٠.

• الشاهد: (بالحديثان).

• وجه الاستشهاد: فقد روي ب (الحديثان، والحديثان، والحديثان)؛ بضم حرف "الهاء"، وكسره، وفتحه؛ على أنه جمع لكلمة (الحديث)؛ وهو قليل.

انظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة (ح، د، ج)، م ٢، ص ٢٣١.

(٣) أي: ابن بري (ت ٥٨٢هـ).

وَقَدْ وَرَدَتْ كَلِمَةُ (الْحَدِيثِ) -سواءً أكانت مُفْرَدَةً أَمْ مَجْمُوعَةً- فِي "الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ" عَلَى مَعَانٍ مُخْتَلَفَةٍ؛ مِنْهَا هَذِهِ الثَّلَاثَةُ:

١. قَالَ (ﷺ): ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾^(١)، أَي: لَا يَسْتَطِيعُونَ كَتْمَ أَعْمَالِهِمْ وَأَسْرَارِهِمْ وَأَقْوَالِهِمْ أَمَامَ اللَّهِ (ﷻ).
٢. وَقَالَ (ﷺ): ﴿إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا﴾^(٢)؛ أَي: بِهَذَا "الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ".
٣. وَقَالَ (ﷺ): ﴿وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى﴾^(٣)؛ أَي: نَبَأُ مُوسَى وَخَبْرُهُ.

المطلب الثاني: الْحَدِيثُ اصْطِلَاحًا

الْحَدِيثُ فِي اصْطِلَاحِ الْمُحَدِّثِينَ هُوَ: "كُلُّ مَا وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ (ﷺ) مِنْ: قَوْلٍ، أَوْ فِعْلٍ، أَوْ تَفْهِيمٍ، أَوْ سِبْطَةٍ، أَوْ صِفَةٍ خُلْفِيَّةٍ أَوْ خَلْفِيَّةٍ، سِوَاءً أَكَانَ ذَلِكَ قَبْلَ الْبَعْثَةِ أَمْ بَعْدَهَا"^(٤).
وَذَلِكَ تَعْرِيفُ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ فِي اصْطِلَاحِهِمْ أَيْضًا.

ويُضَافُ إِلَى هَذَا الْمِصْطَلَحِ أَقْوَالُ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ أحيانًا؛ قَالَ الدُّكْتُورُ سَلْمَانُ مُحَمَّدُ الْقِضَاةُ: "وَلَيْسَ الْمَقْصُودُ بِالْحَدِيثِ هُنَا أَقْوَالُ النَّبِيِّ (ﷺ) فَحَسْبُ، وَإِنَّمَا أَيْضًا أَقْوَالُ الصَّحَابَةِ الَّتِي تَحْكِي فِعْلًا مِنْ أَعْمَالِهِ، أَوْ حَالًا مِنْ أَحْوَالِهِ (ﷺ)، أَوْ تَحْكِي مَا سِوَى ذَلِكَ مِنْ شَيْءٍ عَامَّةٍ، أَوْ خَاصَّةٍ، تَتَّصِلُ بِالدِّينِ؛ بَلْ إِنَّ بَعْضَ كُتُبِ الْحَدِيثِ تَشْتَمِلُ عَلَى أَقْوَالٍ صَادِرَةٍ عَنْ بَعْضِ التَّابِعِينَ، وَهَذَا مَا جَرَى عَلَيْهِ مَوْلُفُو كُتُبِ غَرِيبِ الْحَدِيثِ، فَتَرَاهُمْ يَذْكُرُونَ أَلْفَاظًا مِنْ كَلَامِ الرَّسُولِ (ﷺ)، وَأَلْفَاظًا مِنْ كَلَامِ الصَّحَابَةِ، وَأُخْرَى مِنْ كَلَامِ التَّابِعِينَ؛ كَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ (ﷺ)، وَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ الْمُنْسُوبَةُ إِلَى الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ (ﷺ) مَتَى جَاءَتْ مِنْ طَرِيقِ الْمُحَدِّثِينَ أَخَذَتْ حُكْمَ الْأَقْوَالِ الْمَرْفُوعَةِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ)"^(٥).

(١) النِّسَاءُ: ٤٢.

(٢) الْكَهْفُ: ٦.

(٣) طه: ٩.

(٤) انظر: تَدْرِيبُ الرَّاوي، السُّيُوطِيُّ، تَحْقِيقُ: أَبُو قَتَيْبَةَ نَظَرَ مُحَمَّدَ الْفَارِيَّابِي، ج ١/٢٩. وَالْمُعْجَمُ الْوَسِيطُ، مَجْمَعُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ، مَادَّةُ (ح، د، ث)، ص ١٦٠. وَالْوَسِيطُ فِي عُلُومِ وَمُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ، مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي شَهْبَةَ، ص ١٥. وَتَيْسِيرُ مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ، مُحَمَّدُ الطَّحَّانُ، ص ١٧.

(٥) كُتُبُ إِغْرَابِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ، سَلْمَانُ مُحَمَّدُ الْقِضَاةُ، ص ٢١.

المبحث الثاني

بَيَانُ مَوْقِفِ النُّحَاةِ مِنَ الاسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ

لم تبرز هذه القضية عند أوائل النُّحَاةِ، ولم تُؤخَذُ بعين الاعتبار في دراستهم، وإنَّما كان موقفهم السكوت عنها، واستشهادهم بالحديث قليلٌ إذا ما قُورن بالفُرَّانِ الكَرِيمِ، والشَّعْرُ؛ لأسبابٍ محتملة^(١)، منها هذه السِّتَّةُ^(٢):

١. إِنَّ النَّبِيَّ (ﷺ) قَالَ قَوْلَهُ الْمَشْهُورَةَ: "أَنَا أَفْصَحُ الْعَرَبِ، بَيِّدٌ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ"^(٣)، فلم تترك هذه المقولة مجالاً لأحدٍ في المناقشة، وكأنَّها تجعل الاحتجاج بالحديث أمراً مسلماً به، كما هو الأمر في الاحتجاج بالفُرَّانِ الكَرِيمِ؛ فالزَّمَنُ السكوت عن الخوض في مثل هذه القضية.
٢. إِنَّ الْوَضْعَ فِي الْحَدِيثِ كَثُرَ وَتَزَايَدَ؛ بَحِيثٌ صَعَبٌ عَلَى هَؤُلَاءِ -النُّحَاةِ الْأَوَائِلِ الَّذِينَ كَانُوا يَتَحَرَّوْنَ الدَّقَّةَ، وَيَتَشَدَّدُونَ التَّشَدُّدَ كُلَّهُ- أَنْ يَمَيِّزُوا بَيْنَ مَا هُوَ لِلرَّسُولِ (ﷺ)، وَمَا لَيْسَ لَهُ.
٣. جَوَّازُ رَوَايَةِ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى، فَاشْتَمَلَ عَلَى لَفْظٍ غَيْرِ لَفْظِ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ).
٤. قَلَّةُ خَبْرَتِهِمْ بِعِلْمِ رَوَايَةِ الْأَحَادِيثِ وَدِرَايَتِهِ^(٤).
٥. رَوَايَةُ الْأَعَاجِمِ، وَوُقُوعُ اللَّحْنِ.

-
- (١) الأسباب تعود على: (السكوت، وقلة الاستشهاد) معاً.
 - (٢) انظر: الإفتراح، السُّيُوطِيُّ، تحقيق: عبد الحكيم عطية، ص ٤٤-٤٥. وخزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج ١/١٠-١١. واحتجاج النحويين بالحديث، محمود حسني محمود، ص ٤٢.
 - (٣) تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، الرضاع، ٤/١٠-١١: رقم الحديث ١٨٤٢.
 - (٤) الفرق بينهما:

- "علم رواية الحديث" هو علم يشمل على نقل أقوال النبي (ﷺ) وأفعاله، وروايتها، وضبطها، وتحريروها ألفاظها.
 - أما "علم دراية الحديث" فهو علم يعرف منه حقيقة الرواية؛ وشروطها، وأنواعها، وأحكامها، وحال الرواة، وشروطهم، وأصناف المرويات، وما يتعلق بها.
- انظر: إرشاد القاصد، ابن الأَكْفَانِيِّ، تحقيق: عبد المنعم محمد عمر، ص ١٥٥، ١٦٠. وتدريب الراوي، السُّيُوطِيُّ، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفارياي، ج ١/٢٥-٢٦.

٦. إنَّ الأحاديثَ لم تكن مجموعةً ولا مكتوبةً بشكلٍ مستوفٍ في ذلك الوقت، أو إنَّها لم تكن متوفرةً لديهم.

إلى أن جاء الإمام جمال الدين بن مالك (ت ٦٧٢هـ)، فأكثر من الاستشهاد بالحديث؛ لمعرفته بعلمه، وكثرة اطلاعه عليه.

ونتيجة لهذا الإفراط، ظهر موقفٌ يعارض بشكلٍ صريحٍ كثرة الاستشهاد به، كان من أبرز أصحابه أبو الحسن بن الضائع (ت ٦٨٠هـ)، وأبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ).

فكان لا بدَّ من ظهور موقف ثالث يتوسط بينهما، فلا يجيز مطلقاً، ولا يمنع، وإنما يمنع ويجيز بشروط ارتضاها، ومن أبرز أصحابه أبو إسحاق الشاطبي (ت ٧٩٠هـ).

ومن هنا أثارت هذه القضية آراءً مختلفةً للنحاة، حتى أصبحت موضع خلافٍ بينهم، وتعددت مواقفهم ما بين: الجواز، والمنع، والتوسط بينهما، وتتلخص في سِنَّةٍ مطالب؛ هي:

المطلب الأول: المُجيزون الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف.

المطلب الثاني: المانعون من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف.

المطلب الثالث: المتوسِّطون بين الجواز والمنع في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف.

المطلب الرابع: مناقشة المُجيزين لأدلة المانعين.

المطلب الخامس: مناقشة المانعين لأدلة المُجيزين.

المطلب السادس: ظنُّ الباحث من المسألة.

وبيانها على النحو الآتي:

المطلب الأول: المُجيزون الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف

يُعَدُّ الإمام جمال الدين بن مالك (ت ٦٧٢هـ) أبرز أصحاب هذا الموقف، رغم اختلاف العلماء حول أول من أكثر من الاستشهاد بالحديث، فمثلاً: ابن الضائع (ت ٦٨٠هـ) يرى أن ابن خروف (ت ٦٠٩هـ) هو أول من أكثر من الاستشهاد به، فقال: "وابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرُّك بالمروفي فحسن، وإن كان يرى أن ما قبله قد أغفل

شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كما رأى^(١)، ومن أصحاب هذا الموقف: ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، والجوهري (ت ٣٩٣هـ) صاحب "الصّاح"، وابن فارس (ت ٣٩٥هـ)، وأبو القاسم السهيلي (ت ٥٨١هـ)، وابن بري (ت ٥٨٢هـ)، وابن الصّلاح (ت ٦٤٣هـ)، والرّضيّ الأسترابادي (ت ٦٨٦هـ)^(٢)، وابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، والبدر الدّمّاميني (ت ٨٢٧هـ)، وعبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، و(الشّرّكي) ابن الطيب الفاسي (ت ١١٧٠هـ)، وغيرهم، وأدلتهم للجواز في أربعة بنودٍ على النحو الآتي^(٣):

١. إنّ النبي (ﷺ) أفصح العرب قاطبةً، فضلاً عن أنّه (ﷺ) ينتسب إلى قبيلة هي من أفصح القبائل العربيّة وأعرقيها، وهي قبيلة قريش؛ مصداقاً لقوله (ﷺ): "أنا أفصح العرب، بيدّ أنّي من قريش"^(٤)؛ ولذلك يجب التسليم بجواز الاستشهاد بكلامه (ﷺ).
٢. إنّ الأصل في رواية الحديث على نحو ما سُمِعَ، وإنّ أهل العلم قد شدّدوا في ضبط ألفاظه، والتحري في نقله؛ ولهذا الأصل تحصل غلبة الظنّ بأنّ الحديث مروى بلفظه، وهذا الظنّ كافٍ في إثبات الألفاظ اللّغويّة، وتقرير الأحكام النّحويّة، فالمطلوب في هذا المقام -الاستشهاد النّحويّ واللّغويّ والصّرفيّ بالحديث النّبويّ- هو غلبة الظنّ، وليس اليقين؛ قال البدر الدّمّاميني (ت ٨٢٧هـ): "وقد أجريت ذلك لبعض مشايخنا، فصوّب رأي ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) فيما فعله؛ بناءً على أنّ اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب، وإنّما المطلوب غلبة الظنّ الذي هو مناط الأحكام الشرعية، وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ، وقوانين الإعراب، فالظنّ في ذلك كلّّه كافٍ، ولا يخفى أنّه يغلب على الظنّ أنّ ذلك المنقول المحتجّ به لم يُبدّل؛ لأنّ الأصل عدم التبديل، لا سيّما وأنّ التشديد في الضبط، والتحري في نقل الأحاديث، شائع بين النقلة والمحدثين"^(٥).

(١) انظر: الإفتراح، السيوطي، تحقيق: عبد الحكيم عطية، ص ٤٥. وخرّانة الأدب، عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج ١/١٠.

(٢) الذي زاد على ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) جواز الاستشهاد بكلام الصحابة، وآل البيت (ﷺ). انظر: خرّانة الأدب، عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج ١/٩.

(٣) كُتِبَ إعراب الحديث النّبويّ، سلمان محمد القضاة، ص ٢٤-٢٦.

(٤) تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرّافعيّ الكبير، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، الرضاع، ٤/١٠-١١: رقم الحديث ١٨٤٢. وقد سبق ذكره؛ انظر: هذه الرسالة، ص ٩٢.

(٥) خرّانة الأدب، عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج ١/١٤.

٣. إنَّ الأحاديثَ أصحُّ سندًا ممَّا يُنقل من أشعار العرب؛ فهذا الفيوميُّ المقرئ (ت ٧٧٠هـ) أثناء شرحه لمادة (ث، ن، ي) في كتابه "المصباحُ المنير" أكدَّ أنَّ الثناء يُستعمل في الخير والشر؛ واستشهد على ذلك بحديث رسول الله (ﷺ): "مَرُّوا بِجَنَازَةٍ، فَاتَّنَّوْا عَلَيْهَا خَيْرًا، فَقَالَ النَّبِيُّ (ﷺ): وَجِبَتْ، ثُمَّ مَرُّوا بِأُخْرَى، فَاتَّنَّوْا عَلَيْهَا شَرًّا، فَقَالَ (ﷺ): وَجِبَتْ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ (رضي الله عنه): مَا وَجِبَتْ؟ قَالَ (ﷺ): هَذَا أَتَّيْتُمْ عَلَيْهِ خَيْرًا، فَوَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ، وَهَذَا أَتَّيْتُمْ عَلَيْهِ شَرًّا، فَوَجِبَتْ لَهُ النَّارُ، أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ" (١)؛ ثمَّ عبَّ عليه بقوله: "وقد نُقلَ النوعان (٢) في واقعيتين -جنازتين- تراخت إحداهما عن الأخرى، من العدل الضابط، عن العدل الضابط، عن العرب الفُصحاء، عن أفصح العرب، فكان أوثق من نَقْلِ أهل اللُّغة؛ فإنَّهم قد يكتفون بالنقل عن واحدٍ، ولا يُعرف حاله" (٣).

٤. إنَّ المسلمين في القرون الأولى كانوا أحرصَ على إتقان الحديث من حفظ الشُّعر، والتثبت في روايته؛ فالاستشهاد به أسلم؛ قال عبد العزيز الميمني (ت ١٣٩٨هـ): "على أنَّ المسلمين في القرون الأولى كانوا أحرصَ على إتقان الحديث من حفظ الشُّعر، والتثبت في روايته، وقد قيَّض الله لأحاديث رسوله (ﷺ) من الجهادة النُّقاد مَنْ نَفَى عنه ما كان فيه من شبهة الوضع والانتحال، وهذا حُرْمَ الشُّعر مثله" (٤).

المطلب الثاني: المانعون من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف

هذا الموقف في حقيقته ردّة فعلٍ على مَنْ أكثر من الاستشهاد بالحديث، ومن أبرز أصحابه: أبو الحسن بن الضائع (ت ٦٨٠هـ)، وأبو حيّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)؛ حيث اتخذوا أسبابًا وأدلةً للمنع -معظمها يتفق مع الأسباب المحتملة في جعل النُّحاة الأوائل يلودون بالصمت تجاه هذه القضية، وتركهم الاستشهاد به- منها هذه الأدلة الثلاثة:

(١) صحيح البخاري، البخاري، الجنائز/ثناء النَّاسِ عَلَى المَيِّتِ، ص ٣٣٠: رقم الحديث ١٣٦٧.

(٢) أي: استعمال (الثناء) في الخير والشر.

(٣) المصباحُ المنير، الفيوميُّ المقرئ، ص ٣٤.

(٤) حاشية "جزائنة الأدب" بتحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج ١/٩.

١. مُخَالَفَةُ أَوَائِلِ النُّحَاةِ:

أخذ أبو حَيَّان الأَنْدَلُسِيُّ (ت ٧٤٥هـ) على ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) كَثْرَةَ اسْتِشْهَادِهِ بِالْحَدِيثِ مُخَالَفًا بِذَلِكَ أَوَائِلَ النُّحَاةِ؛ فَقَدْ قَالَ: "قَدْ أَكْثَرَ المَصْنُفُ^(١) مِنَ الاسْتِدْلَالِ بِمَا وَقَعَ فِي الأَحَادِيثِ عَلَى إِثْبَاتِ القَوَاعِدِ الكَلِيَّةِ فِي لِسَانِ العَرَبِ، وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنَ المَتَقَدِّمِينَ وَالمَتَأَخِّرِينَ^(٢) سَلَكَ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ غَيْرَهُ، عَلَى أَنَّ الوَاضِعِينَ الأَوَّلِينَ لِعِلْمِ النُّحُو، المَسْتَقْرِّينَ لِلأَحْكَامِ مِنَ لِسَانِ العَرَبِ - كَأَبِي عَمْرٍو بِنِ العَلَاءِ، وَعِيسَى بِنِ عُمَرَ، وَالحَلِيلِ بِنِ أَحْمَدَ، وَسِيبَوَيْهٍ، مِنْ أُمَّةِ البَصْرِيِّينَ، وَالكِسَائِيِّ، وَالفَرَّاءِ، وَعَلِيِّ بِنِ المُبَارَكِ الأَحْمَرَ، وَهَشَامِ الضَّرِيرِ، مِنْ أُمَّةِ الكُوفِيِّينَ - لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ، وَتَبِعَهُمْ عَلَى ذَلِكَ المَسْلُوكِ المَتَأَخَّرُونَ مِنَ الفَرِيقَيْنِ، وَغَيْرُهُمْ مِنْ نُحَاةِ الأَقَالِيمِ، كَنُحَاةِ بَغْدَادَ، وَأَهْلِ الأَنْدَلُسِ"^(٣).

٢. جَوَازُ الرُّوَايَةِ بِالمَعْنَى:

الأصل في رواية الحديث أن تكون باللفظ، إلا أن الرواة أجازوا نقله بالمعنى؛ ما جعل للحديث الواحد رواياتٍ عدَّةً، واشتمل على لفظٍ غير لفظِ رسول الله ﷺ^(٤).

فقد استشهد أبو حَيَّان الأَنْدَلُسِيُّ (ت ٧٤٥هـ) على ذلك بحديث رسول الله ﷺ "رَوَّجْتُهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ القُرْآنِ"^(٥) الذي رُوِيَ بِألفاظٍ مختلفة؛ فقال: "فَتَجِدُ قِصَّةً وَاحِدَةً قَدْ جَرَتْ فِي زَمَانِهِ (ﷺ)، لَمْ تُقَلِّ بِتِلْكَ الألفاظِ جَمِيعَهَا: نَحْوَ مَا رُوِيَ مِنْ قَوْلِهِ (ﷺ): "رَوَّجْتُهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ القُرْآنِ"^(٦)، "مَلَأْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ القُرْآنِ"^(٧)، "خُذْهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ القُرْآنِ"^(٨)، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الألفاظِ الوارِدةِ،

(١) يُقصد به: جمال الدين بن مالك (ت ٦٧٢هـ) مصنف كتاب "التسهيل".

(٢) يُقصد بهم: معاصرو ابن مالك (٦٧٢هـ)، ومن سبقه بفترة وجيزة.

(٣) انظر: الأفتراح، السبوطي، تحقيق: عبد الحكيم عطية، ص ٤٤. وخزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج ١/١٠.

(٤) وقد سبق ذكر بعضها؛ انظر: هذه الرسالة، ص ٩٢.

(٥) صحيح البخاري، البخاري، فضائل القرآن/خيركم من تعلم القرآن وعلمه، ص ١٢٨٤: رقم الحديث ٥٠٢٩.

(٦) المرجع السابق، فضائل القرآن/خيركم من تعلم القرآن وعلمه، ص ١٢٨٤: رقم الحديث ٥٠٢٩.

(٧) المرجع نفسه، فضائل القرآن/القرآن/القرآن عن ظهر القلب، ص ١٢٨٤: رقم الحديث ٥٠٣٠.

(٨) هذه الرواية لم يجد لها الباحث تخريجاً بهذا النص في حدود اطلاعه، ويمكن استبدالها برواية: "أُنكحْتُهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ القُرْآنِ". انظر: صحيح البخاري، البخاري، النكاح/التزويج على القرآن ويغير صدق، ص ١٣١٢-١٣١٣: رقم الحديث ٥١٤٩.

فتعلم يقيناً أنه (ﷺ) لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ؛ بل لا يُجزمُ بأنه قال بعضها؛ إذ يحتمل أنه قال لفظاً مُرادفاً لهذه الألفاظ (غيرها)، فأنتِ الرُّواة بالمرادف، ولم تأتِ بلفظه؛ إذ المعنى هو المطلوب، ولا سيّما مع تقادم السماع، وعدم ضَبَطِها بالكتابة، والاتِّكال على الحفظ، والضابط منهم مَنْ ضَبَطَ المعنى، وأمّا مَنْ ضَبَطَ اللَّفْظَ فبعيدٌ جداً، لا سيّما في الأحاديث الطوال^(١).

كما واحتج^(٢) بقول منقول عن سفيان الثوريّ (ت ١٦١هـ) -يفيد التساهل في هذه المسألة- هو: "إِنْ قَلْتُمْ لَكُمْ: إِنِّي أَحَدْتُمْ كَمَا سَمِعْتُمْ فَلَا تَصَدَّقُونِي، إِنَّمَا هُوَ الْمَعْنَى"^(٣)، ثُمَّ عَقَّبَ عَلَيْهِ قَائِلاً: "وَمَنْ نَظَرَ أَدْنَى نَظَرِ عِلْمٍ عِلْمَ الْيَقِينِ أَنَّهُمْ يَزُورُونَ بِالْمَعْنَى"^(٤).

وقال ابن الضائع (ت ٦٨٠هـ) في كتابه "سَرْحُ الْجُمَلِ": "تَجْوِيزُ الرِّوَايَةِ بِالْمَعْنَى هُوَ السَّبَبُ عِنْدِي فِي تَرْكِ الْأَثْمَةِ -كَسَيِّبِيُوَيْهِ وَغَيْرِهِ- الِاسْتِشْهَادَ عَلَى إِثْبَاتِ اللَّغَةِ بِالْحَدِيثِ، وَاعْتَمَدُوا فِي ذَلِكَ عَلَى "الْفُرْزَانِ الْكَرِيمِ"، وَصَرِيحِ النِّقْلِ عَنِ الْعَرَبِ"^(٥)؛ أَي: نَظْمًا وَنَثْرًا.

٣. رَوَايَةُ الْأَعَاجِمِ، وَوُفُوعُ اللَّحْنِ:

قال أبو حيان الأندلسيّ (ت ٧٤٥هـ): "وَقَعَ اللَّحْنُ كَثِيرًا فِيمَا رُوِيَ مِنَ الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ الرُّوَاةِ كَانُوا غَرَبًا بِالطَّبَعِ، وَيَتَعَلَّمُونَ لِسَانَ الْعَرَبِ بِصِنَاعَةِ النَّحْوِ، فَوَقَعَ اللَّحْنُ فِي كَلَامِهِمْ وَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ، وَقَدْ وَقَعَ فِي كَلَامِهِمْ وَرَوَايَتِهِمْ غَيْرُ الْفَصِيحِ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ"^(٦).

(١) انظر: الاقتراح، السيوطي، تحقيق: عبد الحكيم عطية، ص ٤٤. وخزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج ١/١١.

(٢) أبو حيان الأندلسيّ (ت ٧٤٥هـ).

(٣) الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، ص ٢٠٩.

(٤) انظر: الاقتراح، السيوطي، تحقيق: عبد الحكيم عطية، ص ٤٤. وخزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج ١/١١.

(٥) انظر: الاقتراح، السيوطي، تحقيق: عبد الحكيم عطية، ص ٤٥. وخزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج ١/١٠.

(٦) انظر: الاقتراح، السيوطي، تحقيق: عبد الحكيم عطية، ص ٤٤. وخزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج ١/١١.

المطلب الثالث: الْمُتَوَسِّطُونَ بَيْنَ الْجَوَازِ وَالْمَنْعِ فِي الْاِسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ

تَشَدَّدَ كِلَا الْفَرِيقَيْنِ السَّابِقَيْنِ فِيمَا ذَهَبَا إِلَيْهِ؛ فَمَثَمَةٌ مَوْقِفٌ ثَالِثٌ يَرَى عَدَمَ التَّشَدُّدِ فِي الْمَسْأَلَةِ مِنْ بَابِ أَوْلَى؛ فَتَوَسَّطَ بَيْنَهُمَا، وَأَجَازَ بِشُرُوطٍ وَمَنْعَ، وَمَنْ أَبْرَزَ أَصْحَابَهُ: أَبُو إِسْحَاقَ الشَّاطِبِيِّ (ت ٧٩٠هـ) الَّذِي فَصَّلَ فِي الْمَسْأَلَةِ؛ فَقَسَمَ (الْحَدِيثَ فِي النُّقْلِ) إِلَى قَسْمَيْنِ^(١):

أَحَدُهُمَا: مَا عُرِفَ أَنَّ الْمَعْتَنَى بِهِ فِيهِ نَقْلٌ مَعَانِيهِ لَا نَقْلٌ أَلْفَاظُهُ؛ فَهَذَا لَمْ يَقَعْ بِهِ اسْتِشْهَادٌ مِنْ أَهْلِ اللِّسَانِ.

وَالثَّانِي: مَا عُرِفَ أَنَّ الْمَعْتَنَى بِهِ فِيهِ نَقْلٌ أَلْفَاظِهِ لِمَقْصُودٍ خَاصٍّ بِهَا، فَهَذَا يَصِحُّ الْاِسْتِشْهَادُ بِهِ فِي أَحْكَامِ اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ؛ كَالْأَحَادِيثِ الْمَنْقُولَةِ فِي الْاِسْتِدْلَالِ عَلَى فَصَاحَةِ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ)، كَكِتَابِهِ إِلَى هَمْدَانَ، وَكِتَابِهِ إِلَى وائِلِ بْنِ حُجْرٍ، وَالْأَمْثَالِ النَّبَوِيَّةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ^(٢).

ثُمَّ أَخَذَ عَلَى ابْنِ مَالِكٍ (ت ٦٧٢هـ) بِأَنَّهُ "لَمْ يُفَصِّلْ هَذَا التَّفْصِيلَ الضَّرُورِيَّ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ، فَبَنَى الْأَحْكَامَ عَلَى الْحَدِيثِ مُطْلَقًا"^(٣).

كَمَا أَنَّهُ فِي بَادِي الْأَمْرِ أَخَذَ عَلَى النَّحْوِيِّينَ الْقَدَامَى، وَمَنْ تَبِعَهُمْ مِنَ الْمَانِعِينَ، تَرَكَهُمْ الْاِسْتِشْهَادَ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ، وَاسْتِشْهَادَهُمْ بِكَلَامِ أَجْلَافِ الْعَرَبِ وَسُفْهَائِهِمْ؛ فَقَالَ: "لَا تَجِدُ أَحَدًا مِنَ النَّحْوِيِّينَ اسْتَشْهَدَ بِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ)، وَهُمْ يَسْتَشْهَدُونَ بِكَلَامِ أَجْلَافِ الْعَرَبِ وَسُفْهَائِهِمْ، الَّذِينَ يَبُولُونَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ، وَأَشْعَارِهِمْ الَّتِي فِيهَا الْفُحْشُ وَالْخَنَاءُ، وَيَتْرَكُونَ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ؛ لِأَنَّهَا تُثَقَّلُ بِالْمَعْنَى، وَتَخْتَلَفُ رَوَايَاتُهَا وَأَلْفَاظُهَا؛ بِخِلَافِ كَلَامِ الْعَرَبِ وَشِعْرِهِمْ؛ فَإِنَّ رُؤَاةَهُ اعْتَنَوْا بِأَلْفَاظِهِ، لِمَا يَنْبَغِي عَلَيْهِ مِنَ النَّحْوِ، وَلَوْ وَقَفَتْ عَلَى اجْتِهَادِهِمْ قَضِيَّتَ مِنْهُ الْعَجَبِ، وَكَذَا الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ، وَوَجُوهَ الْقِرَاءَاتِ"^(٤).

-
- (١) الْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ، أَبُو إِسْحَاقَ الشَّاطِبِيُّ، تَحْقِيقٌ: عَبْدِ الرَّحْمَنِ سُلَيْمَانَ الْعُنَيْمِيْنَ وَآخَرُونَ، ج ٣/٤٠٢-٤٠٤.
 - (٢) وَقَدْ ذَكَرَ الْإِمَامَ الشَّاطِبِيَّ (ت ٧٩٠هـ) أَمَثَلَةً عَلَى ذَلِكَ؛ انظُر: الْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ، أَبُو إِسْحَاقَ الشَّاطِبِيُّ، تَحْقِيقٌ: عَبْدِ الرَّحْمَنِ سُلَيْمَانَ الْعُنَيْمِيْنَ وَآخَرُونَ، ج ٣/٤٠٢-٤٠٤.
 - (٣) الْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ، أَبُو إِسْحَاقَ الشَّاطِبِيُّ، تَحْقِيقٌ: عَبْدِ الرَّحْمَنِ سُلَيْمَانَ الْعُنَيْمِيْنَ وَآخَرُونَ، ج ٣/٤٠٤-٤٠٥.
 - (٤) انظُر: الْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ، أَبُو إِسْحَاقَ الشَّاطِبِيُّ، تَحْقِيقٌ: عَبْدِ الرَّحْمَنِ سُلَيْمَانَ الْعُنَيْمِيْنَ وَآخَرُونَ، ج ٣/٤٠١-٤٠٢. بِنَلْخِيسِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْبَغْدَادِيِّ (ت ١٠٩٣هـ) فِي خِرَازَتِهِ: ج ١/١٢.

المطلب الرابع: مناقشة المُجيزين لِأدلة المانعين

ناقش المحيرون أدلة المانعين، فردوا عليهم ودَحَضُوهَا، منهم البدر الدَمَامِينِي (ت ٨٢٧هـ)،
وعبد القادر البَغْدَادِيّ (ت ١٠٩٣هـ)، وابن الطيب الفَاسِي (ت ١١٧٠هـ)، وغيرهم، إِلَّا أَنَّ ابن
الطيب الفَاسِي، المشهور بلقب (الشَّرْكَي)، قد ناقشها بدقة، وتتبعها في شرحه للاقتراح المسمّى
"فَيْضُ نَشْرِ الانْشِرَاحِ مِنْ رَوْضِ طَيِّ الاِقتِرَاحِ" أثناء رَدِّه على أبي حَيَّان الأَنْدَلُسِيّ (ت ٧٤٥هـ)
وأتباعه؛ ويمكن تلخيص ذلك في تسعة بنودٍ على النحو الآتي^(١):

١. إِنَّ القول بأنَّ "القدامى لم يستدلوا بالحديث، ولا أثبتوا القواعد الكلية به"؛ لا دليل فيه على
أنَّهم يمنعون ذلك، ولا يُجيزونه؛ قال عبد القادر البَغْدَادِيّ (ت ١٠٩٣هـ) في خِرَائِنِه: "لا
يلزم عدم استدلالهم بالحديث عدم صحة الاستدلال به، والصواب جواز الاحتجاج
بالحديث للنحويّ في ضَبْطِ ألفاظه. ويلحق به ما رُوِيَ عن الصحابة، وأهل البيت
(ﷺ)"^(٢).

٢. إِنَّ القول بأنَّ "الأحاديث بأسرها ليس موثوقاً بأنّها من كلام النبي (ﷺ)؛ قولٌ باطل؛ لأنَّ
المتواتر^(٣) - وإن كان قليلاً - مجزومٌ بأنّه من كلامه (ﷺ)، وكذلك ما اشتمل عليه
صَحِيحًا البُخَارِيّ ومُسْلِمٍ إِلَّا قليلاً، وما صحَّ أنّه من كلامه لا شكّ في كونه في إثبات
القواعد مثل "القرآن الكريم".

٣. إِنَّ القول بأنَّ "الرواة أجازوا النقل بالمعنى، فاحتمل نقل المعاني دون الألفاظ"؛ فالخلاف
فيه مشهور، وكما أجازوه قومٌ منعه آخرون؛ بل ذهب إلى المنع كثيرٌ من المُحدِّثين،
والفهاء والأصوليين، وإنَّ بعض الأئمة قد شدّد في الرواية بالمعنى غاية التشديد، فمنع
تقديم كلمةٍ على كلمةٍ أخرى، وحرّفًا على آخر، وذهب بعض الأئمة إلى أنّه لا تجوز
الرواية بالمعنى إِلَّا لِمَنْ أحاط بجميع دقائق اللّغة العربيّة، وإلّا فلا يجوز له الرواية

(١) انظر: فَيْضُ نَشْرِ الانْشِرَاحِ مِنْ رَوْضِ طَيِّ الاِقتِرَاحِ، ابن الطيب الفَاسِي (الشَّرْكَي)، تحقيق: محمود يوسف
فجّال، ج ١/٥٣-٦٢.

(٢) خِرَائِنَةُ الأَدَبِ، عبد القادر البَغْدَادِيّ، تحقيق: عبد السلام مُحمَّد هارون، ج ١/٩-١٠.

(٣) الحديث المتواتر: له تعريفات عدّة، ذكرها الإمام جلال الدين السُّيُوطِيّ (ت ٩١١هـ) في كتابه "قَطْفُ
الأزهارِ المُتَنَاطِرَةِ فِي الأَخْبَارِ المُتَوَاتِرَةِ"، ص ٥-٦، ومن تلك التعريفات: "هو الحديث الذي رواه جماعة يستحيل
في العادة أن يتواطؤوا على الكذب، وأسندوه إلى شيء محسوس"، وهو حديث في أعلى درجات الصحة والثبوت.

بالمعنى، ثم إنَّ الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنَّما هو فيما لم يُدَوَّن ولم يُكْتَب؛ قال **البدر الدَّمَامِينِي (ت ٨٢٧هـ)**: "ثمَّ إنَّ الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنَّما هو فيما لم يُدَوَّن ولا كُتِب، وأمَّا ما دُوِّن وحُصِّل في بطون الكتب؛ فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم، قال **ابن الصَّلَاح (ت ٦٤٣هـ)**^(١) -بعد أن ذكر اختلافهم في نقل الحديث بالمعنى: "إنَّ هذا الخلاف لا نراه جارياً ولا أجراه الناس -فيما نعلم- فيما تضمنته بطون الكتب، فليس لأحدٍ أن يُعَيِّر لفظَ شيءٍ من كتابٍ مُصنَّفٍ، ويُنْبِتَ بدله فيه لفظاً آخر بمعناه"^(٢)، وتدوين الأحاديث والأخبار؛ بل وكثير من المرويات، وقع في الصدر الأوَّل قبل فساد اللُّغة العربيَّة، حين كان كلام أولئك المبدِّلين -على تقدير تبديلهم- يسوغُ الاحتجاج به، وغايته يومئذٍ تبديل لفظٍ بلفظٍ يصحُّ الاحتجاج به، فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال؛ ثمَّ دُوِّن ذلك المبدَّل -على تقدير التبديل- ومنع من تغييره ونقله بالمعنى، كما قال ابن الصَّلَاح، فبقي حجَّةً في بابه، ولا يضرُّ توهُّم ذلك السابق في شيءٍ من استدلالهم المتأخَّر، والله (ﷻ) أعلم بالصواب"^(٣).

ويؤيِّده في ذلك **عبد القادر البَغْدَادِيّ (ت ١٠٩٣هـ)** في خِرَازَنَتِهِ؛ إذ قال: "لو سلَّمنا بأنَّ (الأحاديث لم تُنقل كما سُمِعَتْ من النبي (ﷺ))، وإنَّما رُوِيَتْ بالمعنى؛ إنَّما كان ذلك في الصدر الأوَّل قبل تدوينه في الكتب، وقبل فساد اللُّغة، وغايته تبديل لفظٍ بلفظٍ يصحُّ الاحتجاج به، فلا فرق، على أنَّ اليقينَ غيرُ شرطٍ؛ بل الظنُّ كافٍ"^(٤).

ثمَّ إنَّ النقل بالمعنى ليس مقصوراً على الأحاديث فحسب، وكذلك الوضع والانتحال؛ قال **عبد العزيز المَيْمَنِيّ (ت ١٣٩٨هـ)**: "النقل بالمعنى شيءٌ ليس بمقصورٍ على الأحاديث فحسب؛ بل إنَّ تعدُّد الروايات في بيتٍ واحدٍ من هذا القبيل، والقول بأنَّ منشأه تعدُّد القبائل ليس ممَّا يتمشى في كلِّ موضوع ... زدْ إلى ذلك ما طرأ على الشُّعر

(١) قول ابن الصَّلَاح (ت ٦٤٣هـ) نقله البدر الدَّمَامِينِي (ت ٨٢٧هـ) أثناء كلامه هذا، أي: يندرج تحت كلام البدر الدَّمَامِينِي (ت ٨٢٧هـ).

(٢) عُلُومُ الْحَدِيثِ لِابْنِ الصَّلَاحِ، ابْنُ الصَّلَاحِ، تحقيق: نور الدين عتر، ص ٢١٤.

(٣) خِرَازَنَةُ الْأَدَبِ، عبد القادر البَغْدَادِيّ، تحقيق: عبد السلام مُحمَّد هارون، ج ١/١٥.

(٤) المرجع السابق، ج ١/٩.

من التصحيف والوضع والاختلاق، من مثل: ابن دأب، وابن الأحمر، والكلبي، وأضرابهم^(١).

٤. إنَّ القول "بتعدد رواية القصة الواحدة"؛ يُرَدُّ عليه بأنَّ وُرُود القصة الواحدة بالعبارات المختلفة صحيحٌ موجودٌ في كثيرٍ من الأحاديث، فقد كان النبي (ﷺ) يُعيد الكلام مرَّتين أو أكثر؛ لقصد البيان، وإزالة الإبهام، وقد ورد أنه (ﷺ) كان من عادته تكرار الكلام ثلاثَ مرات، وقد وضع البخاري (ت ٢٥٦هـ) بابًا بعنوان: "بَابُ مَنْ أَعَادَ الْحَدِيثَ ثَلَاثًا لِيُفْهَمَ عَنْهُ"^(٢).

٥. إنَّ القول بأنَّ "الرُّوَاةُ أتَتْ بالمرادف، ولم تأتِ بلفظه؛ إذ المعنى هو المطلوب، ولا سيَّما مع تقادُّم السماع، وعدم ضبطها بالكتابة، والاتِّكَال على الحفظ"؛ فالرَّدُّ عليه بأنَّ اللفظ مطلوبٌ أيضًا؛ ولذلك يَعْتَنِي الأئمة بالأدعية النبوية، والخُطْب، وغير ذلك، كما وتجدهم يعتنون بألفاظ الأحاديث، ويستنبطون منها الأحكام الشرعية، ولو كان ذلك كلامَ الرُّوَاة ما حَسُنَّ استنباطهم منه؛ بل ولا جاز تكلُّمهم على ما في الأحاديث من ألفاظ الشرط، والعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، وغير ذلك، ونسبة ذلك للشارع، والحكم بمضمونه، وإن كان تقادُّم السماع بالنسبة إلى الصحابة (رضي الله عنهم) من النبي (ﷺ) فهو لا يضرُّنا، إذ لا فرق فيما يروونه، سواء رَوَوْهُ بألفاظه كما قاله النبي (ﷺ)، وهو الكثير المتداول المشهور، أم رَوَوْهُ بالمعنى، وهو القليل ... فَإِنَّهُ يُسْتَدَلُّ به، ويُسْتَشْهَدُ به على إثبات القواعد؛ لأنَّه إنَّ كان كلامه (ﷺ) فلا إشكال، أو كلامَ الصَّحْب (رضي الله عنهم) فكذلك؛ لأنَّهم عُرِبَ فُصْحَاء.

٦. إنَّ القول بأنَّ "الضابطة منهم مَنْ ضَبَطَ المعنى"؛ فالرَّدُّ عليه يَكْمُنُ في أَنَّ الضابطة مَنْ ضَبَطَ الألفاظ أيضًا، مع المعاني؛ ولهذا يعنِّي الرُّوَاة بإثبات الألفاظ المختلفة عن

(١) حاشية "خزانة الأدب" بتحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج ٩/١.

والأمثلة على ذلك كثيرة جدًا؛ منها -على سبيل المثال- ما سبق ذكره في تعريف الحديث لغةً من الشاهد رقم (١٣)؛ وهو قول الشاعر المُفَضَّلِ التُّكْرِيِّ:

١٣. تَلْهَى المَرْءَ بِالْحَدَثَانِ لَهْوًا، وَتَحْدِجُهُ، كَمَا حُدِّجَ الْمُطِيقُ

فقد رُوِيَ بِالْحَدَثَانِ، وَالْحَدِيثَانِ، وَالْحَدَثَانِ؛ بضم حرف "الحاء"، وكسره، وفتح.

انظر: هذه الرسالة، ص ٩٠.

(٢) صَحِيحُ البُخَارِيِّ، البُخَارِيُّ، العِلْمُ مَنْ أَعَادَ الْحَدِيثَ ثَلَاثًا لِيُفْهَمَ عَنْهُ، ص ٣٦-٣٧.

الشيوخ، ولو كان الضابط من ضبب المعاني ما وقع التنبيه على رواية الألفاظ، والاعتناء بها، وبضببها، وبمن رواها كذلك، وبمن خالف.

٧. إنَّ القول بأنَّ "كثيراً من الرواة كانوا غير عُرَبٍ (رواية الأعاجم)؛ صحيح لا شك فيه، أمَّا الادِّعاء بأنَّهم لا يعلمون النَّحو؛ فهو مخالفٌ لِمَا أَطَبَقَ عليه علماء الحديث من أنَّ شرط المحدث أن يكون عالمًا بالعربيَّة؛ بل والغريب من اللُّغة أيضًا، فضلًا عن العلوم المتعلقة بالأسانيد والمتون، ومنَّ خلا من الشروط، ولم يَسْتَوْفِها؛ لا تجوز روايته، بالإضافة إلى أنَّ الأعاجم لم يَفْضُرُوا جُهدهم على رواية الأحاديث فحسب؛ بل عمَدوا إلى رواية الشَّعر، وكلام العرب؛ فقد قال عبد العزيز الميمني (ت ١٣٩٨هـ): "ورواة الشَّعر أيضًا فيهم من الأعاجم والشعوبية أم" (١).

٨. إنَّ القول "بوقوع اللَّحْن جَزَاءَ رواية الأعاجم"؛ يمكن الردُّ عليه من جهة نوع اللَّحْن، فإنَّ أَراد به الخطأ في الإعراب؛ بحيث لا يقبل التخريج على لُغةٍ من اللُّغات، ولا يمكن إجراؤه على شيءٍ من الاصطلاحات، فممنوعٌ، وإنَّ أَراد به كونه في الظاهر على خلاف الأصل المقرَّر المشهور الجاري على خلاف الجمهور فمِثْلُه لا يَضُرُّ، وادِّعاء وقوع اللَّحْن كثيرًا فيما رُوِيَ من الحديث دعوى خالية عن البرهان، فهذا "صحيح البخاري" مع أنَّه مشتمل على سبعة آلافٍ ومائتين وخمسة وسبعين حديثًا بالمكرَّر؛ فإنَّ التراكيب المخالفة لظاهر الإعراب فيه لا تكاد تبلغ أربعين حديثًا، ومع ذلك بسطها شُراحه، وأزال النَّقَابَ عن وجوه إشكالها ابنُ مالك (ت ٦٧٢هـ) فيما كتبه على "صحيح البخاري"؛ بحيث لم يبقَ فيها إشكالٌ، ولا غرابةٌ، ولا خروجٌ عن الظاهر، فضلًا عن ادِّعاء اللَّحْن فيها، فما نسبة أربعين ونحوها في سبعة آلافٍ ومائتين وخمسة وسبعين إلَّا نقطةٌ من بحرٍ؟!، وهذا صحيحٌ مُسلمٌ جملةً أحاديثه نحو أربعة آلافٍ حديثٍ دون المكرَّر، واثني عشر ألفَ حديثٍ بالمكرَّر، ولا تكاد المسائل المخالفة للقياس الموجودة فيه تبلغ ثلاثين حديثًا، مع تحرير القاضي عياض (ت ٥٤٤هـ) لها، وما نسبة ثلاثين من اثني عشر ألفًا؟! ... إلى آخره من الأمثلة.

٩. إنَّ القول بأنَّ "رسول الله (ﷺ) لم يكن ليتكلَّم إلَّا بأفصح اللُّغات"؛ ممنوعٌ؛ إذ البليغ المقترن هو مَنْ حصلت له هذه الملكة، وكان قادرًا على الإتيان بأفصح اللُّغات، وأحسن التراكيب، وأجزل الألفاظ متى شاء، فلا يتوجه أنَّه لا يتكلَّم إلَّا بها، سلَّمنا، لكن في

(١) حاشية "جزائنة الأدب" بتحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج ١/٩.

الكلام مع أمثاله، أو مَنْ يقرب منه، أو يفهم كلامه بملازمته وممارسته، لا مع كلِّ أحدٍ؛ إذ البلاغة "مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحة ألفاظه"^(١)، ومن مراعاة مقتضى الحال مراعاة المخاطبين، فيخاطب كلُّ أحدٍ بما يفهم؛ فقد يكون التكلمُ بكلام الأوساط فمَنْ دونهم بليغاً إذا كان معهم، كما يكون التكلم بغير الفصيح فصيحاً إذا اقتضاه المقام، وقد وضع الناس تصانيفَ فيما تكلم به (ﷺ) من لغات قريش، ومن طوائف العرب، كما وضعوا مثلها فيما تكلم به من لغات غير العرب من الألسن المشهورة، ولا تحجيرٍ عليه في التكلم بما شاء من أنواع اللغات، كما أنه لا معنى لِحَصْرِ كلامه (ﷺ) في أفصح اللغات؛ بل ولا في الفصيح أيضاً.

المطلب الخامس: مناقشة المانعين لأدلة المجيزين

وكذلك ناقش المانعون أدلة المجيزين من أربعة وجوه على النحو الآتي:

١. إنَّ القول بأنَّ "النبي (ﷺ) أفصح العرب"؛ لا خلافَ فيه؛ إلاَّ أنَّ جواز رواية الحديث بالمعنى، ورواية الأعاجم له، تجعله دون فصاحته (ﷺ)؛ قال ابن الضائع (ت ٦٨٠هـ): "ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث، لكان الأولى في إثبات فصيح اللُّغة كلام النبي (ﷺ)؛ لأنَّه أفصح العرب"^(٢)، وقال أبو حيان الأندلسيَّ (ت ٧٤٥هـ): "ونعلم قطعاً من غير شكٍّ أنَّ رسول الله (ﷺ) كان أفصح العرب، فلم يكن يتكلم إلاَّ بأفصح اللُّغات، وأحسن التراكيب، وأشهرها، وأجزلها، وإذا تكلم بلُغةٍ غير لُغته؛ فإنَّما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللُّغة على طريق الإعجاز، وتعليم الله (ﷻ) ذلك له من غير معلَّم"^(٣).

٢. الأصل في رواية الحديث أن تكون باللفظ، والقائلون بجواز الرواية بالمعنى يُدركون أنَّه خلاف الأصل، وإنَّ القول بأنَّ "غلبة الظنِّ في أنَّ الحديث مروى بلفظه كافية في إثبات الألفاظ اللُّغويَّة، وتقرير الأحكام النَّحويَّة"؛ لا يعتدُّ به بعض العلماء؛ فقد اتخذهُ أبو حيان

(١) الإيضاح، الخطيب القزويني، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، ص ٢٠.

(٢) انظر: الأفتراح، السيوطي، تحقيق: عبد الحكيم عطية، ص ٤٥. وخزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام مُحمَّد هارون، ج ١/١٠.

(٣) انظر: الأفتراح، السيوطي، تحقيق: عبد الحكيم عطية، ص ٤٤-٤٥. وخزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام مُحمَّد هارون، ج ١/١١-١٢.

الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) سبباً في ترك العلماء الاستشهاد به؛ إذ قال: "إنما ترك العلماء ذلك؛ لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ رسول الله (ﷺ)؛ إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم" في إثبات القواعد الكلية^(١).

٣. بعض المحدثين يمنعون رواية الحديث بالمعنى؛ كابن عمر (رضي الله عنه) من الصحابة (ت ٧٣هـ)، وابن سيرين (ت ١١٠هـ)، وثلعب النحوي (ت ٢٩١هـ)^(٢)، وأبي بكر الرزائي (ت ٣١١هـ)، والفرطبي (ت ٦٧١هـ)، وغيرهم. وبناءً عليه؛ فإن بعض النحاة يرون منع الاستشهاد بمثل ذلك من باب أولى، فهم يرفضون فكرة جواز رواية الحديث بالمعنى، ويأخذون على المجيزين ذلك، والمستشهادين به.

٤. إن القول بأن "تدوين الأحاديث، والأخبار؛ بل وكثير من المرويات، وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية"؛ رده بعض العلماء؛ منهم: جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) في كتابه "الافتراح"؛ إذ قال: "فإن غالب الأحاديث مروية بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمؤلدون قبل تدوينها، فزووها بما أدت إليه عبارتهم، فزادوا ونقصوا، وقدموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ"^(٣)؛ ومعناه أن التدوين قد وقع بعد فساد اللغة. وكذلك ابن علان (ت ١٠٥٧هـ) في شرحه للاقتراح المسمى "داعي الفلاح لمخبات الافتراح"؛ إذ قال: "إن تدوين الأحاديث وقع بعد فساد اللغة ... ولم يحصل التدوين إلا في عصر التابعين، ووقع يومئذ الاختلاط في اللغة، والرواية بالمعنى لم تقف عند حد من يتكلم العربية سليقة"^(٤).

(١) انظر: الافتراح، السيوطي، تحقيق: عبد الحكيم عطية، ص ٤٤. وخرزانه الأدب، عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج ١٠/١-١١.

(٢) هو: العلامة المحدث، إمام النحو، أبو العباس أحمد بن يحيى بن يزيد الشيباني البغدادي (ت ٢٩١هـ)، المشهور بثلعب النحوي، صاحب "الفصيح" والتصانيف. انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ج ٥/٧-٥.

(٣) الافتراح، السيوطي، تحقيق: عبد الحكيم عطية، ص ٤٣.

(٤) داعي الفلاح لمخبات الافتراح، ابن علان، تحقيق: جميل عبد الله عويضة، ص ١٣٣، ١٥٢. وانظر: كُنْبُ عِرَابِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ، سلمان محمد القضاة، ص ٢٩.

المطلب السادس: ظنُّ الباحثِ مِنَ الْمَسْأَلَةِ

يظنُّ الباحثُ أنَّ "الاستِشْهَادَ النَّحْوِيَّ"^(١) بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ "أمرٌ يجب التسليم بجوازه؛ لأدلة المجيزين، ونقاشيهم أدلة المانعين، والرّد عليهم وردّها -كما سبق بيان ذلك^(٢)."

ثم إنّه يظنُّ أنّ ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) لم يُجزِ، ولم يمنع، بل ولم يتخذ موقفاً من ذلك؛ وإنّما كان مذهبه في الاستشهاد أن يستشهد بالقرآن الكريم أولاً، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، فإن لم يكن عدل إلى أشعار العرب، وكلامهم؛ لتورّعه ورُؤده، وبراعته في علوم الحديث كذلك، فقد قال السيوطي (ت ٩١١هـ) عنه: "كان^(٣) أمةً في الاطلاع على الحديث، فكان أكثر ما يستشهد بالقرآن الكريم، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى أشعار العرب"^(٤).

وفي المقابل فإنّ ابن الضائع (ت ٦٨٠هـ)، وأبا حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، لم يمنعا الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف مطلقاً -كما زعم معظم الباحثين بعدهما، لا سيّما المعاصرون- لأنّهما نفسهما استشهدا به في كتبهما^(٥)، وإنّما كان حقيقة موقفهما زدة فعل على من أكثر من الاستشهاد به؛ ظناً منهما أنّ ذلك يخالف منهج أوائل النحاة، والافتداء بهم؛ فنبذا

(١) وكذلك: "الاستِشْهَادُ اللَّغَوِيُّ وَالصَّرْفِيُّ".

(٢) انظر: هذه الرسالة، ص (٩٣-٩٥)، (٩٩-١٠٣).

(٣) يقصد: ابن مالك (ت ٦٧٢هـ).

(٤) بُعْيَةُ الوَعَاةِ، السُّيُوطِيُّ، تحقيق: مُحَمَّدُ أَبُو الْفَضْلِ إِبْرَاهِيمَ، ج ١/١٣٤.

(٥) فمثلاً: أبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) استشهد بالحديث كثيراً، إمّا للتأييد، أو لشبهة خلاف، أو للتمثيل، أو لبناء قاعدة، أو لإصدار حكم، ونحو ذلك.

وقد بيّنتُ الدكتورَ خديجةَ الحديثي ذلك بالتفصيل في كتابها "موقفُ النحاةِ مِنَ الْاِحْتِجَاجِ بِالْحَدِيثِ الشَّرِيفِ؛ انظر: ص ٣١٧-٣٦٥.

كما وحدد الدكتور ياسر عبد الله الطريقي في مقال له بعض مواضع استشهاد أبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) بالحديث في كتبه -قد اطلع عليها الباحث كذلك- وهي على النحو الآتي:

أ- "التَّذْيِيلُ وَالنَّكْمِيلُ": (ج ١/١٦٣، ١٦٤، ١٨٧، ١٩٦، ٢٢٨)، (ج ٢/١٥٨)، (ج ٣/١٠٠، ١٤٣، ٢٨٥)، (ج ٤/٣٤١، ٣٤٧)، (ج ٥/١٦، ٤٧، ١٣٤، ١٣٨) ... إلخ.

ب- "ارْتِسَافُ الصَّرَبِ": (ج ١/٤٤٥)، (ج ٢/٥٠٥)، (ج ٣/١٢٧٣)، (ج ٤/١٧١٨، ٢٠٨٣) ... إلخ.

انظر: مَوَاقِفُ النُّحَاةِ مِنَ الْاِسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ، ياسر عبد الله الطريقي، ص ٣.

كثرة الاستشهاد به، ممّا اضطرّا إلى منعه، ولكنّ ليس مطلقاً، فكان لزاماً عليهما تبريرُ موقفهما؛ فاتخذاً أسباباً لذلك، سبق ذكرها^(١).

بعد هذا كله ثمة أسئلة تدور في ذهن الباحث، لا بدّ من ذكر أهمها في ستّة بنودٍ على النحو الآتي:

١. أليس النبيّ (ﷺ) أفصح العرب قاطبة؟!؟
 ٢. لماذا الخلاف في كلامه (ﷺ) وحده، ولا خلاف في كلام غيره من البشر، مع أنّ الأسباب التي اتّخذها المانعون تنطبق على كلام الجميع من البشر؟!؟
 ٣. أليس الحديث النبويّ هو المصدر التشريعيّ الثاني؟!؟ فلم لا يكون هو المصدر الثاني في الاستشهاد النَّحْوِيّ كذلك؟!؟
 ٤. وإن كان بعض الحديث مروياً بالمعنى أو غالبه؛ ألم يك ذلك في عصر الاستشهاد؟!؟
 ٥. وإن كان بعض رُواته أعاجم؛ أليس شيخ النُّحاة وإمامهم -سَيِّبُوَيْه (ت ١٨٠هـ)- أعجمياً؟!؟ يُضاف إلى ذلك أنّ غالب أئمة النَّحْوِ، ومن يؤخذ عنهم "عِلْم النَّحْوِ"، أعاجم كذلك.
 ٦. أليس علماء الحديث قد برعوا في تنقية أحاديث النبي (ﷺ)؛ وتبيّن للباحث -أيّاً كان- ما صحّ عنه (ﷺ)، وما لم يصحّ؟!؟
- كلُّ تلك الأسئلة، وغيرها، تجعل من الاستشهاد النَّحْوِيّ -وكذلك اللُّغَوِيّ والصَّرْفِيّ- بالحديث النبويّ الشريف أمراً مسلماً بجوازه.

(١) انظر: هذه الرسالة، ص ٩٥-٩٧.

الفصل الثالث

بَيَانُ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَهَا حَقُّ الصَّدَارَةِ فِي
صَحِيحِ مُسْلِمٍ، وَمَوَاضِعُهَا

في هذا الفصل تناول الباحث الجانب الآخر في هذه الرسالة؛ وهو الجانب التطبيقي، ويتمثل في "بيان الأسماء التي لها حقّ الصّدارة في صحيح مُسلم، ومَوَاضِعُهَا"؛ وكان ذلك باستخراج جميع الأسماء التي لها حقّ الصّدارة في صحيح مُسلم كلّها، وذكر عددها، والاستشهاد عليها بثلاثة أحاديث لكلّ اسم منها غالبًا، ثمّ تحديد مواضعها في صحيح مُسلم؛ بذكر رقم الكتاب، ثمّ رقم الباب، ثمّ رقم الحديث تحت الكتاب الواحد، ثمّ رقم الحديث ذاته؛ حسب ترقيم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، وفهرسته المشهورة، ثمّ بعد ذلك دَكَرَ الباحث بعض الأحكام التي يقتضيها كلّ اسم منها على حدة؛ وقد جاءت تقسيمات هذا الفصل موزعة على أربعة مباحث؛ اتباعًا للتقسيم الذي جاء في الفصل الأول (الجانب النظري)؛ وهي:

المبحث الأول: بيان ضمير الشأن في صحيح مُسلم، ومَوَاضِعُهُ.

المبحث الثاني: بيان أسماء الاستفهام في صحيح مُسلم، ومَوَاضِعُهَا.

المبحث الثالث: بيان أسماء الشرط في صحيح مُسلم، ومَوَاضِعُهَا.

المبحث الرابع: بيان سائر الأسماء التي لها حقّ الصّدارة في صحيح مُسلم، ومَوَاضِعُهَا.

وبيأئها على النحو التالي:

المبحث الأول

بَيَانُ ضَمِيرِ الشَّانِ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، وَمَوَاضِعُهُ

عند حصر عدد ضمير الشأن في صحيح مسلم لا بدّ أن ندرك أنّه لا يعدو كونه مبتدأ لجملة خبرية تأتي بعده، أو معمولاً لناسخ يتقدمه، ولا بدّ من مراعاة أضره، وتقسيماته من حيث أربع نقاط؛ هي:

١. مِنْ حَيْثُ الْمَحَلُّ الْإِعْرَابِيُّ.
٢. مِنْ حَيْثُ الْإِنْفِصَالُ، وَالِاتِّصَالُ.
٣. مِنْ حَيْثُ التَّذْكِيرُ، وَالتَّنْثِيثُ.
٤. مِنْ حَيْثُ الْبُرُوزُ، وَالِاسْتِتَارُ، وَالْحَدْفُ.

وبيانها حسب ورودها في صحيح مسلم على النحو الآتي:

أولاً: مِنْ حَيْثُ الْمَحَلُّ الْإِعْرَابِيُّ؛ فَإِنَّهُ يَنْقَسِمُ إِلَى مَرْفُوعٍ، وَمَنْصُوبٍ؛ وَذَلِكَ فِي الْبَنَدَيْنِ الْآتِيَيْنِ:

١. ضمير الشأن المرفوع؛ نحو قول حفصة زوج رسول الله (ﷺ) عندما سألتها أبوها عمر ابن الخطاب (رضي الله عنه): "أَطْلَقَنَّ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ)؟ فَقَالَتْ: لَا أَدْرِي، هَا هُوَ ذَا مُعْتَزَلٌ فِي هَذِهِ الْمَشْرَبَةِ"^(١)؛ ف (هُوَ) ضمير الشأن، مبني على الفتح، في محل رفع مبتدأ، والجملة بعده (ذَا مُعْتَزَلٌ فِي هَذِهِ الْمَشْرَبَةِ) خبره ومفسره؛ والتقدير: (الشأن: ذَا مُعْتَزَلٌ فِي هَذِهِ الْمَشْرَبَةِ).

٢. ضمير الشأن المنصوب؛ نحو قول رسول الله (ﷺ): "لَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ، فَإِنَّهُ مَنْ يَكْذِبْ عَلَيَّ يَلِجِ النَّارَ"^(٢)؛ فالهاء في (إِنَّهُ) ضمير الشأن، مبني على الضم، في محل نصب

(١) صَحِيحُ مُسْلِمٍ، مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، الطَّلَاقُ فِي الْإِيْلَاءِ، وَاعْتِرَالِ النِّسَاءِ، وَتَخْيِيرِهِنَّ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾ [التَّحْرِيمُ: ٤]، ص ٥٦٥-٥٦٦: رقم الحديث ٣٤ - (١٤٧٩).

(٢) المصدر السابق، الْمُقَدِّمَةُ/تَغْلِيظُ الْكُذْبِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ)، ص ١٢: رقم الحديث ١ - (١).

اسم (إِنَّ)، ومفسره الجملة الشرطية بعده (مَنْ يَكْذِبُ عَلَيَّ يَلِجِ النَّارَ)؛ والتقدير: (فإِنَّ الشَّانَ: مَنْ يَكْذِبُ عَلَيَّ يَلِجِ النَّارَ).

ثانياً: مِنْ حَيْثُ الْإِنْفِصَالِ، وَالْإِتِّصَالِ؛ وذلك في البندَيْنِ الْآتِيَيْنِ كذا:

١. ضمير الشَّانِ المنفصل؛ نحو قول رسول الله (ﷺ) في الأعرابي الذي أراد أن يقتله: 'فَشَامَ السَّيْفَ فَهِيَ هُوَ ذَا جَالِسٍ'^(١)؛ ف (هُوَ): ضمير الشَّانِ منفصل، مبني على الفتح، في محل رفع مبتدأ، والجملة بعده (ذَا جَالِسٍ) خبره ومفسره؛ والتقدير: (الشَّانُ: ذَا جَالِسٍ).

٢. ضمير الشَّانِ المتصل؛ نحو قول رسول الله (ﷺ): 'إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا، فَإِنَّهُ مَنْ وَاقَعَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ'^(٢)؛ فالهاء في (إِنَّهُ): ضمير الشَّانِ متصل، مبني على الضم، في محل نصب اسم (إِنَّ)، ومفسره الجملة الشرطية بعده (مَنْ وَاقَعَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ)؛ والتقدير: (إِنَّ الشَّانَ: مَنْ وَاقَعَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ).

ثالثاً: مِنْ حَيْثُ التَّذْكِيرِ، وَالتَّأْنِيثِ؛ وذلك في البندَيْنِ الْآتِيَيْنِ أَيْضاً:

١. ضمير (الشَّانِ، والأمر، والحديث) إذا كان مذكراً؛ نحو قول رسول الله (ﷺ): 'مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَصْبِرْ، فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شِبْرًا، فَمَاتَ، فَمَيْتَةٌ جَاهِلِيَّةٌ'^(٣)؛ فالهاء في (إِنَّهُ): ضمير (الشَّانِ، والأمر، والحديث)؛ متصل، مبني على الضم، في محل نصب اسم (إِنَّ)، ومفسره الجملة بعده (مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شِبْرًا، فَمَاتَ، فَمَيْتَةٌ جَاهِلِيَّةٌ)؛ والتقدير: (إِنَّ الشَّانَ وَالْأَمْرَ وَالْحَدِيثَ: مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شِبْرًا، فَمَاتَ، فَمَيْتَةٌ جَاهِلِيَّةٌ).

(١) صَحِيحُ مُسْلِمٍ، مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، الْفَضَائِلُ/تَوْكُلُهُ (ﷺ) عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَعِصْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى لَهُ مِنَ النَّاسِ، ٨٩٩: رقم الحديث ١٣ - (٨٤٣).

(٢) المصدر السابق، الصَّلَاةُ/التَّسْمِيْعُ، وَالنَّحْمِيْدُ، وَالتَّأْمِيْنُ، ص ١٦٠: رقم الحديث ٧٢ - (٤١٠).

(٣) المصدر نفسه، الْإِمَارَةُ/وَجُوبُ مُلَازِمَةِ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِيْنَ عِنْدَ ظُهُورِ الْفِتَنِ وَفِي كُلِّ حَالٍ، وَتَحْرِيْمُ الْخُرُوجِ عَلَى الطَّاعَةِ وَمُفَارَقَةِ الْجَمَاعَةِ، ص ٧٤١-٧٤٢: رقم الحديث ٥٥ - (١٨٤٩).

٢. ضمير القصة إذا كان مؤنثاً؛ نحو قول رسول الله (ﷺ): "إِنَّهَا سَتَكُونُ بَعْدِي أَثَرَةٌ وَأُمُورٌ تُتَكْرَمُونَهَا"^(١)؛ فالضمير المؤنث في (إِنَّهَا) هو ضمير القصة، متصل، مبني على السكون، في محل نصب اسم (إِنَّ)، ومفسره الجملة بعده (سَتَكُونُ بَعْدِي أَثَرَةٌ وَأُمُورٌ تُتَكْرَمُونَهَا)؛ والتقدير: (إِنَّ الْقِصَّةَ: سَتَكُونُ بَعْدِي أَثَرَةٌ وَأُمُورٌ تُتَكْرَمُونَهَا).

رابعاً: مِنْ حَيْثُ الْبُرُوزُ، وَالْإِسْتِتَارُ، وَالْحَدْفُ؛ وذلك في البنود الثلاثة الآتية:

١. ضمير الشأن البارز؛ نحو قول رسول الله (ﷺ): "أَتَانِي جَبْرِيلُ (ﷺ) فَبَشَّرَنِي أَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِكَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ"^(٢)؛ فالهاء في (إِنَّهُ): ضمير الشأن متصل بارز، مبني على الضم، في محل نصب اسم (إِنَّ)، ومفسره الجملة الشرطية بعده (مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِكَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ)؛ والتقدير: (إِنَّ الشَّأْنَ: مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِكَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ).

٢. ضمير الشأن المستتر؛ نحو حديث أَبِي ذَرٍّ "أَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) قَالُوا لِلنَّبِيِّ (ﷺ): يَا رَسُولَ اللَّهِ، ذَهَبَ أَهْلُ الدُّنْيَةِ بِالْأَجُورِ، يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي، وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ، وَيَتَصَدَّقُونَ بِفُضُولِ أَمْوَالِهِمْ، قَالَ (ﷺ): "أَوْلَيْسَ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ مَا تَصَدَّقُونَ؟ إِنَّ بِكُلِّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلِّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةٌ ... إلخ"^(٣)؛ فضمير الشأن مستتر في (لَيْسَ)؛ إذ التقدير: (أَوْلَيْسَ الشَّأْنَ: قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ مَا تَصَدَّقُونَ؟ إِنَّ بِكُلِّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلِّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةٌ).

٣. ضمير الشأن المحذوف؛ نحو قول رسول الله (ﷺ) لعائشة رضي الله عنها - عندما حاضت في الحج: "أَفَافُضِي مَا يَفْضِي الْحَاجُّ، غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى

(١) صَحِيحُ مُسْلِمٍ، مُسْنَمُ بِنِ الْحَجَّاجِ، الْإِمَارَةُ/وَجُوبُ الْوَفَاءِ بِنَبِيَّةِ الْخُلَفَاءِ، الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ، ص ٧٣٩: رقم الحديث ٤٥ - (١٨٤٣).

(٢) المصدر السابق، الْإِيمَانُ/مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ مَاتَ مُشْرِكًا دَخَلَ النَّارَ، ص ٥٤-٥٥: رقم الحديث ١٥٣ - (٩٤).

(٣) المصدر نفسه، الزَّكَاةُ/ بَيَانُ أَنَّ اسْمَ الصَّدَقَةِ يَقَعُ عَلَى كُلِّ نَوْعٍ مِنَ الْمَعْرُوفِ، ص ٣٦٢: رقم الحديث ٥٣ - (١٠٠٦).

تَغْتَسِلِي^(١)؛ حَيْثُ حُذِفَ ضَمِيرُ الشَّانِ مِنْ (أَنْ) الْمَخْفِةَ مِنَ الثَّقِيلَةِ؛ وَالتَّقْدِيرُ: (غَيْرَ أَنَّهُ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَغْتَسِلِي).

وعليه فقد ورد ضمير الشأن في صحيح مسلم ثلاثاً ومائتي مرة؛ وذلك اجمالاً لأضره ككل؛ لأنها تشترك فيما بينها بشكل كبير^(٢).

وأرقام الأحاديث التي ورد فيها (ضمير الشأن) كما يأتي:

الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاته	الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاته
٢	مقدمة	٢	٢	٢	١	مقدمة	٢	١	١
٤	١	١٠	٤٣	٢٦	٣	١	٧	٢٩	١٩
٦	١	٤٠	١٥٣	٩٤	٥	١	٣٦	١٣٦	٨٤
٨	١	٤٨	١٨٢	١١٤	٧	١	٤٧	١٧٨	١١١
١٠	٢	١٩	٦٦	٢٦٨	٩	١	٨١	٢٩٩	١٨٢
١٢	٢	٣٤	١١١	٢٩٢	١١	٢	٢٢	٧٤	٢٧٣
١٤	٤	١	١	٣٧٧	١٣	٣	٣	٧	٢٩٧
١٦	٤	١٨	٧١	٤٠٩	١٥	٤	٧	١١	٣٨٤
١٨	٤	٢١	٩٣	٤١٨	١٧	٤	١٨	٧٢	٤١٠
٢٠	٤	٤١	٢٠٧	٤٧٩	١٩	٤	٣٣	١٤٩	٤٤٩
٢٢	٤	٥٠	٢٦٥	٥١٠	٢١	٤	٤١	٢٠٨	٤٧٩
٢٤	٥	٣	١٩	٥٢٩	٢٣	٥	١	٩	٥٢٤
٢٦	٥	٧	٣٧	٥٤٠	٢٥	٥	٥	٢٦	٥٣٤
٢٨	٥	١٧	٧٦	٥٦٥	٢٧	٥	٧	٣٨	٥٤٠

(١) صَحِيحُ مُسْلِمٍ، مُسْلِمٌ بِنُ الْحَجَّاجِ، الْحَجُّ/بَيَانُ وُجُوهِ الْإِحْرَامِ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ إِفْرَادُ الْحَجِّ وَالتَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ، وَجَوَازُ إِدْخَالِ الْحَجِّ عَلَى الْعُمْرَةِ، وَمَتَى يَحِلُّ الْقَارُنُ مِنْ نُسُكِهِ، ص ٤٤٩: رقم الحديث ١١٩ - (١٢١١).

(٢) لذلك اكتفى الباحث بذكر شاهد واحد لكل ضرب منها؛ فتلك تسعة شواهد على ضمير الشأن.

٥٨٤	١٢٣	٢٤	٥	٣٠	٥٧٢	٨٩	١٩	٥	٢٩
٦٤٥	٢٣٢	٤٠	٥	٣٢	٦٤١	٢٢٤	٣٩	٥	٣١
٦٥٣	٢٥٥	٤٣	٥	٣٤	٦٤٨	٢٣٩	٤١	٥	٣٣
٦٨١	٣١١	٥٥	٥	٣٦	٦٦٥	٢٨٠	٥٠	٥	٣٥
٧٢٦	٩٨	١٤	٦	٣٨	٧١٨	٧٧	١٣	٦	٣٧
٧٧١	٢٠١	٢٦	٦	٤٠	٧٦١	١٧٨	٢٥	٦	٣٩
٨١١	٢٦٠	٤٥	٦	٤٢	٨١١	٢٥٩	٤٥	٦	٤١
٨١٢	٢٦٢	٤٥	٦	٤٤	٨١٢	٢٦١	٤٥	٦	٤٣
٨٣٤	٢٩٧	٥٤	٦	٤٦	٨١٣	٢٦٣	٤٥	٦	٤٥
٨٤٠	٣٠٨	٥٧	٦	٤٨	٨٣٥	٣٠١	٥٤	٦	٤٧
٩٠٤	٩	٣	١٠	٥٠	٨٨٦	٦	-	٨	٤٩
٩٧٤	١٠٣	٣٥	١١	٥٢	٩٠٥	١١	٣	١٠	٥١
١٠٠٦	٥٣	١٦	١٢	٥٤	٩٤	٣٣	٩	١٢	٥٣
١٠٥٢	١٣٢	٤١	١٢	٥٦	١٠٠٧	٥٤	١٦	١٢	٥٥
١٠٦٤	١٤٥	٤٧	١٢	٥٨	١٠٦٤	١٤٤	٤٧	١٢	٥٧
١١٠٩	٧٨	١٣	١٣	٦٠	١٠٦٤	١٤٦	٤٧	١٢	٥٩
١١٤٦	١٥١	٢٦	١٣	٦٢	١١٢٤	١٤٥	٢٣	١٣	٦١
١١٦٧	٢١٧	٤٠	١٣	٦٤	١١٤٩	١٥٧	٢٧	١٣	٦٣
١٢١١	١١٧	١٧	١٥	٦٦	١١٩٠	٣٤	٧	١٥	٦٥
١٢١١	١٢٠	١٧	١٥	٦٨	١٢١١	١١٩	١٧	١٥	٦٧
١٢٦٦	٢٤٠	٣٩	١٥	٧٠	١٢١٨	١٤٧	١٩	١٥	٦٩
١٣٧٤	٤٧٥	٨٦	١٥	٧٢	١٣٥٣	٤٤٥	٨٢	١٥	٧١
١٤٣٤	١١٦	١٨	١٦	٧٤	١٤٠٠	٢	١	١٦	٧٣
١٤٣٩	١٣٤	٢٢	١٦	٧٦	١٤٣٨	١٣٢	٢٢	١٦	٧٥
١٤٤٥	٩	٢	١٧	٧٨	١٤٤٥	٥	٢	١٧	٧٧
١٤٦٠	٤١	١٢	١٧	٨٠	١٤٤٧	١٣	٣	١٧	٧٩
١٤٧٩	٣١	٥	١٨	٨٢	١٤٦٥	٥١	١٤	١٧	٨١
١٤٨١	٥٤	٦	١٨	٨٤	١٤٧٩	٣٤	٥	١٨	٨٣

١٤٩٨	١٦	-	١٩	٨٦	١٤٨٤	٥٦	٨	١٨	٨٥
١٥٠٧	١٧	٤	٢٠	٨٨	١٥٠٠	٢٠	-	١٩	٨٧
١٦٢٥	٢٦	٤	٢٤	٩٠	١٥٨١	٧١	١٣	٢٢	٨٩
١٦٨٠	٣٢	١٠	٢٨	٩٢	١٦٦١	٣٨	١٠	٢٧	٩١
١٧٥٧	٤٩	١٥	٣٢	٩٤	١٧٢٨	١٨	٤	٣١	٩٣
١٧٨٤	٩٣	٣٤	٣٢	٩٦	١٧٥٧	٥٠	١٥	٣٢	٩٥
١٨١٢	١٣٩	٤٨	٣٢	٩٨	١٧٩٩	١١٧	٤٠	٣٢	٩٧
١٨٢٨	١٩	٥	٣٣	١٠٠	١٨٢٣	١٢	٢	٣٣	٩٩
١٨٤٣	٤٥	١٠	٣٣	١٠٢	١٨٤٢	٤٤	١٠	٣٣	١٠١
١٨٤٩	٥٥	١٣	٣٣	١٠٤	١٨٤٤	٤٦	١٠	٣٣	١٠٣
١٨٥٢	٥٩	١٤	٣٣	١٠٦	١٨٤٩	٥٦	١٣	٣٣	١٠٥
١٩٢٩	٣	١	٣٤	١٠٨	١٨٥٤	٣٦	١٦	٣٣	١٠٧
١٩٧٩	٢	١	٣٦	١١٠	١٩٦٥	١٦	٢	٣٥	١٠٩
١٩٨٤	١٢	٣	٣٦	١١٢	١٩٨٠	٥	١	٣٦	١١١
٢٠٠٤	٨٣	٩	٣٦	١١٤	١٩٩٩	٦٥	٦	٣٦	١١٣
٢٠٦٦	٣	٢	٣٧	١١٦	٢٠٥٥	١٧٤	٣٢	٣٦	١١٥
٢٠٦٩	١٢	٢	٣٧	١١٨	٢٠٦٩	١١	٢	٣٧	١١٧
٢١٠٧	٩٣	٢٦	٣٧	١٢٠	٢١٠٧	٩١	٢٦	٣٧	١١٩
٢١٣٣	٤	١	٣٨	١٢٢	٢١٠٩	٩٨	٢٦	٣٧	١٢١
٢١٧٠	١٧	٧	٣٩	١٢٤	٢١٦٥	١١	٤	٣٩	١٢٣
٢٢٦١	٢	-	٤٢	١٢٦	٢١٩٩	٦٣	٢١	٣٩	١٢٥
٢٢٦٨	١٢	١	٤٢	١٢٨	٢٢٦١	٤	-	٤٢	١٢٧
٨٤٣	١٣	٤	٤٣	١٣٠	٢٢٦٨	١٣	١	٤٢	١٢٩
٢٣١٢	٥٨	١٤	٤٣	١٣٢	٢٣٠٨	٥٠	١٢	٤٣	١٣١
٢٣٣٣	٨٦	٢٣	٤٣	١٣٤	٢٣١٨	٦٥	١٥	٤٣	١٣٣
٢٣٨٩	١٤	٢	٤٤	١٣٦	٢٣٧٣	١٥٩	٤٢	٤٣	١٣٥
٢٤٠٤	٣١	٤	٤٤	١٣٨	٢٤٠٤	٣٠	٤	٤٤	١٣٧
٢٤٠٩	٣٨	٤	٤٤	١٤٠	٢٤٠٤	٣٢	٤	٤٤	١٣٩

٢٤٢٦	٦٤	١٠	٤٤	١٤٢	٢٤٢٦	٦٣	١٠	٤٤	١٤١
٢٤٤٣	٨٤	١٣	٤٤	١٤٤	٢٤٣٥	٧٤	١٢	٤٤	١٤٣
٢٤٤٤	٨٧	١٣	٤٤	١٤٦	٢٤٤٤	٨٦	١٣	٤٤	١٤٥
٢١٤٤	١٠٧	٢٠	٤٤	١٤٨	٢٤٥٠	٩٨	١٥	٤٤	١٤٧
٢٤٦٩	١٢٧	٢٤	٤٤	١٥٠	٢٤٦١	١١٢	٢٢	٤٤	١٤٩
٢٤٩٩	١٦٦	٣٩	٤٤	١٥٢	٢٤٧٣	١٣٢	٢٨	٤٤	١٥١
٢٥٦٩	٤٣	١٣	٤٥	١٥٤	٢٥٣٧	٢١٧	٥٣	٤٤	١٥٣
٢٦٣٥	١٥٤	٤٧	٤٥	١٥٦	٢٦١٧	١٢٦	٣٥	٤٥	١٥٥
٢٧٠٢	٤١	١٢	٤٨	١٥٨	٢٦٨٢	١٣	٤	٤٨	١٥٧
٢٧٥٠	١٣	٣	٤٩	١٦٠	٢٧٤٣	١٠٠	٢٧	٤٨	١٥٩
٢٧٧٠	٥٦	١٠	٤٩	١٦٢	٢٧٦٩	٥٣	٩	٤٩	١٦١
٢٧٩٨	٣٩	٧	٥٠	١٦٤	٢٧٨٥	١٨	-	٥٠	١٦٣
٢٨١٦	٧٦	١٧	٥٠	١٦٦	٢٨٠٤	٤٩	٩	٥٠	١٦٥
٢٨٦٠	٥٨	١٤	٥١	١٦٨	٢٨١٨	٧٨	١٧	٥٠	١٦٧
٢٩٠٧	٥٢	١٧	٥٢	١٧٠	٢٨٨٧	١٣	٣	٥٢	١٦٩
٢٩٢٧	٩١	١٩	٥٢	١٧٢	٢٩٢٧	٨٩	١٩	٥٢	١٧١
٢٩٣٦	١٠٩	٢٠	٥٢	١٧٤	١٦٩	٩٥	١٩	٥٢	١٧٣
٢٩٤٢	١٢١	٢٤	٥٢	١٧٦	٢٩٤٢	١١٩	٢٤	٥٢	١٧٥
٢٩٧٢	٢٦	-	٥٣	١٧٨	٢٩٦٧	١٤	-	٥٣	١٧٧
٣٠٣٢	٣٣	٦	٥٤	١٨٠	٢٩٧٢	٢٨	-	٥٣	١٧٩

ملاحظة هامة: من الطبيعي أن يختلف الرقم المتسلسل في الجدول عن عدد ورود الأسماء التي لها حق الصدارة في صحيح مُسَلَّم؛ لأنَّ الرقم المتسلسل يدل على عدد الأحاديث التي وردت فيها هذه الأسماء، لا عدد الأسماء نفسها، ومن المعلوم أنه قد يرد اسم معين من هذه الأسماء في الحديث الواحد أكثر من مرة.

ولضمير الشأن فيما سبق من الأحاديث خصائصُ عدَّةٌ؛ منها هذه الثلاثة:

١. جاء صدر جملته؛ لأنَّه من الأسماء التي لها حق الصدارة.
٢. هو مبهم، ومفسَّرُه الجملةُ بعده؛ فهو كنايةٌ عن تلك الجملة، وتكون الجملةُ خبرًا عن ذلك الضمير، وتفسيرًا له.
٣. يُضفي على الأمر المذكور نوعًا من التعظيم، والتفخيم من شأنه؛ لجلب انتباه السامع.

المبحث الثاني

بَيَانُ أَسْمَاءِ الاسْتِفْهَامِ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، وَمَوَاضِعُهَا

أسماء الاستفهام تسعة - كما مرّ بنا^(١) - وهي: (مَنْ)، و(مَا)، و(مَتَى)، و(أَيَّانَ)، و(أَيْنَ)، و(كَيْفَ)، و(أَنَّى)، و(كَمْ)، و(أَيَّ)، بالإضافة إلى (بَلَّهَ) التي بِمَعْنَى: (كَيْفَ)، و(أَيْنَ)؛ وبيانها حسب ورودها في صحيح مُسْلِمٍ من خلال المطالب التسعة الآتية:

المطلب الأول: (مَنْ).

المطلب الثاني: (مَا).

المطلب الثالث: (مَتَى).

المطلب الرابع: (أَيَّانَ).

المطلب الخامس: (كَيْفَ).

المطلب السادس: (أَنَّى).

المطلب السابع: (كَمْ).

المطلب الثامن: (أَيَّ).

المطلب التاسع: (بَلَّهَ) التي بِمَعْنَى: (كَيْفَ)، و(أَيْنَ).

وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: (مَنْ)

عند حصر عدد ورود (مَنْ) الاستفهامية في صحيح مُسْلِمٍ، وتحديد مواضعها، وبيانها؛ لا بدّ من الأخذ بعين الاعتبار تقسيماتها من حيث الأفراد، والتركيب؛ إلى أربعة أقسام؛ هي:

١. (مَنْ) وحدها.

(١) انظر: هذه الرسالة، ص ٣٥.

٢. (مَنْ ذَا).
 ٣. (مَنْ ذَا الَّذِي).
 ٤. (مَنْ هَذَا الَّذِي).

وذلك لأنَّ كلَّ قسمٍ منها يحتمل أوجهًا خاصةً به؛ وبيان هذه الأقسام الأربعة حسب ورودها في صحيح مسلمٍ على النحو الآتي:

القسم الأول: (مَنْ) وَحْدَهَا

وَرَدَتْ (مَنْ) الاستفهامية وحدها -أي: دون تركيب مع (ذَا) - في صحيح مسلمٍ ثَمَانِيَةً وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتِي مَرَّةً؛ منها هذه الأحاديث الثلاثة:

١. قول رسول الله (ﷺ): "فَاسْتَفْتَحَ جَبْرِيلُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، فَقِيلَ: مَنْ أَنْتَ؟، قَالَ: جَبْرِيلُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟، قَالَ: مُحَمَّدٌ (ﷺ)"^(١).
٢. وقوله (ﷺ): "مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ الْيَوْمَ صَائِمًا؟ قَالَ أَبُو بَكْرٍ (رضي الله عنه): أَنَا، قَالَ (ﷺ): فَمَنْ تَبِعَ مِنْكُمْ الْيَوْمَ جَنَازَةً؟ قَالَ أَبُو بَكْرٍ (رضي الله عنه): أَنَا، قَالَ (ﷺ): فَمَنْ أَطْعَمَ مِنْكُمْ الْيَوْمَ مِسْكِينًا؟ قَالَ أَبُو بَكْرٍ (رضي الله عنه): أَنَا، قَالَ (ﷺ): فَمَنْ عَادَ مِنْكُمْ الْيَوْمَ مَرِيضًا؟ قَالَ أَبُو بَكْرٍ (رضي الله عنه): أَنَا؛ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ): مَا اجْتَمَعَنَ فِي امْرِئٍ، إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ"^(٢).
٣. وقوله (ﷺ): "مَنْ هَذَا السَّائِقُ؟ قَالُوا: عَامِرٌ"^(٣).

و(مَنْ) هنا لا يحدد كونها استفهامية إلا السياق الذي جاءت فيه؛ ذلك لأنَّ (مَنْ) وحدها قد تحتمل الاستفهام وغيره؛ كالموصولة مثلًا، بخلاف (مَنْ) إذا لحقتها (ذَا)؛ فإنَّها تفيد التنصيص على الاستفهام.

(١) صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، الإيمان/الإسراء برسول الله (ﷺ) إلى السماوات، وفرض الصلوات، ص ٧٩: رقم الحديث ٢٥٩ - (١٦٢).

(٢) المصدر السابق، الزكاة/مَنْ جَمَعَ الصَّدَقَةَ، وَأَعْمَلَ الْبِرَّ، ص ٣٦٩: رقم الحديث ٨٧ - (١٠٢٨).

(٣) المصدر نفسه، الجهاد والسير/غزوة خيبر، ص ٧١٨: رقم الحديث ١٢٣ - (١٨٠٢).

وأرقام الأحاديث التي وردت فيها (مَنْ) الاستفهامية وحدها دون تركيب مع (ذا) كما

يأتي:

رقم الحديث ذاته	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الباب	رقم الكتاب	الرقم المتسلسل	رقم الحديث ذاته	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الباب	رقم الكتاب	الرقم المتسلسل
١٢	١٠	٣	١	٢	٨	١	١	١	١
٥٥	٩٥	٢٣	١	٤	١٧	٢٤	٦	١	٣
١٣٤	٢١٢	٦٠	١	٦	١٠٦	١٧١	٤٦	١	٥
١٣٤	٢١٤	٦٠	١	٨	١٣٤	٢١٣	٦٠	١	٧
١٣٥	٢١٦	٦٠	١	١٠	١٣٥	٢١٥	٦٠	١	٩
١٤٤	٢٣١	٦٥	١	١٢	١٣٦	٢١٧	٦٠	١	١١
١٦٣	٢٦٣	٧٤	١	١٤	١٦٢	٢٥٩	٧٤	١	١٣
١٦٩	٢٧٣	٧٥	١	١٦	١٦٤	٢٦٤	٧٤	١	١٥
١٦٩	٢٧٥	٧٥	١	١٨	١٦٩	٢٧٤	٧٥	١	١٧
١٩١	٣١٦	٨٤	١	٢٠	١٧١	٢٧٧	٧٥	١	١٩
١٩٧	٣٣٣	٨٥	١	٢٢	١٩٤	٣٢٧	٨٤	١	٢١
٢١٨	٣٧٢	٩٤	١	٢٤	٢١٨	٣٧١	٩٤	١	٢٣
٤١٨	٩١	٢١	٤	٢٦	٣١٥	٣٤	٨	٣	٢٥
٤٥٠	١٥٣	٣٣	٤	٢٨	٤١٨	٩٢	٢١	٤	٢٧
٦٨١	٣١١	٥٥	٥	٣٠	٥٣٧	٣٣	٧	٥	٢٩
٧٤٦	١٣٩	١٨	٦	٣٢	٣٣٦	٨٢	١٣	٦	٣١
٧٥٨	١٧١	٢٤	٦	٣٤	٧٥٨	١٦٨	٢٤	٦	٣٣
٨١٧	٢٦٩	٤٧	٦	٣٦	٧٨٥	٢٢١	٣١	٦	٣٥
٨٣٢	٢٩٤	٥٢	٦	٣٨	٨٢٤	٢٨٤	٥٠	٦	٣٧
٨٨٤	١	-	٨	٤٠	٨٤٣	٣١١	٥٧	٦	٣٩
٩٢٥	١٣	٧	١١	٤٢	٩١٨	٥	٢	١١	٤١
٩٥٤	٦٨	٢٣	١١	٤٤	٩٢٧	-	٩	١١	٤٣
٩٤	٣٣	٩	١٢	٤٦	٩٩٠	٣٠	٨	١٢	٤٥

٩٩٧	٤١	١٣	١٢	٤٨	٩٩٢	٣٥	١٠	١٢	٤٧
١٠٢٨	٨٧	٢٧	١٢	٥٠	١٠٠٠	٤٥	١٤	١٢	٤٩
١٠٦٣	١٤٢	٤٧	١٢	٥٢	١٠٦٢	١٤٠	٤٦	١٢	٥١
١٠٦٤	١٤٧	٤٧	١٢	٥٤	١٠٦٤	١٤٣	٤٧	١٢	٥٣
١٠٩٩	٥٠	٩	١٣	٥٦	١٠٦٤	١٤٨	٤٧	١٢	٥٥
١١٥٩	١٨٦	٣٥	١٣	٥٨	١١١٣	٨٨	١٥	١٣	٥٧
١٢٠٥	٩١	١٣	١٥	٦٠	١١٦٢	١٩٧	٣٦	١٣	٥٩
١٢٣٥	١٩٠	٢٩	١٥	٦٢	١٢١١	١٣٠	١٧	١٥	٦١
١٤٧٩	٣١	٥	١٨	٦٤	١٣٣٦	٤٠٩	٧٢	١٥	٦٣
١٤٧٩	٣٤	٥	١٨	٦٦	١٤٧٩	٣٣	٥	١٨	٦٥
١٥٥٢	١٠	٢	٢٢	٦٨	١٥٥٢	٨	٢	٢٢	٦٧
١٥٨٦	٧٩	١٥	٢٢	٧٠	١٥٥٣	١٣	٢	٢٢	٦٩
١٦٧٢	١٧	٣	٢٨	٧٢	٩٩٧	٥٨	١٣	٢٧	٧١
١٦٨٨	٩	٢	٢٩	٧٤	١٦٨٨	٨	٢	٢٩	٧٣
١٧٥٤	٤٥	١٣	٣٢	٧٦	١٧٥١	٤١	١٣	٣٢	٧٥
١٧٨٩	١٠٠	٣٧	٣٢	٧٨	١٧٧٣	٧٤	٢٦	٣٢	٧٧
١٨٠١	١١٩	٤٢	٣٢	٨٠	١٨٠٠	١١٨	٤١	٣٢	٧٩
١٨٠٢	١٢٤	٤٣	٣٢	٨٢	١٨٠٢	١٢٣	٤٣	٣٢	٨١
١٨٠٧	١٣٢	٤٥	٣٢	٨٤	١٨٠٦	١٣١	٤٥	٣٢	٨٣
١٨١٢	١٣٩	٤٨	٣٢	٨٦	١٨١٢	١٣٧	٤٨	٣٢	٨٥
١٨٢٨	١٩	٥	٣٣	٨٨	١٨١٢	١٤٠	٤٨	٣٢	٨٧
١٨٨٨	١٢٣	٣٤	٣٣	٩٠	١٨٨٨	١٢٢	٣٤	٣٣	٨٩
١٩٠٤	١٤٩	٤٢	٣٣	٩٢	١٨٩١	١٣١	٣٦	٣٣	٩١
١٩٥٨	٥٩	١٢	٣٤	٩٤	١٩١٥	١٦٥	٥١	٣٣	٩٣
٢٠٠٧	٨٨	٩	٣٦	٩٦	١٩٧٩	٢	١	٣٦	٩٥
٢٠٨٥	٤٥	٩	٣٧	٩٨	٢٠٥٤	١٧٢	٣٢	٣٦	٩٧
٢١٥٥	٣٨	٨	٣٨	١٠٠	٢١١١	١٠١	٢٦	٣٧	٩٩
٢١٧٤	٢٣	٩	٣٩	١٠٢	٢١٥٥	٣٩	٨	٣٨	١٠١

٢٢١٨	٩٧	٣٢	٣٩	١.٤	٢١٨٩	٣٤	١٧	٣٩	١.٣
٨٤٣	١٣	٤	٤٣	١.٦	٢٢٢٠	١.١	٣٣	٣٩	١.٥
٢٣٥٩	١٣٤	٣٧	٤٣	١.٨	٢٣٤٢	١.٦	٢٩	٤٣	١.٧
٢٣٥٩	١٣٦	٣٧	٤٣	١.١٠	٢٣٥٩	١٣٥	٣٧	٤٣	١.٩
٢٣٦٠	١٣٨	٣٧	٤٣	١.١٢	٢٣٥٩	١٣٧	٣٧	٤٣	١.١١
٢٣٨٠	١٧٢	٤٦	٤٣	١.١٤	٢٣٧٨	١٦٨	٤٤	٤٣	١.١٣
٢٣٨٥	٩	١	٤٤	١.١٦	٢٣٨٤	٨	١	٤٤	١.١٥
٢٣٨٨	١٣	١	٤٤	١.١٨	١.٢٨	١٢	١	٤٤	١.١٧
٢٣٩٥	٢١	٢	٤٤	١.٢٠	٢٣٩٤	٢٠	٢	٤٤	١.١٩
٢٤٠٨	٣٦	٤	٤٤	١.٢٢	٢٤٠٣	٢٩	٣	٤٤	١.٢١
٢٤١٠	٣٩	٥	٤٤	١.٢٤	٢٤٠٨	٣٧	٤	٤٤	١.٢٣
٢٤٥١	١٠٠	١٦	٤٤	١.٢٦	٢٤١٠	٤٠	٥	٤٤	١.٢٥
٢٤٦٢	١١٤	٢٢	٤٤	١.٢٨	٢٤٥٦	١٠٥	١٩	٤٤	١.٢٧
٢٤٦٥	١٢٠	٢٣	٤٤	١.٣٠	٢٤٦٥	١١٩	٢٣	٤٤	١.٢٩
٢٤٧١	١٢٩	٢٦	٤٤	١.٣٢	٢٤٧٠	١٢٨	٢٥	٤٤	١.٣١
٢٤٧٧	١٣٨	٣٠	٤٤	١.٣٤	٢٤٧٣	١٣٢	٢٨	٤٤	١.٣٣
٢٥٠٣	١٦٩	٤١	٤٤	١.٣٦	٢٤٩٨	١٦٥	٣٨	٤٤	١.٣٥
٢٥٣٢	٢٠٨	٥٢	٤٤	١.٣٨	٢٥١٢	١٨٠	٤٤	٤٤	١.٣٧
٢٥٤٦	٢٣١	٥٩	٤٤	١.٤٠	٢٥٣٢	٢٠٩	٥٢	٤٤	١.٣٩
٢٥٤٨	٢	١	٤٥	١.٤٢	٢٥٤٨	١	١	٤٥	١.٤١
٢٥٥٠	٧	٢	٤٥	١.٤٤	٢٥٤٨	٤	١	٤٥	١.٤٣
٢٥٥١	٩	٣	٤٥	١.٤٦	٢٥٥٠	٨	٢	٤٥	١.٤٥
٢٦٠٠	٨٨	٢٥	٤٥	١.٤٨	٢٥٥١	١٠	٣	٤٥	١.٤٧
٢٦٥٨	٢٤	٦	٤٦	١.٥٠	٢٦٤٩	٩	١	٤٦	١.٤٩
٢٦٩٣	٣٠	١٠	٤٨	١.٥٢	٢٦٦٩	٦	٣	٤٧	١.٥١
٢٧٦٩	٥٣	٩	٤٩	١.٥٤	٢٧٦٦	٤٦	٨	٤٩	١.٥٣
٢٨٦٧	٦٧	١٧	٥١	١.٥٦	٢٧٧٠	٥٦	١٠	٤٩	١.٥٥
١٤٤	٢٦	٧	٥٢	١.٥٨	٢٨٧١	٧٣	١٧	٥١	١.٥٧

٣٠٠٥	٧٣	١٧	٥٣	١٦٠	١٤٤	٢٧	٧	٥٢	١٥٩
٣٠١٠	-	١٨	٥٣	١٦٢	٣٠٠٩	-	١٨	٥٣	١٦١
٣٠٢٨	٢٥	٢	٥٤	١٦٤	٢٠٠٩	٧٥	١٩	٥٣	١٦٣

القسم الثاني: (مَنْ ذَا)

لم يرد التركيب الاستفهامي (مَنْ ذَا) في صحيح مسلم^(١)؛ إلا ملحقا بالاسم الموصول (الَّذِي)، على نحو ما سنبينه في القسم الثالث الآتي.

القسم الثالث: (مَنْ ذَا الَّذِي)

ورد التركيب الاستفهامي (مَنْ ذَا الَّذِي) في صحيح مسلم خمس مرات في ثلاثة أحاديث؛

هي:

١. قول رسول الله (ﷺ): "يُنزِلُ اللهُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا كُلَّ لَيْلَةٍ حِينَ يَمْضِي ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ، فَيَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَنَا الْمَلِكُ، مَنْ ذَا الَّذِي يَدْعُونِي فَاسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ ذَا الَّذِي يَسْأَلُنِي فَأَعْطِيهِ؟ مَنْ ذَا الَّذِي يَسْتَعْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟ فَلَا يِرَّأَلُ كَذَلِكَ حَتَّى يُضِيءَ الْفَجْرُ"^(٢).

٢. وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) حَدَّثَ "أَنَّ رَجُلًا قَالَ: وَاللَّهِ لَا يَغْفِرُ اللهُ لِفُلَانٍ، وَإِنَّ اللهَ تَعَالَى قَالَ: مَنْ ذَا الَّذِي يَتَأَلَّى عَلَيَّ أَنْ لَا أَغْفِرَ لِفُلَانٍ؟ فَإِنِّي قَدْ غَفَرْتُ لِفُلَانٍ، وَأَحْبَبْتُ عَمَلَكَ"^(٣).

٣. وقوله (ﷺ) في المنافق الذي يقول يوم القيامة: "يَا رَبِّ آمَنْتُ بِكَ، وَبِكِتَابِكَ، وَبِرَسُولِكَ، وَصَلَّيْتُ، وَصُمْتُ، وَتَصَدَّقْتُ، وَيُثْنِي بِخَيْرٍ مَا اسْتَطَاعَ، فَيَقُولُ (ﷺ): هَاهُنَا إِذَا، قَالَ: ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: الْآنَ نَبَعْتُ شَاهِدَنَا عَلَيْكَ، وَيَتَفَكَّرُ فِي نَفْسِهِ: مَنْ ذَا الَّذِي يَشْهَدُ عَلَيَّ؟ فَيُخْتَمُ

(١) كذلك الأمر في "القرآن الكريم"؛ وربما يعود ذلك إلى أن التركيب الاستفهامي (مَنْ ذَا الَّذِي) أقوى وأبلغ في الاستفهام من التركيب الاستفهامي (مَنْ ذَا).

(٢) صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، صلاة المسافرين وقصرها/التزغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل، والإجابة فيه، ص ٢٧٤: رقم الحديث ١٦٩ - (٧٥٨).

(٣) المصدر السابق، البر والصلة والآداب/النهي عن تقبيط الإنسان من رحمة الله تعالى، ص ١٠١٢: رقم الحديث ١٣٧ - (٢٦٢١).

عَلَى فِيهِ، وَيُقَالُ لِفَخْدِهِ وَلِحَمِهِ وَعِظَامِهِ: انطقي، فَتَنْطِقُ فَخْدَهُ وَلِحْمَهُ وَعِظَامَهُ بِعَمَلِهِ؛
وَذَلِكَ لِيُعْذَرَ مِنْ نَفْسِهِ^(١).

وهو^(٢) حينئذٍ يحتمل ثلاثة أوجه؛ هي:

١. أن تكون (مَنْ) استفهاميةً، و(ذَا) اسمَ إشارةٍ؛ والتقدير: (مَنْ هَذَا الَّذِي...؟)، ويميل إليه
الباحث؛ لاستيفاء الجملة ركنيها على هذا الوجه، وعدم احتياجها إلى ما بعدها من
الكلام.

٢. أن تكون (مَنْ ذَا) كلها استفهاميةً على التركيب بمنزلة اسمٍ واحدٍ.

٣. أن تكون (مَنْ) استفهاميةً، و(ذَا) زائدة؛ والتقدير: (مَنْ الَّذِي...؟).

القسم الرابع: (مَنْ هَذَا الَّذِي)

لم يرد التركيب الاستفهامي (مَنْ هَذَا الَّذِي) في صحيح مسلم سوى مرة واحدة؛ وذلك في
قول رسول الله (ﷺ) عندما هتف بقريش منادياً: "يَا صَبَاحَاهُ؛ فَقَالُوا: مَنْ هَذَا الَّذِي يَهْتَفُ؟
قَالُوا: مُحَمَّدٌ"^(٣).

وهو حينئذٍ لا يحتمل إلا وجهًا واحدًا؛ هو أن تكون (مَنْ) استفهاميةً، و(الهاء) للتنبيه، و(ذَا)
اسمَ إشارة، و(الَّذِي) موصولة، وهو أعلى مراتب الاستفهام من حيث القوة والمبالغة.

فهذه الأقسام الأربعة تتدرج من حيث القوة والمبالغة في الاستفهام كما يأتي:

١. (مَنْ).

٢. (مَنْ ذَا).

٣. (مَنْ ذَا الَّذِي).

٤. (مَنْ هَذَا الَّذِي).

ولعل ذلك يعود إلى زيادة حروفها؛ فإنَّ زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى غالبًا.

(١) صحيح مسلم، مُسَلِّمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، كِتَابُ الرُّهْدِ وَالرَّقَائِقِ، ص ١١٣٦: رقم الحديث ١٦ - (٢٩٦٨).

(٢) أي: التركيب الاستفهامي (مَنْ ذَا الَّذِي).

(٣) صحيح مسلم، مُسَلِّمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، الْإِيمَانُ/ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]،
ص ١٠١: رقم الحديث ٣٥٥ - (٢٠٨).

ففي قوله: "مَنْ ذَا الَّذِي يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبُ لَهُ؟" قوة ومبالغة في الاستفهام ليست في قوله: "مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ يَوْمَ صَائِمًا؟"، وفي قوله: "مَنْ هَذَا الَّذِي يَهْتَفُ؟" قوة ومبالغة في الاستفهام ليست في القولين الأولين، وهكذا.

ول (مَنْ) الاستفهامية فيما سبق من الأحاديث خصائص عدّة؛ منها هاتان الخاصيتان:

١. جاءت صدر الجملة الاستفهامية؛ لأنها من الأسماء التي لها حق الصدارة.
٢. جاءت استفهامًا لمن يعقل.

المطلب الثاني: (مَا)

كما مرّ بنا في (مَنْ) الاستفهامية؛ كذلك الأمر في (مَا) الاستفهامية؛ فإنّها تنقسم إلى مفردة^(١)، ومركبة مع (ذَا)؛ وبيان هذين القسمين حسب ورودهما في صحيح مسلم على النحو الآتي:

القسم الأول: (مَا) دُونَ تَرْكِيبِ مَعَ (ذَا)

وردت (مَا) الاستفهامية وحدها دون تركيب مع (ذَا) في صحيح مسلم إحدى وعشرين وستمئة مرّة؛ منها هذه الأحاديث الثلاثة:

١. قول أحد أحيار اليهود لرسول الله (ﷺ) يسأله: "مَنْ أَوَّلُ النَّاسِ إِجَازَةً؟ قَالَ (ﷺ): فُقَرَاءُ الْمُهَاجِرِينَ، قَالَ الْيَهُودِيُّ: فَمَا تُحَفَّتُهُمْ حِينَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ؟ قَالَ (ﷺ): زِيَادَةُ كِبِدِ النَّوْنِ، قَالَ الْيَهُودِيُّ: فَمَا غَدَاؤُهُمْ عَلَى إِثْرِهَا؟ قَالَ (ﷺ): يُنْحَرُ لَهُمْ نُورُ الْجَنَّةِ الَّذِي كَانَ يَأْكُلُ مِنْ أَطْرَافِهَا، قَالَ الْيَهُودِيُّ: فَمَا شَرَابُهُمْ عَلَيْهِ؟ قَالَ (ﷺ): مِنْ عَيْنٍ فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلًا، قَالَ الْيَهُودِيُّ: صَدَقْتَ"^(٢).
٢. وقول رسول الله (ﷺ) لعمر بن الخطاب (رضي الله عنه) يسأله عن سبب بكائه: "مَا يُبْكِيكَ يَا ابْنَ

(١) أي: دون تركيب مع (ذَا).

(٢) صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، الحَيْضُ/بَيَانُ صِفَةِ مَنِي الرَّجُلِ، وَالْمَرْأَةِ، وَأَنَّ الْوَلَدَ مَخْلُوقٌ مِنْ مَائِهِمَا، ص ١٣١: رقم الحديث ٣٤ - (٣١٥).

الْخَطَّابِ؟ فَقَالَ عُمَرُ (رضي الله عنه): يَا نَبِيَّ اللَّهِ، وَمَا لِي لَا أَبْجِي وَهَذَا الْحَصِيرُ قَدْ أَثَرَ فِي جَنْبِكَ" (١).

٣. وقوله (رضي الله عنه) لابن صائد: "مَا تُرِيهُ الْجَنَّةُ؟ قَالَ: دَرَمَكَةٌ بِيضَاءٍ، مِسْكٌ يَا أَبَا الْقَاسِمِ، قَالَ (رضي الله عنه): صَدَقْتَ" (٢).

و(مَا) هنا لا يحدد كونها استفهامية إلا السياق الذي جاءت فيه؛ ذلك لأن (مَا) وحدها قد تحتمل الاستفهام وغيره؛ كالموصولة مثلاً، بخلاف (مَا) إذا لحقتها (ذَا)؛ فإنها تفيد التنصيص على الاستفهام (٣).

والغالب حذف ألف (مَا) الاستفهامية إذا جُرَتْ، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها (٤)؛ نحو هذه الأحاديث الثلاثة:

١. قول رسول الله (صلى الله عليه وسلم): "لِمَ قَتَلْتَهُ؟"؛ يسأل أسامة بن زيد (رضي الله عنه) عن سبب قتله لرجل قال: "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ" عندما رأى السيف؛ فأجاب أسامة (رضي الله عنه): "يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوْجَعَ فِي الْمُسْلِمِينَ، وَقَتَلَ فُلَانًا وَفُلَانًا، وَسَمَّى لَهُ نَفْرًا، وَإِنِّي حَمَلْتُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَأَى السَّيْفَ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ" (٥).

٢. وقول نَفَرٍ من الصحابة (رضي الله عنهم) لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) يسألونه: "فَعَلَامَ نُبَايَعُكَ؟ قَالَ (صلى الله عليه وسلم): عَلَيَّ أَنْ تَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَالصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، وَتَطِيعُوا - وَأَسْرَ كَلِمَةً خَفِيَّةً - وَلَا تَسْأَلُوا النَّاسَ شَيْئًا" (٦).

(١) صَحِيحُ مُسْلِمٍ، مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، الطَّلَاقُ/فِي الْإِيْلَاءِ، وَأَعْتَزَالِ النِّسَاءِ، وَتَخْيِيرِهِنَّ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تَظَهَّرَا عَلَيْهِ﴾ [النَّحْرِيم: ٤]، ص ٥٦٣-٥٦٤: رقم الحديث ٣٠ - (١٤٧٩).

(٢) المصدر السابق، الْفِتْنُ وَأَشْرَاطُ السَّاعَةِ/ذِكْرُ ابْنِ صَيَّادٍ، ص ١١٢٠: رقم الحديث ٩٢ - (٢٩٢٨).

(٣) كما الأمر في (مَنْ) الاستفهامية وحدها دون تركيب.

(٤) وذلك للفرق بينها، وبين (مَا) الخبرية التي تقع في سياق الإخبار الذي هو نقيض الإنشاء، والاستفهام من أنواع الإنشاء، انظر: هذه الرسالة، ص ٣٨.

(٥) صَحِيحُ مُسْلِمٍ، مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، الْإِيمَانُ/تَحْرِيمُ قَتْلِ الْكَافِرِ بَعْدَ أَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، ص ٥٦: رقم الحديث ١٦٠ - (٩٧).

(٦) المصدر السابق، الزَّكَاةُ/كَرَاهَةُ الْمَسْأَلَةِ لِلنَّاسِ، ص ٣٧٣: رقم الحديث ١٠٨ - (١٠٤٣).

٣. وقوله (ﷺ) لملائكته؛ يسألهم - وهو أعلم بهم- عن عبادته الذين يحضرون مجالس الذكر: "وَمِمَّ يَسْتَجِيرُونَنِي؟ قَالُوا: مِنْ نَارِكَ يَا رَبِّ" (١).

وهذا ما مال إليه الباحث من أن حذف ألف (ما) الاستفهامية إذا جُرْتُ هو من باب أولى، وليس من باب الوجوب؛ لورود أحاديث (٢) في صحيح مسلم قد جاءت فيها (ما) الاستفهامية مجرورة؛ ومع ذلك لم تحذف ألفها، بالإضافة إلى قول الفراء (ت ٢٠٧هـ) من أن إتمامها صواب، وإنما الحذف علّة جاءت؛ ليُعرف الاستفهام من الخبر - كما بيّن الباحث في الفصل الأول (الجانب النظري) (٣).

و(ما) الاستفهامية إذا وَقَفَتْ عليها بعد دخول الجار؛ فلك أن تقف عليها ب (هاء السكت) إن كان الجار لها حرفاً (٤)، وما جاء في صحيح مسلم هو أنها ثبتت في الوصل؛ نحو قول رسول الله (ﷺ) لَأُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مَحْصَنٍ مَسْتَفْهَمًا مَسْتَكْرًا: "عَلَامَهُ تَدْعُرْنَ أَوْلَادَكُمْ بِهَذَا الْإِعْلَاقِ؟ عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْعُودِ الْهِنْدِيِّ، فَإِنَّ فِيهِ سَبْعَةَ أَشْفِيَةٍ" (٥)، ولم يرد من هذا القبيل في صحيح مسلم غير هذا الشاهد؛ وتخريجه أمران؛ هما:

١. أن (هاء السكت) تثبت في الدّرج؛ أي: الوصل؛ كما نصّ على ذلك الإمام النووي (ت ٦٧٦هـ) أثناء شرحه لهذا الحديث فقال: "وهي (هاء السكت) ثبتت هنا في الدّرج" (١)
٢. أنها وصلت بنية الوقف؛ كما نصّ على ذلك ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) أثناء حديثه عن (هاء السكت)؛ فقال: "وأصلها أن يُوقف عليها، ورُبَّمَا وصلت بنية الوقف" (٧).

(١) صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، الذّكر والدّعاء والنّويّة والإستغفار/فصل مجالس الذّكر، ص ١٠٣٧: رقم الحديث ٢٥ - (٢٦٨٩).

(٢) تمّ ذكرها في الفصل الأول (الجانب النظري)؛ فلا داعي إلى تكرارها هنا؛ وهي ثلاثة أحاديث؛ انظر: هذه الرسالة، ص ٣٩.

(٣) انظر: هذه الرسالة، ص ٣٨-٣٩.

(٤) أمّا إن كان الجار لها اسمًا؛ أي: أنها جرت بالإضافة، وجب إلحاقها (هاء السكت)؛ نحو: "أفتضاء مه"، و"مجيء مه"، ولم يرد في صحيح مسلم شواهد من هذا القبيل.

(٥) صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، السّلام/التداوي بالعود الهنديّ وهو الكُسْت، ص ٨٧٢: رقم الحديث ٨٦ - (٢٢١٤).

(٦) صحيح مسلم بشرح النووي، النووي، ج ١٤/٢٨٩.

(٧) مُعْنِي اللَّيْبِ، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: مُحمّد مُحيي الدين عبد الحميد، ج ٢/٤٠١-٤٠٢.

ويظنّ الباحث أنّه لا بأس من الوقوف على (مَا) الاستفهامية بـ (هاء السكت) سواء أُجرت أم لا؛ فهناك أحاديث قد وردت فيها (مَا) الاستفهامية غير المجرورة؛ ومع ذلك وَقِفْ عليها بهاء السكت؛ منها هذه الثلاثة:

١. قول يونس بن جبير يسأل عبد الله بن عمر: "إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، أَتَعْتَدُ بِبَيْتِكَ التَّطْلِيقَةَ؟ فَقَالَ (ﷺ): فَمَهْ، أَوْ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحَقَّ؟" (١)؛ أي: (فَمَا...؟) (٢).

٢. وسؤال موسى (ﷺ) لزيه (ﷺ) حين خيره بين أن يموت أو أن يضع يده على متن ثور، فله، بما غطت يده بكل شعرة، سنة؛ فقال (ﷺ): "أَيُّ رَبِّ نَمُّ مَهْ؟ قَالَ (ﷺ): نَمُّ الْمَوْتِ، قَالَ (ﷺ): فَالآن" (٣).

٣. وسؤال رسول الله (ﷺ) حين قال له حنظلة (ﷺ): "تَأْفَقَ حَنْظَلَةٌ؟" فقال (ﷺ): "مَهْ؟" (٤) أي: (وَمَا ذَلِكَ؟) بدليل الرواية التي سبقتها للحديث نفسه.

ولعلّ سؤالاً يطرح نفسه هنا؛ وهو: هل يفقد اسمُ الاستفهام حقَّ الصدارة عند انجراره بحرف جرٍ أو مضافٍ؟

والجواب: لا؛ لأنّه حينئذٍ يصبح اسمُ الاستفهام مع حرف الجر، أو المضاف، مركباً واحداً له حقّ الصدارة ككلّ، هذا على رأي الرضيّ الأستراباديّ (ت ٦٨٦هـ)، بالإضافة إلى أنّ النحاة قد توسعوا في أحكام الجار والمجرور، والظرف، والمضاف إليه، فلا يفقد الاسم الذي له حقّ الصدارة على إثرهما.

(١) صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، الطلاق/تحرير طلاق الحائض بغير رضاها، وأنّه لو خالف وقع الطلاق، ويؤمّر برجعتها، ص ٥٥٩: رقم الحديث ٩ - (١٤٧١).

(٢) قال الإمام النوويّ (ت ٦٧٦هـ): "وأما قوله: (فمه)؛ فيحتمل أن يكون للكفّ والزجر عن هذا القول، أي: لا تشك في وقوع الطلاق واجزم بوقوعه، وربما أن يكون المراد بـ (مه): (ما)؛ فيكون استفهاماً؛ أي: فما يكون إن لم أحتسب بها؟ ومعناه لا يكون إلا الاحتساب بها؛ فأبدل من الألف هاء؛ كما قالوا في (مهما) أن أصلها (ما)؛ أي: أي شيء. انظر: صحيح مسلم بشرح النوويّ، النوويّ، ج ٩٨/١٠.

(٣) صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، الفضائل/من فضائل موسى (ﷺ)، ص ٩٢٦: رقم الحديث ١٥٧ - (٢٣٧٢).

(٤) المصدر السابق، التوبة/فضل دوام الذكر والفكر في أمور الآخرة والمراقبة، وجواز ترك ذلك في بعض الأوقات، والأشغال بالدنيا، ص ١٠٥٥: رقم الحديث ١٣ - (٢٧٥٠).

وأرقام الأحاديث التي وردت فيها (مَا) الاستفهامية وحدها دون تركيب مع (ذَا) كما يأتي:

رقم الحديث ذاته	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الباب	رقم الكتاب	الرقم المتسلسل	رقم الحديث ذاته	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الباب	رقم الكتاب	الرقم المتسلسل
١٠	٧	١	١	٢	٩	٥	١	١	١
١٨	٢٦	٦	١	٤	١٧	٢٤	٦	١	٣
٢٧	٤٤	١٠	١	٦	١٨	٢٨	٦	١	٥
٣٠	٤٨	١٠	١	٨	٢٩	٤٧	١٠	١	٧
٣٠	٥٠	١٠	١	١٠	٣٠	٤٩	١٠	١	٩
٣١	٥٢	١٠	١	١٢	٣٠	٥١	١٠	١	١١
٨٩	١٤٥	٣٨	١	١٤	٧٩	١٣٢	٣٤	١	١٣
٩٧	١٦٠	٤١	١	١٦	٩٣	١٥١	٤٠	١	١٥
١١٢	١٧٩	٤٧	١	١٨	١٠١	١٦٤	٤٣	١	١٧
١١٩	١٨٧	٥٢	١	٢٠	١١٦	١٨٤	٤٩	١	١٩
١٣٦	٢١٧	٦٠	١	٢٢	١٢١	١٩٢	٥٤	١	٢١
١٤٤	٢٣١	٦٥	١	٢٤	١٣٨	٢٢٠	٦١	١	٢٣
١٥٥	٢٤٦	٧١	١	٢٦	١٥٠	٢٣٧	٦٨	١	٢٥
١٦٣	٢٦٣	٧٤	١	٢٨	١٦٢	٢٥٩	٧٤	١	٢٧
١٧٧	٢٨٧	٧٧	١	٣٠	١٦٤	٢٦٤	٧٤	١	٢٩
١٨٧	٣١٠	٨٣	١	٣٢	١٨٣	٣٠٢	٨١	١	٣١
١٨٩	٣١٢	٨٤	١	٣٤	١٨٨	٣١١	٨٤	١	٣٣
٢٠٢	٣٤٦	٨٧	١	٣٦	١٩٤	٣٢٧	٨٤	١	٣٥
٢٢٢	٣٧٩	٩٦	١	٣٨	٢٢٠	٣٧٤	٩٤	١	٣٧
٢٥٠	٤٠	١٣	٢	٤٠	٢٢٩	٨	٤	٢	٣٩
٢٧٨	٨٨	٢٦	٢	٤٢	٢٦٩	٦٨	٢٠	٢	٤١
٢٩٠	١٠٩	٣٢	٢	٤٤	٢٨٠	٩٣	٢٧	٢	٤٣
٣١٥	٣٤	٨	٣	٤٦	٣١٣	٣٢	٧	٣	٤٥
٣٤٩	٨٨	٢٢	٣	٤٨	٣٣٥	٦٩	١٥	٣	٤٧

٣٧٤	١١٩	٣١	٣	٥٠	٣٦٦	١٠٦	٢٧	٣	٤٩
٣٩٢	٣١	١٠	٤	٥٢	٣٧٤	١٢٠	٣١	٣	٥١
٤٠٤	٦٣	١٦	٤	٥٤	٤٠٠	٥٣	١٤	٤	٥٣
٤٣٠	١١٩	٢٧	٤	٥٦	٤٢١	١٠٢	٢٢	٤	٥٥
٤٣١	١٢١	٢٧	٤	٥٨	٤٣١	١٢٠	٢٧	٤	٥٧
٤٨٤	٢١٨	٤٢	٤	٦٠	٤٤٩	١٤٩	٣٣	٤	٥٩
٥٠٥	٢٥٩	٤٨	٤	٦٢	٤٩٢	٢٣٢	٤٤	٤	٦١
٥١٢	٢٦٩	٥١	٤	٦٤	٥١٠	٢٦٥	٥٠	٤	٦٣
٥٤٠	٣٧	٧	٥	٦٦	٥٣٧	٣٣	٧	٥	٦٥
٥٦٠	٦٧	١٦	٥	٦٨	٥٥٠	٥٣	١٣	٥	٦٧
٥٧٢	٩١	١٩	٥	٧٠	٥٧٢	٨٩	١٩	٥	٦٩
٥٧٢	٩٣	١٩	٥	٧٢	٥٧٢	٩٢	١٩	٥	٧١
٥٧٨	١١٠	٢٠	٥	٧٤	٥٧٣	٩٧	١٩	٥	٧٣
٥٩٨	١٤٧	٢٧	٥	٧٦	٥٩٥	١٤٢	٢٦	٥	٧٥
٦١٠	١٦٧	٣١	٥	٧٨	٦٠٣	١٥٥	٢٨	٥	٧٧
٦٤٨	٢٣٨	٤١	٥	٨٠	٦٢٣	١٩٦	٣٤	٥	٧٩
٦٤٩	٢٧٤	٤٩	٥	٨٢	٦٤٨	٢٤١	٤١	٥	٨١
٦٨١	٣١١	٥٥	٥	٨٤	٦٦٨	٢٨٤	٥١	٥	٨٣
٦٨٥	٣	١	٦	٨٦	٦٨٢	٣١٢	٥٥	٥	٨٥
٧٠٥	٥٠	٦	٦	٨٨	٦٨٩	٨	١	٦	٨٧
٧٠٦	٥٣	٦	٦	٩٠	٧٠٥	٥١	٦	٦	٨٩
٧١٤	٧٠	١١	٦	٩٢	٧٠٥	٥٤	٦	٦	٩١
٧٤٩	١٥٩	٢٠	٦	٩٤	٧٣٥	١٢٠	١٦	٦	٩٣
٧٨٤	٢١٩	٣١	٦	٩٦	٧٧٣	٢٠٤	٢٧	٦	٩٥
٨٣٢	٢٩٤	٥٢	٦	٩٨	٨٢٢	٢٧٨	٤٩	٦	٩٧
٨٨٥	٣	-	٨	١٠٠	٨٤٥	٤	-	٧	٩٩
٨٩١	١٤	٣	٨	١٠٢	٨٨٥	٤	-	٨	١٠١
٨٩٩	١٦	٣	٩	١٠٤	٨٩٨	١٣	٢	٩	١٠٣

٩٠٥	١٢	٣	١٠	١٠٦	٩٠٥	١١	٣	١٠	١٠٥
٩٢٣	١١	٦	١١	١٠٨	٩٠٧	١٧	٣	١٠	١٠٧
٩٤٥	٥٢	١٧	١١	١١٠	٩٢٧	٢٠	٩	١١	١٠٩
٩٤٥	٥٤	١٧	١١	١١٢	٩٤٥	٥٣	١٧	١١	١١١
٩٦٢	٨٢	٢٥	١١	١١٤	٩٥٠	٦١	٢١	١١	١١٣
٩٨٨	٢٧	٦	١٢	١١٦	٩٧٤	١٠٣	٣٥	١١	١١٥
٩٩٢	٣٥	١٠	١٢	١١٨	٩٨٨	٢٨	٦	١٢	١١٧
١٠٣٩	١٠١	٣٤	١٢	١٢٠	١٠٢٥	٨٣	٢٦	١٢	١١٩
١٠٥٠	١١٩	٣٩	١٢	١٢٢	١٠٤٣	١٠٨	٣٥	١٢	١٢١
١٠٥٢	١٢٣	٤١	١٢	١٢٤	١٠٥٢	١٢٢	٤١	١٢	١٢٣
١٠٥٩	١٣٢	٤٦	١٢	١٢٦	١٥٠	١٣١	٤٥	١٢	١٢٥
١٠٥٩	١٣٥	٤٦	١٢	١٢٨	١٠٥٩	١٣٤	٤٦	١٢	١٢٧
١٠٨٠	١٦	٢	١٣	١٣٠	١٠٦٧	١٥٨	٤٩	١٢	١٢٩
١١١٢	٨٧	١٤	١٣	١٣٢	١١١١	٨١	١٤	١٣	١٣١
١١٢٧	١٢٢	١٩	١٣	١٣٤	١١١٥	٩٢	١٥	١٣	١٣٣
١١٥٤	١٦٩	٣٢	١٣	١٣٦	١١٣٠	١٢٨	١٩	١٣	١٣٥
١١٥٩	١٨٣	٣٥	١٣	١٣٨	١١٥٩	١٨٢	٣٥	١٣	١٣٧
١١٧٧	١	١	١٥	١٤٠	١١٦٧	٢١٧	٤٠	١٣	١٣٩
١١٨٠	٧	١	١٥	١٤٢	١١٧٧	٢	١	١٥	١٤١
١٢٠٠	٧٤	٩	١٥	١٤٤	١١٨٧	٢٥	٥	١٥	١٤٣
١٢٠٨	١٠٦	١٥	١٥	١٤٦	١٢٠٠	٧٥	٩	١٥	١٤٥
١٢١١	١٢٣	١٧	١٥	١٤٨	١٢١١	١٢٠	١٧	١٥	١٤٧
١٢١٣	١٣٦	١٧	١٥	١٥٠	١٢١١	١٢٥	١٧	١٥	١٤٩
١٢١٨	١٤٧	١٩	١٥	١٥٢	١٢١٦	١٤١	١٧	١٥	١٥١
١٢٢١	١٥٤	٢٢	١٥	١٥٤	١٢٢٠	١٥٣	٢١	١٥	١٥٣
١٢٢٣	١٥٩	٢٣	١٥	١٥٦	١٢٢١	١٥٥	٢٢	١٥	١٥٥
١٢٢٩	١٧٧	٢٥	١٥	١٥٨	١٢٢٩	١٧٦	٢٥	١٥	١٥٧
١٢٣٣	١٨٨	٢٨	١٥	١٦٠	١٢٢٩	١٧٩	٢٥	١٥	١٥٩

١٢٤٤	٢٠٦	٣٢	١٥	١٦٢	١٢٣٥	١٩٠	٢٩	١٥	١٦١
١٢٥٥	٢١٩	٣٥	١٥	١٦٤	١٢٥٠	٢١٣	٣٤	١٥	١٦٣
١٢٥٦	٢٢١	٣٦	١٥	١٦٦	١٢٥٥	٢٢٠	٣٥	١٥	١٦٥
١٢٦٤	٢٣٧	٣٩	١٥	١٦٨	١٢٥٦	٢٢٢	٣٦	١٥	١٦٧
١٢٧٧	٢٦٠	٤٣	١٥	١٧٠	١٢٧٧	٢٥٩	٤٣	١٥	١٦٩
١٣١٦	٣٤٧	٦٠	١٥	١٧٢	١٢٨٥	٢٧٥	٤٦	١٥	١٧١
١٣٣٠	٣٩٥	٦٨	١٥	١٧٤	١٣٢٩	٣٨٨	٦٨	١٥	١٧٣
١٣٣٣	٤٠٥	٧٠	١٥	١٧٦	١٣٣٣	٤٠٣	٦٩	١٥	١٧٥
١٣٤٨	٤٣٦	٧٩	١٥	١٧٨	١٣٣٣	٤٠٦	٧٠	١٥	١٧٧
١٣٥٤	٤٤٦	٨٢	١٥	١٨٠	١٣٥٢	٤٤٢	٨١	١٥	١٧٩
١٣٦١	٤٥٧	٨٥	١٥	١٨٢	١٣٥٥	٤٤٧	٨٢	١٥	١٨١
١٤٠٦	١٩	٣	١٦	١٨٤	١٤٠١	٥	١	١٦	١٨٣
١٤١٥	٥٨	٧	١٦	١٨٦	١٤٠٦	٢٧	٣	١٦	١٨٥
١٤٢٦	٧٨	١٣	١٦	١٨٨	١٤٢٥	٧٦	١٣	١٦	١٨٧
١٣٦٥	٨٤	١٤	١٦	١٩٠	١٤٢٧	٧٩	١٣	١٦	١٨٩
١٤٣٨	١٣١	٢٢	١٦	١٩٢	١٤٢٨	٩١	١٥	١٦	١٩١
١٤٤٣	١٤٣	٢٤	١٦	١٩٤	١٤٣٨	١٣٢	٢٢	١٦	١٩٣
١٤٥٣	٢٨	٧	١٧	١٩٦	١٤٤٦	١١	٣	١٧	١٩٥
١٤٧١	٢	١	١٨	١٩٨	٧١٥	٥٧	١٦	١٧	١٩٧
١٤٧١	٩	١	١٨	٢٠٠	١٤٧١	٧	١	١٨	١٩٩
١٤٧١	١١	١	١٨	٢٠٢	١٤٧١	١٠	١	١٨	٢٠١
١٤٧٤	٢٠	٣	١٨	٢٠٤	١٤٧١	١٢	١	١٨	٢٠٣
١٤٧٦	٢٣	٤	١٨	٢٠٦	١٤٧٤	٢١	٣	١٨	٢٠٥
١٤٧٩	٣٠	٥	١٨	٢٠٨	١٤٧٨	٢٩	٤	١٨	٢٠٧
١٤٨٠	٤١	٦	١٨	٢١٠	١٤٧٩	٣١	٥	١٨	٢٠٩
١٤٨٩	٥٨	٩	١٨	٢١٢	١٤٨٤	٥٦	٨	١٨	٢١١
١٥٠٠	٢٠	-	١٩	٢١٤	١٥٠٠	١٨	-	١٩	٢١٣
١٥٠٤	٨	٢	٢٠	٢١٦	١٥٠٤	٦	٢	٢٠	٢١٥

١٥٢٥	٣١	٨	٢١	٢١٨	١٥٢١	١٩	٦	٢١	٢١٧
١٥٣٤	٥٢	١٣	٢١	٢٢٠	١٥٢٨	٤٠	٨	٢١	٢١٩
١٥٣٦	٨٤	١٦	٢١	٢٢٢	١٥٣٧	٥٥	١٣	٢١	٢٢١
١٥٤٨	١١٤	١٨	٢١	٢٢٤	١٥٣٦	٩٤	١٧	٢١	٢٢٣
١٥٥٥	١٥	٣	٢٢	٢٢٦	١٥٥٤	١٤	٣	٢٢	٢٢٥
١٥٦٠	٢٧	٦	٢٢	٢٢٨	١٥٥٥	١٦	٣	٢٢	٢٢٧
١٥٧٣	٤٨	١٠	٢٢	٢٣٠	١٥٦٠	٢٨	٦	٢٢	٢٢٩
١٥٩٢	٩٣	١٨	٢٢	٢٣٢	١٥٧٩	٦٨	١٢	٢٢	٢٣١
٧١٥	١١٠	٢١	٢٢	٢٣٤	١٥٩٤	٩٧	١٨	٢٢	٢٣٣
١٦١٠	١٣٩	٣٠	٢٢	٢٣٦	١٦٠٩	١٣٦	٢٩	٢٢	٢٣٥
١٦٢٨	٨	١	٢٥	٢٣٨	١٦٢٣	١٢	٣	٢٤	٢٣٧
١٦٣٤	١٦	٥	٢٥	٢٤٠	١٦٣٢	١٥	٤	٢٥	٢٣٩
١٦٤١	٨	٣	٢٦	٢٤٢	١٦٣٧	٢٠	٥	٢٥	٢٤١
١٦٤٣	١٠	٤	٢٦	٢٤٤	١٦٤٢	٩	٤	٢٦	٢٤٣
١٦٥٨	٣٣	٨	٢٧	٢٤٦	١٦٥٦	٢٨	٧	٢٧	٢٤٥
١٦٧٣	٢١	٤	٢٨	٢٤٨	١٦٧١	١٢	٢	٢٨	٢٤٧
١٦٩٤	٢١	٥	٢٩	٢٥٠	١٦٩٣	١٩	٥	٢٩	٢٤٩
١٦٩٥	٢٣	٥	٢٩	٢٥٢	١٦٩٥	٢٢	٥	٢٩	٢٥١
١٧٠٦	٣٦	٨	٢٩	٢٥٤	١٦٩٩	٢٦	٦	٢٩	٢٥٣
٤٨	١٤	٣	٣١	٢٥٦	١٧٢٢	٥	—	٣١	٢٥٥
١٧٥١	٤١	١٣	٣٢	٢٥٨	١٧٢٧	١٧	٣	٣١	٢٥٧
١٧٥٣	٤٣	١٣	٣٢	٢٦٠	١٧٥٢	٤٢	١٣	٣٢	٢٥٩
١٧٦٣	٥٨	١٨	٣٢	٢٦٢	١٧٥٩	٥٢	١٦	٣٢	٢٦١
١٧٧٣	٧٤	٢٦	٣٢	٢٦٤	١٧٦٤	٥٩	١٩	٣٢	٢٦٣
١٧٨٠	٨٦	٣١	٣٢	٢٦٦	١٧٨٠	٨٥	٣١	٣٢	٢٦٥
١٧٨٥	٩٤	٣٤	٣٢	٢٦٨	١٧٨٣	٩٠	٣٤	٣٢	٢٦٧
١٨٠١	١١٩	٤٢	٣٢	٢٧٠	١٨٠٠	١١٨	٤١	٣٢	٢٦٩
١٨٠٩	١٣٤	٤٧	٣٢	٢٧٢	١٨٠٢	١٢٣	٤٣	٣٢	٢٧١

١٨٢١	٥	١	٣٣	٢٧٤	١٢٥٤	١٤٣	٤٩	٣٢	٢٧٣
١٨٢١	٨	١	٣٣	٢٧٦	١٨٢١	٧	١	٣٣	٢٧٥
١٨٢٤	١٥	٣	٣٣	٢٧٨	١٨٢١	٩	١	٣٣	٢٧٧
١٨٤٢	٤٤	١٠	٣٣	٢٨٠	١٨٣٣	٣٠	٧	٣٣	٢٧٩
١٨٤٧	٥١	١٣	٣٣	٢٨٢	١٨٤٦	٤٩	١٢	٣٣	٢٨١
١٨٧٨	١١٠	٢٩	٣٣	٢٨٤	١٨٧٣	٩٩	٢٦	٣٣	٢٨٣
١٨٩٧	١٣٩	٣٩	٣٣	٢٨٦	١٨٨٤	١١٦	٣١	٣٣	٢٨٥
١٩٠١	١٤٥	٤١	٣٣	٢٨٨	١٨٩٧	١٤٠	٣٩	٣٣	٢٨٧
١٩١٢	١٦٠	٤٩	٣٣	٢٩٠	١٩٠٥	١٥٢	٤٣	٣٣	٢٨٩
١٩١٢	١٦٢	٤٩	٣٣	٢٩٢	١٩١٢	١٦١	٤٩	٣٣	٢٩١
١٩١٦	١٦٦	٥١	٣٣	٢٩٤	١٩١٥	١٦٥	٥١	٣٣	٢٩٣
١٩٣٠	٨	١	٣٤	٢٩٦	١٩١٩	١٦٩	٥٢	٣٣	٢٩٥
١٩٥١	٥٠	٧	٣٤	٢٩٨	١٨٠٢	٣٣	٥	٣٤	٢٩٧
١٩٧٨	٤٣	٨	٣٥	٣٠٠	١٩٧١	٢٨	٥	٣٥	٢٩٩
١٩٨٠	٥	١	٣٦	٣٠٢	١٩٧٩	٢	١	٣٦	٣٠١
١٩٩٧	٤٧	٦	٣٦	٣٠٤	١٩٩٣	٣٢	٦	٣٦	٣٠٣
٢٠٠٢	٧٢	٧	٣٦	٣٠٦	١٩٩٧	٥٦	٦	٣٦	٣٠٥
٢٠٣٨	١٤٠	٢٠	٣٦	٣٠٨	٢٠٠٦	٨٦	٩	٣٦	٣٠٧
٢٠٤٠	١٤٣	٢٠	٣٦	٣١٠	٢٠٤٠	١٤٢	٢٠	٣٦	٣٠٩
٢٠٥٥	١٧٤	٣٢	٣٦	٣١٢	٢٠٥٢	١٦٧	٣٠	٣٦	٣١١
٢٠٥٧	١٧٧	٣٢	٣٦	٣١٤	٢٠٥٧	١٧٦	٣٢	٣٦	٣١٣
٢٠٧٠	١٦	٢	٣٧	٣١٦	٢٠٦٨	٧	٢	٣٧	٣١٥
٢١٢٠	١١٣	٣١	٣٧	٣١٨	٢١٠٧	٩٦	٢٦	٣٧	٣١٧
٢١٢٥	١٢٠	٣٣	٣٧	٣٢٠	٢١٢١	١١٤	٣٢	٣٧	٣١٩
٢١٤٤	٢٣	٥	٣٨	٣٢٢	٢١٤٢	١٩	٣	٣٨	٣٢١
٢١٥٢	٣٢	٦	٣٨	٣٢٤	٢١٤٩	٢٩	٥	٣٨	٣٢٣
٢١٥٣	٣٤	٧	٣٨	٣٢٦	٢١٥٣	٣٣	٧	٣٨	٣٢٥
٢١٥٤	٣٧	٧	٣٨	٣٢٨	٢١٥٣	٣٦	٧	٣٨	٣٢٧

٢١٦١	٥	٣	٣٩	٣٣٠	٢١٦١	٣	٢	٣٩	٣٢٩
٢١٨٩	٤٣	١٧	٣٩	٣٣٢	٢١٨٢	٣٥	١٤	٣٩	٣٣١
٢٢٠١	٦٥	٢٣	٣٩	٣٣٤	٢١٩٨	٦٠	٢١	٣٩	٣٣٣
٢٢٠٥	٧١	٢٦	٣٩	٣٣٦	٢٢٠١	٦٦	٢٣	٣٩	٣٣٥
٢٢١٤	٨٧	٢٨	٣٩	٣٣٨	٢٢١٤	٨٦	٢٨	٣٩	٣٣٧
٢٢٢٣	١١٠	٣٤	٣٩	٣٤٠	٢٢٢٠	١٠١	٣٣	٣٩	٣٣٩
٢٢٣٦	١٣٩	٣٧	٣٩	٣٤٢	٢٢٢٤	١١٢	٣٤	٣٩	٣٤١
٢٢٩٣	٢٧	٩	٤٣	٣٤٤	٢٢٦٩	١٧	٣	٤٢	٣٤٣
٢٣٠٠	٣٦	٩	٤٣	٣٤٦	٢٢٩٥	٢٩	٩	٤٣	٣٤٥
٢٣٠٩	٥٢	١٣	٤٣	٣٤٨	٢٣٠٩	٥١	١٣	٤٣	٣٤٧
٢٣٠٩	٥٤	١٣	٤٣	٣٥٠	٢٣٠٩	٥٣	١٣	٤٣	٣٤٩
٢٣٣٢	٨٥	٢٢	٤٣	٣٥٢	٢٣٣١	٨٤	٢٢	٤٣	٣٥١
٢٣٥٤	١٢٥	٣٤	٤٣	٣٥٤	٢٣٣٩	٩٧	٢٧	٤٣	٣٥٣
٢٣٥٦	١٢٨	٣٥	٤٣	٣٥٦	٢٣٥٦	١٢٧	٣٥	٤٣	٣٥٥
٢٣٦٠	١٣٨	٣٧	٤٣	٣٥٨	٢٣٥٩	١٣٦	٣٧	٤٣	٣٥٧
٢٣٦٢	١٤٠	٣٨	٤٣	٣٦٠	٢٣٦١	١٣٩	٣٨	٤٣	٣٥٩
٢٣٧٢	١٥٧	٤٢	٤٣	٣٦٢	٢٣٦٣	١٤١	٣٨	٤٣	٣٦١
٢٣٧٣	١٥٩	٤٢	٤٣	٣٦٤	٢٣٧٢	١٥٨	٤٢	٤٣	٣٦٣
٢٣٨١	١	١	٤٤	٣٦٦	٢٣٨٠	١٧٢	٤٦	٤٣	٣٦٥
٢٤٠٤	٣٢	٤	٤٤	٣٦٨	٢٣٩١	١٦	٢	٤٤	٣٦٧
٢٤٠٩	٣٨	٤	٤٤	٣٧٠	٢٤٠٨	٣٦	٤	٤٤	٣٦٩
٢٤٤٨	٩٢	١٤	٤٤	٣٧٢	٢٤١٠	٤٠	٥	٤٤	٣٧١
٢٤٥٠	٩٩	١٥	٤٤	٣٧٤	٢٤٥٠	٩٨	١٥	٤٤	٣٧٣
٢٤٧١	١٢٩	٢٦	٤٤	٣٧٦	٢٤٥٤	١٠٣	١٨	٤٤	٣٧٥
٢٤٧٤	١٣٣	٢٨	٤٤	٣٧٨	٢٤٧٣	١٣٢	٢٨	٤٤	٣٧٧
٢٤٨٤	١٤٨	٣٣	٤٤	٣٨٠	٢٤٨٢	١٤٥	٣٢	٤٤	٣٧٩
٢٤٨٨	١٥٥	٣٤	٤٤	٣٨٢	٢٤٨٤	١٥٠	٣٣	٤٤	٣٨١
٢٤٩٤	١٦١	٣٦	٤٤	٣٨٤	٢٤٩٣	١٦٠	٣٥	٤٤	٣٨٣

٢٥٥٠	٧	٢	٤٥	٣٨٦	٢٥٣١	٢٠٧	٥١	٤٤	٣٨٥
٢٥٦٨	٤٢	١٣	٤٥	٣٨٨	٢٥٥٠	٨	٢	٤٥	٣٨٧
٢٥٧٥	٥٣	١٤	٤٥	٣٩٠	٢٥٧٢	٤٦	١٤	٤٥	٣٨٩
٢٥٨٤	٦٢	١٦	٤٥	٣٩٢	٢٥٨١	٥٩	١٥	٤٥	٣٩١
٢٥٨٩	٧٠	٢٠	٤٥	٣٩٤	٢٥٨٤	٦٣	١٦	٤٥	٣٩٣
٢٦٠٣	٩٥	٢٥	٤٥	٣٩٦	٢٦٠٠	٨٨	٢٥	٤٥	٣٩٥
٢٦٠٦	١٠٢	٢٨	٤٥	٣٩٨	٢٦٠٤	٩٦	٢٥	٤٥	٣٩٧
٢٦١٠	١١٠	٣٠	٤٥	٤٠٠	٢٦٠٨	١٠٦	٣٠	٤٥	٣٩٩
٢٦١٣	١١٨	٣٣	٤٥	٤٠٢	٢٦١٣	١١٧	٣٣	٤٥	٤٠١
٢٦٣٧	١٥٨	٤٨	٤٥	٤٠٤	٢٦١٣	١١٩	٣٣	٤٥	٤٠٣
٢٦٣٩	١٦٢	٥٠	٤٥	٤٠٦	٢٦٣٩	١٦١	٥٠	٤٥	٤٠٥
٢٦٣٩	١٦٤	٥٠	٤٥	٤٠٨	٢٦٣٩	١٦٣	٥٠	٤٥	٤٠٧
٢٦٤٦	٥	١	٤٦	٤١٠	٢٦٤٥	٤	١	٤٦	٤٠٩
٢٦٤٨	٨	١	٤٦	٤١٢	٢٦٤٧	٧	١	٤٦	٤١١
١٥٧	١١	٥	٤٧	٤١٤	٢٦٤٩	٩	١	٤٦	٤١٣
٢٦٨٥	١٧	٥	٤٨	٤١٦	٢٦٧٦	٤	١	٤٨	٤١٥
٢٦٩٦	٣٣	١٠	٤٨	٤١٨	٢٦٨٩	٢٥	٨	٤٨	٤١٧
٢٧٠٤	٤٥	١٣	٤٨	٤٢٠	٢٧٠١	٤٠	١١	٤٨	٤١٩
٢٧٣٥	٩٢	٢٥	٤٨	٤٢٢	٢٧٢٦	٧٩	١٩	٤٨	٤٢١
٢٧٥٠	١٣	٣	٤٩	٤٢٤	٢٧٥٠	١٢	٣	٤٩	٤٢٣
٢٧٥٦	٢٥	٤	٤٩	٤٢٦	٢٧٥٦	٢٤	٤	٤٩	٤٢٥
٢٧٦٩	٥٣	٩	٤٩	٤٢٨	٢٧٥٧	٢٧	٤	٤٩	٤٢٧
٢٧٧٠	٥٧	١٠	٤٩	٤٣٠	٢٧٧٠	٥٦	١٠	٤٩	٤٢٩
٢٧٩٢	٣٠	٣	٥٠	٤٣٢	٢٧٧٨	٨	-	٥٠	٤٣١
٢٧٩٦	٣٧	٥	٥٠	٤٣٤	٢٧٩٤	٣٢	٤	٥٠	٤٣٣
٢٨١١	٦٣	١٥	٥٠	٤٣٦	٢٧٩٧	٣٨	٦	٥٠	٤٣٥
٢٨٢٩	٩	٢	٥١	٤٣٨	٢٨١٥	٧٠	١٦	٥٠	٤٣٧
٢٨٤٤	٣١	١٢	٥١	٤٤٠	٢٨٣٥	١٨	٧	٥١	٤٣٩

٢٨٤٦	٣٦	١٣	٥١	٤٤٢	٢٨٤٦	٣٥	١٣	٥١	٤٤١
٢٨٥٨	٥٥	١٤	٥١	٤٤٤	٢٨٥٥	٤٩	١٣	٥١	٤٤٣
٢٨٧٠	٧٠	١٧	٥١	٤٤٦	٢٨٦٤	٦٢	١٥	٥١	٤٤٥
١٥٧	١٨	٤	٥٢	٤٤٨	٢٨٨٨	١٤	٤	٥٢	٤٤٧
١٤٤	٢٦	٧	٥٢	٤٥٠	٢٨٩١	٢٤	٦	٥٢	٤٤٩
٢٨٩٨	٣٦	١٠	٥٢	٤٥٢	٢٨٩٣	٢٨	٧	٥٢	٤٥١
٢٩٠١	٤٠	١٣	٥٢	٤٥٤	٢٩٠١	٣٩	١٣	٥٢	٤٥٣
٢٩١٧	٧٤	١٨	٥٢	٤٥٦	٢٩٠٨	٥٦	١٨	٥٢	٤٥٥
٢٩٢٧	٩٠	١٩	٥٢	٤٥٨	٢٩٢٥	٨٧	١٩	٥٢	٤٥٧
٢٩٣٢	٩٨	١٩	٥٢	٤٦٠	٢٩٢٨	٩٢	١٩	٥٢	٤٥٩
٢٩٣٧	١١٠	٢٠	٥٢	٤٦٢	٢٩٣٢	٩٩	١٩	٥٢	٤٦١
٢٩٣٩	١١٥	٢٢	٥٢	٤٦٤	٢٩٣٩	١١٤	٢٢	٥٢	٤٦٣
٢٩٤٢	١١٩	٢٤	٥٢	٤٦٦	٢٩٤٠	١١٦	٢٣	٥٢	٤٦٥
٢٩٦٩	١٧	-	٥٣	٤٦٨	٢٩٥٧	٢	-	٥٣	٤٦٧
٢٩٨٤	٤٥	٤	٥٣	٤٧٠	٢٩٧٢	٢٨	-	٥٣	٤٦٩
٣٠٠٢	٦٩	١٤	٥٣	٤٧٢	٢٩٨٩	٥١	٧	٥٣	٤٧١
٣٠٠٦	٧٤	١٨	٥٣	٤٧٤	٣٠٠٥	٧٣	١٧	٥٣	٤٧٣
٣٠٢٣	١٩	-	٥٤	٤٧٦	٣٠١٢	-	١٨	٥٣	٤٧٥

القسم الثاني: (مادًا)

كما مرّ بنا^(١) أنّ (مَا) الاستفهامية إذا رُكِبَتْ مع (ذَا) فإنّها تُفارق وجوب التصدير على مذهب ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ومن تبعه؛ ومال الباحث إلى هذا؛ لورود أحاديث في صحیح مُسَلِّم من هذا القبيل، لكنّ هذا لا يمنع من أنّ تأتي صدرًا؛ بل هو الأغلب؛ لذلك يميل الباحث إلى أنّه لا بأس في حصر عدد ورود التركيب الاستفهامي (مادًا) في صحیح مُسَلِّم، والاستشهاد

(١) انظر: هذه الرسالة، ص ٥٣-٥٥.

به؛ حيثُ ورد اثنتَينِ وَخَمْسِينَ مَرَّةً؛ منها هذه الأحاديث الثلاثة:

١. سؤال وَفِدِ عَبْدِ الْقَيْسِ، لَمَّا أَتَوْا نَبِيَّ اللَّهِ (ﷺ)، قَالُوا: "يَا نَبِيَّ اللَّهِ، جَعَلْنَا اللَّهَ فِدَاعَكَ، مَاذَا يَصْلُحُ لَنَا مِنَ الْأَشْرِيَةِ؟ فَقَالَ (ﷺ): لَا تَشْرَبُوا فِي النَّقِيرِ"^(١).
٢. وقول موسى (ﷺ) لرسول الله (ﷺ) يسأله: "مَاذَا فَرَضَ رَبُّكَ عَلَيَّ أُمَّتِكَ؟ قَالَ (ﷺ): قُلْتُ: فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسِينَ صَلَاةً، قَالَ لِي مُوسَى (ﷺ): فَرَجِعْ رَبِّكَ، فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ"^(٢).
٣. وقول الصحابة (رضي الله عنهم) لرسول الله (ﷺ) يسألونه تأويل رؤيته لثوب عُمر الذي يجره؛ فقالوا (رضي الله عنهم): "مَاذَا أَوْلَتْ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ (ﷺ): الدِّينُ"^(٣).

وهو حينئذٍ يحتمل أوجهًا عدَّةً^(٤)؛ منها هذه الأربعة:

١. أن تكون (مَا) استفهاميةً، و(ذَا) اسمَ إشارةٍ؛ والتقدير: (مَا هَذَا...؟)، وإليه يميل الباحث؛ لاستيفاء الجملة ركنيها على هذا الوجه، وعدم احتياجها إلى ما بعدها من الكلام؛ كما الأمر في (مَنْ ذَا) تمامًا أو (مَنْ ذَا الَّذِي).
٢. أن تكون (مَا) استفهاميةً، و(ذَا) موصولةً؛ والتقدير: (مَا الَّذِي...؟).
٣. أن تكون (مَاذَا) كلها استفهاميةً على التركيب بمنزلة اسمٍ واحدٍ.
٤. أن تكون (مَا) استفهاميةً، و(ذَا) زائدة؛ والتقدير: (مَا...؟).

وفي هذا التركيب قوة ومبالغة في الاستفهام ليست في (مَا) وحدها، ففي قوله: "مَاذَا فَرَضَ رَبُّكَ عَلَيَّ أُمَّتِكَ؟" قوة ومبالغة في الاستفهام ليست في قوله: "مَا تُرْبَةُ الْجَنَّةِ؟"؛ والتعليل كسابقاتها من أن الزيادة في المبنى تدل على الزيادة في المعنى غالبًا.

(١) صَحِيحُ مُسْلِمٍ، مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، الْإِيمَانُ/الْأَمْرُ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ (ﷺ) وَرَسُولِهِ (ﷺ)، وَشَرَائِعُ الدِّينِ، وَالذُّعَاءُ إِلَيْهِ ...، ص ٣٢-٣٣: رقم الحديث ٢٨ - (١٨). (النَّقِيرُ: هُوَ الْجِدْعُ يُنْقَرُ وَسَطُهُ).

(٢) المصدر السابق، الْإِيمَانُ/الْإِسْرَاءُ بِرَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) إِلَى السَّمَاوَاتِ، وَفَرَضَ الصَّلَوَاتِ، ص ٨٠-٨١: رقم الحديث ٢٦٣ - (١٦٣).

(٣) المصدر نفسه، فَضَائِلُ الصَّحَابَةِ (رضي الله عنهم)/مِنْ فَضَائِلِ عُمَرَ (رضي الله عنه)، ص ٩٣٥: رقم الحديث ١٥ - (٢٣٩٠).

(٤) ذُكِرَ أَنَّ التَّرْكِيبَ (مَاذَا) يَحْتَمِلُ سِتَّةَ أَوْجُهٍ؛ لَكِنِ مَا يَعْنِينَا هُنَا الْأَوْجُهَ الْأَرْبَعَةَ الْمَذْكُورَةَ (الْخَاصَّةُ بِالِاسْتِفْهَامِ).

و(مَا) الاستفهامية إذا رُكبت مع (ذَا) لم تُحذف ألفها عند الجرِّ؛ نحو قول عليّ بن أبي طالب (عليه السلام) يسأل رسول الله (ﷺ): "عَلَى مَاذَا أُقَاتِلُ النَّاسَ؟ قَالَ (ﷺ): قَاتِلُهُمْ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ"^(١)؛ وذلك لأنَّ ألفها قد صارت حَسْوًا؛ أي: في وسط التركيب (مَاذَا) ككَلِّ.

وأرقام الأحاديث التي ورد فيها التركيب الاستفهامي (مَاذَا) كما يأتي:

رقم الحديث ذاته	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الباب	رقم الكتاب	الرقم المتسلسل	رقم الحديث ذاته	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الباب	رقم الكتاب	الرقم المتسلسل
١٠	٧	١	١	٢	٩	٥	١	١	١
٧١	١٢٥	٣٢	١	٤	١٨	٢٨	٦	١	٣
٨٥	١٣٨	٣٦	١	٦	٨٣	١٣٥	٣٦	١	٥
١٦٠	٢٥٢	٧٣	١	٨	١٢١	١٩٢	٥٤	١	٧
١٨٣	٣٠٢	٨١	١	١٠	١٦٣	٢٦٣	٧٤	١	٩
٣٤٣	٨٠	٢١	٣	١٢	٢٢٠	٣٧٤	٩٤	١	١١
٧١١	٦٥	٩	٦	١٤	٥٠٧	٢٦١	٤٨	٤	١٣
١٢١٣	١٣٦	١٧	١٥	١٦	١١٩٩	٧٧	٩	١٥	١٥
١٢٨٤	٢٧٣	٤٦	١٥	١٨	١٢١٨	١٧٤	١٩	١٥	١٧
١٤٠٦	٢٠	٣	١٦	٢٠	١٣٣٣	٤٠٣	٦٩	١٥	١٩
١٤٤٩	١٥	٤	١٧	٢٢	١٤٢٥	٧٦	١٩	١٦	٢١
١٤٩٢	١	—	١٩	٢٤	١٤٧٩	٣٤	٥	١٨	٢٣
١٥٦٠	٢٩	٦	٢٢	٢٦	١٥٤٧	١١٢	١٧	٢١	٢٥
١٧٩٠	١٠٢	٣٧	٣٢	٢٨	١٧٦٤	٥٩	١٩	٣٢	٢٧
١٨٦١	٨١	١٨	٣٣	٣٠	١٨٢١	٦	١	٣٣	٢٩
١٩٩٧	٤٨	٦	٣٦	٣٢	١٩٣٧	٢٦	٥	٣٤	٣١
٢٢١٨	٩٢	٣٢	٣٩	٣٤	٢١٠٧	٩٦	٢٦	٣٧	٣٣

(١) صَحِيحُ مُسْلِمٍ، مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، فَصَائِلُ الصَّحَابَةِ (ﷺ) مِنْ فَصَائِلِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (عليه السلام)، ص ٩٤٠: رقم الحديث ٣٣ - (٢٤٠٥).

٢٢٢٩	١٢٤	٣٥	٣٩	٣٦	٢٢٢١	١٠٤	٣٣	٣٩	٣٥
٢٤٠٥	٣٣	٤	٤٤	٣٨	٢٣٩٠	١٥	٢	٤٤	٣٧
٢٧٦٩	٥٣	٩	٤٩	٤٠	٢٦٨٩	٢٥	٨	٤٨	٣٩
٢٩٣٠	٩٥	١٩	٥٢	٤٢	٢٧٧٠	٥٦	١٠	٤٩	٤١

ويظنُّ الباحثُ أنه قد يُضاف إلى هَذَيْنِ الْقَسْمَيْنِ قسم ثالث يتمثل في التركيب الاستفهامي (مَا هَذَا الَّذِي)؛ حيثُ إنَّه ورد في صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَشْرَ مَرَّاتٍ؛ منها هذه الأحاديث الثلاثة:

١. حَدِيثُ يَزِيدَ الْفَقِيرِ، حِينَ مَرَّ بِجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ؛ فَوَجَدَهُ "يُحَدِّثُ الْقَوْمَ -جَالِسٍ إِلَى سَارِيَةٍ- عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ)، قَالَ: فَإِذَا هُوَ قَدْ ذَكَرَ الْجَهَنَّمِيَّينَ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: يَا صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ، مَا هَذَا الَّذِي تُحَدِّثُونَ؟ وَاللَّهِ يَقُولُ: ﴿إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلِ الْأَنْتَارَ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ﴾^(١)، وَ ﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا﴾^(٢)، فَمَا هَذَا الَّذِي تَقُولُونَ؟ قَالَ: فَقَالَ: أَتَقْرَأُ الْقُرْآنَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ^(٣).

٢. وقول رسول الله (ﷺ) حين بلغه حديث أصحابه من نيتهم في ترك المدينة؛ يسألهم مستنكراً: "مَا هَذَا الَّذِي بَلَّغَنِي مِنْ حَدِيثِكُمْ؟"^(٤).

٣. وقول عائشة لفاطمة الزهراء-رضي الله عنهما- تسألها: "مَا هَذَا الَّذِي سَارَكَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ)؟ فَبَكَيْتِ، ثُمَّ سَارَكَ؛ فَضَحِكْتِ؟ قَالَتْ: سَارَنِي فَأَخْبَرَنِي بِمَوْتِهِ؛ فَبَكَيْتِ، ثُمَّ سَارَنِي، فَأَخْبَرَنِي أَنِّي أَوَّلُ مَنْ يَتَّبَعُهُ مِنْ أَهْلِهِ؛ فَضَحِكْتِ"^(٥).

(١) آلِ عِمْرَانَ: ١٩٢.

(٢) السَّجْدَةِ: ٢٠.

(٣) صَحِيحُ مُسْلِمٍ، مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، الْإِيمَانُ/أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةٌ فِيهَا، ص ٩٣-٩٤: رقم الحديث ٣٢٠ - (١٩١).

(٤) المصدر السابق، الْحَجُّ/التَّرْغِيبُ فِي سُكْنَى الْمَدِينَةِ، وَالصَّبْرُ عَلَى لَأْوَائِهَا، ص ٥١١: رقم الحديث ٤٧٥ - (١٣٧٤).

(٥) المصدر نفسه، فَضَائِلُ الصَّحَابَةِ (ﷺ)/فَضَائِلُ فَاطِمَةَ بِنْتِ النَّبِيِّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- ص ٩٥٥: رقم الحديث ٩٧ - (٢٤٥٠).

وهو حينئذٍ لا يحتمل إلا وجهًا واحدًا؛ هو أن تكون (مَا) استفهاميةً، و(الهاء) للتنبيه، و(ذَا) اسم إشارة، و(الَّذِي) موصولةً، وهو أعلى مراتب الاستفهام من حيث القوة والمبالغة.

وأرقام الأحاديث التي ورد فيها التركيب الاستفهامي (مَا هَذَا الَّذِي) كما يأتي:

رقم الحديث ذاته	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الباب	رقم الكتاب	الرقم المتسلسل	رقم الحديث ذاته	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الباب	رقم الكتاب	الرقم المتسلسل
١٩١	٣٢٠	٨٤	١	٢	٦٣	١١٤	٢٧	١	١
١٢٢١	١٥٥	٢٢	١٥	٤	٤٤٩	١٤٩	٣٣	٤	٣
١٧٦٩	٦٧	٢٢	٣٢	٦	١٣٧٤	٤٧٥	٨٦	١٥	٥
٢٣٣١	٨٣	٢٢	٤٣	٨	١٨٠٧	١٣٢	٤٥	٣٢	٧
					٢٤٥٠	٩٧	١٥	٤٤	٩

ول (مَا) الاستفهامية فيما سبق من الأحاديث خصائص عدّة؛ منها هذه الثلاث:

١. جاءت صدر الجملة الاستفهامية؛ لأنها من الأسماء التي لها حق الصدارة.
٢. جاءت استفهامًا لغير العقلاء.

٣. قد تأتي استفهامًا عن صفات العقلاء وحقيقة الشيء؛ نحو هذه الأحاديث الثلاثة:

أ- استتكار المرأة حين قال لها أصحاب رسول الله: "انْطَلِقِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ)، قَالَتْ: وَمَا رَسُولُ اللَّهِ؟"^(١).

ب- وسؤال الصحابة (رضي الله عنهم) عن المسكين حين قال رسول الله (ﷺ): "لَيْسَ الْمَسْكِينُ بِهَذَا الطَّوْفِ الَّذِي يَطُوفُ عَلَى النَّاسِ، فَتُرَدُّهُ اللَّقْمَةُ وَاللُّقْمَتَانِ، وَالتَّمْرَةُ وَالتَّمْرَتَانِ،

(١) صَحِيحُ مُسْلِمٍ، مُسْلِمٌ بَيْنَ الْحَجَّاجِ، الْمَسَاجِدُ وَمَوَاضِعُ الصَّلَاةِ/قَضَاءُ الصَّلَاةِ الْفَائِتَةِ، وَاسْتِحْبَابُ تَعْجِيلِ قَضَائِهَا، ص ٢٤٨-٢٤٩: رقم الحديث ٣١٢ - (٦٨٢).

قَالُوا، فَمَا الْمَسْكِينُ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ (ﷺ): الَّذِي لَا يَجِدُ غَنَى يُغْنِيهِ، وَلَا يُفْطِنُ لَهُ، فَيَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ، وَلَا يَسْأَلُ النَّاسَ شَيْئًا" (١).

ت- وقول رسول الله (ﷺ): "أَتَدْرُونَ مَا الْمُفْلِسُ؟" (٢).

المطلب الثالث: (متى)

وردت (متى) الاستفهامية في صحيح مسلم أربعًا وعشرين مرة؛ منها هذه الأحاديث الثلاثة:

١. حَدِيثُ جَعْفَرٍ، عَنِ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَأَلَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ (رضي الله عنه): "مَتَى كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) يُصَلِّي الْجُمُعَةَ؟ قَالَ: كَانَ يُصَلِّي، ثُمَّ نَذَهُبُ إِلَى جَمَالِنَا فَنَرِيحُهَا" (٣).

٢. وَحَدِيثُ يَزِيدَ بْنِ هُرْمَزٍ أَنَّ نَجْدَةَ بِنَ عَامِرٍ الْحَرُورِيَّ كَتَبَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ: "عَنِ الْيَتِيمِ مَتَى يَنْقَطِعُ عَنْهُ الْيَتْمُ؟"، فَكَتَبَ إِلَيْهِ ابْنُ عَبَّاسٍ: "وَكَتَبْتَ تَسْأَلُنِي عَنِ الْيَتِيمِ مَتَى يَنْقَطِعُ عَنْهُ اسْمُ الْيَتِيمِ؟ وَإِنَّهُ لَا يَنْقَطِعُ عَنْهُ اسْمُ الْيَتِيمِ حَتَّى يَبْلُغَ وَيُوَسَّسَ مِنْهُ رُشْدٌ" (٤).

٣. وَقَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) حِينَ مَرَّ عَلَى أَقْبَرٍ؛ فَسَأَلَ: "مَنْ يَعْرِفُ أَصْحَابَ هَذِهِ الْأَقْبَرِ؟ فَقَالَ رَجُلٌ: أَنَا، قَالَ (ﷺ): "فَمَتَى مَاتَ هَؤُلَاءِ؟ قَالَ: مَاتُوا فِي الْإِشْرَاكِ" (٥).

(١) صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، الزكاة/المسكين الذي لا يجد غنى، ولا يفتن له فيتصدق عليه، ص ٣٧٢: رقم الحديث ١٠١ - (١٠٣٩).

(٢) المصدر السابق، البر والصلة والآداب/تحريم الظلم، ص ١٠٠٠: رقم الحديث ٥٩ - (٢٥٨١).

(٣) المصدر نفسه، الجمعة/صلاة الجمعة حين تروى الشمس، ص ٣٠٨: رقم الحديث ٢٩ - (٨٥٨).

(٤) المصدر نفسه، الجهاد والسير/النساء الغزيات يرضخ لهن ولا يسهن، والنهي عن قتل صبيان أهل الحرب، ص ٧٢٥-٧٢٦: رقم الحديث ١٣٩ - (١٨١٢).

(٥) المصدر نفسه، الجنة، وصفة نعيمها وأهلها/عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه، وإثبات عذاب القبر، والتعود منه، ص ١٠٩٩: رقم الحديث ٦٧ - (٢٨٦٧).

وأرقام الأحاديث التي وردت فيها (مَتَى) الاستفهامية كما يأتي:

رقم الحديث ذاته	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الباب	رقم الكتاب	الرقم المتسلسل	رقم الحديث ذاته	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الباب	رقم الكتاب	الرقم المتسلسل
١٠	٧	١	١	٢	٩	٥	١	١	١
٦٨١	٣١١	٥٥	٥	٤	١٥٩	٢٥٠	٧٢	١	٣
١٠٨٧	٢٨	٥	١٣	٦	٨٥٨	٢٩	٩	٧	٥
١٨١٢	١٣٧	٤٨	٣٢	٨	١٦٣٦	١٩	٥	٢٥	٧
١٨١٢	١٤٠	٤٨	٣٢	١٠	١٨١٢	١٣٩	٤٨	٣٢	٩
٢٤٧٣	١٣٢	٢٨	٤٤	١٢	٢١٠٤	٨١	٢٦	٣٧	١١
٢٦٣٩	١٦٢	٥٠	٤٥	١٤	٢٦٣٩	١٦١	٥٠	٤٥	١٣
٢٦٣٩	١٦٤	٥٠	٤٥	١٦	٢٦٣٩	١٦٣	٥٠	٤٥	١٥
٢٩٣٢	٩٩	١٩	٥٢	١٨	٢٨٦٧	٦٧	١٧	٥١	١٧
٢٩٥٣	١٣٧	٢٧	٥٢	٢٠	٢٩٥٢	١٣٦	٢٧	٥٢	١٩
					٢٩٥٣	١٣٨	٢٧	٥٢	٢١

ول (مَتَى) الاستفهامية فيما سبق من الأحاديث خصائص عدّة؛ منها هذه الثلاث:

١. جاءت صدر الجملة الاستفهامية؛ لأنّها من الأسماء التي لها حق الصدارة.
٢. يراد بها الاختصار؛ فيها يُستغنى عن مجموعة أسئلة؛ إذ الأزمنة أكثر من أن يُحاطَ بها، ففي قوله (ﷺ): "مَتَى مَاتَ هَؤُلَاءِ؟" كان القياس أن يُقال: "أفي الجاهليّة مات هَؤُلَاءِ؟ أم في الإسلام؟ ... إلخ؛ فقله: (مَتَى) أغنى عن ذكر ذلك كلّهُ.
٣. يُستفهم بها عن جميع الأزمنة؛ فالاستفهام عن الماضي نحو قول أبي جعفرٍ لجابر بن عبد الله يسأله: "مَتَى كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) يُصَلِّي الْجُمُعَةَ؟" والاستفهام عن المستقبل نحو ما كتب نَجْدَةُ بِنُ عامرِ الحُرُورِيِّ إلى ابنِ عَبَّاسٍ يسأله: "عَنِ الْيَتِيمِ مَتَى يَنْقَطِعُ عَنْهُ الْيَتْمُ؟".

المطلب الرابع: (أَيْنَ)

وردت (أَيْنَ) الاستفهامية في صحيح مسلم اثنتينِ وَثَمَانِينَ مَرَّةً؛ منها هذه الأحاديث الثلاثة:

١. قول رسول الله (ﷺ) لجارية يسألها: "أَيْنَ اللهُ؟ قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ، قَالَ (ﷺ): مَنْ أَنَا؟ قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللهِ، قَالَ (ﷺ): أَعْتَفَهَا؛ فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ" (١).
٢. وحديث عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ زُفَيْعٍ، قَالَ: "سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، قُلْتُ: أَخْبِرْنِي عَنْ شَيْءٍ عَقَلْتَهُ عَنْ رَسُولِ اللهِ (ﷺ)، أَيْنَ صَلَّى الظُّهْرَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ؟ قَالَ: بِمِنَى، قُلْتُ: فَأَيْنَ صَلَّى الْعَصْرَ يَوْمَ النَّفْرِ؟ قَالَ: بِالْأَبْطَحِ، ثُمَّ قَالَ: افْعَلْ مَا يَفْعَلُ أُمْرَاؤُكَ" (٢).
٣. وحديث عَائِشَةَ - رضي الله عنها - أَنَّهَا قَالَتْ: "سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ (ﷺ) عَنْ قَوْلِهِ (ﷻ): ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ﴾ (٣)؛ فَأَيْنَ يَكُونُ النَّاسُ يَوْمَئِذٍ يَا رَسُولَ اللهِ؟ فَقَالَ (ﷺ): عَلَى الصِّرَاطِ" (٤).

وأرقام الأحاديث التي وردت فيها (أَيْنَ) الاستفهامية كما يأتي:

الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاته	الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاته
١	١	٧٢	٢٥٠	١٥٩	٢	١	٧٧	٢٩٠	١٧٧
٣	١	٨٨	٣٤٧	٢٠٣	٤	٣	٧	٣٠	٣١١
٥	٣	٨	٣٤	٣١٥	٦	٣	٢٩	-	٣٧١
٧	٥	٧	٣٣	٥٣٧	٨	٥	١٦	٦٧	٥٦٠
٩	٥	٣١	١٧٦	٦١٣	١٠	٥	٣١	١٧٧	٦١٣
١١	٥	٤٧	٢٦٣	٣٣	١٢	٥	٤٧	٢٦٤	٣٣

- (١) صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، المساجد ومواضع الصلاة/تخريم الكلام في الصلاة، ونسخ ما كان من إباحته، ص ١٩٩: رقم الحديث ٣٣ - (٥٣٧).
- (٢) المصدر السابق، الحج/استحباب طواف الإفاضة يوم النحر، ص ٤٨٧: رقم الحديث ٣٣٦ - (١٣٠٩).
- (٣) إبراهيم: ٤٨.
- (٤) المصدر نفسه، صفة القيامة والجنة والنار/في البعث والنشور وصفة الأرض يوم القيامة، ص ١٠٧٥: رقم الحديث ٢٩ - (٢٧٩١).

٦٨٢	٣١٢	٥٥	٥	١٤	٦٦٠	٢٦٨	٤٨	٥	١٣
٨٨٩	٩	-	٨	١٦	٧٠٠	٣٦	٤	٦	١٥
١١١٢	٨٧	١٤	١٣	١٨	١٠٥٩	١٣٥	٤٦	١٢	١٧
١١٥٢	١٦٦	٣٠	١٣	٢٠	١١٢٩	١٢٦	١٩	١٣	١٩
١١٨٠	٨	١	١٥	٢٢	١١٨٠	٦	١	١٥	٢١
١١٩٦	٥٩	٨	١٥	٢٤	١١٨٠	١٠	١	١٥	٢٣
١٢٩٤	٣٠٣	٤٩	١٥	٢٦	١٢٤٥	٢٠٨	٣٢	١٥	٢٥
١٣٠٩	٣٣٦	٥٨	١٥	٢٨	١٣٠٥	٣٢٥	٥٦	١٥	٢٧
١٣٢٩	٣٩١	٦٨	١٥	٣٠	١٣٢٩	٣٨٩	٦٨	١٥	٢٩
١٣٥١	٤٤٠	٨٠	١٥	٣٢	١٣٢٩	٣٩٢	٦٨	١٥	٣١
٧١٥	٥٥	١٦	١٧	٣٤	١٤٤٨	١٤	٣	١٧	٣٣
١٤٨٠	٤١	٦	١٨	٣٦	١٤٧٩	٣٠	٥	١٨	٣٥
١٥٥٧	١٩	٤	٢٢	٣٨	١٤٨٠	٤٣	٦	١٨	٣٧
١٧٦٩	٦٥	٢٢	٣٢	٤٠	١٥٩٤	٩٦	١٨	٢٢	٣٩
١٨٠٧	١٣٢	٤٥	٣٢	٤٢	١٧٧٥	٧٦	٢٨	٣٢	٤١
١٩٠٣	١٤٨	٤١	٣٣	٤٤	١٨٩٩	١٤٣	٤١	٣٣	٤٣
٢٠٨٦	٤٨	٩	٣٧	٤٦	٢٠٣٨	١٤٠	٢٠	٣٦	٤٥
٢١٤٩	٢٩	٥	٣٨	٤٨	٢١٢٧	١٢٢	٣٣	٣٧	٤٧
٢٤٠٦	٣٤	٤	٤٤	٥٠	٢١٨٩	٤٣	١٧	٣٩	٤٩
٢٤٣٩	٨٠	١٣	٤٤	٥٢	٢٤٠٩	٣٨	٤	٤٤	٥١
٢٤٧٣	١٣٢	٢٨	٤٤	٥٤	٢٤٤٣	٨٤	١٣	٤٤	٥٣
٢٥٥٠	٨	٢	٤٥	٥٦	٢٥٤٢	٢٢٥	٥٥	٤٤	٥٥
٢٥٦٧	٣٨	١٢	٤٥	٥٨	٢٥٦٦	٣٧	١٢	٤٥	٥٧
٢٧٨٧	٢٣	-	٥٠	٦٠	٢٦٨٩	٢٥	٨	٤٨	٥٩
٢٧٩١	٢٩	٢	٥٠	٦٢	٢٧٨٨	٢٤	-	٥٠	٦١
٢٩١٣	٦٧	١٨	٥٢	٦٤	٢٨٨٨	١٤	٤	٥٢	٦٣
٢٩٤٢	١٢٠	٢٤	٥٢	٦٦	٢٩٣٨	١١٣	٢١	٥٢	٦٥
٣٠٠٦	٧٤	١٨	٥٣	٦٨	٢٩٤٥	١٢٥	٢٥	٥٢	٦٧

ول (أَيْنَ) الاستفهامية فيما سبق من الأحاديث خصائصُ عدَّة؛ منها هذه الثلاث:

١. جاءت صدر الجملة الاستفهامية؛ لأنها من الأسماء التي لها حق الصدارة.
٢. يسأل بها عن المكان.

٣. الاختصار؛ فيها يُستغنى عن مجموعة أسئلة؛ إذ الأمكنة أكثر من أن يُحاطَ بها، ففي قوله: "أَيْنَ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) - الظُّهْرَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ؟"؛ كان القياس أن يُقال: "أَبِمَنْى صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) الظُّهْرَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ؟ أَمْ بِمَزْدَلِفَةَ؟ أَمْ بِعَرَفَاتٍ؟ ... إلخ؛ فقوله: "أَيْنَ" أغنى عن ذكر ذلك كله.

المطلب الخامس: (كَيْفَ)

ورد اسم الاستفهام (كَيْفَ) في صحيح مُسْلِمٍ تِسْعًا وَخَمْسِينَ وَمِائَةً مَرَّةً؛ منها هذه الأحاديث الثلاثة:

١. قول الصحابة (رضي الله عنهم) لرسول الله (ﷺ) يسألونه: "كَيْفَ تَعْرِفُ مَنْ لَمْ يَأْتِ بَعْدُ مِنْ أُمَّتِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ (ﷺ): أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا لَهُ خَيْلٌ غُرٌّ مَحَجَّلَةٌ بَيْنَ ظَهْرِي خَيْلٍ دُهُمٌ بِهِمْ أَلَا يَعْرِفُ خَيْلَهُ؟ قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَإِنَّهُمْ يَأْتُونَ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ الْوُضُوءِ"^(١).

٢. وحديث أبي هريرة (رضي الله عنه) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) قَالَ: "لَا تُكْخِ الْأَيْمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا تُكْخِ الْبُكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: أَنْ تَسْكُتَ"^(٢).

٣. وقول رجل أتى رسول الله (ﷺ) يسأله: "كَيْفَ أَقُولُ حِينَ أَسْأَلُ رَبِّي؟ قَالَ (ﷺ): قُلْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، وَارْحَمْنِي، وَعَافِنِي، وَارْزُقْنِي، وَبِجَمْعِ -رسول الله (ﷺ)- أَصَابِعِهِ إِلَّا الْإِبْهَامَ؛ فَإِنَّ هَوْلَاءِ تَجْمَعُ لَكَ دُنْيَاكَ وَآخِرَتَكَ"^(٣).

(١) صحيح مُسْلِمٍ، مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، الطَّهَّارَةُ/اسْتِحْبَابُ إِطَالَةِ الْعُرَّةِ وَالتَّحْجِيلِ فِي الْوُضُوءِ، ص ١١٣: رقم الحديث ٣٩ - (٢٤٩).

(٢) المصدر السابق، النَّكَّاحُ/اسْتِئْذَانُ النِّيبِ فِي النَّكَّاحِ بِالنُّطْقِ، وَالْبُكْرُ بِالسُّكُوتِ، ص ٥٢٨: رقم الحديث ٦٤ - (١٤١٩).

(٣) المصدر نفسه، الذِّكْرُ وَالدُّعَاءُ وَالتَّوْبَةُ وَالِاسْتِغْفَارُ/فَضْلُ النَّهْلِيلِ وَالتَّسْبِيحِ وَالتَّحْمِيدِ وَالدُّعَاءِ، ص ١٠٣٩: رقم الحديث ٣٦ - (٢٦٩٧).

وهو سؤال عن الحال، وقد يكون الاستفهام به حقيقياً؛ نحو قول الصحابة (ﷺ) لرسول الله (ﷺ) يسألونه: "وَكَيْفَ تَصِفُ الْمَلَائِكَةَ عِنْدَ رَبِّهَا؟ قَالَ (ﷺ): يُيْمُونَ الصُّفُوفَ الْأُولَى وَيَتَرَاوُونَ فِي الصَّفِّ"^(١)، أو مجازياً؛ نحو قول عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) حينما رأى رسول الله (ﷺ) ينادي قتلى بدر المشركين؛ فسأله متعجباً: "يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ يَسْمَعُوا وَأَنَّى يُجِيبُوا وَقَدْ جِيفُوا؟"^(٢)؛ فإن الاستفهام هنا قد أُخْرِجَ مُخْرَجَ التَّعَجُّبِ.

وأرقام الأحاديث التي ورد فيها اسم الاستفهام (كَيْفَ) كما يأتي:

الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاته	الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاته
١	١	٤	١٢	١٣	٢	١	٨	٣٢	٢٠
٣	١	٤١	١٦٠	٩٧	٤	١	٦٩	٢٣٨	١٥١
٥	١	٧١	٢٤٤	١٥٥	٦	١	٧١	٢٥٤	١٥٥
٧	١	٧١	٢٤٦	١٥٥	٨	١	٨٢	٣٠٤	١٨٤
٩	١	٨٤	٣١٢	١٨٩	١٠	١	٨٤	٣٢٨	١٩٤
١١	١	٨٤	٣٢٩	١٩٥	١٢	٢	١٢	٣٩	٢٤٩
١٣	٢	٢٩	٩٧	٢٨٣	١٤	٢	٣٣	١١٠	٢٩١
١٥	٣	٤	١٩	٣٠٣	١٦	٣	٦	٢٦	٣٠٧
١٧	٣	١١	٥٦	٣٢٨	١٨	٣	١٣	٦٠	٣٣٢
١٩	٣	١٣	٦١	٣٣٢	٢٠	٣	٢٨	١١٠	٣٦٨
٢١	٤	١٦	٦٢	٤٠٤	٢٢	٤	١٧	٦٥	٤٠٥
٢٣	٤	١٧	٦٦	٤٠٦	٢٤	٤	١٧	٦٩	٤٠٧
٢٥	٤	٢٤	١٠٨	٤٢٣	٢٦	٤	٢٧	١١٩	٤٣٠
٢٧	٤	٤٢	٢٢١	٤٨٥	٢٨	٥	٢١	١١٦	٥٨٠

(١) صَحِيحُ مُسْلِمٍ، مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، الصَّلَاةُ/الْأَمْرُ بِالسُّكُونِ فِي الصَّلَاةِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْإِشَارَةِ بِالْيَدِ وَرَفْعِهَا عِنْدَ السَّلَامِ، وَإِتْمَامُ الصُّفُوفِ الْأُولَى وَالتَّرَاوُّعِ فِيهَا وَالْأَمْرُ بِالِاجْتِمَاعِ، ص ١٦٨: رقم الحديث ١١٩ - (٤٣٠).
(٢) المصدر السابق، الْجَنَّةُ، وَصِفَةُ نَعِيمِهَا وَأَهْلِهَا/عَرَضُ مَقْعَدِ الْمَيِّتِ مِنَ الْجَنَّةِ أَوْ النَّارِ عَلَيْهِ، وَإِثْبَاتُ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَالتَّعَوُّدُ مِنْهُ، ص ١١٠: رقم الحديث ٧٧ - (٢٨٧٤).

٦٣٢	٢١٠	٣٧	٥	٣٠	٥٩١	١٣٥	٢٦	٥	٢٩
٦٤٨	٢٤١	٤١	٥	٣٢	٦٤٨	٢٣٨	٤١	٥	٣١
٦٨٨	٧	١	٦	٣٤	٦٤٨	٢٤٣	٤١	٥	٣٣
٧٣١	١١٤	١٦	٦	٣٦	٧٠٨	٦٠	٧	٦	٣٥
٧٤٩	١٤٧	٢٠	٦	٣٨	٧٣٨	١٢٥	١٧	٦	٣٧
٧٤٩	١٥٦	٢٠	٦	٤٠	٧٤٩	١٤٨	٢٠	٦	٣٩
٨٠٠	٢٤٧	٤٠	٦	٤٢	٧٨٣	٢١٧	٣٠	٦	٤١
٨١١	٢٥٩	٤٥	٦	٤٤	٨٠٠	٢٤٨	٤٠	٦	٤٣
٨٢٣	٢٨٠	٥٠	٦	٤٦	٨٢٢	٢٧٥	٤٩	٦	٤٥
٩٢٥	١٣	٧	١١	٤٨	٨٢٤	٢٨٢	٥٠	٦	٤٧
١٠٥٢	١٢١	٤١	١٢	٥٠	٩٧٤	١٠٣	٣٥	١١	٤٩
١١٦٢	١٩٦	٣٦	١٣	٥٢	١١٥٩	١٨٦	٣٥	١٣	٥١
١١٨٠	٨	١	١٥	٥٤	١١٨٠	٦	١	١٥	٥٣
١١٥٩	٥٥	٨	١٥	٥٦	١١٨٠	١٠	١	١٥	٥٥
١٢١١	١١٣	١٧	١٥	٥٨	١٢٠٥	٩١	١٣	١٥	٥٧
١٢١٨	١٤٧	١٩	١٥	٦٠	١٢١٦	١٤٣	١٧	١٥	٥٩
١٢٨٧	٢٧٣	٤٦	١٥	٦٢	١٢٢١	١٥٦	٢٢	١٥	٦١
١٢٨٠	٢٧٩	٤٧	١٥	٦٤	١٢٨٥	٢٧٤	٤٦	١٥	٦٣
١٣٢٥	٣٧٧	٦٦	١٥	٦٦	١٢٨٦	٢٨٣	٤٧	١٥	٦٥
١٣٩٨	٥١٤	٩٦	١٥	٦٨	١٣٣٣	٤٠٢	٦٩	١٥	٦٧
١٤٢٨	٨٧	١٤	١٦	٧٠	١٤١٩	٦٤	٩	١٦	٦٩
١٤٣٢	١٠٨	١٦	١٦	٧٢	١٤٢٨	٨٩	١٥	١٦	٧١
١٤٥٣	٢٦	٧	١٧	٧٤	١٤٤١	١٣٩	٢٣	١٦	٧٣
١٤٨٠	٤١	٦	١٨	٧٦	١٤٧١	١٤	١	١٨	٧٥
١٤٩٣	٤	-	١٩	٧٨	١٤٩٢	١	-	١٩	٧٧
٧١٥	١١٠	٢١	٢٢	٨٠	١٥٤٨	١١٤	١٨	٢١	٧٩
١٦١٦	٦	٢	٢٣	٨٢	١٦١٦	٥	٢	٢٣	٨١
١٦٣٤	١٧	٥	٢٥	٨٤	١٦١٦	٧	٢	٢٣	٨٣

١٦٦٩	١	١	٢٨	٨٦	١٦٥٦	٢٨	٧	٢٧	٨٥
١٦٦٩	٣	١	٢٨	٨٨	١٦٦٩	٢	١	٢٨	٨٧
١٦٨١	٣٦	١١	٢٨	٩٠	١٦٨٠	٣٢	١٠	٢٨	٨٩
١٧٧٣	٤٧	٢٦	٣٢	٩٢	٤٨	١٥	٣	٣١	٩١
١٨٢٨	١٩	٥	٣٣	٩٤	١٧٩١	١٠٤	٣٧	٣٢	٩٣
١٨٤٧	٥٢	١٣	٣٣	٩٦	١٨٤٣	٤٥	١٠	٣٣	٩٥
١٨٩٠	١٢٨	٣٥	٣٣	٩٨	١٨٨٥	١١٧	٣٢	٣٣	٩٧
١٩٣٥	١٧	٤	٣٤	١٠٠	١٨٩٠	١٢٩	٣٥	٣٣	٩٩
٢١٦٣	٧	٤	٣٩	١٠٢	٢٠٦٩	١٠	٢	٣٧	١٠١
٢٢٢٢	١٠٩	٣٣	٣٩	١٠٤	٢٢٠٠	٦٤	٢٢	٣٩	١٠٣
٢٣٣٨	٩٤	٦٢	٤٣	١٠٦	٢٣٣٣	٨٧	٢٣	٤٣	١٠٥
٢٣٦٥	١٤٥	٤٠	٤٣	١٠٨	٢٣٤٠	٩٩	٢٨	٤٣	١٠٧
٢٣٨٠	١٧٠	٤٦	٤٣	١١٠	١٥١	١٥٢	٤١	٤٣	١٠٩
٢٤٨٤	١٥٠	٣٣	٤٤	١١٢	٢٣٨٠	١٧٢	٤٦	٤٣	١١١
٢٥٤٥	٢٢٩	٥٨	٤٤	١١٤	٢٤٨٩	١٥٦	٣٤	٤٤	١١٣
٢٦٤٠	١٦٥	٥٠	٤٥	١١٦	٢٥٦٩	٤٣	١٣	٤٥	١١٥
٢٦٨٩	٢٥	٨	٤٨	١١٨	٢٦٤٥	٣	١	٤٦	١١٧
٢٦٩٨	٣٧	١٠	٤٨	١٢٠	٢٦٩٧	٣٦	١٠	٤٨	١١٩
٢٧٥٠	١٢	٣	٤٩	١٢٢	٢٧٤٦	٦	١	٤٩	١٢١
٢٧٧٠	٥٦	١٠	٤٩	١٢٤	٢٧٦٨	٥٢	٨	٤٩	١٢٣
٢٨٧٣	٧٦	١٧	٥١	١٢٦	٢٨٠٦	٥٤	١١	٥٠	١٢٥
٢٨٨٢	٤	٢	٥٢	١٢٨	٢٨٧٤	٧٧	١٧	٥١	١٢٧
٢٩٠٨	٥٦	١٨	٥٢	١٣٠	١٤٤	٢٦	٧	٥٢	١٢٩
٢٩٥٧	٢	-	٥٣	١٣٢	٢٩٤٢	١١٩	٢٤	٥٢	١٣١
					٢٠٠٩	٧٥	١٩	٥٣	١٣٣

ولاسم الاستفهام (كَيْفَ) فيما سبق من الأحاديث خصائصٌ عدَّة؛ منها هاتان الخاصيتان:

١. جاء صدر الجملة الاستفهامية؛ لأَنَّهُ من الأسماء التي لها حق الصدارة.
٢. الاختصار؛ فبه يُستغنى عن مجموعة أسئلة؛ إذ الأحوال أكثر من أن يُحاطَ بها، ففي قولهم: "وَكَيْفَ إِذْنُهَا؟" كان القياس أن يُقال: "هل الإفصاحُ إذْنُهَا؟ أم التلميحُ؟ أم السُّكوتُ؟ ... إلخ؛ فقولهم: (كَيْفَ)، أغنى عن ذكر ذلك كله.

المطلب السادس: (أَنَّى)

وردت (أَنَّى) الاستفهامية في صحيح مُسلمٍ ثلاثَ عشرةَ مرَّةً؛ ولها ثلاثة معانٍ:

١. (مِنْ أَيْنَ)؛ نحو حديث الرجل الذي شكى لرسول الله (ﷺ) ابنه الأسود؛ فسأله رسول الله (ﷺ): "هَلْ لَكَ مِنْ إِبْلِ؟ قَالَ: نَعَمْ ... قَالَ (ﷺ): هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقٍ؟ قَالَ: إِنَّ فِيهَا نُورِقًا، قَالَ (ﷺ): فَأَنَّى أَتَاهَا ذَلِكَ؟" (١) أي: (مِنْ أَيْنَ أَتَاهَا ذَلِكَ؟).
٢. (كَيْفَ)؛ نحو حديث أَبِي ذَرٍّ (رضي الله عنه) أَنَّهُ قَالَ: "سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ)، هَلْ رَأَيْتَ رَبِّكَ؟ قَالَ (ﷺ): نُوْرٌ، أَنَّى أَرَاهُ؟" (٢) أي: (كَيْفَ أَرَاهُ؟).
٣. (مَتَى)؛ ولم يرد في صحيح مُسلمٍ شواهد لـ (أَنَّى) بمعنى (مَتَى) سوى الآية القرآنية التي ذُكرت في الفصل الأول من هذه الرسالة؛ وهي قوله (ﷻ): ﴿نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ (٣)؛ والتي تحتمل المعاني الثلاثة (٤)؛ وقد جاءت في حديث جابرٍ من قوله: "كَانَتِ الْيَهُودُ تَقُولُ: إِذَا أَتَى الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ مِنْ دُبْرِهَا فِي قُبْلِهَا، كَانَ الْوَلَدُ أَحْوَلَ، فَنَزَلَتْ: ﴿نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾" (٥).

(١) صحيحُ مُسلمٍ، مُسلمُ بنُ الحَجَّاجِ، كِتَابُ اللِّغَانِ، ص ٥٧٨: رقم الحديث ١٨ - (١٥٠٠).

(٢) المصدر السابق، الإِيْمَانُ/فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: "نُوْرٌ أَنَّى أَرَاهُ"، وَفِي قَوْلِهِ: "رَأَيْتُ نُورًا"، ص ٨٦: رقم الحديث ٢٩١ - (١٧٨).

(٣) البَقَرَةُ: ٢٢٣.

(٤) انظر: هذه الرسالة، ص ٤٥.

(٥) صحيحُ مُسلمٍ، مُسلمُ بنُ الحَجَّاجِ، النِّكَاحُ/جَوَازُ جَمَاعِهِ امْرَأَتَهُ فِي قُبْلِهَا، مِنْ قُدَامِهَا، وَمِنْ وَرَائِهَا مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِلدُّبْرِ، ص ٥٣٨: رقم الحديث ١١٧ - (١٤٣٥).

وتختلف (أَنَّى) عن معانيها: (مِنْ أَيْنَ)، و(كَيْفَ)، و(مَتَى)، في اشتراكها في أكثر من معنى؛ فقد تحتل عدة معانٍ في آنٍ واحد؛ نحو قول رسول الله (ﷺ): "أَنَّ الرَّجُلَ يُطِيلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ، يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ، يَا رَبِّ، يَا رَبِّ، وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ، وَغُذِيَ بِالْحَرَامِ، فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ؟"^(١) فَإِنَّهَا تحتل أن يُراد بها (مِنْ أَيْنَ يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ؟) وكذلك تحتل أن يُراد بها (كَيْفَ يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ؟).

وأرقام الأحاديث التي وردت فيها (أَنَّى) الاستفهامية كما يأتي:

الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاته
١	١	٧٨	٢٩١	١٧٨
٣	٥	٢٢	١١٨	٥٨١
٥	١٦	١٩	١١٧	١٤٣٥
٧	١٩	-	١٨	١٥٠٠
٩	٢٢	١٨	١٠٠	١٥٩٤
١١	٣٧	٧	٤٠	٢٠٨٣
١٣	٥١	١٧	٧٧	٢٨٧٤

الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاته
٢	٥	٢٢	١١٧	٥٨١
٤	١٢	١٩	٦٥	١٠١٥
٦	١٦	١٩	١١٨	١٤٣٥
٨	١٩	-	٢٠	١٥٠٠
١٠	٣٧	٧	٣٩	٢٠٨٣
١٢	٤٣	٤٦	١٧٠	٢٣٨٠

ول (أَنَّى) الاستفهامية فيما سبق من الأحاديث خصائص عدّة؛ منها هذه الثلاث:

١. جاءت صدر الجملة الاستفهامية؛ لأنّها من الأسماء التي لها حق الصدارة.
٢. تشترك في أكثر من معنى؛ أي: إنّها قد تحتل أكثر من معنى في آنٍ واحد من معانيها؛ كما تبيّن.
٣. هي أقوى في الاستفهام من معانيها؛ لبنائها اللغوي، فالتشديد الذي فيها، والمدة الطويلة التي في آخرها يُرَجَّحَانِ ذلك؛ ففي قوله (ﷺ): "تُورُّ، أَنَّى أَرَاهُ؟" من التعجب ليس في: (كَيْفَ أَرَاهُ؟).

(١) صَحِيحُ مُسْلِمٍ، مُسْلِمٌ بِنُ الْحَجَّاجِ، الزَّكَاةُ/قَبُولُ الصَّدَقَةِ مِنَ الْكَسْبِ الطَّيِّبِ، وَتَرْبِيئُهَا، ص ٣٦٤: رقم الحديث ٦٥ - (١٠١٥).

المطلب السابع: (كَمْ)

وردت (كَمْ) الاستفهامية في صحيح مسلمَ خمسًا وثلاثين مرةً، منها هذه الأحاديث الثلاثة:

١. حديث مُعَاذَةَ، أَنَّهَا سَأَلَتْ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهَا- "كَمْ كَانَ رَسُولُ اللهِ (ﷺ) يُصَلِّي صَلَاةَ الضُّحَى؟ قَالَتْ: أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ وَيَزِيدُ مَا شَاءَ"^(١).
٢. وحديث أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: "جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ (ﷺ)، فَقَالَ: إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ... فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ (ﷺ): عَلَى كَمْ تَزَوَّجْتَهَا؟ قَالَ: عَلَى أَرْبَعِ أَوْاقٍ"^(٢).
٣. وقول رسول الله (ﷺ) يسأل المرأة عن حديثها: "كَمْ بَلَغَ ثَمَرُهَا؟ فَقَالَتْ: عَشْرَةَ أَوْسُقٍ"^(٣).

وأرقام الأحاديث التي وردت فيها (كَمْ) الاستفهامية كما يأتي:

الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاته	الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاته
٢	٥	-	١	٥٢٠	١	١	٦٧	٢٣٥	١٤٩
٤	٥	٣٩	٢٢٥	٦٤٢	٣	٥	-	٢	٥٢٠
٦	٦	١	١٥	٦٩٣	٥	٥	٥٥	٢١٢	٦٨٢
٨	١١	١٣	٤٧	٩٤١	٧	٦	١٣	٧٨	٧١٩
١٠	١٥	٣٥	٢١٧	١٢٥٣	٩	١٣	٩	٤٧	١٠٩٧
١٢	١٥	٣٥	٢٢٠	١٢٥٥	١١	١٥	٣٥	٢١٨	١٢٥٤
١٤	١٥	٦٨	٣٩١	١٣٢٩	١٣	١٥	٦٨	٣٨٩	١٣٢٩
١٦	١٦	١٢	٧٥	١٤٢٤	١٥	١٥	٦٨	٣٩٢	١٣٢٩
١٨	١٦	١٣	٨٢	١٤٢٧	١٧	١٦	١٣	٧٨	١٤٢٦

(١) صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، صلاة المسافرين وقصرها/استحباب صلاة الضحى، وأن أقلها ركعتان، وأكملها ثمان ركعات، وأوسطها أربع ركعات، أو ست، والحث على المحافظة عليها، ص ٢٦١: رقم الحديث ٧٨ - (٧١٩).

(٢) المصدر السابق، النكاح/ندب النظر إلى وجه المرأة وكفيتها لمن يريد تزوجها، ص ٥٢٩: رقم الحديث ٧٥ - (١٤٢٤).

(٣) المصدر نفسه، الفضائل/في معجزات النبي (ﷺ)، ص ٨٩٨-٨٩٩: رقم الحديث ١١ - (١٣٩٢).

١٤٨٠	٤٨	٦	١٨	٢٠	١٤٢٨	٩٤	١٥	١٦	١٩
١٢٥٤	١٤٣	٤٩	٣٢	٢٢	١٧٢٩	١٩	٥	٣١	٢١
١٨٥٦	٧٤	١٨	٣٣	٢٤	١٨٥٦	٦٩	١٨	٣٣	٢٣
١٣٩٢	١١	٣	٤٣	٢٦	٢٢٧٩	٦	٣	٤٣	٢٥
٢٣٥٣	١٢١	٣٣	٤٣	٢٨	٢٣٥٠	١١٦	٣٣	٤٣	٢٧
٢٦٥٢	١٥	٢	٤٦	٣٠	٢٤٧٣	١٣٢	٢٨	٤٤	٢٩
٢٩٠٣	٤٣	١٥	٥٢	٣٢	٢٧٧٩	١١	-	٥٠	٣١
					٢٩٤٠	١١٦	٢٣	٥٢	٣٣

ولا (كَمْ) الاستفهامية فيما سبق من الأحاديث خصائص عدّة؛ منها هاتان الخاصيتان:

١. جاءت صدر الجملة الاستفهامية؛ لأنها من الأسماء التي لها حق الصدارة.
٢. يُستفهم بها عن العدد.

المطلب الثامن: (أَيّ)

وردت (أَيّ) الاستفهامية في صحيح مُسَلِّمٍ سَبْعًا وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةً مَرَّةً؛ وهي بحسب ما تُضاف إليه:

فإن أُضيفت إلى العاقلِ كانت استفهامًا عن العقلاء؛ نحو قول رجلٍ لرسول الله (ﷺ) يسأله: "أَيُّ الْمُسْلِمِينَ خَيْرٌ؟ فَقَالَ (ﷺ): مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ"^(١).

وإن أُضيفت إلى غير العاقلِ كانت استفهامًا عن غير العقلاء؛ نحو حديث عائشة رضي الله عنها- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) سُئِلَ: "أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ؟ فَقَالَ (ﷺ): أَدْوَمُهُ وَإِنْ قَلَّ"^(٢).

(١) صحيح مُسَلِّمٍ، مُسَلِّمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، الْإِيمَانُ/بَيَانُ تَفَاضُلِ الْإِسْلَامِ، وَأَيُّ أُمُورِهِ أَفْضَلُ، ص ٤٠: رقم الحديث ٦٤ - (٤٠).

(٢) المصدر السابق، صَلَاةُ الْمُسَافِرِينَ وَقَصْرُهَا/فَضِيلَةُ الْعَمَلِ الدَّائِمِ مِنْ قِيَامِ اللَّيْلِ وَغَيْرِهِ، ص ٢٨٣: رقم الحديث ٢١٦ - (٧٨٢).

وإن أُضيفت إلى زمانٍ كانت استنفهامًا عن الزمان؛ نحو قول رسول الله (ﷺ) يسأل أصحابه (ﷺ): "أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟ قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، فَقَالَ (ﷺ): أَلَيْسَ ذَا الْحِجَّةِ؟ قُلْنَا: بَلَى" (١).

وإن أُضيفت إلى مكانٍ كانت استنفهامًا عن المكان؛ نحو قول رسول الله (ﷺ) - من نفس الحديث السابق - يسأل أصحابه (ﷺ): "فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟ قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، فَقَالَ (ﷺ): أَلَيْسَ الْبُلْدَةَ؟ قُلْنَا: بَلَى" (٢).

وإن أُضيفت إلى غير ذلك كانت بحسب ما أُضيفت إليه، ولـ (أي) الاستنفهامية فيما سبق من الأحاديث خاصة حقّ الصدارة؛ لأنها من الأسماء التي لها حقّ الصدارة.

وأرقام الأحاديث التي وردت فيها (أي) الاستنفهامية كما يأتي:

الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاته	الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاته
٢	١	١٤	٦٤	٤٠	١	١	١٤	٦٣	٣٩
٤	١	٣٦	١٣٥	٨٣	٣	١	١٤	٦٦	٤٢
٦	١	٣٦	١٣٧	٨٥	٥	١	٣٦	١٣٦	٨٤
٨	١	٣٦	١٣٩	٨٥	٧	١	٣٦	١٣٨	٨٥
١٠	١	٣٧	١٤٢	٨٦	٩	١	٣٧	١٤١	٨٦
١٢	١	٦٥	٢٣١	١٤٤	١١	١	٥٦	١٩٧	١٢٤
١٤	١	٧٤	٢٦٨	١٦٦	١٣	١	٧٣	٢٥٧	١٦١
١٦	١	٧٨	٢٩٢	١٧٨	١٥	١	٧٤	٢٦٩	١٦٦
١٨	١	٨٤	٣٢٩	١٩٥	١٧	١	٨١	٣٠٢	١٨٣
٢٠	١	٩٦	٣٧٩	٢٢٢	١٩	١	٩٤	٣٧٤	٢٢٠

(١) صَحِيحُ مُسْلِمٍ، مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، الْقَسَامَةُ وَالْمَحَارِبُونَ وَالْفِصَاصُ وَالذِّيَاتُ/تَحْرِيمُ الدَّمَاءِ وَالْأَعْرَاضِ وَالْأَمْوَالِ، ص ٦٦٣: رقم الحديث ٢٩ - (١٦٧٩).

(٢) المصدر السابق، الْقَسَامَةُ وَالْمَحَارِبُونَ وَالْفِصَاصُ وَالذِّيَاتُ/تَحْرِيمُ الدَّمَاءِ وَالْأَعْرَاضِ وَالْأَمْوَالِ، ص ٦٦٣: رقم الحديث ٢٩ - (١٦٧٩).

٢٩٣	٢	١	٣	٢٢	٢٥٣	٤٧	١٥	٢	٢١
٣٩٨	٤٨	١٢	٤	٢٤	٣٩٨	٤٧	١٢	٤	٢٣
٥٢٠	١	—	٥	٢٦	٤٠٤	٦٢	١٦	٤	٢٥
٥٤٤	٤٤	١٠	٥	٢٨	٥٢٠	٢	—	٥	٢٧
٦٠٠	١٤٩	٢٧	٥	٣٠	٥٤٤	٤٥	١٠	٥	٢٩
٧١٦	٦٧	٩	٦	٣٢	٦٤٢	٢٢٥	٣٩	٥	٣١
٧٥٦	١٦٥	٢٢	٦	٣٤	٧٤١	١٣١	١٧	٦	٣٣
٧٨٢	٢١٦	٣٠	٦	٣٦	٧٧٠	٢٠٠	٢٦	٦	٣٥
٨٠٣	٢٥١	٤١	٦	٣٨	٧٨٣	٢١٧	٣٠	٦	٣٧
٨١٣	٢٦٣	٤٥	٦	٤٠	٨١٠	٢٥٨	٤٤	٦	٣٩
٨٣٢	٢٩٤	٥٢	٦	٤٢	٨٢٤	٢٨٤	٥٠	٦	٤١
٨٥٨	٢٨	٩	٧	٤٤	٨٤٥	٣	—	٧	٤٣
٩١٨	٣	٢	١١	٤٦	٨٧٨	٦٣	١٦	٧	٤٥
١٠٣٢	٩٢	٣١	١٢	٤٨	١٠٠٠	٤٥	١٤	١٢	٤٧
١٠٨٨	٢٩	٦	١٣	٥٠	١٠٣٢	٩٣	٣١	١٢	٤٩
١١٠٣	٥٧	١١	١٣	٥٢	١٠٩٩	٤٩	٩	١٣	٥١
١١٦٠	١٩٤	٣٦	١٣	٥٤	١١٠٦	٦٤	١٢	١٣	٥٣
١١٨٩	٣٦	٧	١٥	٥٨	١١٦٣	٢٠٣	١٨	١٣	٥٥
١٢٣٣	١٨٨	٢٨	١٥	٦٠	١١٧٠	٢٢٢	٤٠	١٣	٥٧
١٣٩٨	٥١٤	٩٦	١٥	٦٢	١٢١٣	١٣٨	١٧	١٥	٥٩
١٤٨٠	٤١	٦	١٨	٦٤	١٢٤٠	١٩٨	٣١	١٥	٦١
١٦٧٩	٢٩	٩	٢٨	٦٦	١٤٢٣	٧٣	١١	١٦	٦٣
١٦٧٩	٣١	٩	٢٨	٦٨	١٦٧٤	٢٣	٤	٢٨	٦٥
١٧٦٣	٥٨	١٨	٣٢	٧٠	١٦٧٩	٣٠	٩	٢٨	٦٧
١٧٧٩	٨٣	٣٠	٣٢	٧٢	١٧٥٢	٤٢	١٣	٣٢	٦٩
١٨٠٢	١٢٣	٤٣	٣٢	٧٤	١٧٧٣	٧٤	٢٦	٣٢	٧١
١٨٦٣	٨٤	٢٠	٣٣	٧٦	١٧٩٤	١٠٧	٣٩	٣٢	٧٣
					١٨٦٠	٨٠	١٨	٣٣	٧٥

١٨٨٨	١٢٣	٣٤	٣٣	٧٨	١٨٨٨	١٢٢	٣٤	٣٣	٧٧
١٩٢٩	٣	١	٣٤	٨٠	١٩٠٤	١٥٠	٤٢	٣٣	٧٩
١٨٠٢	٣٣	٥	٣٤	٨٢	١٩٢٩	٥	١	٣٤	٨١
٢٠٧٩	٣٢	٥	٣٧	٨٤	١٩٩٧	٤٧	٦	٣٦	٨٣
٢٣٢٦	٧٦	١٩	٤٣	٨٦	٢١٨٩	٤٣	١٧	٣٩	٨٥
٢٣٨٤	٨	١	٤٤	٨٨	٢٣٨٠	١٧٠	٤٦	٤٣	٨٧
٢٥٣٣	٢١١	٥٢	٤٤	٩٠	٢٤٨٨	١٥٥	٣٤	٤٤	٨٩
٢٥٤٨	٤	١	٤٥	٩٢	٢٥٣٦	٢١٦	٥٢	٤٤	٩١
٢٧٣١	٨٤	٢٢	٤٨	٩٤	٢٦٩٠	٢٦	٩	٤٨	٩٣
٢٨٣٤	١٤	٦	٥١	٩٦	٢٨٢٩	٩	٢	٥١	٩٥
٢٨٩٩	٣٧	١١	٥٢	٩٨	١٤٤	٢٦	٧	٥٢	٩٧
٢٩٥٥	١٤٣	٢٨	٥٢	١٠٠	٢٩٤٢	١١٩	٢٤	٥٢	٩٩
٢٩٦٢	٧	-	٥٣	١٠٢	٢٩٥٧	٢	-	٥٣	١٠١
٣٠٠٨	-	١٨	٥٣	١٠٤	٢٩٦٤	١٠	-	٥٣	١٠٣
٣٠١٧	٥	-	٥٤	١٠٦	٣٠١٠	-	١٨	٥٣	١٠٥
٣٠٣٠	٢٨	٤	٥٤	١٠٨	٣٠٢٤	٢١	-	٥٤	١٠٧

المطلب التاسع: (بَلَاءٌ) التي بِمَعْنَى: (كَيْفَ)، و(أَيْنَ)

لم ترد كلمة (بَلَاءٌ) في صحيح مُسْلِمٍ سوى مَرَّتَيْنِ لحديثٍ واحدٍ قد تكرر مَرَّتَيْنِ؛ وهو قول رسول الله (ﷺ): "قَالَ اللَّهُ (ﷻ): أَعَدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ، مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ، نُخْرًا، بَلَاءٌ مَا أَطَّلَعَكُمْ اللَّهُ عَلَيْهِ"^(١)

(١) صحيحُ مُسْلِمٍ، مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، كِتَابُ الْجَنَّةِ وَصِفَةِ نَعِيمِهَا وَأَهْلِهَا، ص ١٠٨٧: رقم الحديث ٣ - (٢٨٢٤).

و(بَلَّة) في هذا الحديث تحتل أوجهًا عدة؛ منها هذه الثلاثة^(١):

١. اسم فعل أمر؛ بمعنى: (دَع)، والجملة بعدها (مَا أَطَّلَعَكُمْ اللَّهُ عَلَيْهِ) منصوبة المحل؛ والتقدير: (دَع مَا أَطَّلَعَكُمْ اللَّهُ عَلَيْهِ).
٢. الاستثناء؛ بمعنى: (غَيْر)، و(سُوَى)، والجملة بعدها (مَا أَطَّلَعَكُمْ اللَّهُ عَلَيْهِ) مجرورة المحل؛ والتقدير: (دُخْرًا، غَيْرَ مَا أَطَّلَعَكُمْ اللَّهُ عَلَيْهِ) أو (دُخْرًا، سُوَى مَا أَطَّلَعَكُمْ اللَّهُ عَلَيْهِ).
٣. الاستفهام؛ بمعنى: (كَيْفَ)، والجملة بعدها (مَا أَطَّلَعَكُمْ اللَّهُ عَلَيْهِ) مرفوعة المحل؛ والتقدير: (دُخْرًا، كَيْفَ مَا أَطَّلَعَكُمْ اللَّهُ عَلَيْهِ؟)، وهي^(٢) حينئذٍ تقتضي صدر الكلام.

ويظنُّ الباحث أنَّ الوجه الأقرب لها في هذا الحديث هو الوجه الثاني (الاستثناء)؛ وذلك حسب معنى الحديث؛ إذ إنَّ الله (ﷻ) قد نفى عن عباده عِلْمَهُم بِالْجَنَّةِ سِوَى مَا أَطَّلَعَهُمْ عَلَيْهِ مِمَّنْ هو موجود في القرآن الكريم مثلًا، والأحاديث، وغير ذلك، فالأسلوب هنا أسلوب حصرٍ.

وفي نهاية هذا المبحث يمكن إجمال عدد أسماء الاستفهام حسب ورودها في صحيح مُسَلِّم من خلال هذا الجدول الآتي:

عدد وروده في صحيح مُسَلِّم	اسم الاستفهام
٢٤٨	مَنْ
٠	مَنْ ذَا
٥	مَنْ ذَا الَّذِي
١	مَنْ هَذَا الَّذِي
٦٢١	مَا
٥٢	مَاذَا
١٠	مَا هَذَا الَّذِي

(١) انظر: صحيح مُسَلِّم بِشَرْحِ النَّوَوِيِّ، النَّوَوِيُّ، ج١٧/٢٤٢-٢٤٤.

(٢) أي: (بَلَّة)؛ عند مجيئها بمعنى (كَيْفَ).

٢٤	مَتَى
٠	أَيَّانَ
٨٢	أَيْنَ
١٥٩	كَيْفَ
١٣	أَنَّى
٣٥	كَمْ
١٤٧	أَيَّ
٢	بَلَّهَ
١٣٩٩	المجموع

المبحث الثالث

بَيَانُ أَسْمَاءِ الشَّرْطِ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، وَمَوَاضِعُهَا

أسماء الشرط تسعة - كما مرّ بنا كذلك^(١) - وهي: (مَنْ)، و(مَا)، و(مَهْمَا)، و(مَتَى)، و(أَيَّانَ)، و(أَيَّنَ)، و(أَنَّى)، و(حَيْثُمَا)، و(أَيَّ)؛ وبيانها حسب ورودها في صحيح مسلم من خلال المطالب السبعة الآتية:

المطلب الأول: (مَنْ).

المطلب الثاني: (مَا).

المطلب الثالث: (مَهْمَا).

المطلب الرابع: (مَتَى).

المطلب الخامس: (أَيَّنَ).

المطلب السادس: (حَيْثُمَا).

المطلب السابع: (أَيَّ).

وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: (مَنْ)

وردت (مَنْ) الشرطية في صحيح مسلم تسعًا وَعِشْرِينَ وَسَبْعِمِائَةً مَرَّةً؛ منها هذه الأحاديث الثلاثة:

١. قول رسول الله (ﷺ): "مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُفَلِّ خَيْرًا أَوْ لِيَصُنْمَتْ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ"^(٢).

(١) انظر: هذه الرسالة، ص ٥٩.

(٢) صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، الإيمان/الحث على إكرام الجار والضيف، ولزوم الصمت إلا عن الخير، وكون ذلك كله من الإيمان، ص ٤١: رقم الحديث ٧٤ - (٤٧).

٢. وقوله (ﷺ): "مَنْ كَانَ مَعَهُ فَضْلٌ ظَهَرَ، فَلْيَعُدْ بِهِ عَلَى مَنْ لَا ظَهَرَ لَهُ، وَمَنْ كَانَ لَهُ فَضْلٌ مِنْ زَادٍ، فَلْيَعُدْ بِهِ عَلَى مَنْ لَا زَادَ لَهُ"^(١).

٣. وقوله (ﷺ): "مَنْ نَفَسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا، نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ، يَسَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا، سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ، وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا، سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ، وَمَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ، يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ، وَيَتَدَارَسُونَهُ بَيْنَهُمْ، إِلَّا نَزَلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ، وَعَشِيَتْهُمْ الرَّحْمَةُ وَحَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ، وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ، وَمَنْ بَطَأَ بِهِ عَمَلُهُ، لَمْ يُسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ"^(٢).

وأرقام الأحاديث التي وردت فيها (من) الشرطية كما يأتي:

الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاته	الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاته
٢	مقدمة	٢	٢	٢	١	مقدمة	٢	١	١
٤	مقدمة	٢	٤	٤	٣	مقدمة	٢	٣	٣
٦	١	٨	٣٢	٢٠	٥	١	٤	١٥	١٤
٨	١	٨	٣٧	٢٣	٧	١	٨	٣٣	٢١
١٠	١	١٠	٤٣	٢٦	٩	١	٨	٣٨	٢٣
١٢	١	١٠	٤٧	٢٩	١١	١	١٠	٤٦	٢٨
١٤	١	١٥	٦٧	٤٣	١٣	١	١٠	٥٢	٣١
١٦	١	١٩	٧٤	٤٧	١٥	١	١٥	٦٨	٤٣
١٨	١	١٩	٧٧	٤٨	١٧	١	١٩	٧٥	٤٧
٢٠	١	٢٠	٨٠	٥٠	١٩	١	٢٠	٧٨	٤٩

(١) صَحِيحُ مُسْلِمٍ، مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، اللَّفْطَةُ/اسْتِحْبَابُ الْمُؤَسَّاسَةِ بِفُضُولِ الْمَالِ، ص ٦٨٧: رقم الحديث ١٨ - (١٧٢٨).

(٢) المصدر السابق، الذُّكْرُ وَالِدُّعَاءُ وَالتَّوْبَةُ وَالِاسْتِغْفَارُ/فَضْلُ الْاجْتِمَاعِ عَلَى تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ وَعَلَى الذُّكْرِ، ص ١٠٣٩: رقم الحديث ٣٨ - (٢٦٩٩).

٦١	١١٢	٢٧	١	٢٢	٥٨	١٠٦	٢٥	١	٢١
٦٣	١١٤	٢٧	١	٢٤	٦٢	١١٣	٢٧	١	٢٣
٧٥	١٢٩	٣٣	١	٢٦	٦٣	١١٥	٢٧	١	٢٥
٩٢	١٥٠	٤٠	١	٢٨	٨٦	١٤٢	٣٧	١	٢٧
٩٣	١٥٢	٤٠	١	٣٠	٩٣	١٥١	٤٠	١	٢٩
٩٨	١٦١	٤٢	١	٣٢	٩٤	١٥٣	٤٠	١	٣١
١٠٠	١٦٣	٤٢	١	٣٤	٩٩	١٦٢	٤٢	١	٣٣
١٠٢	١٦٤	٤٣	١	٣٦	١٠١	١٦٤	٤٣	١	٣٥
١١٠	١٧٦	٤٧	١	٣٨	١٠٩	١٧٥	٤٧	١	٣٧
١٢٠	١٩٠	٥٣	١	٤٠	١١٠	١٧٧	٤٧	١	٣٩
١٣٠	٢٠٦	٥٩	١	٤٢	١٢٢	١٩٣	٥٤	١	٤١
١٣٤	٢١٢	٦٠	١	٤٤	١٣١	٢٠٧	٥٩	١	٤٣
١٣٨	٢٢٠	٦١	١	٤٦	١٣٧	٢١٨	٦١	١	٤٥
١٣٨	٢٢٢	٦١	١	٤٨	١٣٨	٢٢١	٦١	١	٤٧
١٤١	٢٢٦	٦٢	١	٥٠	١٣٩	٢٢٤	٦١	١	٤٩
١٧٧	٢٨٧	٧٧	١	٥٢	١٦٢	٢٥٩	٧٤	١	٥١
١٨٣	٣٠٢	٨١	١	٥٤	١٨٢	٢٩٩	٨١	١	٥٣
١٩١	٣٢٠	٨٤	١	٥٦	١٨٤	٣٠٤	٨٢	١	٥٥
٢٠٢	٣٤٦	٨٧	١	٥٨	١٩٣	٣٢٦	٨٤	١	٥٧
٢٢٦	٤	٣	٢	٦٠	٢٢٦	٣	٣	٢	٥٩
٢٣١	١١	٤	٢	٦٢	٢٢٩	٨	٤	٢	٦١
٢٣٢	١٣	٤	٢	٦٤	٢٣٢	١٢	٤	٢	٦٣
٢٤٥	٣٣	١١	٢	٦٦	٢٣٧	٢٢	٨	٢	٦٥
٢٤٦	٣٥	١٢	٢	٦٨	٢٤٦	٣٤	١٢	٢	٦٧
٣٨٦	١٣	٧	٤	٧٠	٣٨٤	١١	٧	٤	٦٩
٣٩٥	٤٠	١١	٤	٧٢	٣٩٥	٣٨	١١	٤	٧١
٣٩٦	٤٤	١١	٤	٧٤	٣٩٥	٤١	١١	٤	٧٣
٤٠٩	٧١	١٨	٤	٧٦	٤٠٨	٧٠	١٧	٤	٧٥

٤٢١	١٠٢	٢٢	٤	٧٨	٤١٠	٧٢	١٨	٤	٧٧
٥٠٣	٢٥٠	٤٧	٤	٨٠	٤٦٨	١٨٦	٣٧	٤	٧٩
٥٣٣	٢٥	٤	٥	٨٢	٥٣٣	٢٤	٤	٥	٨١
٥٦١	٦٨	١٧	٥	٨٤	٥٣٧	٣٣	٧	٥	٨٣
٥٦٢	٧٠	١٧	٥	٨٦	٥٦١	٦٩	١٧	٥	٨٥
٥٦٤	٧٢	١٧	٥	٨٨	٥٦٣	٧١	١٧	٥	٨٧
٥٦٤	٧٤	١٧	٥	٩٠	٥٦٤	٧٣	١٧	٥	٨٩
٥٦٥	٧٦	١٧	٥	٩٢	٥٦٤	٧٥	١٧	٥	٩١
٥٦٨	٧٩	١٨	٥	٩٤	٥٦٧	٧٨	١٧	٥	٩٣
٦٠٧	١٦١	٣٠	٥	٩٦	٥٩٧	١٤٦	٢٦	٥	٩٥
٦٠٨	١٦٣	٣٠	٥	٩٨	٦٠٧	١٦٢	٣٠	٥	٩٧
٦٠٨	١٦٥	٣٠	٥	١٠٠	٦٠٩	١٦٤	٣٠	٥	٩٩
٦٣٥	٢١٥	٣٧	٥	١٠٢	٦٢٦	٢٠١	٣٥	٥	١٠١
٦٥٦	٢٦٠	٤٦	٥	١٠٤	٦٥٤	٢٥٧	٤٤	٥	١٠٣
٦٥٧	٢٦٢	٤٦	٥	١٠٦	٦٥٧	٢٦١	٤٦	٥	١٠٥
٦٦٦	٢٨٢	٥١	٥	١٠٨	٣٣	٢٦٤	٤٧	٥	١٠٧
٦٨٠	٣٠٦	٥٥	٥	١١٠	٦٦٩	٢٨٥	٥١	٥	١٠٩
٦٨٤	٣١٤	٥٥	٥	١١٢	٦٨١	٣١١	٥٥	٥	١١١
٧٢٨	١٠١	١٥	٦	١١٤	٦٨٤	٣١٥	٥٥	٥	١١٣
٧٤٧	١٤٢	١٨	٦	١١٦	٧٢٨	١٠٢	١٥	٦	١١٥
٧٥١	١٥٢	٢٠	٦	١١٨	٧٥١	١٥٠	٢٠	٦	١١٧
٧٥٥	١٦٢	٢١	٦	١٢٠	٧٤٩	١٦٥	٢٠	٦	١١٩
٧٥٩	١٧٣	٢٥	٦	١٢٢	٧٥٥	١٦٣	٢١	٦	١٢١
٧٦٠	١٧٥	٢٥	٦	١٢٤	٧٥٩	١٧٤	٢٥	٦	١٢٣
٧٦٢	١٧٩	٢٥	٦	١٢٦	٧٦٠	١٧٦	٢٥	٦	١٢٥
٨٠٨	٢٥٦	٤٣	٦	١٢٨	٨٠٧	٢٥٥	٤٣	٦	١٢٧
٨٣٠	٢٩٢	٥١	٦	١٣٠	٨٠٩	٢٥٧	٤٤	٦	١٢٩
٨٥٠	١٠	٢	٧	١٣٢	٨٤٤	٢	-	٧	١٣١

٨٥٧	٢٧	٨	٧	١٣٤	٨٥٧	٢٦	٨	٧	١٣٣
٨٦٧	٤٣	١٣	٧	١٣٦	٨٦٢	٣٥	١٠	٧	١٣٥
٨٦٨	٤٦	١٣	٧	١٣٨	٨٦٧	٤٥	١٣	٧	١٣٧
٨٨١	٦٩	١٨	٧	١٤٠	٨٧٠	٤٨	١٣	٧	١٣٩
٩٣٣	٢٨	٩	١١	١٤٢	٩٢٧	٢٠	٩	١١	١٤١
٩٤٥	٥٣	١٧	١١	١٤٤	٩٤٥	٥٢	١٧	١١	١٤٣
٩٤٥	٥٥	١٧	١١	١٤٦	٩٤٥	٥٤	١٧	١١	١٤٥
٩٤٦	٥٧	١٧	١١	١٤٨	٩٤٥	٥٦	١٧	١١	١٤٧
٩٥٩	٧٧	٢٤	١١	١٥٠	٩٤٩	٦٠	٢٠	١١	١٤٩
٩٨٧	٢٦	٦	١٢	١٥٢	٩٨٧	٢٤	٦	١٢	١٥١
٩٤	٣٣	٩	١٢	١٥٤	٩٤	٣٢	٩	١٢	١٥٣
١٠١٦	٦٦	٢٠	١٢	١٥٦	١٠٠٧	٥٤	١٦	١٢	١٥٥
١٠١٧	٦٩	٢٠	١٢	١٥٨	١٠١٦	٦٨	٢٠	١٢	١٥٧
١٠٢٧	٨٥	٢٧	١٢	١٦٠	١٠٢٠	٧٤	٢٢	١٢	١٥٩
١٠٣٥	٩٦	٣٢	١٢	١٦٢	١٠٢٧	٨٦	٢٧	١٢	١٦١
١٠٣٧	١٠٠	٣٣	١٢	١٦٤	١٠٣٧	٩٨	٣٣	١٢	١٦٣
١٠٥٢	١٢١	٤١	١٢	١٦٦	١٠٤١	١٠٥	٣٥	١٢	١٦٥
١٠٥٢	١٢٣	٤١	١٢	١٦٨	١٠٥٢	١٢٢	٤١	١٢	١٦٧
١٠٦٠	١٣٧	٤٦	١٢	١٧٠	١٠٥٣	١٢٤	٤٢	١٢	١٦٩
١١١٣	٨٨	١٥	١٣	١٧٢	١١٠٩	٧٥	١٣	١٣	١٧١
١١٢١	١٠٧	١٧	١٣	١٧٤	١١١٦	٩٦	١٥	١٣	١٧٣
١١٢٥	١١٤	١٩	١٣	١٧٦	١١٢٥	١١٣	١٩	١٣	١٧٥
١١٢٥	١١٦	١٩	١٣	١٧٨	١١٢٥	١١٥	١٩	١٣	١٧٧
١١٢٦	١١٨	١٩	١٣	١٨٠	١١٢٦	١١٧	١٩	١٣	١٧٩
١١٢٦	١٢١	١٩	١٣	١٨٢	١١٢٦	١١٩	١٩	١٣	١٨١
١١٣٥	١٣٥	٢١	١٣	١٨٤	١١٢٩	١٢٦	١٩	١٣	١٨٣
١١٤٥	١٥٠	٢٥	١٣	١٨٦	١١٣٦	١٣٦	٢١	١٣	١٨٥
١١٥٣	١٦٨	٣١	١٣	١٨٨	١١٤٧	١٥٣	٢٧	١٣	١٨٧

١١٦٤	٢٠٤	٣٩	١٣	١٩٠	١١٥٥	١٧١	٣٣	١٣	١٨٩
١١٦٥	٢١٠	٤٠	١٣	١٩٢	١١٦٥	٢٠٥	٤٠	١٣	١٩١
١١٦٧	٢١٥	٤٠	١٣	١٩٤	١١٦٧	٢١٣	٤٠	١٣	١٩٣
٧٦٢	٢٢٠	٤٠	١٣	١٩٦	١١٦٧	٢١٦	٤٠	١٣	١٩٥
١١٧٩	٥	١	١٥	١٩٨	١١٧٧	٣	١	١٥	١٩٧
١١٨١	١٢	٢	١٥	٢٠٠	١١٨١	١١	٢	١٥	١٩٩
١٢٠١	٨١	١٠	١٥	٢٠٢	١١٩٩	٧٩	٩	١٥	٢٠١
١٢٠١	٨٦	١٠	١٥	٢٠٤	١٢٠١	٨٢	١٠	١٥	٢٠٣
١٢١١	١١٢	١٧	١٥	٢٠٦	١٢١١	١١١	١٧	١٥	٢٠٥
١٢١١	١١٤	١٧	١٥	٢٠٨	١٢١١	١١٣	١٧	١٥	٢٠٧
١٢١١	١١٦	١٧	١٥	٢١٠	١٢١١	١١٥	١٧	١٥	٢٠٩
١٢١٣	١٣٨	١٧	١٥	٢١٢	١٢١١	١٢٣	١٧	١٥	٢١١
١٢٢١	١٥٤	٢٢	١٥	٢١٤	١٢١٨	١٤٧	١٩	١٥	٢١٣
١٢٢٧	١٧٤	٢٤	١٥	٢١٦	١٢٢١	١٥٥	٢٢	١٥	٢١٥
١٢٣٦	١٩١	٢٩	١٥	٢١٨	١٢٣٠	١٨١	٢٦	١٥	٢١٧
١٢٤١	٢٠٣	٣١	١٥	٢٢٠	١٢٤٠	١٩٩	٣١	١٥	٢١٩
١٢٧٧	٢٦٢	٤٣	١٥	٢٢٢	١٢٧٧	٢٦١	٤٣	١٥	٢٢١
١٢٧٧	٢٦٤	٤٣	١٥	٢٢٤	١٢٧٧	٢٦٣	٤٣	١٥	٢٢٣
١٣٥٠	٤٣٨	٧٩	١٥	٢٢٦	١٣٢١	٣٦٩	٦٤	١٥	٢٢٥
١٣٥٥	٤٤٨	٨٢	١٥	٢٢٨	١٣٥٥	٤٤٧	٨٢	١٥	٢٢٧
١٣٦٦	٤٦٤	٨٥	١٥	٢٣٠	١٣٦٦	٤٦٣	٨٥	١٥	٢٢٩
١٣٧٠	٤٦٨	٨٥	١٥	٢٣٢	١٣٧٠	٤٦٧	٨٥	١٥	٢٣١
١٣٧١	٤٧٠	٨٥	١٥	٢٣٤	١٣٧١	٤٦٩	٨٥	١٥	٢٣٣
١٣٧٧	٤٨٣	٨٦	١٥	٢٣٦	١٣٧٧	٤٨١	٨٦	١٥	٢٣٥
١٣٨٦	٤٩٣	٨٩	١٥	٢٣٨	١٣٨٦	٤٩٢	٨٩	١٥	٢٣٧
١٣٨٧	٤٩٥	٨٩	١٥	٢٤٠	١٣٨٧	٤٩٤	٨٩	١٥	٢٣٩
١٤٠٠	١	١	١٦	٢٤٢	١٣٩٢	٥٠٣	٩٣	١٥	٢٤١
١٤٠١	٥	١	١٦	٢٤٤	١٤٠٠	٣	١	١٦	٢٤٣

١٤٠٦	٢١	٣	١٦	٢٤٦	١٤٠٦	١٩	٣	١٦	٢٤٥
١٣٦٥	٨٤	١٤	١٦	٢٤٨	١٤٠٦	٢٨	٣	١٦	٢٤٧
١٤٢٩	١٠١	١٦	١٦	٢٥٠	١٣٦٥	٨٨	١٤	١٦	٢٤٩
١٤٣٢	١١٠	١٦	١٦	٢٥٢	١٤٣٢	١٠٧	١٦	١٦	٢٥١
١٥٠٣	٣	١	٢٠	٢٥٤	١٥٠١	١	-	٢٠	٢٥٣
١٥٠٨	١٨	٤	٢٠	٢٥٦	١٥٠٤	٦	٢	٢٠	٢٥٥
١٣٧٠	٢٠	٤	٢٠	٢٥٨	١٥٠٨	١٩	٤	٢٠	٢٥٧
١٥٠٩	٢٢	٥	٢٠	٢٦٠	١٥٠٩	٢١	٥	٢٠	٢٥٩
١٥١٥	١١	٤	٢١	٢٦٢	١٥٠٩	٢٣	٥	٢٠	٢٦١
١٥٢٤	٢٤	٧	٢١	٢٦٤	١٥٢٤	٢٣	٧	٢١	٢٦٣
١٥٢٤	٢٦	٧	٢١	٢٦٦	١٥٢٤	٢٥	٧	٢١	٢٦٥
١٥٢٥	٢٩	٨	٢١	٢٦٨	١٥٢٤	٢٧	٧	٢١	٢٦٧
١٥٢٥	٣١	٨	٢١	٢٧٠	١٥٢٥	٣٠	٨	٢١	٢٦٩
١٥٢٦	٣٤	٨	٢١	٢٧٢	١٥٢٦	٣٢	٨	٢١	٢٧١
١٥٢٦	٣٦	٨	٢١	٢٧٤	١٥٢٦	٣٥	٨	٢١	٢٧٣
١٥٣٣	٤٨	١٢	٢١	٢٧٦	١٥٢٨	٣٩	٨	٢١	٢٧٥
١٥٤٣	٨٠	١٥	٢١	٢٧٨	١٥٤٣	٧٧	١٥	٢١	٢٧٧
١٥٣٦	٨٩	١٧	٢١	٢٨٠	١٥٣٦	٨٨	١٦	٢١	٢٧٩
١٥٣٦	٩٢	١٧	٢١	٢٨٢	١٥٣٦	٩١	١٧	٢١	٢٨١
١٥٣٦	٩٥	١٧	٢١	٢٨٤	١٥٣٦	٩٤	١٧	٢١	٢٨٣
١٥٣٦	٩٧	١٧	٢١	٢٨٦	١٥٣٦	٩٦	١٧	٢١	٢٨٥
١٥٥٠	١٢٣	٢١	٢١	٢٨٨	١٥٤٤	١٠٢	١٧	٢١	٢٨٧
١٥٦٣	٣٢	٦	٢٢	٢٩٠	١٥٥٩	٢٢	٥	٢٢	٢٨٩
١٥٧٤	٥١	١٠	٢٢	٢٩٢	١٥٧٤	٥٠	١٠	٢٢	٢٩١
١٥٧٤	٥٣	١٠	٢٢	٢٩٤	١٥٧٤	٥٢	١٠	٢٢	٢٩٣
١٥٧٤	٥٦	١٠	٢٢	٢٩٦	١٥٧٤	٥٤	١٠	٢٢	٢٩٥
١٥٧٥	٥٨	١٠	٢٢	٢٩٨	١٥٧٥	٥٧	١٠	٢٢	٢٩٧
١٥٧٥	٦٠	١٠	٢٢	٣٠٠	١٥٧٥	٥٩	١٠	٢٢	٢٩٩

١٥٧٨	٦٧	١٢	٢٢	٣٠٢	٤٥٧٦	٦١	١٠	٢٢	٣٠١
١٥٨٤	٨٢	١٥	٢٢	٣٠٤	١٥٨٧	٨٠	١٥	٢٢	٣٠٣
١٥٨٨	٨٤	١٥	٢٢	٣٠٦	١٥٨٨	٨٣	١٥	٢٢	٣٠٥
١٥٩٦	١٠١	١٨	٢٢	٣٠٨	١٥٩١	٩٢	١٧	٢٢	٣٠٧
١٦٠٤	١٢٧	٢٥	٢٢	٣١٠	١٥٩٩	١٠٧	٢٠	٢٢	٣٠٩
١٦٠٥	١٢٩	٢٦	٢٢	٣١٢	١٦٠٤	١٢٨	٢٥	٢٢	٣١١
١٦١٠	١٣٧	٣٠	٢٢	٣١٤	١٦٠٨	١٣٣	٢٨	٢٢	٣١٣
١٦١٠	١٣٩	٣٠	٢٢	٣١٦	١٦١٠	١٣٨	٣٠	٢٢	٣١٥
١٦١٢	١٤٢	٣٠	٢٢	٣١٨	١٦١٠	١٤٠	٣٠	٢٢	٣١٧
١٦١٩	١٧	٤	٢٣	٣٢٠	١٦١٩	١٤	٤	٢٣	٣١٩
١٦٢٥	٢٦	٥	٢٤	٣٢٢	١٦٢٥	٢١	٤	٢٤	٣٢١
١٦٤٦	٤	١	٢٧	٣٢٤	١٦٤٦	٣	١	٢٧	٣٢٣
١٦٥٠	١١	٣	٢٧	٣٢٦	١٦٤٧	٥	٢	٢٧	٣٢٥
١٦٥٠	١٣	٣	٢٧	٣٢٨	١٦٥٠	١٢	٣	٢٧	٣٢٧
١٦٥١	١٦	٣	٢٧	٣٣٠	١٦٥١	١٥	٣	٢٧	٣٢٩
١٦٥٧	٢٩	٨	٢٧	٣٣٢	١٦٥١	١٨	٣	٢٧	٣٣١
١٦٦٠	٣٧	٩	٢٧	٣٣٤	١٦٥٧	٣٠	٨	٢٧	٣٣٣
١٦٦١	٤٠	١٠	٢٧	٣٣٦	١٦٦١	٣٨	١٠	٢٧	٣٣٥
١٥٠١	٤٨	١٢	٢٧	٣٣٨	١٥٠١	٤٧	١٢	٢٧	٣٣٧
١٥٠١	٥٠	١٢	٢٧	٣٤٠	١٥٠١	٤٩	١٢	٢٧	٣٣٩
١٥٠٣	٥٣	١٢	٢٧	٣٤٢	١٥٠١	٥١	١٢	٢٧	٣٤١
١٧٠٠	٢٨	٦	٢٩	٣٤٤	١٥٠٣	٥٤	١٢	٢٧	٣٤٣
١٧٠٩	٤٣	١٠	٢٩	٣٤٦	١٧٠٩	٤١	١٠	٢٩	٣٤٥
١٧١٣	٥	٣	٣٠	٣٤٨	١٧١٣	٤	٣	٣٠	٣٤٧
١٧١٨	١٨	٨	٣٠	٣٥٠	١٧١٨	١٧	٨	٣٠	٣٤٩
٤٨	١٤	٣	٣١	٣٥٢	١٧٢٥	١٢	١	٣١	٣٥١
١٧٥١	٤١	١٣	٣٢	٣٥٤	١٧٢٨	١٨	٤	٣١	٣٥٣
١٧٨٠	٨٤	٣١	٣٢	٣٥٦	١٧٦٥	٦١	٢٠	٣٢	٣٥٥

١٧٨٤	٩٣	٣٤	٣٢	٣٥٨	١٧٨٠	٨٦	٣١	٣٢	٣٥٧
١٨٣٣	٣٠	٧	٣٣	٣٦٠	١٧٩٨	١١٦	٤٠	٣٢	٣٥٩
١٨٣٥	٣٣	٨	٣٣	٣٦٢	١٨٣٥	٣٢	٨	٣٣	٣٦١
١٨٤٧	٥١	١٣	٣٣	٣٦٤	١٨٤٤	٤٦	١٠	٣٣	٣٦٣
١٨٤٨	٥٤	١٣	٣٣	٣٦٦	١٨٤٨	٥٣	١٣	٣٣	٣٦٥
١٨٤٩	٥٦	١٣	٣٣	٣٦٨	١٨٤٩	٥٥	١٣	٣٣	٣٦٧
١٨٥١	٥٨	١٣	٣٣	٣٧٠	١٨٥٠	٥٧	١٣	٣٣	٣٦٩
١٨٥٢	٦٠	١٤	٣٣	٣٧٢	١٨٥٢	٥٩	١٤	٣٣	٣٧١
١٨٥٤	٦٣	١٦	٣٣	٣٧٤	١٨٥٤	٦٢	١٦	٣٣	٣٧٣
١٨٦٦	٨٨	٢١	٣٣	٣٧٦	١٨٥٤	٦٤	١٦	٣٣	٣٧٥
١٨٨٤	١١٦	٣١	٣٣	٣٧٨	١٨٦٨	٩١	٢٣	٣٣	٣٧٧
١٨٩٥	١٣٥	٣٨	٣٣	٣٨٠	١٨٩٣	١٣٣	٣٨	٣٣	٣٧٩
١٩٠١	١٤٥	٤١	٣٣	٣٨٢	١٨٩٥	١٣٦	٣٨	٣٣	٣٨١
١٩٠٤	١٥٠	٤٢	٣٣	٣٨٤	١٩٠٤	١٤٩	٤٢	٣٣	٣٨٣
١٩٠٧	١٥٥	٤٥	٣٣	٣٨٦	١٩٠٤	١٥١	٤٢	٣٣	٣٨٥
١٩٠٩	١٥٧	٤٦	٣٣	٣٨٨	١٩٠٨	١٥٦	٤٦	٣٣	٣٨٧
١٩١٥	١٦٥	٥١	٣٣	٣٩٠	١٩١٠	١٥٨	٤٧	٣٣	٣٨٩
١٠٣٧	١٧٥	٥٣	٣٣	٣٩٢	١٩١٩	١٦٩	٥٢	٣٣	٣٩١
١٩٦٠	٢	١	٣٥	٣٩٤	١٩٦٠	١	١	٣٥	٣٩٣
١٩٦١	٤	١	٣٥	٣٩٦	١٩٦٠	٣	١	٣٥	٣٩٥
١٩٦١	٧	١	٣٥	٣٩٨	١٩٦١	٦	١	٣٥	٣٩٧
١٩٦٢	١١	١	٣٥	٤٠٠	١٩٦٢	١٠	١	٣٥	٣٩٩
١٩٧٤	٣٤	٥	٣٥	٤٠٢	١٩٦٢	١٢	١	٣٥	٤٠١
٢٠٠٣	٧٣	٧	٣٦	٤٠٤	١٩٨٧	٢٢	٥	٣٦	٤٠٣
٢٠٠٣	٧٧	٨	٣٦	٤٠٦	٢٠٠٣	٧٦	٨	٣٦	٤٠٥
٢٠٢٦	١١٦	١٤	٣٦	٤٠٨	٢٠٠٣	٧٨	٨	٣٦	٤٠٧
٢٠٤٧	١٥٥	٢٧	٣٦	٤١٠	٢٠٤٧	١٥٤	٢٧	٣٦	٤٠٩
٢٠٦٥	٢	١	٣٧	٤١٢	٢٠٥٧	١٧٦	٣٢	٣٦	٤١١

٢٠٧٣	٢١	٢	٣٧	٤١٤	٢٠٦٩	١١	٢	٣٧	٤١٣
٢٠٨٥	٤٤	٩	٣٧	٤١٦	٢٠٧٤	٢٢	٢	٣٧	٤١٥
٢٠٩٩	٧١	٢٠	٣٧	٤١٨	٢٠٨٥	٤٥	٩	٣٧	٤١٧
٢١٥٨	٤٣	٩	٣٨	٤٢٠	٢١١٠	١٠٠	٢٦	٣٧	٤١٩
٢١٩٩	٦١	٢١	٣٩	٤٢٢	٢١٧٩	٣١	١٢	٣٩	٤٢١
٢١٩٩	٦٣	٢١	٣٩	٤٢٤	٢١٩٩	٦٢	٢١	٣٩	٤٢٣
٥٣٧	١٢١	٣٥	٣٩	٤٢٦	٢٢١٨	٩٦	٣٢	٣٩	٤٢٥
٢٢٣٦	١٤١	٣٧	٣٩	٤٢٨	٢٢٣٠	١٢٥	٣٥	٣٩	٤٢٧
٢٢٤٠	١٤٧	٣٨	٣٩	٤٣٠	٢٢٤٠	١٤٦	٣٨	٣٩	٤٢٩
٢٢٦٠	١٠	١	٤١	٤٣٢	٢٢٥٣	٢٠	٥	٤٠	٤٣١
٢٢٦٦	١٠	١	٤٢	٤٣٤	٢٢٦١	٣	-	٤٢	٤٣٣
٢٢٦٧	١١	١	٤٢	٤٣٦	٢٢٦٦	١١	١	٤٢	٤٣٥
٢٢٦٨	١٣	١	٤٢	٤٣٨	٢٢٦٨	١٢	١	٤٢	٤٣٧
٧٠٦	١٠	٣	٤٣	٤٤٠	٢٢٦٩	١٧	٣	٤٢	٤٣٩
٢٢٩٠	٢٦	٩	٤٣	٤٤٢	١٣٩٢	١١	٣	٤٣	٤٤١
٢٢٩٩	٣٥	٩	٤٣	٤٤٤	٢٢٩٢	٢٧	٩	٤٣	٤٤٣
٢٣١٤	٦٠	١٤	٤٣	٤٤٦	٢٣٠٠	٣٦	٩	٤٣	٤٤٥
٢٣١٨	٦٥	١٥	٤٣	٤٤٨	٢٣١٤	٦١	٤١	٤٣	٤٤٧
٢٣٥٩	١٣٦	٣٧	٤٣	٤٥٠	٢٣١٩	٦٦	١٥	٤٣	٤٤٩
٢٤٠٨	٣٧	٤	٤٤	٤٥٢	٢٤٠٨	٣٦	٤	٤٤	٤٥١
٢٤٨٤	١٥٠	٣٣	٤٤	٤٥٤	٢٤٦٢	١١٤	٢٢	٤٤	٤٥٣
٢٥٤٢	٢٢٣	٥٥	٤٤	٤٥٦	٢٤٩٢	١٥٩	٣٥	٤٤	٤٥٥
٢٥٥٧	٢٠	٦	٤٥	٤٥٨	٢٥٥٥	١٧	٦	٤٥	٤٥٧
٢٥٦٨	٤٠	١٣	٤٥	٤٦٠	٢٥٥٧	٢١	٦	٤٥	٤٥٩
٢٥٧٤	-	١٤	٤٥	٤٦٢	٢٥٦٨	٤٢	١٣	٤٥	٤٦١
٢٥٨٠	٥٨	١٥	٤٥	٤٦٤	٢٥٧٧	٥٥	١٥	٤٥	٤٦٣
٢٥٩٢	٧٥	٢٣	٤٥	٤٦٦	٢٥٩٢	٧٤	٢٣	٤٥	٤٦٥
٢٦١٦	١٢٥	٣٥	٤٥	٤٦٨	٢٥٩٢	٧٦	٢٣	٤٥	٤٦٧

٢٦٢٩	١٤٧	٤٦	٤٥	٤٧٠	٢٦٢٠	١٣٦	٣٨	٤٥	٤٦٩
٢٦٤٧	٦	١	٤٦	٤٧٢	٢٦٣١	١٤٩	٤٦	٤٥	٤٧١
١٠١٧	١٥	٦	٤٧	٤٧٤	٢٦٥٨	٢٤	٦	٤٦	٤٧٣
٢٦٧٧	٥	٢	٤٨	٤٧٦	٢٦٧٤	١٦	٦	٤٧	٤٧٥
٢٦٨٣	١٤	٥	٤٨	٤٧٨	٢٦٧٧	٦	٢	٤٨	٤٧٧
٢٦٨٤	١٦	٥	٤٨	٤٨٠	٢٦٨٤	١٥	٥	٤٨	٤٧٩
٢٦٨٧	٢٢	٦	٤٨	٤٨٢	٢٦٨٥	١٧	٥	٤٨	٤٨١
٢٦٩٢	٢٩	١٠	٤٨	٤٨٤	٢٦٩١	٢٨	١٠	٤٨	٤٨٣
٢٦٩٩	٣٨	١١	٤٨	٤٨٦	٢٦٩٣	٣٠	١٠	٤٨	٤٨٥
٢٧٠٨	٥٤	١٦	٤٨	٤٨٨	٢٧٠٣	٤٣	١٢	٤٨	٤٨٧
٢٦٧٥	١	١	٤٩	٤٩٠	٢٧٣٢	٨٧	٢٣	٤٨	٤٨٩
٢٧٨٠	١٣	-	٥٠	٤٩٢	٢٧٨٠	١٢	-	٥٠	٤٩١
٢٧٩٨	٤٠	٧	٥٠	٤٩٤	٢٧٩٨	٣٩	٧	٥٠	٤٩٣
٢٨٧٦	٧٩	١٨	٥١	٤٩٦	٢٨٣٦	٢١	٨	٥١	٤٩٥
٢٨٨٦	١٠	٣	٥٢	٤٩٨	٢٨٧٦	٨٠	١٨	٥١	٤٩٧
٢٨٨٦	١٢	٣	٥٢	٥٠٠	٢٨٨٦	١١	٣	٥٢	٤٩٩
٢٨٩٤	٣٠	٨	٥٢	٥٠٢	٢٨٨٧	١٣	٣	٥٢	٥٠١
٢٩٣٥	١٠٧	٢٠	٥٢	٥٠٤	٢٨٩٤	٣١	٨	٥٢	٥٠٣
٢٩٣٧	١١٠	٢٠	٥٢	٥٠٦	٢٩٣٥	١٠٨	٢٠	٥٢	٥٠٥
٥٣٣	٤٣	٣	٥٣	٥٠٨	٢٩٤٢	١١٩	٢٤	٥٢	٥٠٧
٢٩٨٥	٤٦	٥	٥٣	٥١٠	٥٣٣	٤٤	٣	٥٣	٥٠٩
٢٩٨٧	٤٨	٥	٥٣	٥١٢	٢٩٨٦	٤٧	٥	٥٣	٥١١
٣٠٠٥	٧٣	١٧	٥٣	٥١٤	٣٠٠٤	٧٢	١٦	٥٣	٥١٣
٣٠١٩	١٠	-	٥٤	٥١٦	٣٠٠٦	٧٤	١٨	٥٣	٥١٥
٣٠٢٣	١٦	-	٥٤	٥١٨	٣٠١٩	١١	-	٥٤	٥١٧
٣٠٢٣	٢٠	-	٥٤	٥٢٠	٣٠٢٣	١٨	-	٥٤	٥١٩
					٣٠٢٩	٢٦	٣	٥٤	٥٢١

ول (مَنْ) الشرطية فيما سبق من الأحاديث خصائص عدّة؛ منها هاتان الخاصيتان:

١. جاءت صدر الجملة الشرطية؛ لأنّها من الأسماء التي لها حقّ الصدارة.
٢. جاءت شرطاً لمن يعقل؛ وهي تكون للإنسان وغيره؛ كالملائكة والجنّ؛ لكنّ الباحث لم يجد شواهد في صحيح مُسلم على خطاب الملائكة والجنّ في إطار الاشتراط عليهم؛ ذلك لأنّ رسالة رسول الله (ﷺ) جاءت للبشرية وهدايتها.

المطلب الثاني: (مَا)

وردت (مَا) الشرطية في صحيح مُسلم ثلاثاً وأربعين مرّة؛ منها هذه الأحاديث الثلاثة:

١. قول رسول الله (ﷺ): "إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَأْتُوهَا تَسْعُونَ، وَأَتُوهَا تَمْشُونَ وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأْتِمُوا"^(١).
٢. وحديث عَدِيّ بْنِ حَاتِمٍ (رضي الله عنه)، أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ)، عَنِ صَيْدِ الْمِعْرَاضِ، فَقَالَ (ﷺ): "مَا أَصَابَ بِحَدِّهِ فَكُلْهُ، وَمَا أَصَابَ بِعَرَضِهِ فَهُوَ وَقِيدٌ"، وَسَأَلْتُهُ عَنِ صَيْدِ الْكَلْبِ، فَقَالَ (ﷺ): "مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ فَكُلْهُ، فَإِنَّ ذَكَاتَهُ أَخْذُهُ"^(٢).
٣. وقوله (ﷺ): "مَا نَهَيْتُمْ عَنْهُ، فَاجْتَنِبُوهُ وَمَا أَمَرْتُمْ بِهِ فَافْعَلُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، فَإِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَثْرَةُ مَسَائِلِهِمْ، وَاخْتِلَافُهُمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ"^(٣).

وهنا لا بد من وقفة عند قول بعض النحاة من أنّ: "مَا) أعمّ من (مَنْ) في جميع أحوالها؛ لأنّها تستعمل لغير العقلاء، وصفات العقلاء، وحقيقة الشيء، وغير ذلك؛ إذ يرى الباحث أنّ (مَا) في الشرط أقل استعمالاً من (مَنْ)؛ حيث بلغ عددها ثلاثاً وأربعين مرّة، في مقابل تسعاً وعشرين وسبعمائة مرّة لـ (مَنْ)، بخلاف الاستفهام؛ فإنّ (مَا) فيه أكثر استعمالاً من (مَنْ)؛ حيث بلغ عددها إحدى وعشرين وسبعمائة مرّة، في مقابل ثمانين وأربعين ومائتي مرّة لـ (مَنْ).

(١) صحيح مُسلم، مُسلم بن الحجاج، المساجدُ ومَوَاضِعُ الصَّلَاةِ/اسْتِحْبَابُ إِتْيَانِ الصَّلَاةِ بِوَقَارٍ وَسَكِينَةٍ، وَالنَّهْيُ عَنْ إِتْيَانِهَا سَعْيًا، ص ٢٢٠: رقم الحديث ١٥١ - (٦٠٢).

(٢) المصدر السابق، الصيّدُ والدَّبَائِحُ وَمَا يُؤْكَلُ مِنَ الْحَيَوَانَ/الصيّدُ بِالْكَلابِ الْمُعَلَّمَةِ، ص ٧٦٧-٧٦٨: رقم الحديث ٤ - (١٩٢٩).

(٣) المصدر نفسه، الفضائلُ/تَوْفِيرُهُ (ﷺ)، وَتَرْكُ إِكْتَارِ سُؤَالِهِ عَمَّا لَا ضَرُورَةَ إِلَيْهِ، أَوْ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ تَكْلِيفٌ، وَمَا لَا يَفْعُ، وَتَحْوِ ذَلِكَ، ص ٩٢٠: رقم الحديث ١٣٠ - (١٣٣٧).

وأرقام الأحاديث التي وردت فيها (مَا) الشرطية كما يأتي:

رقم الحديث ذاته	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الباب	رقم الكتاب	الرقم المتسلسل	رقم الحديث ذاته	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الباب	رقم الكتاب	الرقم المتسلسل
٦٠٢	١٥١	٢٨	٥	٢	١٨٣	٣٠٢	٨١	١	١
١٠٢٣	٨٤	٢٦	١٢	٤	٦١٧	١٨٧	٣٢	٥	٣
١١٨٠	٧	١	١٥	٦	٤٠٥٣	١٢٤	٤٢	١٢	٥
١٤٧٤	٢٠	٣	١٨	٨	١٢١٨	١٤٧	١٩	١٥	٧
١٥٤٨	١١٤	١٨	٢١	١٠	١٥٠٤	٨	٢	٢٠	٩
١٥٨٩	٨٦	١٦	٢٢	١٢	١٥٥٢	٧	٢	٢٢	١١
١٦١٥	٢	١	٢٣	١٤	١٥٩٤	١٠٠	١٨	٢٢	١٣
١٧٢٥	١٢	١	٣١	١٦	١٦١٥	٣	١	٢٣	١٥
١٨٣٣	٣٠	٧	٣٣	١٨	١٧٦٠	٥٥	١٦	٣٢	١٧
١٩٣٠	٨	١	٣٤	٢٠	١٩٢٩	٤	١	٣٤	١٩
٢٢٠٠	٦٤	٢٢	٣٩	٢٢	١٧٣٣	٧٠	٧	٣٦	٢١
٢٣٢٧	٧٧	٢٠	٤٣	٢٤	٢٢٢٩	١٢٤	٣٥	٣٩	٢٣
٢٤٠٨	٣٦	٤	٤٤	٢٦	١٣٣٧	١٣٠	٣٧	٤٣	٢٥
٢٥٨٧	٦٨	١٨	٤٥	٢٨	٢٤٧٣	١٣٢	٢٨	٤٤	٢٧
٢٦٨٨	٢٣	٧	٤٨	٣٠	٢٦٣٨	١٥٩	٤٩	٤٥	٢٩

ول (مَا) الشرطية فيما سبق من الأحاديث خصائص عدّة؛ منها هاتان الخاصيتان:

١. جاءت صدر الجملة الشرطية؛ لأنّها من الأسماء التي لها حقّ الصدارة.
٢. جاءت شرطاً لمن لا يعقل، وتأتي شرطاً لصفات العقلاء، وحقيقة الشيء؛ لكنّ الباحث لم يجد في صحيح مسلم شواهد من هذا القبيل.

المطلب الثالث: (مَهْمَا)

لم يرد اسم الشرط (مَهْمَا) في صحيح مُسْلِم سوى مرة واحدة؛ وذلك في قول عائشة رضي الله عنها:- "مَهْمَا يَكْتُمُ النَّاسُ يَعْلَمُهُ اللهُ"^(١)؛ وقد جاء صدر الجملة الشرطية كما هو بيّن في الحديث.

المطلب الرابع: (مَتَى)

وردت (مَتَى) الشرطية في صحيح مُسْلِم ثلاث مرّات في حديثين بنفس المعنى^(٢)؛ وذلك في قول عائشة رضي الله عنها- حين أمر رسول الله (ﷺ) أبا بكر (رضي الله عنه) أن يصلي بالناس؛ فقالت: "يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، وَإِنَّهُ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ لَا يُسْمِعِ النَّاسَ، فَلَوْ أَمَرْتَ عُمَرَ"^(٣).

ول (مَتَى) الشرطية في قول عائشة رضي الله عنها- خصائص عدّة؛ منها هاتان الخاصيتان:

١. جاءت صدر الجملة الشرطية؛ لأنّها من الأسماء التي لها حق الصدارة.
٢. جاءت شرطاً لما يستقبل من الزمان؛ ذلك لأنّ (مَتَى) شرط للزمان عموماً.

المطلب الخامس: (أَيْنَ)

وردت (أَيْنَ) الشرطية في صحيح مُسْلِم ثلاث مرّات؛ ولم ترد إلا ملحقة ب (مَا) الزائدة المؤكّدة؛ التي بها تزداد (أَيْنَ) إبهاماً وعموماً، وتزداد المجازة بها حسناً؛ وذلك في قولين، هما:

١. قول رسول الله (ﷺ): "وَأَيْنَمَا أَدْرَكْتُمْ الصَّلَاةَ فَصَلُّ فَهِيَ مَسْجِدٌ"^(٤).

(١) صحيح مُسْلِم، مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، الْجَنَائِزُ/مَا يُقَالُ عِنْدَ دُخُولِ الْقُبُورِ وَالِدُعَاءُ لِأَهْلِهَا، ص ٣٤٨-٣٤٩: رقم الحديث ١٠٣ - (٩٧٤).

(٢) أي: إنّ القول واحد؛ قد تكرر ثلاث مرّات؛ وهو قول عائشة رضي الله عنها- الذي ذكر.

(٣) صحيح مُسْلِم، مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، الصَّلَاةُ/اسْتِخْلَافُ الْإِمَامِ إِذَا عَرَضَ لَهُ عُذْرٌ مِنْ مَرَضٍ وَسَفَرٍ، وَغَيْرِهِمَا، مَنْ يُصَلِّي بِالنَّاسِ...، ص ١٦٤، ١٦٥: رقم الحديث (٩٥-٤١٨)، (١٠١-٤٢٠).

(٤) المصدر السابق، كِتَابُ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ، ص ١٩٤: رقم الحديث ١ - (٥٢٠).

٢. وقوله (ﷺ): ﴿فَأَيُّنَا تُوَلُّوا فَنَمَّ وَجْهَهُ لِلَّهِ﴾^(١)؛ حيثُ إنَّه قد تكرر مرتين^(٢).

وهي شرط للمكان كما هو معلوم، وقد جاءت في هَدْيَيْنِ القَوْلَيْنِ صدرَ الجملة الشرطية؛ لأنَّها من الأسماء التي لها حقُّ الصدارة.

المطلب السادس: (حَيْثُمَا)

ورد اسم الشرط (حَيْثُمَا) في صَحِيحِ مُسْلِمٍ ثلاثَ مَرَّاتٍ؛ وذلك في قولين؛ هما:

١. قول رسول الله (ﷺ): «ثُمَّ حَيْثُمَا أَدْرَكْتَكِ الصَّلَاةُ فَصَلِّيْهِ، فَإِنَّهُ مَسْجِدٌ»^(٣)؛ حيثُ إنَّه قد تكرر مرتين.

٢. وقوله (ﷺ): «وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ»^(٤)؛ وقد مرَّتْ بنا في الفصل الأوَّل^(٥).

ول (حَيْثُمَا) في هَدْيَيْنِ القَوْلَيْنِ خصائصُ عدَّةٌ؛ منها هاتانِ الخاصيتانِ:

١. جاء صدرَ الجملة الشرطية؛ لأنَّه من الأسماء التي لها حقُّ الصدارة.

٢. هو شرط لمكانٍ مُبْهَمٍ؛ كما هو واضح في القولين.

المطلب السابع: (أَيِّ)

وردتْ (أَيِّ) الشرطية في صَحِيحِ مُسْلِمٍ سَبْعًا وثلاثينَ مرَّةً؛ وهي بحسب ما تُضَافُ إليه:

فإن أُضيفتْ إلى العاقلِ كانت شرطًا للعقلاء؛ نحو قول رسول الله (ﷺ): «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ

(١) البقرة: ١١٥.

(٢) صَحِيحُ مُسْلِمٍ، مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، صَلَاةُ الْمُسَافِرِينَ وَقَصْرُهَا/جَوَازُ صَلَاةِ النَّافِلَةِ عَلَى الدَّابَّةِ فِي السَّفَرِ حَيْثُ تَوَجَّهْتَ، ص ٢٥٥: رقم الحديث ٣٣ - (٧٠٠).

(٣) المصدر السابق، كِتَابُ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ، ص ١٩٤: رقم الحديث ١ - (٥٢٠).

(٤) البقرة: ١٤٤.

(٥) انظر: هذه الرسالة، ص ٦٩-٧٠.

مِنْكُمْ مُنْفَرِينَ، فَأَيُّكُمْ أَمَّ النَّاسَ، فَلْيُوجِزْ؛ فَإِنَّ مِنْ وَرَائِهِ الْكَبِيرَ، وَالضَّعِيفَ، وَذَا الْحَاجَةِ^(١).

وإن أُضيفت إلى غير العاقل كانت شرطاً لغير العقلاء؛ نحو قول جبريل (عليه السلام) لرسول الله (ﷺ): "إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتَكَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَأَيُّمَا حَرْفٍ قَرَأُوا عَلَيْهِ فَقَدْ أَصَابُوا"^(٢).

وإن أُضيفت إلى مكانٍ كانت شرطاً للمكان؛ نحو قول رسول الله (ﷺ): "أَيُّمَا قَرْيَةٍ أَتَيْتُمُوهَا، وَأَقَمْتُمْ فِيهَا، فَسَهَمْتُمْ فِيهَا، وَأَيُّمَا قَرْيَةٍ عَصَتِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَإِنَّ حُمْسَهَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ، ثُمَّ هِيَ لَكُمْ"^(٣).

وإن أُضيفت إلى غير ذلك كانت بحسب ما أُضيفت إليه^(٤)، ول (أي) الشرطية فيما سبق من الأحاديث خاصة حق الصدارة؛ لأنها من الأسماء التي لها حق الصدارة.

وأرقام الأحاديث التي وردت فيها (أي) الشرطية كما يأتي:

الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاته	الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاته
٢	١	٣١	١٢٢	٦٨	١	١	٢٦	١١١	٦٠
٤	١	٦٥	٢٣١	١٤٤	٣	١	٣١	١٢٣	٦٩
٦	٤	٣٧	١٨٢	٤٦٦	٥	٤	٣٠	١٤٣	٤٤٤
٨	٦	٢١	١٦٣	٧٥٥	٧	٥	-	٣	٥٢١
١٠	١٨	٣	٢٠	١٤٧٤	٩	٦	٤٨	٢٧٤	٨٢١
١٢	٢١	١٥	٧٨	١٥٤٣	١١	٢٠	٥	٢٤	١٥٠٩
١٤	٢٢	١٠	٥٥	١٥٧٤	١٣	٢١	١٥	٧٩	١٥٤٣
١٦	٢٣	٤	١٦	١٦١٩	١٥	٢٣	٤	١٥	١٦١٩

(١) صَحِيحُ مُسْلِمٍ، مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، الصَّلَاةُ/أَمْرُ الْأَيْمَةِ بِتَخْفِيفِ الصَّلَاةِ فِي تَمَامٍ، ص ١٧٨: رقم الحديث ١٨٢ - (٤٦٦).

(٢) المصدر السابق، صَلَاةُ الْمُسَافِرِينَ وَقَصْرُهَا/بَيَانُ أَنَّ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ وَبَيَانُ مَعْنَاهُ، ص ٢٩٤-٢٩٥: رقم الحديث ٢٧٤ - (٨٢١).

(٣) المصدر نفسه، الْجِهَادُ وَالسَّيْرُ/حُكْمُ الْفَيْءِ، ص ٦٩٦: رقم الحديث ٤٧ - (١٧٥٦).

(٤) في إشارة من الباحث إلى أن (أي) الشرطية لم تُضف إلى الزمان في شواهد صحيح مسلم.

١٦٢٥	٢١	٤	٢٤	١٨	١٦٢٥	٢٠	٤	٢٤	١٧
١٧٣١	٣	٢	٣٢	٢٠	١٦٢٥	٢٢	٤	٢٤	١٩
١٨٩٦	١٣٨	٣٨	٣٣	٢٢	١٧٥٦	٤٧	١٥	٣٢	٢١
٢٤٩٣	١٦٠	٣٥	٤٤	٢٤	٢٠٥٥	١٧٤	٣٢	٣٦	٢٣
٢٦٠٠	٨٨	٢٥	٤٥	٢٦	٢٥٣٠	٢٠٦	٥٠	٤٤	٢٥
٢٦٠١	٩٠	٢٥	٤٥	٢٨	٢٦٠١	٨٩	٢٥	٤٥	٢٧
٢٦٠١	٩٢	٢٥	٤٥	٣٠	٢٦٠١	٩١	٢٥	٤٥	٢٩
٢٦٠٢	٩٤	٢٥	٤٥	٣٢	٢٦٠١	٩٣	٢٥	٤٥	٣١
٢٧٦٦	٤٦	٨	٤٩	٣٤	٢٦٠٣	٩٥	٢٥	٤٥	٣٣
٢٩٤١	١١٨	٢٣	٥٢	٣٦	٢٧٧٠	٥٦	١٠	٤٩	٣٥

وفي نهاية هذا المبحث يمكن إجمال عدد أسماء الشرط حسب ورودها في صحيح مُسَلِّم من خلال هذا الجدول الآتي:

عدد وروده في صحيح مُسَلِّم	اسم الشرط
٧٢٩	مَنْ
٤٣	مَا
١	مَهْمَا
٣	مَتَى
٠	أَيَّانَ
٣	أَيْنَ
٠	أَنَّى
٣	حَيْثُمَا
٣٧	أَيَّ
٨١٩	المجموع

المبحث الرابع

بَيَانُ سَائِرِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَهَا حَقُّ الصَّدَارَةِ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، وَمَوَاضِعُهَا

تَمَّ بَيَانُ كُلِّ مِنْ: ضَمِيرِ الشَّانِ، وَأَسْمَاءِ الاسْتِفْهَامِ، وَالشَّرْطِ، مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَهَا حَقُّ الصَّدَارَةِ؛ حَسَبَ وُرُودِهَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، وَبَقِيَ كُلُّ مِنْ: (بَيْنَا، وَبَيْنَمَا) الظَّرْفِيَّتَيْنِ، وَ(كُلَّمَا)، وَ(كَمْ) الخَبَرِيَّةِ، وَ(كَأَيُّنْ)، وَ(مَا) التَّعْجِيبِيَّةِ؛ وَبَيَانُهَا حَسَبَ وَرُودِهَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ مِنْ خِلَالِ الْمَطَالِبِ الْخَمْسَةِ الْآتِيَةِ:

المطلب الأول: (بَيْنَا)، وَ(بَيْنَمَا)؛ الظَّرْفِيَّتَانِ.

المطلب الثاني: (كُلَّمَا).

المطلب الثالث: (كَمْ) الخَبَرِيَّةُ.

المطلب الرابع: (مَا) التَّعْجِيبِيَّةُ.

المطلب الخامس: مَا لَمْ يَرِدْ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَهَا حَقُّ الصَّدَارَةِ.

وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: (بَيْنَا)، وَ(بَيْنَمَا)؛ الظَّرْفِيَّتَانِ

وبيانها في المقصدين الآتيين:

المقصد الأول: (بَيْنَا)

وردت (بَيْنَا) الظرفية في صحيح مسلم خمسين مرة؛ منها هذه الأحاديث الثلاثة:

1. حَدِيثُ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السُّلَمِيِّ أَنَّهُ قَالَ: "بَيْنَا أَنَا أُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ)، إِذْ عَطَسَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ، فَقُلْتُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، فَرَمَانِي الْقَوْمُ بِأَبْصَارِهِمْ"^(١).

(١) صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، المساجد ومواضع الصلاة/تحرير الكلام في الصلاة، ونسخ ما كان من إباحته، ص ١٩٩: رقم الحديث ٣٣ - (٥٣٧).

٢. وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ قَالَ: "بَيْنَا نَحْنُ فِي الْمَسْجِدِ إِذْ خَرَجَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ)؛ فَقَالَ: انْطَلِقُوا إِلَى يَهُودٍ"^(١).

٣. وَقَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ): "بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ إِذْ رَأَيْتُنِي فِي الْجَنَّةِ، فَإِذَا امْرَأَةٌ تَوَضَّأُ إِلَيَّ جَانِبِ قَصْرِ"^(٢).

وأرقام الأحاديث التي وردت فيها (بيننا) الظرفية كما يأتي:

الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاته	الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاته
١	١	٦٠	٢١٥	١٣٥	٢	١	٧٣	٢٥٥	١٦١
٣	١	٧٣	٢٥٦	١٦١	٤	١	٧٤	٢٦٤	١٦٤
٥	٢	٢٢	٧٦	٢٧٤	٦	٤	١٤	٥٣	٤٠٠
٧	٥	-	٦	٥٢٣	٨	٥	٧	٣٣	٥٣٧
٩	٥	٩	-	٥٤٣	١٠	٥	١٩	١٠٠	٥٧٣
١١	٥	٤٢	٢٤٨	٦٤٩	١٢	٧	-	٣	٨٤٥
١٣	٧	١١	٣٨	٨٦٣	١٤	٧	١٤	٥٤	٨٧٥
١٥	٩	٢	٩	٨٩٧	١٦	١٢	١٠	٣٤	٩٩٢
١٧	١٢	٤٧	١٤٨	١٠٦٤	١٨	١٣	١٤	٨٧	١١١٢
١٩	١٣	٢٧	١٥٧	١١٤٩	٢٠	١٥	٥٧	٣٢٩	١٣٠٦
٢١	١٥	٩٤	٥٠٧	١٣٩٤	٢٢	١٦	٣	٢٧	١٤٠٦
٢٣	٢٢	٣٠	١٣٩	١٦١٠	٢٤	٢٩	٩	٤٠	١٧٠٨
٢٥	٣٢	١٣	٤٢	١٧٥٢	٢٦	٣٢	١٣	٤٥	١٧٥٤
٢٧	٣٢	٢٠	٦١	١٧٦٥	٢٨	٣٢	٢٦	٧٤	١٧٧٣
٢٩	٣٦	١	٢	١٩٧٩	٣٠	٣٦	٢٠	١٤٠	٢٠٣٨
٣١	٣٩	٣٧	١٢٩	٢٢٣٣	٣٢	٤١	-	٩	٢٢٥٩

(١) صَحِيحُ مُسْلِمٍ، مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، الْجِهَادُ وَالسَّيْرُ/إِجْلَاءُ الْيَهُودِ مِنَ الْحِجَازِ، ص ٧٠١: رقم الحديث ٦١ - (١٧٦٥).

(٢) المصدر السابق، فَضَائِلُ الصَّحَابَةِ (ﷺ)/مِنْ فَضَائِلِ عُمَرَ (رضي الله عنه)، ص ٩٣٦: رقم الحديث ٢١ - (٢٣٩٥).

٢٢٧٤	٢٢	٤	٤٢	٣٤	٢٢٧٤	٢١	٤	٤٢	٣٣
٢٣٩٠	١٥	٢	٤٤	٣٦	٢٣٨٨	١٣	١	٤٤	٣٥
٢٣٩٢	١٧	٢	٤٤	٣٨	٢٣٩١	١٦	٢	٤٤	٣٧
٢٣٩٥	٢١	٢	٤٤	٤٠	٢٣٩٢	١٨	٢	٤٤	٣٩
٢٤٧٣	١٣٢	٢٨	٤٤	٤٢	٢٤١٠	٤٠	٥	٤٤	٤١
٢٥٥٢	١٣	٤	٤٥	٤٤	٢٥٥٠	٨	٢	٤٥	٤٣
٢٧٦٩	٥٣	٩	٤٩	٤٦	٢٧٤٧	٧	١	٤٩	٤٥
٢٩٨٤	٤٥	٤	٥٣	٤٨	٢٧٧٠	٥٦	١٠	٤٩	٤٧

وكما هو واضح فيما سبق من الأحاديث أن (بَيْنًا) قد تصدرت الكلام كله؛ لأنها من الأسماء التي لها حق الصدارة؛ وكأنها مفتاح يُفْتَحُ بها الكلام.

المقصد الثاني: (بَيْنًا)

وردت (بَيْنًا) الظرفية في صحيح مسلم اثنتين وثمانين مرة؛ منها هذه الأحاديث الثلاثة:

١. قول رسول الله (ﷺ): "بَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي أَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ، فَإِذَا رَجُلٌ آدَمُ، سَبَطَ الشَّعْرَ، بَيْنَ رَجُلَيْنِ يَنْطِفُ رَأْسُهُ مَاءً - أَوْ يَهْرَاقُ رَأْسُهُ مَاءً - قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: هَذَا ابْنُ مَرْيَمَ" (١).
٢. وقوله (ﷺ): "بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ، وَجَدَ غُصْنَ شَوْكٍ عَلَى الطَّرِيقِ فَأَخْرَهُ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ، فَغَفَرَ لَهُ" (٢).
٣. وقوله (ﷺ): "بَيْنَمَا مُوسَى فِي مَلَأٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ لَهُ: هَلْ تَعْلَمُ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنْكَ؟ قَالَ مُوسَى: لَا" (٣).

(١) صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، الإيمان/ذكر المسيح ابن مريم (عليه السلام)، والمسيح الدجال، ص ٨٤: رقم الحديث ٢٧٧ - (١٧١).

(٢) المصدر السابق، الإمامة/بيان الشهداء، ص ٧٦٢: رقم الحديث ١٦٤ - (١٩١٤).

(٣) المصدر نفسه، الفضائل/من فضائل الخضر (عليه السلام)، ص ٩٣٠-٩٣١: رقم الحديث ١٧٤ - (٢٣٨٠).

وأرقام الأحاديث التي وردت فيها (بَيْنَمَا) الظرفية كما يأتي:

رقم الحديث ذاته	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الباب	رقم الكتاب	الرقم المتسلسل	رقم الحديث ذاته	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الباب	رقم الكتاب	الرقم المتسلسل
١١١	١٧٨	٤٧	١	٢	٨	١	١	١	١
٢٨٥	١٠٠	٣٠	٢	٤	١٧١	٢٧٧	٧٥	١	٣
٢٩٩	١٣	٣	٣	٦	٢٩٦	٥	٢	٣	٥
٥٢٣	٧	-	٥	٨	٥٠٥	٢٥٩	٤٨	٤	٧
٥٢٦	١٣	٢	٥	١٠	٥٢٣	٨	-	٥	٩
٦٠١	١٥٠	٢٧	٥	١٢	٥٢٦	١٤	٢	٥	١١
٦٧٥	٢٩٥	٥٤	٥	١٤	٦٠٣	١٥٥	٢٨	٥	١٣
٦٨٢	٣١٢	٥٥	٥	١٦	٦٨١	٣١١	٥٥	٥	١٥
٨٠١	٢٤٩	٤٠	٦	١٨	٧٩٦	٢٤٢	٣٦	٦	١٧
٨٤٥	٤	-	٧	٢٠	٨٠٦	٢٥٤	٤٣	٦	١٩
٩١٣	٢٥	٥	١٠	٢٢	٨٩٣	٢٢	٤	٨	٢١
١٠٧٢	١٦٧	٥١	١٢	٢٤	٩١٣	٢٧	٥	١٠	٢٣
١١٩٦	٦٠	٨	١٥	٢٦	١١٩٦	٥٩	٨	١٥	٢٥
١٣٢٢	٣٧١	٦٥	١٥	٢٨	١٢٠٦	٩٤	١٤	١٥	٢٧
١٣٣٣	٤٠٤	٦٩	١٥	٣٠	١٣٢٢	٣٧٢	٦٥	١٥	٢٩
١٦١٠	١٣٨	٣٠	٢٢	٣٢	١٤٧٩	٣١	٥	١٨	٣١
١٧٢٨	١٨	٤	٣١	٣٤	١٧٢٠	٢٠	١٠	٣٠	٣٣
١٧٩٤	١٠٧	٣٩	٣٢	٣٦	١٧٦٣	٥٨	١٨	٣٢	٣٥
١٨٠٧	١٣٢	٤٥	٣٢	٣٨	١٧٩٤	١٠٨	٣٩	٣٢	٣٧
١٩٢٤	١٧٦	٥٣	٣٣	٤٠	١٩١٤	١٦٤	٥١	٣٣	٣٩
٢٠٨٨	٤٩	١٠	٣٧	٤٢	١٩٤٨	٤٧	٧	٣٤	٤١
٢١٧٦	٢٦	١٠	٣٩	٤٤	٢٠٨٨	٥٠	١٠	٣٧	٤٣
٢٢٣٣	١٣٥	٣٧	٣٩	٤٦	٢٢٢٩	١٢٤	٣٥	٣٩	٤٥
٢٢٣٦	١٤٠	٣٧	٣٩	٤٨	٢٢٣٤	-	٣٧	٣٩	٤٧

٢٢٤٥	١٥٥	٤١	٣٩	٥٠	٢٢٤٤	١٥٣	٤١	٣٩	٤٩
٢٣٨٠	١٧٠	٤٦	٤٣	٥٢	٢٣٧٣	١٥٩	٤٢	٤٣	٥١
٢٣٨٠	١٧٤	٤٦	٤٣	٥٤	٢٣٨٠	١٧٢	٤٦	٤٣	٥٣
٢٤٠٣	٢٨	٣	٤٤	٥٦	٢٣٨٨	١٣	١	٤٤	٥٥
٢٥٩٥	٨٠	٢٤	٤٥	٥٨	٢٤٨٤	١٥٠	٣٣	٤٤	٥٧
١٩١٤	١٢٧	٣٦	٤٥	٦٠	٢٥٩٦	٨٢	٢٤	٤٥	٥٩
٤٥	-	١٣	٤٨	٦٢	٢٦٣٩	١٦٤	٥٠	٤٥	٦١
٢٧٤٥	٥	١	٤٩	٦٤	٢٧٤٣	١٠٠	٢٧	٤٨	٦٣
٢٧٦٩	٥٣	٩	٤٩	٦٦	٢٧٦٥	٤٥	٧	٤٩	٦٥
٢٧٩٤	٣٢	٤	٥٠	٦٨	٢٧٧٠	٥٦	١٠	٤٩	٦٧
٢٨٦٧	٦٧	١٧	٥١	٧٠	٢٨٠٠	٤٤	٨	٥٠	٦٩
٢٨٩٩	٣٧	١١	٥٢	٧٢	٢٨٩٧	٣٤	٩	٥٢	٧١
٢٩٣٧	١١٠	٢٠	٥٢	٧٤	٢٩٢٠	-	١٨	٥٢	٧٣
					٣٠٠٥	٧٣	١٧	٥٣	٧٥

وكما الأمر في (بَيِّنًا) كذلك في (بَيِّنَمًا)؛ حيثُ إنَّها قد تصدَّرتِ الكلام كُلَّهُ؛ لأنَّها من الأسماء التي لها حقُّ الصدارة؛ وكأنَّها مفتاح يُفْتَتَحُ بها الكلام.

المطلب الثاني: (كُلَّمًا)

وردت (كُلَّمًا) في صحيحِ مُسْلِمٍ خَمْسًا وَعِشْرِينَ مَرَّةً؛ منها هذه الأحاديث الثلاثة:

١. قَوْلُ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ فِي الرَّجُلِ الَّذِي تَتَّبِعُ رَجُلًا شَهِدَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) أَنَّهُ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ؛ فَقَالَ: 'فَخَرَجَ مَعَهُ، كَلَّمَا وَقَفَ وَقَفَ مَعَهُ، وَإِذَا أَسْرَعَ أَسْرَعَ مَعَهُ' (١).

(١) صحيحُ مُسْلِمٍ، مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، الْإِيْمَانُ/غَلَطُ تَحْرِيمِ قَتْلِ الْإِنْسَانِ نَفْسَهُ، وَأَنَّ مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ عُدَّ بِهِ فِي النَّارِ، وَأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ، ص ٦٠-٦١: رقم الحديث ١٧٩ - (١١٢).

٢. وقول رسول الله (ﷺ): "مَثَلُ الْبَخِيلِ وَالْمُتَّصِقِ، كَمَثَلِ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا جُنَّتَانِ مِنْ حَدِيدٍ، فَمَنْ اضْطُرَّتْ أَيْدِيهِمَا إِلَى تَدْيِهِمَا وَتَرَاقِيهِمَا، فَجَعَلَ الْمُتَّصِقُ كُلَّمَا تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ انْبَسَطَتْ عَنْهُ، حَتَّى تُغْشَى أَنْامِلُهُ وَتَغْفُوَ أَثْرُهُ، وَجَعَلَ الْبَخِيلُ كُلَّمَا هَمَّ بِصَدَقَةٍ قَلَصَتْ، وَأَخَذَتْ كُلُّ حَلْقَةٍ مَكَانَهَا"^(١).

٣. وقوله (ﷺ): "دَعْوَةُ الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ لِأَخِيهِ بِظَهْرِ الْغَيْبِ مُسْتَجَابَةٌ، عِنْدَ رَأْسِهِ مَلَكٌ مُوَكَّلٌ، كُلَّمَا دَعَا لِأَخِيهِ بِخَيْرٍ، قَالَ الْمَلَكُ الْمُوَكَّلُ بِهِ: آمِينَ، وَلَكَ بِمِثْلِ"^(٢).

وأرقام الأحاديث التي وردت فيها (كُلَّمَا) كما يأتي:

الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاته	الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاته
١	١	٤٧	١٧٩	١١٢	٢	١	٨١	٣٠٢	١٨٣
٣	١	٨٤	٣٢٠	١٩١	٤	١١	٣٥	١٠٢	٩٧٤
٥	١٢	٦	٢٤	٩٨٧	٦	١٢	٦	٢٦	٩٨٧
٧	١٢	٨	٣٠	٩٩٠	٨	١٢	٢٣	٧٦	١٠٢١
٩	١٥	١٩	١٤٧	١٢١٨	١٠	١٥	٢٩	١٩٣	١٢٣٧
١١	٢٩	٥	١٧	١٦٩٢	١٢	٢٩	٥	١٨	١٦٩٢
١٣	٢٩	٥	٢٠	١٦٩٤	١٤	٣٣	١٠	٤٤	١٨٤٢
١٥	٣٣	٣٣	١٢٥	١٨٨٩	١٦	٣٧	٢٦	٨٨	٢١٠٧
١٧	٤٤	٥٥	٢٢٥	٢٥٤٢	١٨	٤٨	١٣	٤٥	٢٧٠٤
١٩	٤٨	١٣	٤٥	٢٧٠٤	٢٠	٤٨	٢٣	٨٨	٢٧٣٣
٢١	٥٢	٢٤	١١٩	٢٩٤٢					

ول (كُلَّمَا) فيما سبق من الأحاديث حق الصدارة في جملتها؛ لتضمنها معنى الشرط، وللشرط صدر الكلام - كما تبين.

(١) صَحِيحُ مُسْلِمٍ، مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، الزَّكَاةُ/مَثَلُ الْمُتَّقِ وَالْبَخِيلِ، ص ٣٦٧: رقم الحديث ٧٦ - (١٠٢١).
(٢) المصدر السابق، الذُّكْرُ وَالِدُعَاءُ وَالتَّوْبَةُ وَالِاسْتِغْفَارُ/فَضْلُ الدُّعَاءِ لِلْمُسْلِمِينَ بِظَهْرِ الْغَيْبِ، ص ١٠٤٩: رقم الحديث ٨٨ - (٢٧٣٣).

المطلب الثالث: (كَمْ) الْخَبْرِيَّةُ

(كَمْ) نوعان:

الأول: (كَمْ) الاستفهامية.

والثاني: (كَمْ) الخبرية؛ وهي ما تعنينا هنا؛ وقد وردت في صحيح مسلم ثلاث مرّاتٍ في ثلاثة أحاديث؛ هي:

١. قول رسول الله (ﷺ): "كَمْ مِنْ عِدْقٍ مُعَلَّقٍ - أَوْ مُدَلَّى - فِي الْجَنَّةِ لِابْنِ الدَّخْدَاحِ" (١).
٢. وقول خالد بن الوليد (رضي الله عنه): "وَكَمْ مِنْ مُصَلٍّ يَقُولُ بِلِسَانِهِ مَا لَيْسَ فِي قَلْبِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ): إِنِّي لَمْ أَوْمَرَ أَنْ أَنْقُبَ عَنْ قُلُوبِ النَّاسِ، وَلَا أَشُقَّ بُطُونَهُمْ" (٢).
٣. وقول رسول الله (ﷺ) إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ: "الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَنَا وَسَقَانَا، وَكَفَانَا وَآوَانَا، فَكَمْ مِمَّنْ لَا كَافِيَ لَهُ وَلَا مُؤْوِي" (٣).

ول (كَمْ) الخبرية فيما سبق من الأحاديث خصائص عدّة؛ منها هذه الثلاث:

١. جاءت صدرَ جملةٍ؛ لأنّها من الأسماء التي لها حقُّ الصدارة.
٢. جاء بعدها حرف الجر (مِنْ)؛ فغالبًا ما يأتي بعدها.
٣. هي أداة للإخبار عن معدودٍ كثيرٍ.

المطلب الرابع: (مَا) التَّعْجِيبِيَّةُ

وردت (مَا) التَّعْجِيبِيَّةُ في صحيح مسلم عَشْرَ مرّاتٍ؛ منها هذه الأحاديث الثلاثة:

١. حديث رسول الله (ﷺ) يُخْبِرُ عَمَّا سَوْفَ يَحْدُثُ مِنْ شَأْنِ الْأَمَانِ؛ فيقول (ﷺ): "فَيُصْبِحُ النَّاسُ يَتَّبِعُونَ لَا يَكَادُ أَحَدٌ يُؤَدِّي الْأَمَانَةَ؛ حَتَّى يُقَالَ: إِنَّ فِي بَنِي فُلَانٍ رَجُلًا أَمِينًا،

(١) صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، الجنائز/رُكُوبُ الْمُصَلِّي عَلَى الْجَنَازَةِ إِذَا انْصَرَفَ، ص ٣٤٦: رقم الحديث ٨٩ - (٩٦٥).

(٢) المصدر السابق، الزَّكَاةُ/نُكْرُ الْخَوَارِجِ وَصِفَاتِهِمْ، ص ٣٨٢: رقم الحديث ١٤٤ - (١٠٦٤).

(٣) المصدر نفسه، الذُّكْرُ وَالِدُعَاءُ وَالتَّوْبَةُ وَالِاسْتِغْفَارُ/مَا يَقُولُ عِنْدَ النَّوْمِ وَأَخْذُ الْمُضْجَعِ، ص ١٠٤٤-١٠٤٥: رقم الحديث ٦٥ - (٢٧١٥).

حَتَّى يُقَالَ لِلرَّجُلِ: مَا أَجْلَدَهُ! مَا أَظْرَفَهُ! مَا أَعْقَلَهُ! وَمَا فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ" (١).

٢. وقول عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ يَتَعَجَّبُ مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ): "مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَتَوَضَّأُ فَيُحْسِنُ وُضُوءَهُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي رُكْعَتَيْنِ، مُقْبِلٌ عَلَيْهِمَا بِقَلْبِهِ وَوَجْهِهِ، إِلَّا وَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ" فيقول: "مَا أَجْوَدَ هَذِهِ!" (٢).

٣. وقول عائشة رضي الله عنها:- "مَا أَسْرَعَ النَّاسَ إِلَى أَنْ يَعْيبُوا مَا لَا عِلْمَ لَهُمْ بِهِ!" (٣).

وأرقام الأحاديث التي وردت فيها (مَا) التَّعْجِيبِيَّةُ كما يأتي:

الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاته
١	١	٦٤	٢٣٠	١٤٣
٣	٢	٦	١٧	٢٣٤
٥	١١	٣٤	٩٩	٩٧٣
٧	٥٢	١٦	١٥	٢٩٠٥

الرقم المتسلسل	رقم الكتاب	رقم الباب	رقم الحديث تحت الكتاب الواحد	رقم الحديث ذاته
٢	١	٨١	٢٩٩	١٨٢
٤	٥	٢٥	١٢٩	٥٨٩
٦	١١	٣٤	١٠٠	٩٧٣

ول (مَا) التَّعْجِيبِيَّةُ فيما سبق من الأحاديث حقُّ الصِّدَارَةِ؛ لأنَّ تركيبها يجري مجرى المَثَلِ الذي لا تتغيَّرُ مواقع كلماته.

المطلب الخامس: ما لم يرد في صحيح مسلم من الأسماء التي لها حقُّ الصِّدَارَةِ

هناك بعضُ الأسماء التي لها حقُّ الصِّدَارَةِ لم ترد في صحيح مسلم، ولو مرةً واحدةً؛ وهي أربعة أسماء؛ كما يأتي:

(١) صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، الإيمان/رَفَعُ الْأَمَانَةِ وَالْإِيْمَانِ مِنْ بَعْضِ الْقُلُوبِ، وَعَرَضُ الْفِتَنِ عَلَى الْقُلُوبِ، ص ٧١: رقم الحديث ٢٣٠ - (١٤٣).

(٢) المصدر السابق، الطَّهَارَةُ/الذِّكْرُ الْمُسْتَحَبُّ عَقِبَ الْوُضُوءِ، ص ١٠٩: رقم الحديث ١٧ - (٢٣٤).

(٣) المصدر نفسه، الْجَنَائِزُ/الصَّلَاةُ عَلَى الْجَنَائِزِ فِي الْمَسْجِدِ، ص ٣٤٨: رقم الحديث ١٠٠ - (٩٧٣).

١. (أَيَّانَ) الاستفهامية.
٢. (أَيَّانَ) الشرطية.
٣. (أَتَى) الشرطية.
٤. كنايات العدد: (كأين).

وفي نهاية هذا المبحث يمكن إجمال عدد سائر الأسماء التي لها حقّ الصدارة حسب ورودها في صحیح مُسَلِّمٍ من خلال هذا الجدول الآتي:

الأداة	عدد ورودها في صحیح مُسَلِّمٍ
بَيَّنَّا	٥٠
بَيَّنَّمَا	٨٢
كُلَّمَا	٢٥
(كَمْ) الْخَبَرِيَّةُ	٣
كَأَيِّنْ	٠
(مَا) التَّعْجِيبِيَّةُ	١٠
المجموع	١٧٠

وفي نهاية هذا الفصل يمكن إجمال عدد الأسماء التي لها حقّ الصدارة كلّها حسب ورودها في صحیح مُسَلِّمٍ من خلال هذا الجدول الآتي:

الأسماء التي لها حقّ الصدارة	عدد ورودها في صحیح مُسَلِّمٍ
ضمير الشأن	٢٠٣
أسماء الاستفهام	١٣٩٩
أسماء الشرط	٨١٩
سائر الأسماء التي لها حقّ الصدارة	١٧٠
المجموع	٢٥٩١

الْخَاتِمَةُ

في هذه الخاتمة، وبعد أن تمَّ الحديث عن الأسماء التي لها حقُّ الصدارة في صحيح مُسَلِّمٍ من خلال الجانبين: النظري، والتطبيقي، يوجز الباحث النتائج التي توصل إليها، ومن ثمَّ يقترح بعض التوصيات اللاحقة بالبحث؛ وبيانها في النقطتين الآتيتين:

أولاً: النتائج

ومنها هذه التسع:

١. يجوز حذف ضمير الشأن في باب (إِنَّ) عامة سواء أكان الحذف في لغة الشعر أم غيرها؛ بدليل أحاديث ورد فيها ضمير الشأن محذوفاً، منها هذه الثلاثة:
أ- حديث عائشة رضي الله عنها- أَنَّهَا قَالَتْ: "وَإِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) لَيَدْعُ الْعَمَلَ وَهُوَ يُحِبُّ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ، خَشْيَةً أَنْ يَعْمَلَ بِهِ النَّاسُ فَيُفْرَضَ عَلَيْهِمْ"^(١)؛ حيثُ حُذِفَ ضمير الشأن من (إِنَّ) المخففة من الثقيلة؛ والتقدير: (وَإِنَّهُ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) لَيَدْعُ الْعَمَلَ....).
ب- وقول رسول الله (ﷺ): "إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الَّذِينَ يُشَبِّهُونَ بِخَلْقِ اللَّهِ"^(٢)؛ حيثُ حُذِفَ ضمير الشأن من (إِنَّ)؛ والتقدير: (إِنَّهُ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الَّذِينَ يُشَبِّهُونَ بِخَلْقِ اللَّهِ).
ج- وقول رسول الله (ﷺ): "أَرَأَيْتُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ؟ فَإِنَّ عَلَى رَأْسِ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ"^(٣)؛ حيثُ حُذِفَ ضمير الشأن من (إِنَّ)؛ والتقدير: (فَأِنَّهُ عَلَى رَأْسِ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ).

(١) صحيحُ مُسَلِّمٍ، مُسَلِّمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، صَلَاةُ الْمُسَافِرِينَ وَقَصْرُهَا/اسْتِحْبَابُ صَلَاةِ الضَّحَى، وَأَنَّ أَقْلَهَا رَكَعَتَانِ، وَأَكْمَلَهَا ثَمَانِ رَكَعَاتٍ...، ص ٢٦١: رقم الحديث ٧٧ - (٧١٨).

(٢) المصدر السابق، اللباس والرَّيْنَةُ/تَحْرِيمُ تَصْوِيرِ صُورَةِ الْحَيَوَانَ، وَتَحْرِيمُ اتِّخَاذِ مَا فِيهِ صُورَةٌ غَيْرَ مُمْتَهَنَةٍ بِالْفَرْشِ وَنَحْوِهِ، وَأَنَّ الْمَلَائِكَةَ -عَلَيْهِمُ السَّلَامُ- لَا يَدْخُلُونَ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ وَلَا كَلْبٌ، ص ٨٣٩: رقم الحديث ٩١ - (٢١٠٧).

(٣) المصدر نفسه، فَضَائِلُ الصَّحَابَةِ (ﷺ)/قَوْلُهُ (ﷺ): "لَا تَأْتِي مِائَةُ سَنَةٍ وَعَلَى الْأَرْضِ نَفْسٌ مَنفُوسَةٌ الْيَوْمَ"، ص ٩٨٤: رقم الحديث ٢١٧ - (٢٥٣٧).

٢. حذف ألف (مَا) الاستفهامية إذا جُرَتْ من بابِ أَوْلَى، وليس من بابِ الوُجُوب؛ لورود ثلاثة أحاديث في صحيح مُسْلِمٍ تُؤَيِّد ذلك؛ وهي:

أ- قول ثَابِتِ البُنَانِيِّ يسأل أنسَ بن مالكٍ رضي الله عنهما: "بِمَا أَوْلَمَ رَسُوْلُ اللهِ (ﷺ)؟" فَقَالَ أنسُ: أَطْعَمَهُمْ خُبْزًا وَلَحْمًا حَتَّى تَرَكَوهُ"^(١)؛ حيثُ لم تُحذف ألف (مَا) الاستفهامية المجرورة بحرف الجرِّ (الباء) في قوله: "بِمَا أَوْلَمَ؟".

ب- وقول عُمر بن الخطاب (رضي الله عنه): "فَبَيْنَمَا أَنَا فِي أَمْرٍ أَتَمَرُهُ؛ إِذْ قَالَتْ لِي امْرَأَتِي: لَوْ صَنَعْتَ كَذَا وَكَذَا، فَقُلْتُ لَهَا: وَمَا لِكَ أَنْتِ، وَلِمَا هَاهُنَا؟"^(٢)؛ حيثُ لم تُحذف ألف (مَا) الاستفهامية المجرورة بحرف الجرِّ (اللام) في قوله: "وَلِمَا هَاهُنَا؟".

ج- وحديث جَابِرٍ، أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ؛ فَقَالَ: "يَا رَسُوْلَ اللهِ بَيْنَ لَنَا دِينَنَا كَأَنَّا خُلِقْنَا الْآنَ، فِيمَا الْعَمَلُ الْيَوْمَ؟ أَفِيْمَا جَفَّتْ بِهِ الْأَقْلَامُ، وَجَرَتْ بِهِ الْمَقَادِيرُ، أَمْ فِيمَا نَسْتَقْبِلُ؟" قَالَ (ﷺ): لَا، بَلْ فِيمَا جَفَّتْ بِهِ الْأَقْلَامُ وَجَرَتْ بِهِ الْمَقَادِيرُ، قَالَ: فَفِيْمَا الْعَمَلُ؟ ... قَالَ: اْعْمَلُوا فَكُلُّ مُيَسَّرٍ"^(٣)؛ حيثُ لم تُحذف ألف (مَا) الاستفهامية المجرورة بحرف الجرِّ (في)؛ وذلك في قوله: "فِيْمَا الْعَمَلُ الْيَوْمَ؟".

بالإضافة إلى قول الفراء (ت ٢٠٧هـ) من أن إتمامها صوابٌ، وإنما الحذفُ علَّةٌ جاءت؛ لِيُعْرَفَ الاستفهام من الخبر^(٤).

٣. (مَا) الاستفهامية إذا رُكِبَتْ مع (ذَا) فإنَّها تُفارق وجوب التصدير؛ وهذا لا يمنع من أن تأتي صدرًا؛ بل هو الأغلب؛ ولكن لا تستوجبه؛ بدليل أحاديث وردت في صحيح مُسْلِمٍ من هذا القبيل؛ منها هذه الثلاثة:

(١) صحيحُ مُسْلِمٍ، مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، النِّكَاحُ/رَوَاجُ زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ، وَتُرُوْلُ الْحِجَابِ، وَإِثْبَاتُ وَلِيْمَةِ الْعُرْسِ، ص ٥٣٤: رقم الحديث ٩١ - (١٤٢٨).

(٢) المصدر السابق، الطَّلَاقُ/فِي الْإِبْلَاءِ، وَاعْتِزَالِ النِّسَاءِ، وَتَخْيِيرِهنَّ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تَطَلَّهْرَا عَلَيْهِ﴾ [التَّحْرِيم: ٤]، ص ٥٦٤-٥٦٥: رقم الحديث ٣١ - (١٤٧٩).

(٣) المصدر نفسه، الْفَدْرُ/كَيْفِيَّةُ خَلْقِ الْأَدْمِيِّ فِي بَطْنِ أُمِّهِ، وَكِتَابَةُ رِزْقِهِ وَأَجَلِهِ وَعَمَلِهِ وَشَفَاوَتِهِ وَسَعَادَتِهِ، ص ١٠٢١: رقم الحديث ٨ - (٢٦٤٨).

(٤) مَعَانِي الْقُرْآنِ، الْفَرَّاءُ، ج ٢/٢٩٢.

أ- حين بايع عمرو بن العاص (رضي الله عنه) رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بسط يمينه، فقال (صلى الله عليه وسلم): 'فَقَبِضْتُ يَدِي، قَالَ (صلى الله عليه وسلم): مَا لَكَ يَا عَمْرُو؟ قَالَ (صلى الله عليه وسلم): قُلْتُ: أَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيكَ، قَالَ (صلى الله عليه وسلم): تَشْتَرِي بِمَاذَا؟ قُلْتُ: أَنْ يُغْفَرَ لِي' (١)؛ والتقدير أن يقال: (بِمَاذَا تَشْتَرِي؟).

ب- قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ فِي خِلَافَتِهِ، فَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: مَا أَظُنُّ أَبَا حُبَيْبٍ يَعْنِي ابْنَ الزُّبَيْرِ، سَمِعَ مِنْ عَائِشَةَ مَا كَانَ يَزْعُمُ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْهَا، قَالَ الْحَارِثُ: بَلَى أَنَا سَمِعْتُهُ مِنْهَا، قَالَ: سَمِعْتَهَا تَقُولُ مَاذَا؟ (٢)؛ إذ التقدير أن يقال: (مَاذَا سَمِعْتَهَا تَقُولُ؟).

ج- عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ، قَالَتْ: 'دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم)، فَقُلْتُ لَهُ: هَلْ لَكَ فِي أُخْتِي بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ؟ فَقَالَ (صلى الله عليه وسلم): أَفَعَلُ مَاذَا؟ قُلْتُ: تَنَحَّيْهَا' (٣)؛ والتقدير أن يقال: (مَاذَا أَفَعَلُ؟).

٤. لا بأس من الوقوف على (مَا) الاستفهامية ب (هاء السكت) سواء أُجْرَتْ أم لا؛ فهناك أحاديث قد وردت فيها (مَا) الاستفهامية غير المجرورة؛ ومع ذلك وَقِفْ عليها بهاء السكت؛ منها هذه الثلاثة:

أ- قَوْلُ يُونُسَ بْنِ جُبَيْرٍ يَسْأَلُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ: 'إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، أَتَعْتَدُ بِتِلْكَ التَّطْلِيقَةِ؟ فَقَالَ (صلى الله عليه وسلم): فَمَهْ، أَوْ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحَمَقَ؟' (٤)؛ أي: (فَمَا...؟) (٥).

(١) صَحِيحُ مُسْلِمٍ، مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، الْإِيمَانُ/كُونَ الْإِسْلَامَ يَهْدُمُ مَا قَبْلَهُ، وَكَذَا الْهَجْرَةَ وَالْحَجَّ، ص ٦٣-٦٤: رقم الحديث ١٩٢ - (١٢١).

(٢) المصدر السابق، الْحَجُّ/نَقْضُ الْكُعْبَةِ وَيَنَاوَهَا، ص ٤٩٨: رقم الحديث ٤٠٣ - (١٣٣٣).

(٣) المصدر نفسه، الرِّضَاعُ/تَحْرِيمُ الرَّبِيبَةِ، وَأُخْتُ الْمَرْأَةِ، ص ٥٤٦: رقم الحديث ١٥ - (١٤٤٩).

(٤) المصدر نفسه، الطَّلَاقُ/تَحْرِيمُ طَلَاقِ الْحَائِضِ بِغَيْرِ رِضَاهَا، وَأَنَّهُ لَوْ خَالَفَ وَقَعَ الطَّلَاقُ، وَيُؤْمَرُ بِرَجْعَتِهَا، ص ٥٥٩: رقم الحديث ٩ - (١٤٧١).

(٥) قال الإمام النووي (ت ٦٧٦هـ): "وَأَمَّا قَوْلُهُ: (فَمَهْ)؛ فيحتمل أن يكون للكف والزجر عن هذا القول، أي: لا تشك في وقوع الطلاق واجزم بوقوعه، ورُبَّمَا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِ (مَهْ): (مَا)؛ فيكون استفهامًا؛ أي: فما يكون إن لم أحتسب بها؟ ومعناه لا يكون إلا الاحتساب بها؛ فأبدل من الألف هاء؛ كما قالوا في (مَهْمَا) أَنْ أَصْلَهَا (مَا)؛ أي: أي شيء. انظر: صَحِيحُ مُسْلِمٍ بِشَرْحِ النَّوَوِيِّ، النَّوَوِيُّ، ج ٩٨/١٠.

ب- وسؤال موسى (ﷺ) لربه (ﷻ) حين خيره بين أن يموت أو أن يضع يده على مثن ثور، فله، بما غطت يده بكل شعرة، سنة؛ فقال (ﷻ): "أَيُّ رَبِّ تُمْ مَهْ؟ قَالَ (ﷻ): تُمْ الْمَوْتُ، قَالَ (ﷻ): فَالآن" (١).

ج- وسؤال رسول الله (ﷺ) حين قال له حنظلة (رضي الله عنه): "تَأْفِقَ حَنْظَلَةُ؟" فقال (ﷺ): "مَهْ؟" (٢)؛ أي: (وَمَا ذَلِكَ؟) بدليل الرواية التي سبقتها للحديث نفسه.

٥. إنَّ الحديث النبويَّ الشرف؛ يُعدُّ كنزًا من مواطن الاستشهاد اللغوي الغني بالشواهد؛ فضلًا عن أنَّه كلام رسول الله (ﷺ)، وهذا ما ألقيناه في هذه الرسالة.

٦. احتوى صحيح مسلم بين دفتيه على أغلب الأسماء التي لها حقُّ الصدارة، وقد جاءت فيه بشكلٍ كبيرٍ؛ ذلك لأنها عبارة عن مفاتيحٍ لاستهلال الكلام بها.

٧. بلغ عدد الأسماء التي لها حقُّ الصدارة في صحيح مسلم (٢٥٩١) واحدًا وتسعينَ وخمسمائةً وألفي اسمٍ.

٨. إنَّ (مَا) في الشرط أقلُّ استعمالًا من (مَنْ)؛ حيثُ بلغ عددها ثلاثًا وأربعينَ مرَّةً، في مقابل تسعًا وعشرينَ وسبعمئةً مرَّةً لـ (مَنْ)، بخلاف الاستفهام؛ فإنَّ (مَا) فيه أكثر استعمالًا من (مَنْ)؛ حيثُ بلغ عددها إحدى وعشرينَ وسبعمئةً مرَّةً، في مقابل ثمانينَ وأربعينَ ومائتي مرَّةً لـ (مَنْ)، وباختصار يمكن القول بأنَّ: (مَنْ) في الشرط أكثر استعمالًا منها في الاستفهام، على العكس من (مَا)؛ فإنَّ استعمالها في الاستفهام أكثر من مجيئها في الشرط.

٩. كان النصيب الأكبر من ورود الأسماء التي لها حقُّ الصدارة في صحيح مسلم لأسماء الاستفهام؛ حيثُ بلغ عددها تسعةً وتسعينَ وثلاثمئةً وألفَ اسمٍ، وهو عددٌ أكثر من النصف لبواقي الأسماء؛ وذلك لأنَّ غالب الأحاديث عبارة عن أسئلة وأجوبة.

(١) صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، الفضائل/من فضائل موسى (ﷺ)، ص ٩٢٦: رقم الحديث ١٥٧ - (٢٣٧٢).

(٢) المصدر السابق، التوبة/فضل نوافل الذكر والفكر في أمور الآخرة والمراقبة، وجواز ترك ذلك في بعض الأوقات، والأشغال بالدنيا، ص ١٠٥٥: رقم الحديث ١٣ - (٢٧٥٠).

ثانياً: التَّوَصِيَّاتُ

ومن هنا هذه التّلاث:

١. توجيه الباحثين إلى دراسة الحديث النبوي الشريف دراسةً لغويّةً؛ فإنّه يفتقر كثيراً لها، أسوة بما لقيه القرآن الكريم من اهتمام عظيم.
٢. دراسة الجانبين الآخريين من الألفاظ التي لها حقّ الصدارة في صحيح مسلم؛ وهما: الأفعال، والحروف، ولعليّ أستدرك طرفاً من ذلك إذا ما أُتيح لي في الدراسات اللاحقة.
٣. الاهتمام باللّغة العربية على وجه العموم، والدراسات النحويّة على وجه الخصوص، بحكم أنّ لغتنا العزيزة هي لغة الدين العالمي الذي جاء رحمة للعالمين؛ ولأنّ النحو والإعراب يسهم بنصيب وافر في تجلية المعاني للنصوص.

وبعد هذه الرحلة الشاقّة، والممتعة في آنٍ واحدٍ؛ فإنّ الباحث يرجو الله (ﷻ) أن يكون هذا العمل المتواضع خالصاً لوجهه الكريم، وعلماً يُنتفع به؛ فتلك بُغيته منه وغايته، كما ويسأله الإخلاص في النّيّة والقول، والله وليّ التوفيق، وصلى الله على سيدنا مُحَمَّدٍ؛ عليه أفضل الصلاة وأتمّ التسليم، وعلى آله، وصحبه، والتابعين، وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.

تمّ بحمد الله

المصادر والمراجع

"القرآن الكريم".

١. إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفرائد المسموعة، صلاح الدين خليل بن كيكليدي العلاني، تحقيق: مرزوق بن هياس آل مرزوق الزهراني، المدينة المنورة- مكتبة العلوم والحكم، سوريا- دار العلوم والحكم، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
٢. احتجاج الحوئين بالحديث، محمود حسني محمود، مجلة اللغة العربية الأردني، السنة الثانية، العدد المزدوج: (٣) و (٤)، ص ٤٢.
٣. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
٤. إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد في أنواع العلوم، ابن الأكفاني؛ محمد بن إبراهيم بن ساعد الأنصاري، تحقيق: عبد المنعم محمد عمر، القاهرة، دار الفكر العربي، د.ط، د.ت.
٥. الأساليب الإنشائية في النحو العربي، عبد السلام محمد هارون، ط٥، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
٦. أسلوب الاستفهام في القرآن الكريم (عرضه - إعرابه)، عبد الكريم محمود يوسف، دمشق، مكتبة الغزالي، ومطبعة الشام، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
٧. الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م.
٨. "الأصمعيات؛ إختيار الأصمعي"، أبو سعيد عبد الملك بن فريب الأصمعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، بيروت-لبنان، ط٥، دن، د.ت.
٩. الأصول في النحو، ابن السراج؛ أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
١٠. إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق: الشيخ خالد العلي، بيروت، دار المعرفة، ط٢، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

١١. الأغانِي، أبو الفرج الأصفهاني؛ علي بن الحسين، تحقيق: مكتب تحقيق دار إحياء التراث العربي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
١٢. الأفتَرَاخُ فِي أُصُولِ النَّحْوِ، جلال الدين عبد الرحمن السُّيُوطِي، تحقيق: عبد الحكيم عطية، د.م، دار البيروتية، ط٢، ١٤٢٧/٢٠٠٦م.
١٣. إِكْمَالُ تَهْدِيْبِ الْكَمَالِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ، علاء الدين مُغَلَّطَاي بن قليج، تحقيق: عادل مُحمَّد وأسامة إبراهيم، القاهرة، الفاروق الحديثة، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
١٤. أَمَالِي ابْنِ الْحَاجِبِ، ابْنُ الْحَاجِبِ؛ جمال الدين عثمان بن عُمر بن أبي بكر المِصْرِي، تحقيق: فخر صالح سُليمان قداره، (عمان-الأردن، دار عمار)، (بيروت-لبنان، دار الجيل)، د.ط، د.ت.
١٥. أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ، ابْنُ الشَّجَرِيِّ؛ هبة الله بن علي بن مُحمَّد الحَسَنِي العَلَوِي، تحقيق: محمود مُحمَّد الطناحي، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
١٦. الإِمَامُ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ صَاحِبُ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ وَمُحَدِّثُ الْإِسْلَامِ الْكَبِيرِ، مشهور حَسَنَ مَحْمُودِ سُلْمَانَ، دمشق، دار القلم، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
١٧. الإِمَامُ مُسْلِمٌ وَمَنْهَجُهُ فِي صَحِيحِهِ، مُحمَّد عبد الرحمن طَوَالِبَة، عَمَّان، دار عمار، ط٢، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
١٨. الْأَنْسَابُ لِلِسَمْعَانِيِّ، أبو سعد عبد الكريم بن مُحمَّد بن منصور السَّمْعَانِي، تحقيق: الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المُعَلِّمِي الِيَمَانِي، القاهرة، الفاروق الحديثة، ط١، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
١٩. الْإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ بَيْنَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكَوْفِيِّينَ، أبو البركات بن الأَنْبَارِيِّ؛ عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله الأَنْبَارِيِّ، تحقيق: جودة مبروك مُحمَّد مبروك، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ٢٠٠٢م.
٢٠. الْأَنْوَارُ الْكَاشِفَةُ لِمَا فِي كِتَابِ "أَضْوَاءَ عَلَى السُّنَّةِ" مِنَ الزَّلَّلِ وَالنَّضْلِيلِ وَالْمَجَازَفَةِ، عبد الرحمن بن يحيى المُعَلِّمِي الِيَمَانِي، بيروت، عالم الكتب، د.ط، د.ت.
٢١. الْإِيضَاحُ الْعَضْدِي، أبو علي الفَارِسِي؛ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، د.م، دن، ط١، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

٢٢. الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني، والبيان، والبدیع)، الخطيب القزويني؛ محمد بن عبد الرحمن، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
٢٣. بُعْيَةُ الوَعَاةِ فِي طَبَقَاتِ اللُّغَوِيِّينَ وَالنَّحَاةِ، جلال الدين عبد الرحمن السُّيُوطِيّ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط١، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.
٢٤. تَأْجُجُ العَرُوسِ مِنْ جَوَاهِرِ القَامُوسِ، محمد مُرتَضَى الحُسَيْنِيّ الزَّيْدِيّ، تحقيق: علي هلال، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ط٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
٢٥. تَارِيخُ الأَدَبِ العَرَبِيِّ، كارل بروكلمان، ترجمة، عبد الحليم النجار، القاهرة، دار المعارف، ط٣، د.ت.
٢٦. تَارِيخُ بَغْدَادَ أَوْ مَدِينَةِ السَّلَامِ وَأَحْبَابُ مُحَدِّثِيهَا وَذَكَرُ فُطَانِهَا العُلَمَاءِ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا وَوَارِدِيهَا، الخَطِيبُ البَغْدَادِيّ؛ أبو بكر أحمد بن عليّ، تحقيق: بشار عوَّاد مَعْرُوف، بيروت، دار الغرب العربي، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
٢٧. التَّبَيَّنُ فِي إِعْرَابِ القُرْآنِ، أبو البقاء عبد الله بن الحُسَيْنِ العُكْبَرِيّ، تحقيق: عليّ محمد البجاوي، القاهرة، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ط، ١٩٧٦م.
٢٨. تَدْرِيبُ الرَّاوِي فِي شَرْحِ تَفْرِيبِ النَّوَاوِيّ، جلال الدين عبد الرحمن السُّيُوطِيّ، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفَارِيَّابِي، الرياض، مكتبة الكوثر، ط٢، ١٤١٥هـ.
٢٩. تَذَكُّرَةُ الحَقَّاطِ، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الدَّهَبِيّ، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت.
٣٠. التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ فِي شَرْحِ كِتَابِ التَّسْهِيلِ، أبو حَيَّانُ مُحَمَّدُ بن يوسُفِ الأَنْدَلُسِيّ، تحقيق: حسن هندراوي، دمشق، دار القلم، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
٣١. تَفْسِيرُ البَحْرِ المُحِيطِ، أبو حَيَّانُ مُحَمَّدُ بن يوسُفِ الأَنْدَلُسِيّ، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
٣٢. تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ، محمد بن جرير الطَّبْرِيّ، تحقيق: بشار عوَّاد معروف وعصام فارس الحرساني، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

٣٣. تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، ابنُ كثير، تحقيق: سامي السلامة، الرياض، دار طيبة، ط٢، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
٣٤. التَّنْبِيهُ عَلَى شَرْحِ مُشْكَلَاتِ الْحَمَاسَةِ، أبو الفتح عُثمان بن جَنِّي، تحقيق: حسن محمود هنداوي، الكويت، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
٣٥. تَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ، أبو زكريا مُحْيِي الدين يحيى بن شَرَفِ النَّوَوِيِّ، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت.
٣٦. تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حَجَرِ الْعَسْقَلَانِيِّ، الهند- حيدر آباد الدكن، مجلس دائرة المعارف النظامية، ط١، ١٣٢٧هـ.
٣٧. تَيْسِيرُ مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ، محمود الطَّحَّانُ، الرياض، مكتبة المعارف، ط١١، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.
٣٨. ثَلَاثُ مَقَالَاتٍ فِي الْأَسْتِثْنَاءِ بِالْحَدِيثِ عِنْدَ النَّحَاةِ، (١) مَوَاقِفُ النَّحَاةِ مِنَ الْأَسْتِثْنَاءِ بِالْحَدِيثِ، ياسر عبد الله الطريقي، جامعة القصيم، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم السنة وعلومها بريدة.
٣٩. جَامِعُ الدَّرُوسِ الْعَرَبِيَّةِ، مصطفى الغلاييني، تحقيق: عبد المنعم خفاجة، صيدا-بيروت، المكتبة العصرية، د.ط، د.ت.
٤٠. الْجُمْلَةُ الْعَرَبِيَّةُ، تَأْلِيفُهَا، وَأَفْسَامُهَا، فَاضِلُ صَالِحِ السَّامِرَائِيِّ، عَمَّان، دار الفكر، ط٢، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٧م.
٤١. الْجَنَى الدَّائِي فِي حُرُوفِ الْمَعَانِي، الحسن بن قاسم المُرَادِيِّ، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومُحَمَّدُ نديم فاضل، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
٤٢. حَاشِيَةُ الْخُضْرِيِّ عَلَى شَرْحِ ابْنِ عَقِيلٍ عَلَى أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ، مُحَمَّدُ بن مصطفى بن حسن الخُضْرِيِّ، دار الفكر، د.ط، د.ت.
٤٣. حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ عَلَى أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ، مُحَمَّدُ بن علي الصَّبَّانِ، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد، (أمام الباب الأخضر-سيدنا الحسين)، المكتبة التوفيقية د.ط، د.ت.

٤٤. الحِطَّةُ فِي نِكْرِ الصَّاحِ السِّتَّةِ، أبو الطَّيِّبِ السَّيِّدِ صَدِّيقِ حَسَنِ خَانَ الْقَنْوَجِيِّ، تحقيق: علي حسن الحَلْبِيِّ، بيروت-دار الجبل، عمَّان-دار عمار، د.ط، د.ت.
٤٥. حَقُّ الصَّدَارَةِ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ بَيْنَ النَّظَرِيَّةِ وَالتَّطْبِيقِ، عزمي مُحمَّد عيال سلمان، دار الحامد، ط١، ٢٠١١م.
٤٦. حَمَاسَةُ أَبِي تَمَّامٍ، أبو تَمَّامِ حَبِيبِ بْنِ أَوْسِ الطَّائِيِّ، تحقيق: عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، السعودية، جامعة الإمام مُحمَّد بن سعود الاسلامية-المجلس العلمي (١٤)، د.ط، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
٤٧. خِرَازَةُ الْأَدَبِ وَكُتُبُ لِسَانِ الْعَرَبِ، عبد القادر بن عمر البَغْدَادِيِّ، تحقيق: عبد السلام مُحمَّد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٤، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
٤٨. دَاعِي الْفَلَّاحِ لِمُخَبَّاتِ الْأَفْتِرَاحِ فِي النَّحْوِ، ابن عَلَّانٍ؛ مُحمَّد علي بن مُحمَّد عَلَّانٍ، تحقيق: جميل عبد الله عويضة، د.م، د.ن، د.ط، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.
٤٩. بَرَسَاتٌ فِي عِلْمِ اللُّغَةِ، كمال بشر، القاهرة، دار غريب، د.ط، ١٩٩٨م.
٥٠. بَرَسَاتٌ لِأُسْلُوبِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، مُحمَّد عبد الخالق عَضِيمَةَ، القاهرة، دار الحديث، د.ط، د.ت.
٥١. الدَّرَرُ اللَّوَامِعُ عَلَى هَمْعِ الْهَوَامِعِ فِي شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ، أحمد بن الأمين الشَّنَقِيطِيِّ، تحقيق: مُحمَّد باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
٥٢. الدَّرُّ الْمَصُونُ فِي عُلُومِ الْكُتَابِ الْمَكُونِ، السَّمِينِ الْحَلْبِيِّ؛ أحمد بن يوسف، تحقيق: أحمد مُحمَّد الخَرَاطِ، دمشق، دار القلم، د.ط، د.ت.
٥٣. دِيْوَانُ الْأَعَشَى الْكَبِيرِ، مَيْمُونُ بْنُ قَيْسٍ، تحقيق وشرح: مُحمَّد حُسَيْنٍ، مصر، مكتبة الآداب بالجاميز، د.ط، د.ت.
٥٤. دِيْوَانُ حَاتِمِ الطَّائِيِّ، حَاتِمِ الطَّائِيِّ، بيروت، دار صادر، د.ط، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
٥٥. دِيْوَانُ زُهَيْرِ بْنِ أَبِي سُلَمَى، تحقيق: علي حسن فاعور، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٥٦. دِيْوَانُ الْفَرَزْدَقِ، أبو فراس هَمَّامِ بْنِ غَالِبِ بْنِ صَعْصَعَةَ الدَّارِمِيِّ النَّمِيمِيِّ، تحقيق: عبد الله الصاوي، مصر، مطبعة الصاوي، د.ط، د.ت.

٥٧. *ديوان كعب بن مالك الأنصاري*، كعب بن مالك الأنصاري، تحقيق: مجيد طراد، بيروت، دار صادر، ط ١، ١٩٩٧م.
٥٨. *ديوان ليث بن ربيعة العامري*، ليث بن ربيعة العامري، بيروت، دار صادر، د.ط، د.ت.
٥٩. *ديوان المثقب العبدوي*، المثقب العبدوي، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، القاهرة، جامعة الدول العربية-معهد المخطوطات العربية، ط ١، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.
٦٠. *الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة*، محمد بن جعفر الكتاني، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط ٥، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
٦١. *رصف المبانى في شرح حروف المعاني*، أحمد عبد النور الملقبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، د.ط، د.ت.
٦٢. *سير أعلام النبلاء*، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ١١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
٦٣. *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*، عبد الله بن عقيل العقيلي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار التراث، ط ٢٠، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
٦٤. *شرح أبيات معني اللبيب*، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دمشق، دار المأمون للتراث، ط ١، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.
٦٥. *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك؛ المسمى: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك*، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد الأشموني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، البابي الحلبي، ط ٢، ١٣٥٨هـ/١٩٣٩م.
٦٦. *شرح التسهيل*، ابن مالك؛ جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، تحقيق: عبد الرحمن السيّد، ومحمد بدوي المختون، الجيزة-مصر، هجر، ط ١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
٦٧. *شرح التسهيل؛ المسمى: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد*، ناظر الجيش؛ محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد، تحقيق: علي محمد فاخر، وآخرون، القاهرة، دار السلام، ط ١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٦٨. شَرْحُ الرَّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ، مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الرَّضِيِّ الْأَسْتَرَابَادِيِّ، تحقيق: يُوسُفُ حَسَنُ عُمَرُ، بِنِغَارِي، منشورات جامعة قاريونس، ط٢، ١٩٩٦هـ.
٦٩. شَرْحُ الشَّوَاهِدِ الشُّعْرِيَّةِ فِي أَمَاتِ الْكُتُبِ النَّحْوِيَّةِ "لِأَرْبَعَةِ آلَافِ شَاهِدٍ شِعْرِيٍّ"، مُحَمَّدُ مُحَمَّدُ حَسَنُ شُرَّابٍ، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٧م.
٧٠. شَرْحُ الْعُقَيْدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ، ابْنُ أَبِي الْعِزِّ؛ أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ الدَّمَشْقِيِّ، تحقيق: جماعة من العلماء، تخريج، مُحَمَّدُ نَاصِرِ الدِّينِ الْأَلْبَانِيِّ، بيروت، المكتب الإسلامي، ط٨، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
٧١. شَرْحُ اللَّمَعِ، ابْنُ بَرْهَانَ الْعُكْبَرِيِّ؛ أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ عَلِيِّ الْأَسَدِيِّ، تحقيق: فائز فارس، الكويت، د.ن، ط١، ١٤٠٤/١٩٨٤م.
٧٢. "شَرْحُ الْمُفَصَّلِ لِلزَّمَخْشَرِيِّ"، ابْنُ يَعِيشٍ؛ مَوْفَّقُ الدِّينِ أَبُو الْبَقَاءِ يَعِيشُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ يَعِيشِ الْمُؤَصِّلِيِّ، تحقيق: إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
٧٣. شَرْحُ جُمَلِ الزَّجَاجِيِّ، ابْنُ عَصْفُورِ الْإِشْبِيلِيِّ، تحقيق: فؤاز الشعَار، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
٧٤. شَرْحُ شَوَاهِدِ الْمُعْنِيِّ، جلال الدين عبد الرحمن السُّيُوطِيِّ، تحقيق: أحمد ظافر كوجان، د.م، لجنة التراث العربي، د.ط، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.
٧٥. شَرْحُ عَلَلِ التَّرْمِذِيِّ، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحَنْبَلِيِّ، تحقيق: نور الدين عتر، د.م، دار الملاح، د.ط، د.ت.
٧٦. شُرُوطُ الْأَثَمَةِ السَّنَّةِ (الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَأَبِي دَاوُدَ وَالتَّرْمِذِيِّ وَالنَّسَائِيِّ وَابْنَ مَاجَةَ)، أَبُو الْفَضْلِ مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرِ الْمَقْدِسِيِّ، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.
٧٧. شِعْرُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَمَّامِ السَّلُولِيِّ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَمَّامِ السَّلُولِيِّ، تحقيق: وليد مُحَمَّد السَّرَاقِبِيِّ، دبي، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
٧٨. شِعْرُ الْعَجْبَرِ السَّلُولِيِّ، مُحَمَّدُ نَافِيفِ الدِّيمِيِّ، مجلة المَوْرِدِ، بغداد، دار الحرية للطباعة، ٨م، ١ع، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، ص(٢٠٧-٢٤٢).

٧٩. *شَوَاهِدُ التَّوْضِيحِ وَالتَّصْحِيحِ لِمَشْكَلاتِ الجَامِعِ الصَّحِيحِ*، ابنُ مَالِك؛ جمال الدين مُحَمَّد ابن عبد الله بن مالك الأندلسي، تحقيق: طه مُحْسِن، دم، مكتبة ابن تيمية، ط٢، ١٤١٣هـ.
٨٠. *"الصَّحَاحُ، تَأْجُجُ اللُّغَةُ وَصِحَّاحُ العَرَبِيَّةِ"*، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، ط٢، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
٨١. *صَحِيحُ الإِمَامِ مُسْلِمٍ (رؤية منظومية)*، قاسم مُحَمَّد يوسف غنام، بحث مقدم إلى المؤتمر العربي الرابع حول "المدخل المنظومي في التدريس"، ٢٠٠٤، الأردن، كلية الشريعة-جامعة جرش.
٨٢. *صَحِيحُ البُخَارِيِّ*، أبو عبد الله مُحَمَّد بن إسماعيل البُخَارِيُّ، (دمشق، وبيروت)، دار ابن كثير، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
٨٣. *صَحِيحُ مُسْلِمٍ بِشَرْحِ النَّوَوِيِّ*، أبو زكريا مُحيي الدين يحيى بن شَرَف النَّوَوِيِّ، دم، مؤسسة قرطبة، ط٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
٨٤. *صَحِيحُ مُسْلِمٍ*، أبو الحُسَيْنِ مُسْلِمِ بن الحَجَّاجِ القُشَيْرِيِّ النَّيْسَابُورِيِّ، تحقيق: مُحَمَّد فُؤَاد عَبْدُ البَاقِي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٧، ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م.
٨٥. *الصدارة في النحو العربي*، عبد الرحمن محمود مختار الشنقيطي، عمان-الأردن، دار الحامد، ط١، ٢٠١١م.
٨٦. *صِيَانَةُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ مِنَ الإِخْلَالِ وَالعَلَطِ وَحِمَايَتُهُ مِنَ الإِسْقَاطِ وَالسَّقَطِ*، ابن الصَّلَاح؛ أبو عمرو عثمان بن صلاح الدين عبد الرحمن الشَّهْرَزُورِيِّ، تحقيق: موفَّق بن عبد الله ابن عبد القادر، بيروت، دار الغرب الإسلامي، د.ط، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
٨٧. *طَبَقَاتُ الشُّعْرَاءِ*، مُحَمَّد بن سلام الجُمَحِيِّ، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ط، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
٨٨. *العبر في خبر من عَبر*، أبو عبد الله شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد الدَّهَبِيِّ، تحقيق: أبو هَاجِر مُحَمَّد السَّعِيد بن بَسِيُونِي زَعْلُول، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت.
٨٩. *عِلْمُ المَعَانِي*، عبد العزيز عَتِيق، بيروت، دار النهضة العربية، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

٩٠. *عُلُومُ الْحَدِيثِ لِابْنِ الصَّلَاحِ*، ابنُ الصَّلَاحِ؛ أبو عمرو عثمان بن صلاح الدين عبد الرحمن الشَّهْرَزُورِيُّ، تحقيق: نور الدين عتر، بيروت- دار الفكر المعاصر، دمشق- دار الفكر، د.ط، د.ت.
٩١. *"الْغُنْيَةُ؛ فَهْرُسْتُ سُبُوخِ الْقَاضِي عِيَاضٍ"*، القاضي عِيَاضُ؛ أبو الفضل عِيَاضُ بن موسى بن عِيَاضِ الْيَحْصُبِيِّ السَّبْتِيِّ، تحقيق: ماهر زهير جرَّار، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
٩٢. *غُنْيَةُ الْمُحْتَاجِ فِي خْتَمِ صَاحِبِ مُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ*، أبو الخير مُحَمَّدُ بن عبد الرحمن السَّخَاوِيُّ، تحقيق: جمال فرحات صاولي، الرياض، كُنُوزُ إِشْبِيلِيَا، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
٩٣. *فَتْحُ الْبَارِي بِشَرْحِ صَاحِبِ الْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْبَخَّارِيِّ*، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد القادر شبَّية الحمد، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
٩٤. *فَهْرُسُ ابْنِ عَطِيَّةَ*، ابنُ عَطِيَّةَ؛ أبو مُحَمَّدُ عبد الحق بن عطية المحازبي الأندلسي، تحقيق: مُحَمَّدُ أبو الأجنان ومُحَمَّدُ الزاهي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٩٨٣م.
٩٥. *فَهْرُسُ الْفَهَّارِسِ وَالْأَثْبَاتِ وَمُعْجَمِ الْمَعَاجِمِ وَالْمَشِيخَاتِ وَالْمَسَلَسَلَاتِ*، عبد الحي بن عبد الكبير الكتَّانِي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
٩٦. *فَهْرُسُ مَخْطُوطَاتِ دَارِ الْكُتُبِ الظَّاهِرِيَّةِ الْمُنتَخَبُ مِنْ مَخْطُوطَاتِ الْحَدِيثِ*، مُحَمَّدُ ناصر الدين الألباني، تحقيق: مشهور حسن محمود سلمان، الرياض، المعارف، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
٩٧. *فَهْرَسَةُ ابْنِ خَيْرِ الْإِشْبِيلِيِّ (مَا رَوَاهُ عَنْ شُبُوخِهِ مِنَ الدَّوَابِّ الْمُصَنَّفَةِ فِي ضُرُوبِ الْعِلْمِ وَأَنْوَاعِ الْمَعَارِفِ)*، ابنُ خَيْرِ الْإِشْبِيلِيِّ؛ أبو بكر مُحَمَّدُ بن خَيْرِ بن عمر بن خليفة، تحقيق: مُحَمَّدُ فؤاد منصور، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
٩٨. *الْفَهْرُسْتُ لِابْنِ النَّدِيمِ*، ابنُ النَّدِيمِ؛ أبو الفرج مُحَمَّدُ بن إسحاق الورَّاقُ البَغْدَادِيُّ، بيروت، دار المعرفة، د.ط، د.ت.

٩٩. "الْفَوَائِدُ الضِّيَائِيَّةُ عَلَى مَثْنِ كَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ؛ المشهور باسم (شَرْحُ مَلَا جَامِي)"، المولى عبد الرحمن بن أحمد نور الدين الجامي، تحقيق: أحمد عزو عناية، وعليّ مُحمّد مصطفى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
١٠٠. فَيْضُ تَشْرِيرِ الْأَنْشِرَاحِ مِنْ رَوْضِ طَيِّ الْأَفْتِرَاحِ، ابن الطيب الفَاسِي (الشَّرْكَي)، تحقيق: محمود يوسف فَجَّال، دبي، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط٢، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
١٠١. الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ، مُحمّد بن يعقوب الفَيْرُوزِ أبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف: مُحمّد نعيم العرقسُوسِي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٨، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
١٠٢. قَطْفُ الْأَزْهَارِ الْمُتَنَائِرَةِ فِي الْأَخْبَارِ الْمُتَوَاتِرَةِ، جلال الدين عبد الرحمن السُّيُوطِي، تحقيق: الشيخ خليل مُحيي الدين الميس، (بيروت-لبنان، دمشق-سوريا)، المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
١٠٣. الْكَافِيَةُ فِي عِلْمِ النَّحْوِ، ابْنُ الْحَاجِبِ؛ جمال الدين عثمان بن عُمر بن أبي بكر المِصْرِي، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، القاهرة، مكتبة الآداب، د.ط، د.ت.
١٠٤. كِتَابُ الشُّعْرِ أَوْ شَرْحِ الْأَبْيَاتِ الْمُشْكَلَةِ الْإِعْرَابِ، أبو عليّ الفَارِسِي؛ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، تحقيق: محمود محمد الطناحي، القاهرة، الخانجي، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
١٠٥. "الْكَتَابُ؛ كِتَابُ سَبِيئِيهِ"، سَبِيئِيهِ؛ أبو بشر عَمْرُو بن عُثْمَانَ بن قَنْبَر، تحقيق: عبد السلام مُحمّد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٣، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
١٠٦. كُنُوبُ إِعْرَابِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ (تَعْرِيفٌ وَتَحْلِيلٌ وَمُتَابَعَةٌ)، سلمان مُحمّد القضاة، عَمَّان، دار الأبيجدية، د.ط، ٢٠١٠م.
١٠٧. الْكُشَافُ، الزَّمَخْشَرِي، تحقيق: خليل مأمون شيحا، بيروت، دار المعرفة، ط٣، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

١٠٨. كَشَفُ الظُّنُونِ عَنِ أَسامِي الكُتُبِ وَالْفُنُونِ، مصطفى بن عبد الله؛ الشهير بِحَاجِي خَلِيفَةَ، وِبِكَاتِبِ جَلْبِي، تحقيق: مُحَمَّد شرف الدين يالتقايَا ورفعت بيلكه الكليسي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت.
١٠٩. الكَفَايَةُ فِي عِلْمِ الرُّوَايَةِ، الخَطِيبُ البَغْدَادِيّ؛ أبو بكر أحمد بن عليّ، حيدر آباد الدكن، دائرة المعارف العثمانية، د.ط، ١٣٥٧هـ.
١١٠. "الْكُلِّيَّاتُ؛ مُعْجَمٌ فِي المُصْطَلَحَاتِ وَالْفُرُوقِ اللُّغَوِيَّةِ"، أبو البقاء أيوب بن موسى الحُسَيْنِيّ الكَفَوِيّ، تحقيق: عدنان درويش ومُحَمَّد المصري، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
١١١. لِسَانُ العَرَبِ، أبو الفضل جمال الدين مُحَمَّد بن مكرم بن مَنْظُور، بيروت، دار صادر، د.ط، د.ت.
١١٢. مَثْنُ الأَلْفِيَّةِ، ابنُ مَالِك؛ جمال الدين مُحَمَّد بن عبد الله بن مالك الأندلسيّ، بيروت، المكتبة الشعبية، د.ط، د.ت.
١١٣. مَجَالِسُ تَعَلُّبِ، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق: عبد السلام مُحَمَّد هارون، مصر، دار المعارف، ط٢، د.ت.
١١٤. مَجْمُوعَةُ الفَتَاوَى، تقي الدين بن تَيْمِيَّةَ الحَرَانِيّ، تحقيق: عامر الجزار وأنور الباز، المنصورة، دار الوفاء، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
١١٥. المُحَكَّمُ والمُحِيطُ الأَعْظَمُ، ابنُ سَيِّدِهِ؛ أبو الحسن عليّ بن إسماعيل بن سَيِّدِهِ المُرْسِيّ، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
١١٦. المَسَائِلُ البَصْرِيَّاتُ، أبو عليّ الفَارِسِيّ؛ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، تحقيق: مُحَمَّد الشاطر أحمد مُحَمَّد أحمد، د.م، د.ن، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
١١٧. مُسْنَدُ الإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
١١٨. مَشَارِقُ الأَنْوَارِ عَلَى صِحَاحِ الأَثَارِ، القاضي عِيَاضُ؛ القاضي أبو الفضل عِيَاضُ بن موسى بن عِيَاضِ اليَحْصَبِيّ السَّبْتِيّ، تونس-المكتبة العتيقة، القاهرة- دار التراث، د.ط، د.ت.

١١٩. المصباح المنير (مُعْجَم عَرَبِي-عَرَبِي)، أحمد بن مُحَمَّد الفَيُّومِيّ المُقَرِّي، بيروت، مكتبة لبنان، د.ط، ١٩٨٧م.
١٢٠. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
١٢١. معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، عمان، دار الفكر، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
١٢٢. المعجم الوافي في أدوات النحو العربي، عليّ توفيق الحمّد، ويوسف جميل الزعبي، الأردن، دار الأمل، ط٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
١٢٣. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ط٤، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
١٢٤. معجم مصطلحات الرجال والنحو، مُحَمَّد رضا جديدي نژاد، إشراف: مُحَمَّد كاظم رحمان ستايش، د.م، دار الحديث، ط٢، د.ت.
١٢٥. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري؛ أبو محمد عبد الله جمال الدين ابن يوسف، تحقيق: مُحَمَّد مُحيي الدين عبد الحميد، صيدا-بيروت، المكتبة العصرية، د.ط، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
١٢٦. المفصل في علم العربيّة، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، بيروت، دار الجيل، ط٢، د.ت.
١٢٧. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العنيمين وآخرون، مكة المكرمة، جامعة أمّ القرى، معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلاميّ، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
١٢٨. المفتّض في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، د.ط، د.ت.
١٢٩. المفتّض، أبو العباس مُحَمَّد بن يزيد المُبرّد، تحقيق: مُحَمَّد عبد الخالق عزيمة، القاهرة، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلاميّة-لجنة إحياء التراث الإسلاميّ، ط٣، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

١٣٠. مُقَدِّمَةٌ تَحْقِيقُ صَاحِبِ مُسْلِمٍ، القَاهِرَةُ، دَارُ التَّاصِيلِ-مَرْكَزُ البُحُوثِ وَتَقْنِيَةِ المَعْلُومَاتِ، ط١، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م.
١٣١. المُوْتَلَفُ وَالمُخْتَلَفُ فِي أَسْمَاءِ الشُّعْرَاءِ وَكُنَاهُمْ وَأَلْقَابِهِمْ وَأَنْسَابِهِمْ وَيَعُضُ شِعْرِهِمْ، أَبُو القَاسِمِ الحَسَنِ بنِ بَشْرِ الأَمْدِيِّ، تَحْقِيقُ: المَسْتَشْرِقُ سَالِمُ الكَرْنَكُوي، بِيروْت، دَارُ الكُتُبِ العِلْمِيَّةِ، ط٢، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
١٣٢. مَوْقِفُ النُّحَاةِ مِنَ الأَحْتِجَاجِ بِالأَحْدِيثِ الشَّرِيفِ، خَدِيجَةُ الحَدِيثِي، العِرَاقُ، دَارُ الرِّشِيدِ، د.ط، ١٩٨١م.
١٣٣. النَّحْوُ وَالنُّحَاةُ بَيْنَ الأَزْهَرِ وَالجَامِعَةِ، مُحَمَّدُ أَحْمَدُ عَرَفَةُ، القَاهِرَةُ، مَطْبَعَةُ السَّعَادَةِ، ط١، ١٩٣٧م.
١٣٤. التُّكْتُ عَلَى مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ، أَبُو عَبْدِ اللهِ بَدْرُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بنِ عَبْدِ اللهِ الزَّرْكَشِيِّ، تَحْقِيقُ: زَيْنُ العَابِدِينَ بنِ مُحَمَّدٍ بِلَافْرِيحِ، الرِّيَاضُ، أَضْوَاءُ السَّلَفِ، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
١٣٥. النَّوَابِرُ فِي اللُّغَةِ، أَبُو زَيْدِ الأَنْصَارِيِّ؛ سَعِيدُ بنِ أَوْسِ بنِ ثَابِتِ الأَنْصَارِيِّ، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ عَبْدِ القَادِرِ أَحْمَدُ، (بِيروْت، والقَاهِرَةُ)، دَارُ الشُّرُوقِ، ط١، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
١٣٦. هَمْعُ الهَوَامِعِ فِي شَرْحِ جَمْعِ الجَوَامِعِ، جَلَالُ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّيُوطِيِّ، تَحْقِيقُ: أَحْمَدُ شَمْسُ الدِّينِ، بِيروْت، دَارُ الكُتُبِ العِلْمِيَّةِ، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
١٣٧. الوَسِيطُ فِي عُلُومِ وَمُصْطَلَحِ الحَدِيثِ، مُحَمَّدُ بنِ مُحَمَّدِ أَبُو شَهْبَةَ، الجَزَائِرُ، عَالَمُ المَعْرِفَةِ، د.ط، د.ت.
١٣٨. وَفَيَاتُ الأَعْيَانِ وَأَنْبَاءُ أُنْبَاءِ الزَّمَانِ، أَبُو العَبَّاسِ شَمْسُ الدِّينِ أَحْمَدُ بنِ مُحَمَّدِ بنِ أَبُو بَكْرٍ ابْنِ خَلَّكَانَ، تَحْقِيقُ: إِحْسَانُ عَبَّاسُ، بِيروْت، دَارُ صَادِرِ، د.ط، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.